السلطة
وصناعة الوضع والتأويل

دراسة تحليلية تطبيقية في حياة معاوية بن أبي سفيان

السيد كمال الحيدري

بقلم : علي المدن

السلطة وصناعة الوضع والتأويل



الفهرس الإجمالي لموضوعات لكتاب

المقدّمة

تحفل المكتبة الإسلامية بالعديد من الدراسات المعنيّة بتحليل عصر الدولة الأموية من تاريخ الإسلام وطبيعة هذه الدولة ورجالها وأجندتها وأهدافها وما خلّفته من تأثيرات على صعيد المجتمع والفكر الإسلاميّين. ولقد تنوّعت مناهج الدارسين وأهدافهم، وبطبيعة الحال نتائجهم أيضاً، تبعاً للمسلّمات التي يصدرون عنها والمعايير التي يخضعون لها .

وما هذه الدراسة التي نضعها بين يدي القرّاء الكرام إلاّ واحدة من تلك الدراسات ، إلا أنها تختلف عن سابقاتها في بعض الجوانب، من أهمّها أنها دراسة «**عقدية**» أي أنها تنطلق من المعايير الإسلامية للاعتقاد السليم والصحيح وتتحاكم له وتقيّم الأمور على ضوئه . ثمَّ إنها أيضاً دراسة «**تاريخية**» تحاول الكشف عن الواقع كما عاشه المسلمون: مَن استفاد منه ، ومَن اكتوى بناره وعانى منه .

لقد جاءت هذه الدراسة في السياق نفسه الذي وُلد فيه كتاب «معالم الإسلام الأموي» لتستكمل إيضاح جانب آخر من معالم هذا التيّار الذي خلقته رجالات البيت الأموي وكرّسته كتابات فريق من علماء المسلمين انضمّوا إليه ودافعوا عنه ، وهذا الجانب هو محاولات هذا التيّار لشرعنة تسنّم الأمويين لمقاليد الحكم الإسلامي وتسويغ الآليات التي اعتمدها في تحقيق هدفه هذا .

وكما اختار الكتاب الأوّل (=المعالم) أن يضع الإمام علي عليه السلام محوراً في دراسته، جاءت هذه الدراسة لتضع العنصر الموضوعي المقابل والعميد الحقيقي للتيار الأمويّ في الإسلام وهو : معاوية بن أبي سفيان، مركزاً لاهتمامها . فسعت لبيان بعض جوانب حياته على ضوء معايير الإسلام وطبيعة الدور الذي مارسه وجميع من اتّبعه - ممّن سار على دربه - في تشويه الإسلام عقيدةً ودولةً .

وحيث إن أعظم هدفٍ كان يسعى له الاتجاه الأموي هو الظفر بالحكم والإمارة السياسية فإنَّ هذه الدراسة أولت هذه النقطة تركيزها الأكبر موضحة أساليب الاتجاه الأموي في الاستحواذ على الحكم ودوره في شرعنة هذا الواقع ، ومن هنا وُلد عنوان «**السلطة وصناعة الوضع والتأويل**».

فالدراسة التي بين يديك عزيزي القارئ تتحفّظ على وصف «الحكم الأموي» بـ«الدولة» لخلوّ هذا الحكم من مقوّمات «الدولة» بمفهومها الحديث الذي يعني الإدارة المدنية المؤسساتية للمجتمع بنحوٍ يعبّر عن حقيقة هويّة الأمّة ومصالحها وتطلّعاتها. فعلى العكس كان الحكم الأمويّ لا يعدو أكثر من كونه تسنّماً لمقاليد النفوذ والاستحواذ والسيطرة، وهذا ما يتناسب مع مفهوم «السلطة» المجرّدة بمعزل عن الدولة بالمعنى الحقيقي . إنّ الحكم الأموي ما هو إلاَّ مجرّد اختزال للصلاحيات في «شخص» الحاكم، لا يكترث لغير توسيع نطاق تلك الصلاحيات وزيادتها هيمنةً وقمعاً وشمولية . ولذا فإنَّ الدراسة الحالية أكملت مشوارها في وصف آليات ذلك الحكم في ترسيخ نفسه وتثبيت دعائمه وأركانه. وقد كشفت عن آليّتين مهمّتين اعتمدهما هذا الحكم في تحقيق هدفه المذكور، فحيث إنّ

المجتمع الذي يستهدفه هؤلاء الحكّام هو مجتمع مسلم يخضع للمرجعيات الإسلامية في تشكيل الوعي الفكري، فإنّهم سعوا لتحقيق مآربهم من خلال منفذين :

الأوّل: اختلاق الفضائل والمناقب لهؤلاء الحكّام وإسباغ نوعٍ من القداسة عليهم ومنحهم عناوين وألقاباً تخوّل لهم الحكم باسم الإسلام، وهذه الآلية هي ما أسمتها هذه الدراسة «صناعة الوضع» ، فكان وضع الحديث واختلاقه واصطناع المواقف وتضخيم الأدوار هو المدخل الأوّل لتسويغ اعتلاء هؤلاء الرجال - ولاسيّما معاوية- لمنصب الخلافة عن رسول الإسلام صلى الله عليه وآله .

الثاني: تأويل الأحاديث والمواقف القادحة في معاوية وغيره، ومحاولة رفع الطعون عنهم بأيّ نحوٍ كان ولو بالتفسيرات الاعتباطية والآراء الشاذّة بل وحتى لو اقتضى الأمر بالكذب أيضاً.

إن هذين المدخلين لم يعملا على منح الشرعية للحكم الأمويّ فقط بل وأسهما في خلق ثقافة إسلامية تشرعن الاستبداد وتوسّع من صلاحيات الحكّام ، وهو ما أفضى إلى تدهور الحكم الإسلامي لاحقاً حتّى انهياره في نهاية المطاف .

يبقى أن نذكر أنّ هذه الدراسة تمثّل مجموعة من ١٤ محاضرة حوارية متلفزة قدّمها آية الله المحقّق سماحة السيّد كمال الحيدري على شاشة قناة الكوثر الفضائية ، وقد تولّى الباحث الأستاذ علي المدن إعادة كتابتها وصياغتها بالنحو الذي نقدّمها اليوم واضعاً إطارها النظري العامّ مع ما يقتضيه ذلك من تخريج لمصادر الآراء والأقوال والنقولات وغير ذلك مما يتطلّبه العمل في مثل هذه الأبحاث .

في الختام نرجو أن تأتي هذه الدراسة لتسدّ فراغاً في المكتبة الإسلامية وأن يستفيد منها القرّاء الكرام في الاقتراب من فهم الحقيقة وتلمّس سبيل الصواب الذي هو الغاية الأنبل للباحثين عن الحقّ .

وفّق الله الجميع لما فيه الخير والهداية

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

مؤسسة الإمام الجوادعليه السلام للفكر والثقافة.



الفصل الأول

دعاء النبي ﷺ على معاوية

وتأويلات الاتجاه الأموي



توطئة: موضوع البحث ومبرراته

انتهينا في دراسة لنا سابقة إلى إثبات جملة من الحقائق، أُلخّص للقارئ بعضاً منها مما له علاقة ببحثنا هذا:

الحقيقة الأولى: أنّ من أحبَّ أمير المؤمنين الإمام عليّاًعليه السلام فقد أحبَّ رسولَ الله صلى الله عليه وآله، ومن أحبَّ رسولَ الله صلى الله عليه وآله فقد أحبَّ الله تعالى؛ والنتيجة: أنَّ من أحبَّ عليّاً فقد أحبَّ الله جلَّ وعلا.

الحقيقة الثانية: أنَّ من سبَّ الإمام عليّاًعليه السلام أو آذاه فقد سبَّ رسولَ الله وآذاه، وأنَّ من سبَّ رسولَ الله وآذه فقد سبَّ الله تعالى وآذاه.

الحقيقة الثالثة: أنَّ حُبَّ الإمام عليٍّعليه السلام معيارٌ عمليٌّ أرساه رسول الله صلى الله عليه وآله في حياة المسلمين، من كان منهم معاصراً لرسول الله صلى الله عليه وآله أو من سيولد بعد رحيله صلى الله عليه وآله، لتمييز المؤمن عن المنافق بينهم، ففي الحديث الشريف: (**قال علي والذي فلق الحبّة، وبرأ النسمة، إنَّه لعهد النبيّ صلّى الله عليه وسلّم إليَّ، أن لا يحبُّني إلَّا مؤمن ولا يُبغضني إلَّا منافق**)[1].

كما قد أوضحت تلك الأبحاثُ أيضاً أمرين مهمَّين بشأن هذه الحقائق:

الأمر الأول: أنَّها من مناقب وفضائل أمير المؤمنينعليه السلام التي يتّفق جميع علماء المسلمين على ثبوتها لهعليه السلام حصراً.

الأمر الثاني: أنّ معاوية بن أبي سفيان من أبرز وأهمِّ مصاديق من أبغض

---

(١) الجامع الصحيح للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجّاج بن مسلم القشيري النيسابوري، طبعة مصحّحة ومقابلة على عدّة مخطوطات، دار الفكر، بيروت: ج١ ص٦١.

الإمام علياًعليه السلام وسبَّه وآذاه.

لقد تساءل البعض حول سرّ اهتمامنا بمعاوية وموقفه من الإمام عليعليه السلام والفائدة التي تعود علينا من الاشتغال بهذا البحث، لاسيّما وأن معاوية ليس الصحابيّ الوحيد الذي أبغض علياًعليه السلام وناصبه العداء وإنّما شاركه في ذلك جملة من الصحابة الآخرين؟

الواقع أنَّ اهتمامنا بمعاوية ليس «سرّاً» غامضاً، ولم يكن ناتجاً عن مجرّد رصد تاريخي لأولئك الأشخاص، الذين ناوَءوا الإمام عليّاًعليه السلام وعادوه، بل ولم يكن همُّنا أن نقف عند «**شخص**» معاوية وفضح شخصيّته ومواقفه من أمير المؤمنينعليه السلام كأحد الأفراد الذين ينطبق عليهم - وبأجلى المعاني وأوضح الصور- مفهوم «**النصب**»، وإنَّما يهمُّنا «**النهج**» الذي أسّسه معاوية، وأرسى دعائمه ومعالمه طيفٌ واسعٌ من علماء هذا النهج السائرين على طريقه، المتمسّكين بمفاهيمه ومقولاته، وهو النهج الذي أسميناه بـ«**النهج الأمويّ**» في فهم الإسلام، وسعينا في دراسة سابقة إلى إيضاح بعض معالمه وأبعاده.

لقد كانت مهمّة تلك الدراسة المشار إليها إيضاح بعض أسس ومعالم هذا الاتّجاه. أما هذه الدراسة التي بين يديك عزيزي القارئ، فهي وإن كانت استمراراً للسياق العامّ الذي ولدت فيه تلك الأبحاث، إلَّا أنَّ مهمّتها أكثر تحديداً، وتغطي جانباً جديداً من جوانب هذا النهج الفكري والعقائدي؛ وذلك أنها تركّز عل شخص مؤسّس هذه الاتّجاه، وتحاول أن تستجلي منزلته الحقيقية داخل المنظومة الإسلامية، وطبيعة الدور الذي لعبه في تشويه هذه المنظومة وحَرْفِها عن صراطها المستقيم في حياة المسلمين، منطلقين في توثيق هذا الانحراف مما ورد على لسان نبيّ الإسلام العظيمصلى الله عليه وآله في أصحّ كتب الحديث عند أهل السنّة والجماعة وهو يتحدّث عن معاوية، وما نقلته كتب

التاريخ من أخبار واضحة بأسانيد صحيحة.

وحيث إنَّ أبحاث هذه السلسلة «**سلسلة مطارحات في العقيدة**» موجّهةٌ إلى عموم المسلمين، وتضع في طليعة أولوياتها الإشكاليات المتداولة على الساحة العقائدية، والأفكار والنظريات المعاصرة التي تروِّج لها بعض الاتّجاهات، فإنَّنا لاحظنا في الآونة الأخيرة توجّهاً خطيراً تمثّله كتابات فريقٍ من الباحثين يسعى جاهداً لتحسين صورة ملوك بني أميّة وتلميع صورتهم في الفكر والتاريخ الإسلاميَّين، واعتبارهم خلفاء صالحين للمسلمين يتّسم دورهم بالخير والعدل والسؤدد والرخاء لهم، ومن هنا – هكذا يستنتج هؤلاء– فالواجب تولّيهم واحترامهم وتجنّب الطعن عليهم ونقدهم، وإذا كان هذا الواجب ملزماً للمسلمين في تعاطيهم مع مجمل ملوك بني أميّة، فإنَّه أشدّ إلزاماً مع عميد هؤلاء الملوك وسيّدهم بلا منازع: معاوية بن أبي سفيان.

ما ستحاوله هذه الدراسة هو الوقوف عند تلك المحاولات – لاسيّما المتأخّرة والمعاصرة منها– الرامية للدفاع عن خصوص معاوية، وتلميع شخصيته وتضخيمها، وتأويل ما صدر فيه عن نبيّ الإسلام صلى الله عليه وآله من مطاعن، أو تكذيب ما ثبت تاريخياً عنه من مساوئ أو هنات.

ولكي يطّلع القارئ بنحو عامّ على ما نعنيه، قبل أن يقف على ذلك مفصّلاً في ثنايا هذه الدراسة، نشير هنا إلى أربعة محاولات دُوِّنت لهذا الغرض، الأولى منهنّ قديمة، والأخريات معاصرات، ليعرف القارئ أنَّ هذه المحاولات الأخيرة تستمدّ أفكارها من أجيالٍ سابقةٍ تمثّل لها «سلفاً» في كلّ ما تقول.

المحاولة الأولى: ابن العربي (ت ٥٤٣ هـ) في «العواصم من القواصم»

قال: (وعجباً لاستكبار الناس ولاية بني أميّة، وأوّل من عقد لهم الولاية رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فإنه ولَّى يوم الفتح عتاب بن أسيد بن أبي

العاص بن أميّة مكّةَ – حرم الله وخير بلاده – وهو فَتِيُّ السنِّ قد أبقل أو لم يبقل. واستكتب معاوية بن أبي سفيان أميناً على وحيه، ثم ولّى أبو بكرٍ يزيدَ بن أبي سفيان – أخاه – الشام. وما زالوا بعد ذلك يتوقّلون في سبيل المجد، ويترقّون في درج العزّ، حتى أنهتهم الأيام إلى منازل الكرام.

وقد روى الناس أحاديث فيهم لا أصل لها، منها حديث رؤية النبيّ صلى الله عليه وسلم بني أميّة ينزون على منبره كالقردة، فعزّ عليه، فأعطي ليلة القدر خيراً من ألف شهر يملكها بنو أميّة. ولو كان هذا صحيحاً ما استفتح الحال بولايتهم، ولا مكّن لهم في الأرض بأفضل بقاعها وهي مكّة. [...]

فإن قيل: أحدث معاوية في الإسلام الحكم بالباطل، والقضاء بما لا يحلّ من استلحاق زياد.

قلنا: قد بيّنا في غير موضعٍ أنّ استلحاق زيادٍ إنّما كان لأشياء صحيحة، وعمل مستقيم نبيّنه)[1].

فيما يتعلّق بالجزء الخاصّ من كلام ابن العربي بعموم بني أميّة وادّعائه أن رسول الله صلى الله عليه وآله «**أوّل من عقد لهم الولاية**» فهو خارجٌ عن محلّ بحثنا المكرَّس لمعاوية حصراً، ومع هذا فسيتّضح للقارئ من خلال متابعته لثنايا هذا البحث زيفَ هذا الادّعاء؛ لاسيّما مع الأخذ بنظر الاعتبار مفهوم «**المؤلّفة قلوبهم**» (وهي الشريحة القرشية التي كان النبي صلى الله عليه وآله مهتمّاً باستمالتها للإسلام) في واقع الدعوة الإسلامية وخصوصاً بعد فتح مكّة.

---

(١) ابن العربي، القاضي أبو بكر محمّد بن عبد الله المعافري الأشبيلي المالكي، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، قدَّم له وعلَّق عليه: محبّ الدين الخطيب، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩هـ، صص ٢٢٣-٢٢٤.

أمّا فيما يتعلّق بـالجزء الخـاصّ بمعاويـة مـن كلامـه وجوابـه عـن قـصّة استلحاق معاويةَ لزيادِ ابن أبيه التي تمثّل ردّاً صريحاً ومباشراً لقـضاء رسـول اللهصَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَآلِهِ المتواتر أن «**الولد للفـراش وللعـاهر الحجـر**»؛ فـسوف نعـرف قيمتـه العلمية حين نتحدّث في فصلٍ لاحق عـن مخالفـات معاويـة لحـديث رسـول اللهصَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَآلِهِ (التي منها قضية الاسـتلحاق هـذه) ونتطـرّق إلى محـاولات الاتّجـاه الأمويّ في الدفاع عن معاوية وتبرير فعله هذا.

المحاولة الثانية: المنجد (ت ٢٠١٠م) في تحقيقه لكتاب ابن تيمية «سـؤال في معاويـة بن أبي سفيان»

قال: (كان معاوية بن أبي سفيان مـن أعظـم رجـالات الإسـلام سـؤدداً وسياسة وحلماً. صحب النبـيَّصَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَآلِهِ وروى عنـه أحاديـث كثـيرة، واسـتكتبه الرسول منذ أسلم، فكان كاتب الوحي، وشهد حنينـاً وأعطـاه رسـول اللهصَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَآلِهِ مئةً من الإبل وأربعين أوقية، وزنها له بـلال، ودعـا لـهعَلَيۡهِٱلسَّلَامُ فقـال: «**اللّٰهُمَّ علّمـه الكتاب والحساب وقه العذاب**»، وبشَّره بالمُلك فقال: إذا ملكت فاسجح)[1].

التعليق هنا على كلّ ما احتواه هذا النصّ من مغالطـات، يخـرُج بنـا عـن الغرض؛ إذ غرضنا من هذه الإشارات السريعة أن يقـف القـارئ عـلى مـدى سعة محاولات الـبعض في الـدفاع عـن معاويـة وإعـادة الاعتبـار إليـه لـدى المسلمين، وهو ما يعدّ مبرراً لنا لعقد مثل هذه الأبحاث. أما الـردّ عـلى تلـك المغالطات فهذا ما يشكّل صلب الكتاب وسداه. إلا أن على القارئ مع ذلـك أن يفطن إلى ما يلي:

---

(١) ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، سؤال في معاوية بـن أبي سـفيان، تحقيـق: صـلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٩٧٩م، ص٥ (مقدّمة المحقّق).

الحديث عن «السؤدد» لا قيمة له في منزلة المرء عند الله تعالى، والعظيمُ بحقٍّ في عرف الإسلام هو المؤمن الصادق، القائم بالأعمال الصالحة، المواظب عليها، بل إن القرآن الكريم كثيراً ما يعدّ السلطة والمال والنفوذ مما يفتتن اللهُ تعالى به الإنسانَ ويختبره .. وقليلٌ هم الفائزون في هذا الامتحان. وقصّةُ فرعونَ في سورة «الشعراء» وقارون في سورة «القصص» خير برهان على ما نقول؛ قال الله تعالى: ﴿**أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ**﴾[١].

أثبت التاريخ أنَّ أحد أكبر عوامل سقوط دولة الأمويّين هو فشل ساستها في إدارتهم بلاد المسلمين، وعدم استيعابهم للتنوّع الإثني والثقافي .. لتلك البلاد الواسعة ، وفسادهم في توزيع الفيء بالعدل، وجورهم وقسوتهم على فئات المجتمع المسلم، وتمزيقهم لوحدته ونسيجه الاجتماعي من خلال العصبية والاستئثار... فعن أيّ ساسةٍ «عظماء» يتحدّث هؤلاء المدافعون؟!

وأما كتابة معاوية للوحي فقد رآها البعض فضيلةً له، وهي ليست كذلك؛ فالرجل واحد من عديدين جدّاً، وفيهم من كان شاكّاً بالإسلام وقد ارتدّ عليه ولم يُسلم إلا مكرهاً في يوم الفتح كما هو الحال مع عبد الله بن سعد بن أبي سرح. على أن البعض ـ كما هو الحال مع العلّامة الحافظ أبي الحسن المدائني- يذهب إلى أنّ معاوية لم يكتب الوحي لرسول الله ﷺ بل (كان زيد بن ثابت يكتب الوحي ومعاوية يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم فيما بينه وبين العرب)[٢].

---

(١) الأنعام: ٦.

(٢) نقل ذلك عنه محمّد بن عبد الباقي بن يوسف المصري المالكي الزرقاني في شرحه لـ «المواهب اللدنيّة بالمنح المحمّدية» للقسطلاني، عند قول الأخير عن معاوية إنه (مشهور

أما الدعاء النبوي له، فهو في الأصل لابن عباس ثم أضيف لمعاوية. والحديث ضعيف وفق معايير الجرح والتعديل عند أكابر الحفّاظ والمحقّقين[(١)].

ومثله حديث (إذا ملكت فاسجح) الذي لم يروَ في أيٍّ من كتب الصحاح والسنن البتّة، بل إنّها أجمعت على رواية لفظٍ آخر بحقّ سلمة بن الأكوع، وقصّته: أن قوماً من قبيلتي غطفان وفزارة حملهم العطش على أخذ إبلٍ كانت لرسول اللهﷺ ليشربوا من حليبها، فأغار عليهم ابن الأكوع واستردها منهم قبل أن يشربوا منها، فقال له رسول اللهﷺ: (يا ابن الأكوع: ملكت فاسجح، إن القوم يُقْرَوْن في قومهم) أي: غلبْتَهم فارفق بهم واصفح عنهم فإنهم ضيوفنا. وأين هذا من معاوية؟!

هذا مع أنا لو سلّمنا جدلاً بأنّ الحديث وارد في حقّ معاوية، سواء باللفظ المتقدّم أو بالنحو الذي نقله المنجد، بالرغم من الفرق الكبير بين صيغة الماضي الدالّة على التحقّق والوقوع وصيغة الشرط الدالّة على التعليق، فإنه لا يعدّ فضليةً له إطلاقاً؛ إذ هو مجرّد حثٍّ على الإحسان وأمر بالرفق لمن يملك،

بكتابة الوحي). انظر: الزرقاني، أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف المصري المالكي، شرح المواهب اللدنية بالمنح المحمّدية، طبعه وصحّحه: محمّد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م: ج٤، ص٥٥٣.

(١) لاحظ مثلاً ما قاله العلّامة شعيب الأرنؤوط في تعليقه على هذا الحديث في تحقيقه مسند أحمد: ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمّد الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وتخريج وتعليق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسّسة الرسالة، ط أولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ج٢٨ (حقق هذا الجزء : شعيب الأرنؤوط ومحمّد نعيم العرقسوسي وإبراهيم الزيبق وعادل مرشد)، ص ٣٨٣.

أي يغلب على خصمه وينتصر عليه (وليس المُلك والسلطان)، وحتى مع القول بهذا المعنى الأخير والغريب الذي وضعناه بين قوسين في تفسير كلمة (ملكتَ) فليس في هذا فضيلة، بل الفضيلة لمن قال الله تعالى فيهم: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾[1].

لنكتفي بهذا المقدار من تذكير القارئ ببعض النقاط الهامّة التي تبيّن تهافت هذه المحاولة الأموية في الدفاع عن معاوية؛ فإنَّ القادم من أبحاث هذا الكتاب سيثبت ذلك بنحو أكثر عمقاً وأوسع بياناً إن شاء الله تعالى.

المحاولة الثالثة: الغضبان في «معاوية بن أبي سفيان صحابيٌّ كبير وملكٌ مجاهد»

قال: (ما أعتقد أنَّ شخصية في تاريخنا الإسلامي، ومن الرعيل الأوّل من الصحابة الذين تربّوا على يدي رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وعاشوا وحي السماء، قد نالها من التشويه والدسّ والافتراء ما نال معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما. لقد أصبح كثيرٌ من المعلومات ثابتةً في آذان الناس لا تقبل الشكّ ولا تقبل الجدل، لا تتناسب أبداً والمستوى اللائق بصحابة رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم. وصورة معاوية في أذهان الناس أنه طالب سلطة، وسياسيٌّ بارع، ونهّاز للفرص، لا يرعوي عن شيء في سبيل الوصول إلى الحكم. صارع من أجل السلطة وسعى إلى قتل عشرات الألوف من الناس لكي يصل إلى الخلافة. وهذه الصورة تتنافى مع حسّ المسلم وفطرته، لكنه لا يجد بديلاً، فكتب **التاريخ تذكر ذلك**.

---

(١) الحجّ: ٤١.

وعندما جاء المؤرّخون المحدثون وكتبوا عن معاوية، زادوا الطين بلّة، وكرّسوا هذه المفاهيم في أذهان الناس وزادوهم قناعةً بها. فكان لابدّ من الكتابة عن معاوية بن أبي سفيان)[1].

من الغريب أن يعترف المؤلّف أن صورة معاوية العالقة في أذهان الناس هي ما تذكره له كتب التاريخ وأن الإنسان المسلم لا يجد لها بديلاً، ومع ذلك يقول إن صورته نالها التشويه والدسّ والافتراء! لا لشيءٍ إلّا لكون تلك الصورة (لا تتناسب أبداً والمستوى اللائق بصحابة الرسولﷺ) وكأنّ التاريخ قابلٌ للتغيير بمجرّد أنه لا يتوافق مع افتراضاتنا ومسلّماتنا المسبقة. فبدلاً من أن يكون التاريخ أساساً لتلك الصورة ومنطلقاً لتشكيل آرائنا، تغدو الأخيرة هي المعيار في ليّ عنق التاريخ وطرح أخباره ووقائعه.

والأغرب من ذلك أن يتحوّل معاوية إلى صفّ الرعيل الأوّل من الصحابة الذين تربّوا على يدي رسول اللهﷺ وعاشوا مع الوحي، وهو التحوّل الذي سعى جاهداً أعلام النهج الأمويّ أن ينشروه بمعزل عن حقائق التاريخ وسيرة المسلمين الأوائل التي تجمع على كون معاوية من صعاليك الطلقاء.

المحاولة الرابعة: المشعل في «فضل الخلفاء الراشدين والصحابة»

قال ابن المؤلّف (عبد الباري محمّد علي المشعل) في مقدّمته على كتاب أبيه، موضحاً أهداف هذا الكتاب والدور المنتظر له وما قدّمه والده من أجل تحقيقه، ما يلي: (**وكان للوالد دورٌ في تصحيح كتب التاريخ في المعاهد العلمية**

---

(١) الغضبان، منير محمّد، معاوية بن أبي سفيان صحابيّ كبير وملك مجاهد، دار العلم، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م: ص٥.

التابعة لجامعة الإمام محمّد بن عبد العزيز الإسلامية فيما يتعلّق بهذه الأحداث أثناء عمله أستاذاً في جامعة الإمام في المدينة المنوّرة).

ثم قال: (**وقد أراد الوالد من هذا الكتاب أن يكون دليلاً للدعاة والناشئة من شباب وشابّات الأمّة، يغرس في نفوسهم حبَّ الصحابة وفضائلهم، ويأخذ بأيديهم إلى جادّة الصواب في الأحداث التي جرت بينهم، وكان حريصاً على نشره وتوزيعه وتبليغه للأمّة**)[1].

هذا كلّه من كلام الابن في شرح رسالة أبيه وغرضه من هذا الكتاب، ولكن ماذا يقول الأب نفسه في تحقيق أهدافه تلك؟ وكيف يُثقِّف «**الناشئة من شباب وشابّات الأمة**» على حدّ زعم ابنه؟

لقد عقد المؤلّف عنواناً باسم (**خصال معاوية واستخلافه لابنه يزيد**) نقل فيه شيئاً من أقوال ودعاوى بعض أعلام النهج الأمويّ كابن العربي وابن تيميّة وغيرهم ممّا تناولناه في أكثر من مناسبةٍ في هذا الكتاب وغيره، فكان مما نقله وارتضاه - وفي كثيرٍ من الأحيان دونَ توثيقٍ لمضامين تلك الدعاوى- مما يوضحّ رأيه العباراتِ التالية[2] التي انتقيناها للقارئ ليتعرّف من خلالها عقيدة هذا الرجل في معاوية وابنه يزيد وما يطمح له في مشروعه؛ قال:

- (**قال سعد بن أبي وقّاص: ما رأيت أحداً بعد عثمان أقضى بالحقّ من معاوية. وقال ابن عباس: ما رأيت رجلاً أخلق بالملك من معاوية**).
- (**وقال ابن تيمية: وكان سيرة معاوية مع رعيّته من خيار سيرة الولاة،**

---

(١) المشعل، محمّد علي، فضل الخلفاء الراشدين والصحابة رضي الله عنهم وبحث في تمحيص أحداث الفتنة وتبرئة الصحابة عامّة، اعتنى به: عبد الباري بن محمّد علي مشعل، [نشر غراس - الكويت، ط١، ١٤٢٨هـ]: ص ٤.

(٢) راجع كتابه بحسب الترتب أعلاه: ص ص ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٨٢-١٨٣.

وكان رعيّته يحبّونه. وقد ثبت في الصحيحين: «خيار أئمّتكم: الذين تحبّونهم ويحبّونكم ويصلّون عليكم وتصلّون عليهم، وشرار أئمّتكم: الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم»)[١].

• (وقال قتادة: لو أصبحتم في مثل عمل معاوية لقال أكثركم: هذا المهديّ. وعند مجاهد: لو أدركتم معاوية لقلتم: المهديّ[٢]، وقد ذكر عند الأعمش عمر بن عبد العزيز وعدله، فقال الأعمش: فكيف لو أدركتم معاوية، قالوا: في حلمه، قال: لا والله بل في عدله).

• (وقد بلغ من استقامته على جادّة الإسلام أن قال فيه أمثال قتادة ومجاهد وأبي إسحاق السبيعي – وكلّهم من الأئمّة الأعلام–: كان معاوية هو المهديّ[٣]. ومن يتتبّع سيرة معاوية في حكمه يرى أنّ حكومته في الشام كانت حكومة مثاليّة في العدل والتراحم والتأسّي، لم يخيّر بين الطيّب والأطيب إلا اختار الأطيب على الطيّب).

• (وروى الإمام أحمد في كتاب «الزهد» عمّن قال: رأيتُ معاوية على المنبر

---

(١) لم ينقل المؤلّف عبارة ابن تيمية بدقّة وأمانة! قال: (سيرة الولاة) وفي الأصل: (سِير الولاة)، وقال: (كان رعيّته) وفي الأصل: (كانت رعيّته)، وقال: (وقد ثبت في الصحيحين) وفي الأصل: (و[قد ثبت] في الصحيح عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: ...). علماً أن الحديث لم يرد إلا في «صحيح مسلم» وليس في «الصحيحين» كما نقل – أو بالأحرى كما قال– المؤلّف. راجع عبارة ابن تيمية في: منهاج السنّة النبوية، تحقيق: محمّد رشاد سالم، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م، ج٦، ص٢٤٦.

(٢) في منهاج السنّة النبوية، مصدر سابق: ج٦، ص٢٣٣: (لقلتم: هذا المهدي).

(٣) المصدر السابق: (لقلتم: كان المهدي).

بدمشق يخطب الناس وعليه ثوب مرقوع)[١].

• (وفي منهاج السنّة ٣ : ١٨٥ ، والمنتقى منه ص٣٨٩ قول الصحابي الجليل أبي الدرداء لأهل الشام: ما رأيت أحداً أشبه صلاةً بصلاة رسول الله من إمامكم هذا، يعني معاوية).

• (ولما قُتل الحسين ووصل الخبر إلى دمشق، بكاه القريب والبعيد، وبكاه بني أميّة رجالاً ونساءً وأطفالاً، ولم يوقد في بيوتهم نار طوال أسبوع، وبكى يزيد بكاءً عظيماً، وأنزل بنو أميّة آل البيت ومن معهم في أحسن مكان في دمشق، ثم خرج أربعون امرأة من نساء بني أميّة يشيّعن بنات عمّهن حتّى وصلن إلى المدينة المنوّرة)[٢].

ليس من هدفنا أن نأتي على ذكر كلمات المدافعين عن معاوية من الكتّاب الجدد، فهي كثيرة ومتنوّعة، وستأتي الأبحاث القادمة على ذكر جملة منها، وهي كلمات تستقي في معظمها من تراث العلماء السابقين لهذا الاتّجاه، وقد اعترف بأسماء مجموعة منهم منيرُ الغضبان في كتابه المشار إليه قبل قليل، فذكر

---

(١) ليلاحظ كيف يُنسب لمعاوية زوراً ما اشتهر من سيرة أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام.

(٢) لا أدري من أين يستقي هذا الرجل دعاواه هذه؟! وأين هي مصادره التي تثبت ذلك؟! واللطيف أنه أستعار قصّة النساء الأربعين اللاتي أمرهنّ أمير المؤمنين بمرافقة عائشة بعد حرب الجمل حتى أوصلنها المدينة، ونسبها ليزيد. راجع مثلاً: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البُصروي الدمشقي، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وبالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م: ج١٠، ص ٤٧٢. المفيد، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي، الجمل، نشرة المؤتمر العالمي للشيخ المفيد ـ قم، ط١، ١٤١٣هـ: ص٤١٥.

من جملتهم: البخاري، ومسلم، والنووي، وابن تيميّة، والذهبي، وابن كثير، وابن حجر وغيرهم.

تقسيم أبحاث هذه الدراسة

دراستنا الحالية ستختبر دفاعات هذه المجموعة عن معاوية من خلال ما قالوا في مجالٍ محدّد، وهو الحديث النبويّ الذي جاء على شكل دعاء من قبلهﷺ على معاوية، والمشتهر بصيغته الموجزة: «**لا أشبع الله بطنه**».

سيكون منهجنا على مدار هذه الدراسة هو نفس المنهج الذي أوضحنا معالمه واشتراطاته في كتابنا «**معالم الإسلام الأموي**»؛ بأن لا نعتمد من المصادر إلا تلك المصادر الرئيسية التي تقع في طليعة المؤلّفات التي يعترف بمرجعيّتها الخصم، مشترطين على أنفسنا أن لا نوظّف في هذا النقاش إلا تلك المرويات المقبولة لدى الفريقين.

والبحث في هذه الدراسة يقع في محاور:

المحور الأوّل: مصادر هذا الحديث ودلالته.

المحور الثاني: موقف الاتّجاه الأمويّ وتعاطيه مع هذا الحديث.

المحور الثالث: موقف مدرسة أهل السنّة وتعاطيها مع هذا الحديث.

المحور الرابع: فقه الدعاء النبويّ ومعطياته على مستوى الواقع.

لقد أثبتت التجربة على مدار السنوات الماضية صحّة ونجاعة الأسلوب الذي اخترناه في تغطية هذه الملفّات ودراستها، وصواب خيارنا باستبعاد أسلوب الحوارات المباشرة المتلفزة، وليس أدلّ على ذلك من استجابة البعض في بعض الفضائيات والمواقع الإلكترونية ومناقشتهم لبعض ما ورد فيها، واستخدامه للأساليب الفضّة المليئة بالسباب والشتائم والتدليس والكذب

التي لا تفضي إلَّا إلى تلويث الجوّ العلمي وطمس الحقيقة عن المسلمين، حتى إن أحدهم أسمى كتابه «**إسكات الكلاب العاوية لفضائل خال المؤمنين معاوية**»!! وفي هذا العنوان وحده كفاية لمن أراد معرفة أساليب هؤلاء في الحوار والنقاش.

المحور الأوّل

الحديث النبويّ (لا أشبع الله بطنه): مصادره ودلالاته

أ) مصادر الحديث

لن نطيل على القارئ بذكر مصادر هذا الحديث، إنَّما نكتفي بنقله من مصدر واحد هو عند الخصم أحد المصدرين الأصحّ بعد كتاب الله تعالى في توثيق السنّة النبويّة الشريفة، عنيتُ كتاب «**صحيح مسلم**» لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري النيسابوري.

قال في كتاب «**البرّ والصلة والآداب**»، باب «**من لعنه النبيُّ أو سبّه أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك، كان له زكاةً وأجراً ورحمة**»، ما يلي:

(حدّثنا محمّد ابن المثنّى العنزي، وحدّثنا ابن بشّار واللفظ لابن المثنّى، قالا: حدّثنا أميّة بن خالد، حدّثنا شعبة، عن أبي حمزة القصّاب، عن ابن عبّاس، قال: كنت ألعب مع الصبيان، فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله فتواريت خلف باب، قال: فجاء فحطأني حطأة، وقال: «**اذهب وادعُ لي معاوية**». قال: فجئت، فقلت: هو يأكل، قال: ثم قال لي: «**اذهب فادعُ لي معاوية**»، قال: فجئت فقلت: هو يأكل، فقال: «**لا أشبع الله بطنه**»)[1].

---

(١) النيسابوري، مسلم بن الحجّاج القشيري، صحيح مسلم، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: مسلم بن محمود عثمان السلفي الأثري، قدّم له وقرضه: محمّد مصطفى الزحيلي، دار الخير، دمشق، ط١، ج٤، ص٣٨٧، ح٢٦٠٤.

إذن، فهذا الحديث لا يعتريه الشكّ من ناحيةٍ سنديّة؛ لوروده في صحيح مسلم.

أمّا تضعيف محقّق الكتاب لهذا الحديث، فمما لا قيمة لـه؛ إذ هـو يخـالف إحدى أكبر مسلّمات علم الحديث عند المدرسة التي ينتمي إليها، القائلـة بـأنَّ كتاب «صحيح مسلم» أصحُّ كتابٍ (هو وصحيح البخـاري) بعـد كتـاب الله تعالى، لاسيّما وأن دافع هذا الرجل هو الذود عن حياض معاوية والدفاع عنـه بأيّ وسيلة كانت، ولو بخرق المسلّمات وإنكار البديهيات. عـلى أنَّ كلامـه في تضعيف سند الحديث ليس بالصحيح على إطلاقه .. وسـنعود لاحقـاً لبيـان ذلك بنحو أكثر تفصيلاً[1].

ب) دلالة الحديث

المعنى المباشر للحديث ليس غامضاً على أيّ شخص يفهم اللغة العربية. فهو دعاءٌ (على) معاوية بعـدم الـشبع، إلّا أنَّ مـن المهـمّ أن نفهـم أنّ القـرآن الكريم يحثّ المؤمنين على الاستجابة للرسولﷺ إذا دعاهم، وقـد وصـف دعوة الرسولﷺ بالحياة للمؤمنين؛ قال تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِـهِ وَأَنَّـهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾**[2]. وقد وصف المُعرضين عن دعوة الله ورسوله بذوي القلوب المريضة، وأنهم مرتابون أو سيِّئو الظنّ بـالله ورسـوله، وظـالمين؛ قـال تعـالى: **﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ * وَإِنْ يَكُـنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ * أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ**

---

(١) راجع: «الموقف الثالث» من مواقف الاتّجاه الأمويّ في معالجة هذا الحديث.

(٢) الأنفال: ٢٤.

عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُوْلَئِكَ هُمْ الظَّالِمُونَ﴾[١].

على أننا لا نرى شمول خطاب «يا أيها الذين آمنوا» في الآية الكريمة أعلاه لمعاوية؛ إذ الأصل القرآني يقول: **﴿قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾**[٢] فجعل محبّة القربى أجراً لرسالته، ومن لم يؤدِّ أجرها فليس منتمياً إليها، فكيف بمن عمل على الضدّ من هذا الأصل القرآني بأن أبغض القربى وقدح فيهم وشتمهم وقاتلهم وسفك دماءَهم، فإنَّ حاله كمن أنكر الرسالة الإسلامية بكاملها ولم يؤتها استحقاقها، ومن الواضح أنَّ معاوية مِن أوضح مصاديق مَن أبغض القربى وناصَبَهُمُ العداء واستباح دماءَهم.

وعلى أيّة حال، فإنَّ طلب النبيصلى الله عليه وآله حضور معاوية قد تكرّر عدّة مرّات، وحيث إنَّ معاوية تشاغل عنها بغرضٍ دنيويّ، وهو الأكل، فإنّ الدعوة النبوية جاءت كعقابٍ له من جنس فعله وهي عدم الشبع، فإن الأكل إنّما يُطلب لأجل الشبع، وبانعدامه يتحوّل الأكل من كونه لذةً إلى نقمة، وهذا هو صلب العقوبة التي نالها معاوية جرّاء امتناعه وإعراضه عن دعوة النبيصلى الله عليه وآله.

فهل استجيبت دعوة النبيصلى الله عليه وآله هذه؟ وهل حرمان معاوية من الشبع نعمةٌ له – كما حاول البعض تفسير ذلك– أم هو نقمة؟ أسئلة سوف نعود لها لاحقاً.

---

(١) سورة النور: ٤٨–٥٠.

(٢) سورة الشورى: ٢٣.

المحور الثاني

موقف الاتجاه الأمويّ من الحديث النبوي: «لا أشبع اللّه بطنه»

لا نبالغ إذا قلنا إنّ هذا الحديث شكَّل مأزقاً كبيراً لمحبيّ معاوية والمدافعين عنه والمنتمين إلى مدرسته واتّجاهه؛ من هنا فقد اختلفت مواقف الاتّجاه الأمويّ في تأويل هذا الحديث وتفسيره أو الردّ عليه أو إهماله إذا اقتضت الضرورة!! حتّى تطرّف البعض وجعله فضيلةً لمعاوية!! بل ومن أصحّ فضائله[1]!!

وفهم هذه المحاولات الدفاعية ليس بالأمر المعقّد! إذ جميعها مؤسَّسةٌ على عقيدة القوم بضرورة الدفاع عن معاوية باعتباره «ستر» أصحاب رسول الله ﷺ وأنَّ السماح بالطعن عليه يفتح باب الطعن على «جميع» أصحاب رسول الله ﷺ. جاء في كتاب «تاريخ بغداد» للخطيب أبي بكر أحمد بن علي البغدادي (ت ٤٦٣هـ) ما هذا لفظه:

(أخبرنا محمّد بن أحمد بن رزق البزاز، قال: حدّثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن يحيى النيسابوري، قال: حدّثنا أبو عمرو أحمد بن محمّد بن أحمد الحيري قراءةً عليه، قال: حدّثنا عثمان بن سعيد، قال: سمعت الربيع بن نافع يقول: **معاوية بن أبي سفيان ستر أصحاب رسول الله ﷺ فإذا كشف الرجل**

---

(١) ابن عساكر، أبو القاسم عليّ بن الحسين الشافعي، تاريخ مدينة دمشق، دراسة وتحقيق: محبّ الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ – ١٤١٦هـ، ج٥٩، ص١٠٦.

الستر اجترئ على ما وراءه)[١].

وهذه عقيدة لا تمتلك سنداً من القرآن الكريم ولا من السنّة النبوية ولا من التاريخ، وإنَّما هي إحدى الدعايات المضلّلة التي خلقهـا الاتّجـاه الأمـويّ لتلميع صورة مؤسّس هذا الاتّجاه وإسباغ المشروعية عليه وإعطائه دوراً في حياة المسلمين ورصيداً في تاريخ الإسلام لا يتمتّع فيه، وليس من دليلٍ أوضحَ على ذلك أن جُلَّ الصحابة إنَّما كانوا ضدَّ معاوية ومقاتلين له في صفوف جيش أمير المؤمنين الإمام عليعليه السلام، ومع ذلك فلم يتّهمهم أحد بأنهم «أجترؤوا» على «ما وراء الستر» المزعوم .. وقد أشرنا لهذه الحقيقة في دراسةٍ سابقةٍ لنا[٢].

ولقد انعكست هذه العقيدة الخطيرة على شكل مذهبٍ فكريٍّ في علوم الحديث صاغه النووي وأمثاله بالقول: إن كلَّ حديث يفهم منه الطعن على واحد من الصحابة يُطرح أو يُؤَوَّل.

قال النووي في ذيل شرحه للحديث الذي نقله مسلم في صحيحه والذي يتضمَّن أمر معاوية سعد بن أبي وقّاص بسب الإمام عليّعليه السلام ما يلي:

(قال العلماء: الأحاديث التي في ظاهرها دخلٌ على صحابيٍّ، يجبُ تأويلها. قالوا: ولا يقع في روايات الثقات إلا ما يمكن تأويله)[٣].

---

(١) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تاريخ مدينة السلام، حقّقه وضبط نصه وعلّق عليه: بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ج١، ص٥٧٧.

(٢) راجع: المدن، علي، معالم الإسلام الأمويّ (محاضرات السيد الحيدري)، ممثّلية الولي الفقيه لشؤون الحجّ والزيارة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م، ص١٧٢.

(٣) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مُرّي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، المطبعة المصرية بالأزهر، ط١، ١٣٤٧هـ - ١٩٢٩م: ج١٥، ص١٧٥.

والذي يقصده النووي – على الحقيقة – وجميع واضعي هذه القاعدة بقولهم (صحابيّ) في المقولة أعلاه إنَّما هو معاوية حصراً وجميع المنضمِّين إليه والمتحالفين معه، ولكن حيث لم يمكنهم ذلك عمدوا إلى التعميم، وإلَّا فإنّ الغرض الحقيقي لهذه القاعدة هو الدفاع عن معاوية وتأويل أو طرح الأحاديث التي فيها تصريحٌ بالطعن عليه.

وفقاً لكلّ ما تقدّم، كيف طبَّق المنتمون للاتّجاه الأمويّ قاعدتهم هذه على الحديث محلّ البحث، وما هي محاولاتهم في التخلّص من مأزق الدعوة النبويّة على صاحبهم معاوية؟

نضع محاولاتهم في مواقف، ونفصِّلها بالنحو التالي:

الموقف الأول: الإعراض عن ذكر الحديث وإهماله

وهو موقف أولئك المحدّثين والعلماء الذين فضّلوا الإعراض عن نقل هذا الحديث أو الكلام فيه، وهو موقفٌ مريحٌ يعفيهم من مواجهة ومعالجة ما يتضمّنه من قدح في معاوية. ونجد أنَّ في طليعة من يمثّلون هذا الموقف هو أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري؛ حيث لم ينقل هذا الحديث في صحيحه.

ومثله أيضاً فعل الشيخ ابن تيمية؛ إذ لم يشر ـ بحسب تتبّعنا ـ إلى هذا الحديث، لا في فتاويه ولا في غيرها من كتبه إطلاقاً، وهو شيءٌ غريبٌ منه بأن لا يتطرّق إلى حديثٍ ينقله من هو بمستوى مسلم، فيهمله بالرغم من كثرة حديثه عن معاوية ودفاعه عنه في مصنّفاته.

الموقف الثاني: الدعاء النبوي دعاءٌ على غير مستحقه

وأبرز من اختار هذا الموقف هو مسلم بن الحجّاج صاحب كتاب الصحيح، حيث أورد الحديث في باب (**من لعنه النبيّ أو سبّه أو دعا عليه**

وليس هو أهلاً لذلك) وهذا يوضّح أنه يرى أنّ معاوية ليس أهلاً لهذا الـدعاء النبوي، وأنه ما كان عـلى النبـيﷺ أن يـدعو عليـه بهـذا النحـو مـع عـدم استحقاقه.

ولا يـضرّ في نـسبة هـذا الـرأي إلى مـسلم القـول بنفـي مـسؤوليته عـن العناوين الواردة في أوّل أبواب كتابه «الصحيح» وأنها كانت من وضع دارسي وشرَّاح كتابه كالنووي وغيره؛ إذ في ترتيب نفس الأحاديث في هـذا الكتـاب (وهو كتاب **البرّ والصلة والآداب)** وتنظيمها دلالةٌ واضحةٌ على موقفه هذا؛ إذ هو يذكر هذا الحديث بعد نقله جملة الأحاديث النبويّة الدالّة على أنَّ النبيَّ لعنَ أو سبَّ أو دعا على أشخاص لم يكونوا مستحقّين لكلّ ذلـك اللعـن والـسبّ والدعاء عليهم.

وفهمنا لموقف مسلم مـن خـلال دلالـة ترتيـب أحاديـث كتـاب (الـبرّ والصلة والآداب) ليس مما ننفرد به، بـل شـاركنا في هـذا الفهـم بعـض أهـمّ حفّاظ الحديث والمؤرّخين وأبرز شرَّاح صحيح مسلم إن لم يكـن أهمّهـم عـلى الإطلاق، وأقصد بهـؤلاء تحديـداً: أبـا زكريـا محيـي الـدين يحيـى بـن شرف الحوراني النووي (ت ٦٧٦هـ)، وأبا الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر ابـن كثير القرشي البُصروي الدمشقي(ت ٧٧٤هـ).

قال النووي: **(وأما دعاؤه على معاوية أن لا يشبع حين تأخّر، ففيه الجوابان السابقان: [...]. وقد فهم مسلمرحمه الله من هذا الحديث أنَّ معاوية لم يكن مستحقّاً للدعاء عليه؛ فلهذا أدخله في هذا الباب)**[1].

وقال أبو الفداء ابن كثير: **(أتْبَع مسلم هذا الحديث بالحديث الذي رواه هو والبخاري وغيرهما، من غير وجهٍ عن جماعـةٍ مـن الـصحابة أنّ رسـول اللهﷺ**

---

(١) المصدر السابق: ج١٦، ص١٥٦٥.

قال: «اللهم إنَّما أنا بشرٌ، فأيّما عبدٍ سببتُه أو جلدتُه أو دعوتُ عليه، وليس لـذلك أهلاً، فاجعل ذلك كفّارةً وقربةً تقرّبُه بها عندك يوم القيامة» فركّـب مـسلم مـن الحديث الأوّل وهذا الحديث فضيلةً لمعاوية)[1].

إذن، فموقف مسلم إن لم يكن اعتبار الدعوة النبوية فـضيلةً لمعاويـة كـما فهم ابن كثير ذلك، فهو تفسيرها بكونها دعـوةً غـير مـستحقّة وأن معاويـة لم يكن أهلاً لها، وهو القدر المشترك الذي فهمه النووي وابن كثير من مسلم.

الموقف الثالث: تضعيف الحديث والطعن في سنده

وهذا الموقف أغرب من المواقف المتقدّمة؛ إذ بدافع الحفـاظ عـلى كرامـة معاوية عمد هذا الفريق إلى تضعيف هذا الحديث بالرغم من وجوده في كتاب (صحيح مسلم) الذي يشتهر عند جميع طوائف المسلمين مـن غـير الـشيعة - بمن فيهم هذا البعض المُضعِّف - على عـدّه، مـع صـحيح البخـاري، أصـحّ كتابين في السنّة النبويّة عند المسلمين بعد القرآن الكريم.

لقد أشرنا سابقاً إلى ما قاله الشيخ محمّد عثمان السلفي الأثري، وها نحن نعيد ما قاله ونعلِّق عليه بما يتناسب وحجم هذه الدراسة.

فبعد أن نقل الحديث علَّق في الحاشية بما يلي:

(حديثٌ ضعيف، أبو حمزة القصَّاب ضعّفه أبو حاتم والنسائي وأبو داود وأبو زرعة في عباراتٍ مختلفة. وتوثيق ابن معـين وابـن حبّـان لا يقـوى أمـام هؤلاء. وليس له عند مسلم إلَّا هذا الحديث)[2].

---

(١) البداية والنهاية، مصدر سابق: ج١١، ص٤٠٢.

(٢) صحيح مسلم، مصدر سابق: ج٤، كتاب البرّ والـصلة والآداب، البـاب ٢٥، ص٣٨٧، ح٢٦٠٤ (حاشية المحقّق).

قلنا قبل قليل إنّ هذا الموقف يمثِّل خرقاً وتقويضاً لأهمّ قواعد الحديث المتسالم عليها عند مدرسة أهل السنّة، وإنّ حرص الأثريّ على حفظ ماء وجه معاوية ولو بخرق المسلَّمات ليس مما يُعبأ به كثيراً.

على أنّ لمناقشة كلام الأثري جانباً آخر لا يرتبط هذه المرّة برغباته وميوله الدفاعية عن معاوية، فإن رأيه في أبي حمزة عمران بن أبي عطاء الأسدي القصّاب وتضعيفه إيّاه ليس صحيحاً على إطلاقه، ولا مما يتّفق عليه أساطين ومحقّقو علم الجرح والتعديل.

فلم يرد عن أبي حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ) ولا عن أبي زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ) تصريحٌ بالتضعيف، وإنَّما اقتصرت عبارة الأوّل على ما يُستشفُّ منه «التليين»، في حين إنّ عبارة الثاني نصّت على ذلك (=التليين)؛ وعليه فإنّ ما أطلقه الأثريُّ - بنحوٍ جازمٍ من ذهابهما إلى التضعيف- فيه تمويهٌ على القارئ.

قال أبو محمّد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: (سألت أبي عن أبي حمزة الواسطي عمران بن أبي عطاء، فقال: ليس بقويّ. [... و] سئل أبو زرعة عن أبي حمزة القصّاب عمران بن أبي عطاء فقال: بصريٌ ليّن)[1].

وكما هو معروف عند خبراء ألفاظ الجرح والتعديل فإنّ عبارة أبي حاتم (ليس بالقويّ) لا تدلّ على أكثر من مجرّد «التليين». وقد نقل الذهبي(ت ٧٤٨هـ) قول النسائي عن (عمران) إنه: (ليس بالقويّ)[2] ولم يفسّره بأكثر

(١) الرازي، أبو محمّد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمّد، الجرح والتعديل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٢٧٢هـ - ١٩٥٣م، ج٦، ص٣٠٢. وراجع أيضاً: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمّد بن أحمد التركماني الدمشقي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م، ج٣، ص٢٣٩.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: ج٣، ص٢٣٩.

من التليين[١].

قال الذهبي في «**الموقظة**»: (وقد قيل في جماعات: «ليس بالقويّ»، **واحتُجَّ به**. وهذا النسائي قد قال في عدّةٍ: «ليس بالقويّ» **ويُخرج** لهم في كتابه. قال [أي النسائي]: قولنا «ليس بالقويّ» **ليس بجرح مُفْسِد**). [...] وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: «ليس بالقويّ» يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القويّ الثبت)[٢] أي في أدنى مراتب القوّة وليس بأعلاها، كمن يوصف بالحافظ الكبير أو جبل الحفظ أو الغاية في الإتقان أو الثبت أو الثقة أو المتقن أو الحجّة وأمثال ذلك.

وحتّى لو سلّمنا أنّ هذه الألفاظ تُعدّ أخفّ مراحل التجريح[٣] إلّا أنّ ذلك لا يوجب تضعيف الحديث، بل غايته أن ينزل به إلى مرتبة (الحسن)، وهو ما فعله بعض المحقّقين المعاصرين، قال معلقاً على هذا الحديث:

(إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي حمزة - واسمه عمران بن أبي عطاء القصّاب- فقد روى له مسلم حديثاً واحداً، هو هذا)[٤].

---

(١) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان التركماني الدمشقي، سير أعلام النبلاء، حقّقه: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنوؤط، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ج٥، ص٣٨٨.

(٢) الذهبي، الموقظة في مصطلح الحديث، شرحه وعلَّق عليه: عمرو عبد المنعم سليم، دار أحد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص ص ٦٢-٦٣.

(٣) ابن إسماعيل، أبو الحسن مصطفى، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، قدّم له: مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ج١، ص ص١٥١-١٥٩.

(٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج٤ (حقّق هذا الجزء وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد)، ص٥٠.

والطريف في أمر أبي حمزة القصّاب أنه يُضعَّف من قبل الأثـري في حـين إنّ (**ابن معين**) – وهو من أكبر علماء الجرح والتعديل تـشدّداً، بـل والمعـروف بكونه من «**المتعنّتين**» في هـذا الفـنّ عـلى حـدّ تعبـير الـذهبي والـذي ينـصح بالتمسّك بتوثيقه والعضّ عليه بالنواجذ[1]– يذهب إلى توثيقه.

وعلى أيّ حال، فإن دوافع هذا الموقف واضحةٌ، وإلّا فإنّنا نسلّم بالقضية الكلّية القائلة بعدم صحّة «**جميع**» ما في كتاب مسلم، وهو ما ذهب إليه الألباني وابن تيمية وغيرهما، إلا أنَّ الملفت للنظر هو أن تضعيف هـؤلاء لا يكـون إلا في نظائر هذا الحديث! كأنّ الموارد التي لا تتّفق مـع اتّجـاههم هـي التـي تعـدّ ضعيفةً. وموضوع اختلاف العلماء من أحاديث مسلم يحتاج إلى بحثٍ مستقلٍّ نرجو أن يوفّقنا الله للوقوف عليه في فرصة أخرى قريبة إن شاء الله تعالى.

الموقف الرابع: حذف عبارة (لا أشبع الله بطنه) من الحديث

وهذا من أغرب المواقف؛ فحيث لم يكـن بإمكـان الـبعض الطعـن في هـذا الحديث أو تكذيبه، عمد إلى حذف العبارة الأخيرة منـه والمتعلّقـة بمعاويـة، مـع

---

(١) يراجع تقسيمه لـ« الذين قبل الناس قولهم في الجـرح والتعـديل» في رسـالته «ذكـر مَـن يُعتمد قوله في الجرح والتعديل» حيث قال: (قسم مـنهم في الجـرح متثبّـت، في التعـديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويليّن بذلك حديثه، فهذا إذا وثَّق شخصاً فعـضّ عـلى قوله بناجذيك وتمسّك بتوثيقه، وإذا ضعَّف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه: إن وافقه ولم يوثّق ذلك أحدٌ من الحذّاق فهو ضعيف، وإن وثَّقه أحد، فهذا الذي قـالوا فيـه: لا يقبل تجريحه إلا مفسَّراً؛ يعني: لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مـثلاً: هـو ضـعيف، ولم يوضّح سبب ضعفه وغيرُه قد وثّقه، فمثـل هـذا يُتوقّـف في تـصحيح حديثـه، وهـو إلى الحسن أقرب. وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنّتون). انظر الرسالة ضمن كتـاب: أربع رسائل في علوم الحديث، اعتنى بها: عبد الفتاح أبـو غـدة، دار البـشائر الإسـلامية، بيروت، ط٥، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م، صص ١٧١-١٧٢.

وحدة طريق نقل الحديث، أي سنده، وورود العبارة فيه في أكثر من مصدر.

فقد نُقل هذا الحديث في أربعة مواضع من مسند الإمام أحمد بن حنبل ولم يرد فيها جميعاً المقطع الأخير المتعلّق بمعاوية والذي قال فيه النبيﷺ: **«لا أشبع الله بطنه»**.

وإليكم هذه المواضع الأربعة:

الموضع الأول: قال (حدّثنا محمّد بن جعفر، حدّثنا شعبه، عن أبي حمزة: سمعت ابن عبّاس يقول: مرَّ بي رسول اللهﷺ وأنا ألعب مع الغلمان، فاختبأت منه خلف الباب، فدعاني، فحَطَأني حَطأةً، ثم بعث بي إلى معاوية)[1].

وبهذا المقدار ينتهي الحديث وقد حُذف منه جواب رسول اللهﷺ المتضمّن لعبارة (لا أشبع الله بطنه)! ولا أدري ما هو المسوّغ لهذا الحذف؟! ولا الفائدة من الحديث مع هذا التصرّف الغريب! اللَّهُم إلَّا الدفاع عن معاوية ورفع المذمّة عنه.

وقد علّق المحقّقان (شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد) بما يلي:

(إسناده حسن، رجاله ثقات، رجال الشيخين، غير أبي حمزة - واسمه عمران بن أبي عطاء القصّاب- فقد روى له مسلم حديثاً واحداً، هو هذا، ووثّقه ابن معين وابن نمير، وقال أحمد: لا بأس به. وذكره ابن حبّان في «الثقات»، وليَّنه أبو زرعة، وقال أبو حاتم والنسائي: «ليس بالقويّ»، وضعّفه أبو داود.

وأخرجه مسلم من طريقين، عن شعبة بهذا الإسناد **مطوّلاً**، وأخرجه الطيالسي عن هشام وأبي عوانة، عن أبي حمزة، بنحوه مختصراً.

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج٤، ص٥٠، ح٢١٥٠.

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» من طريق أبي عوانة، عـن أبي حمـزة، بـه. وقال: «عمران بن أبي عطاء أبو حمزة، عن ابن عباس، لا يتابَع على حديثه، ولا يُعرف إلا به» يعني هذا الحديث)[١].

ولم يذكر المحقّقان المقطع المحذوف مع أنهما أشارا إلى أنه مرويٌّ (مطوّلاً) في صحيح مسلم!

الموضع الثاني: قال (حدّثنا عفّان، حدّثنا أبو عوانة، قال: أخبرنا أبو حمزة، قال: سمعت ابن عبّاس يقول: كنت غلاماً أسعى من الصبيان، قال: فالتفتُّ، فإذا النبيُّ صلى الله عليه وسلم خلفي مقبلاً، فقلت: ما جاء نبـيُّ الله صـلى الله عليه وسلم إلَّا إليَّ. قال: فسعيت حتى أختبئ وراء باب الدار، قال: فلم أشعر حتى تناولني، قال: فأخذ بقفاي، فحطأني حطأة، قال: «**اذهب فادعُ معاويـة**»، وكان كاتبه، قال: فسعيتُ، فقلت: أجب نبيَّ الله صلَّى الله عليـه وسـلَّم، فإنَّـه على حاجة)[٢].

الموضع الثالث: قال (حدّثنا بكر بن عيسى أبو بشر الراسبي، حـدّثنا أبـو عوانة، عن أبي حمزة، قال: سمعت ابن عباس يقول: كنت غلامـاً أسـعى مـع الصبيان، فالتفتُّ، فإذا أنا نبيُّ الله صلى الله عليه وسلم خلفي مقبلاً، فقلت: ما جاء نبيُّ الله صلى الله عليه وسلم إلا إليّ، قال: فسعيت حتى أختبئ وراء بـاب الدار، قال: فلم أشعر حتى تناولني، فأخـذ بقفـاي، فحطـأني حطـأة، فقـال: «**اذهب فادعُ لي معاوية**»، قال: وكان كاتبه، فـسعيت فأتيـت معاويـة. فقلـت: أجب نبيَّ الله صلى الله عليه وسلم فإنّه على حاجة)[٣].

---

(١) المصدر السابق، نفس المعطيات.

(٢) مسند الإمام أحمد، مصدر سابق، ج٤، ص٣٩٧- ٣٩٨، ح٢٦٥١.

(٣) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق، ج٥، ص٢١٧، ح٣١٠٤.

الموضع الرابع: قال (حدّثنا محمّد بن جعفر، حدّثنا شعبة، عن أبي حمزة، قال: سمعت ابن عبّاس يقول: مرّ بي رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وأنا ألعب مع الغلمان، فأختبأت منه خلف باب، فدعاني، فحطأني حطأة، ثُمَّ بعثني إلى معاوية، فرجعت إليه، فقلت: هو يأكل)[١].

وقد تنبَّه لتصرّف ابن حنبل بهذا الحديث وحذفه لبعض فقراته العلّامة الألباني في «**سلسلته**» ولكنه فسَّر ذلك بنحوٍ غير مقنع. ويطيب لي أن أنقل عبارة الألباني بتمامها؛ ليس فقط ليطّلع القارئ على اعتذاره عن ابن حنبل كاملاً، بل ولأنّ هذه العبارة تشكّل جواباً هامّاً من محدِّث مرموق معاصر على الموقف الثالث الذاهب إلى تضعيف هذا الحديث.

قال الألباني في «**سلسلة الأحاديث الصحيحة**» بعد نقله للحديث عن «**مسند أبي داود الطيالسي**» بسنده عن هشام وأبي عوانة عن أبي حمزة القصّاب عن ابن عباس: (قلتُ: و هذا إسناد صحيح، رجاله كلّهم ثقات، رجال مسلم، و في أبي حمزة القصّاب - و اسمه عمران بن أبي عطاء- كلام من بعضهم لا يضرّه، فقد وثَّقه جماعة من الأئمّة، منهم: أحمد و ابن معين وغيرهما. ومن ضعَّفه لم يبيِّن السبب؛ فهو جرحٌ مبهم غير مقبول. وكأنه لذلك احتجَّ به مسلم، و أخرج له هذا الحديث في «صحيحه» من طريق شعبة عن أبي حمزة القصّاب به .

وأخرجه أحمد عن شعبة وأبي عوانة عنه به، دون قوله : «**لا أشبع الله بطنه**» **وكأنّه من اختصار أحمد أو بعض شيوخه)**[٢].

---

(١) المصدر نفسه: ج٥، ص٢٣٤، ٣١٣١.

(٢) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م، ج١، صص ١٦٤-١٦٥، ح٨٢.

أقول: إن كان الحذف من فعله و«اختصاره» فإن السؤال يبقى قائماً حول سبب ذلك ودوافعه، لا سيَّما مع تكرار نقله للحديث في أكثر من موضع كما ذكرنا سابقاً، وإن كان من اختصار بعض شيوخه فلماذا لم ينبِّه على ذلك في هذه المواضع الأربعة وقد فعل ذلك في موارد عديدة في مسنده؟!(١)

موقف ابن حنبل من معاوية

لكي نعرف دوافع ابن حنبل من حذفه مقطع «**لا أشبع الله بطنه**» من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله علينا أن نقف - ولو سريعاً- على عقيدة ابن حنبل في معاوية وطبيعة فهمه لشخصيّته وحجمه، وفي هذا الصدد أكتفي بالإشارة إلى ما ورد في مصدرين مهمّين من أوثق المصادر التي سجَّلت رأي ابن حنبل في معاوية وتعاطيه مع المنتقصين منه أو الناقدين له، واضعاً ذلك في نقطتين:

النقطة الأولى: ما ورد في كتاب «**السنّة**» لأبي بكر أحمد بن محمّد بن هارون الخلال البغدادي (ت ٣١١هـ).

وسبب اختيارنا لهذا الكتاب يعود إلى أمرين:

الأمر الأول: كون مؤلّفه يعدُّ واحداً من أكبر أتباع مدرسة أحمد بن حنبل بلا خلاف، بل المؤسّس الحقيقي لتلك المدرسة والمشيِّد لأركانها والجامع لأقوال إمامها.

وصفه الذهبي في ترجمته بـ«**شيخ الحنابلة وعالمهم**»، وقال: (لم يكن قبله للإمام [أحمد] مذهب مستقلّ، حتى تتبَّع هو نصوص أحمد، ودوَّنها، وبرهنها بعد الثلاثمئة. [...] قال الخطيب في«تاريخه»: جمع الخلال علوم أحمد وتطلّبها، وسافر لأجلها، وكتبها، وصنّفها كتباً، لم يكن - فيمن ينتحل مذهب أحمد -

---

(١) انظر مثلاً: مسند الإمام أحمد: ج٤، ص٢١١، ح٢٣٨١. ج١٣، ص٤٥٠، ح٨٠٨٨.

أحد أجمع لذلك منه)[١].

الأمر الثاني: أن هذا الكتاب من أهمّ كتب الخلال التي تستعرض آراء مدرسة أهل الحديث - لا سيَّما آراء عميد هذه المدرسة: أحمد بن حنبل - في العقيدة الإسلامية، ومواقفهم من الفرق الإسلامية الأخرى المخالفة لهم، وكيفية معالجتهم لأحداث التاريخ الإسلامي المبكّرة. فمن جملة المسائل الهامّة التي تناولها الكتاب: مسألة الخلافة بعد رسول الله ﷺ، ومسألة علاقة المسلمين بحكَّامهم وشكل تلك العلاقة (من طاعة وانقياد أو خروج ومعارضة)، ومسألة الموقف من معاوية وتسلُّمه للحكم، ومسألة فضائل الصحابة، ومسألة الإرجاء، ومسألة الإيمان .. وغير ذلك من القضايا.

ومن هنا، وتبعاً لهذين الأمرين اللذين أشرت لهما توّاً، فإنّ هذا الكتاب يُعدُّ من أهمّ المصادر وأوثقها في معرفة آراء المدرسة الحنبلية.

سأقتبس من الكتاب المشار إليه بعضاً من تلك الروايات التي تُسلّط الضوء على موقف ابن حنبل من معاوية وتوضّح عقيدته فيه، على أمل أن يستوعب القارئ الكريم من خلال هذه العيّنة دوافع ابن حنبل الحقيقية في حذفه عبارة رسول الله ﷺ من الحديث النبويّ محلّ البحث.

والروايات هي:

الرواية الأولى: (قال الخلَّال: أخبرني عبد الملك بن عبد الحميد الميموني، قال: قلت لأحمد بن حنبل: أليس قال النبيّ صلى الله عليه وسلّم: «**كلّ صهر ونسب ينقطع إلَّا صهري ونسبي**»؟ قال: بلى، قلت: وهذه لمعاوية؟ قال: نعم، له صهر ونسب. قال: وسمعت ابن حنبل يقول: ما لهم ولمعاوية ... نسأل الله العافية)[٢].

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج١٤، ص ص ٢٩٧-٢٩٨.

(٢) الخلال، أبو بكر أحمد بن محمّد بن هارون، السنّة، دراسة وتحقيق: عطية بن عتيق الزهراني،

الرواية الثانية: (أخبرنا أبو بكر المروزي، قال: سمعت هارون بن عبد الله يقول لأبي عبد الله: جاء في كتاب من الرقّة أن قوماً قالوا: لا نقول معاوية خال المؤمنين. فغضب وقال: ما اعتراضهم في هذا الموضع؟! يجفون حتى يتوبوا)[(١)].

الرواية الثالثة: (أخبرنا محمّد بن أبي هارون، ومحمّد بن جعفر، أن أبا الحارث حدّثهم، قال: وجّهنا رقعةً إلى أبي عبد الله: «ما تقول - رحمك الله- فيمن قال: لا أقول إن معاوية كاتب الوحي ولا أقول إنه خال المؤمنين؛ فإنه أخذها بالسيف غصباً؟»، قال أبو عبد الله: هذا قول سوء رديء، يجانبون هؤلاء القوم ولا يُجالَسون، ونبيّن أمرهم للناس)[(٢)].

النقطة الثانية: أنقل فيها ما ورد في مصدر هامّ هو الآخر، وهو كتاب «**شذرات الذهب لأخبار من ذهب**» لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) حيث نقل رأي ابن حنبل في معاوية في معرض حديثه عن وفاة الأخير ضمن أحداث سنة (٦٠) للهجرة.

قال ابن العماد: (فيها توفّي معاوية بن أبي سفيان بدمشق في رجب وله ثمان وسبعون سنة، ولي الشام لعمر وعثمان عشرين سنة، وتملّكها بعد عليّ عشرين [أخرى] إلّا شهراً، وسار بالرعيّة سيرةً جميلة، وكان من دهاة العرب وحلمائها، يُضرب به المثل،، وهو أحد كتبة الوحي، وهو الميزان في صحبة الصحابة ومفتاح الصحابة. سئل الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: أيّهما أفضل معاوية أو عمر بن عبد العزيز، فقال: **لغبارٌ لحق أنفَ جوادِ معاويةَ بين**

دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٩٩٤م- ١٤١٥هـ، ج١، ٢٣٤، ح٦٥٤.

(١) المصدر نفسه: ج١، ص٤٣٤، ح٦٥٨. قال المحقّق في الحاشية: (إسناده صحيح).

(٢) المصدر نفسه: ج١، ص٤٣٤، ح٦٥٩.

يدَيْ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم خيرٌ من عمر بن عبد العزيز. رضي الله تعالى عنه وأماتنا على محبّته)[١].

وهكذا يتّضح مما نقلناه من رأي ابن حنبل في معاوية أنّ موقفه من نقل الحديث النبويّ محلّ البحث مختصراً وحذف العبارة الأخيرة منه (لا أشبع الله بطنه) كان أمراً متوقّعاً، بل متوافقاً مع منحاه العقائدي.

ومن الغريب أن نلاحظ في العبارات السابقة المنقولة عن ابن حنبل حساسيّته المفرطة التي تصل إلى حدّ الغضب من كلّ ما يعتبره طعناً أو قدحاً أو تشكيكاً أو حتّى مجرّد تردّد في شخصية معاوية ومنزلته وفضله! وقد وصل به الأمر أنْ طالبَ بمقاطعة كلّ من يتكلّم في معاوية ومجافاته وعدم مجالسته، بل وتبيين أمره للناس!! أي السعي إلى نبذه اجتماعياً ومحاصرته وإقصائه حتى «**يتوب**» على حدّ رأيه من قول «**السوء الرديء**» هذا.

وأغرب من ذلك أن جعل مَن يُعَدّ عند أتباعه من خيرة حكّام المسلمين وأعدلهم وأتقاهم، بل والخليفة الراشدي الخامس عندهم - أعني عمر بن عبد العزيز- أقلّ منزلة وشأناً، وأوضع مقاماً من أن يكون بمستوى غبارٍ لحقَ أنفَ جوادِ معاوية (بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله)!!

وإنَّما وضعتُ العبارة الأخيرة بين قوسين لنلفت عناية القارئ الكريم إلى ما يبدو مغالطة من الإمام أحمد ! حين يوحي بأن معاوية كان فارساً محارباً بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله !! وهو الأمر الذي لا أصلَ له في تاريخ المسلمين.

---

(١) ابن العماد، شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد العكري الحنبلي الدمشقي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حقّقه وعلّق عليه: محمود الأرنؤوط، أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ج١، ص٢٧٠.

ولا أعتمدُ في نفيي هذا على ما جاء في مصادر تاريخ المسلمين وسيرة نبيّهم العظيمﷺ في تاريخ وأخبار مدرسة أهل البيتعليهم السلام، بل أعتمد أيضاً على ما ورد في التراث التاريخي والحديثي لكتب بقيّة المسلمين من مدارس أهل السنّة والجماعة.

نعم، تذكر مصادر التاريخ الإسلامي أن معاوية وأباه اشتركا في «**معركة حنين**» وأنّ رسول اللهﷺ منحهما بعض الغنائم، ولكن نفس تلك المصادر توضّح للقارئ المسلم طبيعة مشاركتهما تلك وأسبابها ومبرّرات فعل رسول اللهﷺ ذلك. والغريب أنّ الاتّجاه الأمويّ يقف من هذه القصّة موقفاً انتقائياً؛ فيتمسّك بالجزء الأوّل منها (المشاركة في المعركة وأخذ الغنائم)، ويرفض أو يهمل الجزء الثاني والأهمّ منها (طبيعة الدور الأمويّ والدوافع النبويّة لكلّ ذلك).

لن نطيل على القارئ نقل تفاصيل تلك الواقعة ولكن من الضروري التذكير أن مصادر التاريخ الإسلامي تصرّح بأنها كانت من أهمّ المعارك الحاسمة التي خاضها المسلمون مع رسول اللهﷺ، فقبيل فتح مكّة في اليوم العشرين من رمضان للسنة الثامنة للهجرة اجتمعت قبائل هوازن والمتحالفين معها من قبائل ثقيف ونصر وجشم وغيرهم في أربعة آلاف رجل (معهم نساؤهم وأطفالهم وأموالهم وماشيتهم) على محاربة رسول اللهﷺ، وعقدوا النيّة على مهاجمة مكّة المكرّمة. فعلم رسول اللهﷺ بنيّتهم تلك وسار إليهم في اليوم الخامس من شوّال من السنة ذاتها، أي بفاصل خمسة عشر يوماً فقط من فتح مكّة، وضمّ إلى جيشه الذي فتح به مكّة - وعديده (١٠) آلاف، وقيل: (١٢) ألفاً - من أسلم من الطلقاء من أهلها، وفيهم صفوان بن أميّة (وكان مشركاً)، وأبو سفيان (وكان مدخولاً في إسلامه يحمل الأزلام معه)،

وكلـدة بـن الحنبـل (وكـان مـشركاً أيـضاً) وغـيرهم مـن رؤسـاء المـشركين وأعيانهم.

في ظلّ هذه الظروف العصيبة بحقّ؛ من تكالب القبائـل عـلى المسلمين، وتربُّص الطلقاء برسول الله ﷺ أن تدور عليه الـدائرة ويهـزم هـو وجيـشه، وطمعهم في الغنائم[١]، وتصريحه ﷺ بأنهـا معركـة مـصيرية تحـدّدُ مـستقبلَ الدعوة الإسلامية حتى روي أنه دعا فقال: «**اللَّهُمَّ إِنَّـكَ إِنْ تَـشَأْ لَا تُعْبَـدْ بَعْـدَ الْيَوْمِ**»[٢] .. في ظل هذه الظروف عمد ﷺ إلى توظيف جميع ما من شأنه نصرة المسلمين وتغليب كفّتهم في ساحة المعركة؛ حتى إنـه ﷺ أخـذ مئـة درع بـما يكفيها من السلاح عاريةً من صفوان بن أميّة، بـل وأبلـغ رؤوس الطلقـاء أنّ هذه المعركة معركة مشتركة يواجه فيها الجميع عدوّاً واحـداً: المـسلمون بـدافع الدين والحرص على الإسلام ومستقبله، والطلقاء بدوافع عديدة، منها: الخشية من المسلمين أن تُثار حفيظتهم ويعتبروا عدم مشاركتهم(= الطلقـاء) تخـاذلاً، ومنها: العصبية القبلية لقريش أمام هوازن، ومنها: الحصول على الغنائم.

إن فيما تنقله لنا مصادر التاريخ من ملابسات تلك المعركة وظروفها مـن جهة، ومواقف هؤلاء الطلقاء وتصريحاتهم بشأنها قبل اندلاعها وأثنائهـا مـن

---

(١) نقل ابن كثير عن ابن لهيعة بسنده، وموسى بن عقبة في «مغازيه» مـا يـلي، قـال: (وخـرج معه [أي رسول الله ﷺ] أهل مكّة، لم يغادر مـنهم أحـداً، ركبانـاً ومـشاة، حتـى خـرج النساء يمشين على غير دين، نُظَّاراً ينظرون ويرجون الغنائم، ولا يكرهـون مـع ذلـك أن تكون الصدمة برسول الله صلى الله عليه وسلّم وأصحابه).

وعنهما أيضاً، قال: (فلما أصبحوا [أي المسلمين والمشركين يوم حنين] اعتزل أبـو سـفيان وصفوان وحكيم بن حزام وراءهم ينظرون لمن تكون الدائرة).

انظر: البداية والنهاية، مصدر سابق: ج٧، ص٢٥.

(٢) المصدر نفسه: ج٧، ص٢٠.

جهة أخرى، خيرُ دليلٍ على تفسير قرار رسـول الله صلى الله عليه وآله في إشراك الطلقـاء في المعركة ومشاركتهم فيها.

وفي النصّ التالي الذي نقله ابن كثير عن محمّد بن إسحاق (ت ١٥١ هـ) ما يلخّص بوضوحٍ أجواء التخاذل والنفاق والعصبية التي كان عليها الطلقاء حينها؛ قال:

(قال ابن إسحاق: ولما انهزم الناس تكلّم رجال، من جفاة الأعـراب بـما في أنفسهم من الضغن، فقال أبو سفيان صخر بن حرب – وكان إسلامه بعـد مدخولاً، وكانـت الأزلام معـه يومئـذٍ – : لا تنتهـي هـزيمتهم دون البحـر. وصرخ كَلَدَة بن الحَنْبَلِ وهو مع أخيه صفوان بن أميّـة – يعنـي لأمّـه – وهـو مشرك في المدّة التي جعل له رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: ألا بطل الـسحر اليوم. فقال له صفوان: اسكت، فضّ الله فـاك، فـوالله لأن يَرُبَّنـي رجـلٌ مـن قريش أحبُّ إليَّ من أن يَرُبَّني رجل من هوازن)[1].

---

(١) المصدر سابق: ج٧، صص١٦–١٧. وما نقل هنا من جواب صفوان لأخيه كلـدة تكـرَّر نقله عنه بصيغة أخرى مشابهة في «جواب رجل من قريش» قـال لـه (المـصدر: ص٢٦): (أبشر بهزيمة محمّد وأصحابه، فوالله لا يجتبرونها أبداً) أي لا يـصلحونها. وأغلـب الظـنّ أن قائل هذه الكلمة أبو سفيان؛ ولا يحتمل أن يكون كلدة بن الحنبل قائلها؛ إذ هو لم يكن قرشياً وإنّما غسّاني حليف لبني جُمَح. ولا يخفى أن الـدواعي لإخفـاء اسـم أبي سـفيان في ظلّ حكومة الأمويين متوفّرة أكثر من غيره.

وفي المصدر نفسه (ص٣٣) نقلاً عن البيهقي في «دلائل النبوة» بـسنده عـن مـصعب بـن شيبة أنه نقل عن أبيه شيبة بن عثمان بن أبي طلحة القرشي قوله: (خرجت مع رسـول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يوم حنين، والله ما أخرجني إسلام ولا معرفـة بـه، ولكـن أبيـت أن تظهر هوازن على قريش) بل روى أنه عزم على قتل رسول الله صلى الله عليه وآله ثأراً لأبيه الـذي قُتـل يوم أحد (قتله أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام) ولكن خذله الله تعالى.

وعندما قسَّم رسول اللهﷺ الغنائم بين الناس أعطى الطلقاء ورؤساء القبائل وأمراءهم[١] أكثر من غيرهم، ولم يعط الأنصار شيئاً، فقال بعض حديثي السنّ من الأنصار: (يغفر الله لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم؛ يعطي قريشاً ويتركنا، وسيوفنا تقطر من دمائهم) فاستدعى رسول اللهﷺ الأنصار وعتب عليهم، وقال لهم موضّحاً سياسته تلك: «**فإنّي لأعطي رجالاً حديثي عهد بكفر أتألّفُهم. أمَا ترضون أن يذهب الناس بالأموال، وتذهبون بالنبي إلى رحالكم؟ فوالله لمَا تنقلبون به خيرٌ مما ينقلبون به**»[٢].

وعن أنس أنه قال: (جمع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم الأنصار فقال: «**إن قريشاً حديثو عهد بجاهلية ومصيبة، وإني أردت أن أجبرهم وأتألّفهم، أما ترضون أن يرجع الناس بالدنيا وترجعون برسول الله إلى بيوتكم؟**»، قالوا: بلى)[٣].

وهكذا يتّضح من جميع ما تقدّم أنّ حديث ابن حنبل[٤] عن محاربة معاوية

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق، ج٧، ص٩٠.

(٢) المصدر نفسه: ج٧، ص ٩٢.

(٣) المصدر نفسه: ج٧، ص ٩٤.

(٤) وقد ردّد هذه الفكرة لاحقاً ابن تيمية، جاعلاً من أبي سفيان وابنه معاوية أحد مصاديق قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ**﴾ (التوبة: ٢٦)، ومن الواضح أن هذه المحاولة ـ بعد ملاحظة ما أشرنا إليه أعلاه من دوافع مشاركة هؤلاء وتصريحاتهم في ساحة المعركة وطبيعة دورهم فيها ـ ما هي إلا تطبيقٌ تعسُّفي لآيات القرآن الكريم على غير موردها. راجع: ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني، مجموعة الفتاوى، اعتنى بها وخرَّج أحاديثها: عامر الجزّار وأنور الباز، دار الوفاء، مصر، ط٣، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ج٤، ص ص٢٨٠-٢٨١، ٢٨٨.

«بين يدي رسول الله» حديثٌ مبالغ فيه، بل لا يوجد نصٌّ عليه إطلاقـاً، وإنَّـما هو مجرّد ترديد لما تطلقه الدعاية التضليلية الأمويّـة مـن فـضائل ملفَّقـة بحـقّ رموزها.

هذا، وقد التفت محقّقُ كتاب «**شـذرات الـذهب**» محمـود الأرنـاءوط إلى فداحة عبارة ابن حنبل المتقدّمة، فعلّق قائلاً:

(قلت: إن صحّ هذا من كلام الإمام أحمدرَحِمَهُ الله فإن فيه انتقاصـاً مـن قـدر الخليفة الصالح عمر بن عبد العزيز الذي عُدّ عند الكثيرين من أئمّة المسلمين في مقام الخلفاء الراشدين، والذي له من المكارم ما لا يعـدّ ولا يحـصى، ومـن أهمّ تلك المكارم أنه منع الكثير من البدع التي كانـت سـائدة في عـصور مـن سبقه من خلفاء بني أميّة في الشام ...)[1].

الموقف الخامس: تأويل الحديث لصالح معاوية بعد أن كان ضدّه

محاولات التأويل لهذا الحديث النبويّ عديدة، ولقد تقدّمت الإشـارة إلى محاولة مسلم في صرف هذا الحديث عـن دلالتـه مـن خـلال جعلـه مـصادقاً للأحاديث النبوية الأخرى التي تنصّ على أنّ من دعا عليـه الرسـولصَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه ولم يكن أهلاً ومستحقّاً لهذه الدعوة تتحوّل تلك الدعوة إلى «مغفرة» بـدعاء مـن النبيّ نفسه، نـشير الآن إلى بعـض تلـك المحـاولات الراميـة إلى تأويـل هـذا الحديث وصرفه عن ظاهره حتـى غـدا «**فـضيلةً**» لمعاويـة بعـد أن كـان أحـد «**مثالبه**» الكثيرة:

المحاولة الأولى: محاولة مسلم (أنّ معاوية غير مستحقّ للدعاء عليه وليس أهلاً لهذه الدعوة النبوية) وقد أشرنا إليها في الموقف الأوّل.

---

(١) ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، مصدر سابق، ج١، ص٢٧٠.

المحاولة الثانية: وهي محاولة الذهبي وابن كثير وغيرهما ممن جعل هذه الدعوة على معاوية منقبةً له؛ إذ إنَّ النبيّ قال: «**اللّٰهُمَّ من لعنته أو سببته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة**».

نقل الذهبي في «سيره» عند ترجمته للنسائي عن ابن حِنْزَابَة أنه سمع محمّد بن موسى المأموني – صاحب النسائي- أنه قال: ([...] **ثمّ إنّه صنَّف بعد ذلك فضائل الصحابة، فقيل له وأنا أسمع** [المتكلّم هو المأموني]: **ألا تخرج فضائل معاوية رضي الله عنه؟ فقال: أيّ شيء أخرج؟! حديث: «اللهم لا تشبع بطنه» فسكت السائل. قلت** [الكلام للذهبي]: **لعلّ أن يقال هذه منقبة لمعاوية لقوله صلى الله عليه وسلم: اللهم من لعنتُه أو سببته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة**)[1].

واللطيف أن هذا الحديث الذي يدعم الذهبي موقفه به لا يتناول ما إذا كان المدعوّ عليه مستحقّاً أو غير مستحقّ للدعوة عليه، وهو القيد الذي ذكره مسلم في عنوان بابه أي (باب من لعنه النبيّ أو سبّه أو دعا عليه **وليس هو أهلاً**).

هذا ومن الغريب أن لا تتوفّر طرق المغفرة والزكاة لمعاوية إلَّا من خلال دعوة النبيﷺ عليه حتى يتمّ شموله بالأحاديث الأخرى التي رووها، في حين إنّ القرآن الكريم يقول: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطاً مُسْتَقِيماً**﴾[2] فجعل الدخول في الرحمة ونيل الفضل لـ(الذين آمنوا بالله تعالى والمعتصمين به) وهؤلاء يقولون: لـ(من يلعنه نبيُّ اللهﷺ)! وكأنه لا توجد هناك طرق لتحصيل الزكاة

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج١٤، ص١٢٩-١٣٠.

(٢) النساء: ١٧٥.

والرحمة غير اللعن!!

أما ابن كثير فقد كان أكثر تفصيلاً من الذهبي؛ لذا من الأفضل أن نفرده وحده بمحاولةٍ تخصّه.

المحاولة الثالثة: يذهب ابن كثير أنّ معاوية انتفع بهذه الدعوة في دنياه وآخرته؛ فهي في الآخرة رحمة وزكاة وكفّارة، وفي الدنيا نعمةٌ يرغب بها جميع الملوك.

يقول: (وقد انتفع معاوية بهذه الدعوة في دنياه وأخراه. أما في الدنيا فإنه لما صار في الشام أميراً، كان يأكل في اليوم سبع مرّات، يجاء بقصعةٍ فيها لحم كثير وبصل فيأكل منها، ويأكل في اليوم سبع أكلات بلحم، ومن الحلوى والفاكهة شيئاً كثيراً، ويقول: والله ما أشبع، وإنّما أعيى. وهذه نعمة ومعدة يرغب فيها كلُّ الملوك.

وأمّا في الآخرة فقد أتبع مسلم هذا الحديث بالحديث الذي رواه هو والبخاري وغيرهما، من غير وجهٍ عن جماعة من الصحابة، أن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «**اللّٰهُمَّ إنّما أنا بشر، فأيُّما عبد سببته أو جلدته أو دعوت عليه، وليس لذلك أهلاً، فاجعل ذلك كفّارة وقربة تقرِّبه بها عندك يوم القيامة**» فركَّب مسلم من الحديث الأوّل وهذا الحديث فضيلةً لمعاوية، ولم يورد له غير ذلك)[1].

المحاولة الرابعة: وهي محاولة تركيبية كتلك التي أرسى معالمها مسلم في صحيحه وروّجها أمثال ابن كثير والنووي كما عرفنا سابقاً، هذه المحاولة - وهي تركيب مع حديث آخر - لا تخفى غرابتها حتى على أعضاء الاتّجاه الأمويّ كالذهبي الذي وصف هذه المحاولة متندّراً بأنها «**تفسير بعض**

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق، ج١١ (ط١٤١٨ - ١٩٩٨م)، ص٤٠٢.

المحبّين» ! أي المحبّين لمعاوية حيث تفسّر عبارة رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ **«لا أشبع الله بطنه»** بأنها دعاء له لكي لا يجوع في الآخرة؛ إذ رووا أن أكثر الناس شبعاً في الدنيا أطولهم جوعاً يوم القيامة.

وقد قال بهذا الرأي أبو محمّد عبد الله بن جعفر بن فارس الأصبهاني، راوي مسند الطيالسي عن يونس بن حبيب عن أبي داود الطيالسي. فبعد نقله لحديث **«لا أشبع الله بطنه»** في المسند المشار إليه، قال: (قال عبد الله بن جعفر بن فارس، الراوي عن يونس بن حبيب، معناه والله أعلم : لا أشبع الله بطنه في الدنيا حتى لا يكون ممن يجوع يوم القيامة ؛ لأن الخبر عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال : **أطول الناس شبعاً في الدنيا أطولهم جوعاً يوم القيامة**)[1].

وقد أوضح الذهبيُّ هذه المحاولة وردَّ عليها بقوله: (فسّره [حديث: **«لا أشبع الله بطنه»**] بعض المحبين، قال: لا أشبع الله بطنه؛ حتى لا يكون ممن

---

(١) الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود الفارسي، مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: محمّد بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، ج٤، صص ٤٦٤-٤٦٥.

وقد تناول التركي طرق حديث «أطول الناس شبعاً ...» وناقشها بالقول: (وحديث: «أطول الناس شبعاً ...» روي من حديث ابن عمر عند الترمذي (٢٤٧٨)، وابن ماجة (٣٣٥٠)، وفي إسناده عبد العزيز بن عبد الله النرمقي، وهو منكر الحديث. ومن حديث سليمان عند ابن أبي الدنيا في الجوع (٣)، وابن ماجة (٣٣٥١)، والحاكم ٣/ ٦٠٤). وفي إسناده سعيد بن محمّد الوراق، وهو ضعيف. ومن حديث أبي جحيفة عند ابن أبي الدنيا(١٩)، وفي إسناده الوليد بن عمرو بن ساج، وهو ضعيف. ومن طريق آخر عند الطبراني ٢٢/ ١٣٢(٣٥١)، وفي الأوسط (٣٧٤٦)، والحاكم ٤/ ١٢١، وفي إسناده فهد بن عوف، وهو كذّاب. وصحّحه الحاكم، وتعقّبه الذهبي، وساقه في السير ٣/ ١٢٣، ١٢٤ وقال: هذا ما صحّ. وانظر: المنتخب من العلل للخلال : ٤٧-٥٠(٧)، والصحيحة (٣٤٣).

يجوع يوم القيامة؛ لأن الخبر عنه أنه قال: «**أطول الناس شبعاً في الدنيا، أطولهم جوعاً يوم القيامة**». قلت: هذا [أي حديث: أطول الناس شبعاً ...] ما صحّ، والتأويل ركيك [...]. وقد كان معاوية معدوداً من الأكلة)[١].

المحاولة الخامسة: وهي قائمة على تمييع مفاد الكلمة النبويّة والتقليل من أهمّيتها من خلال اعتبارها سبق كلام من النبيﷺ لم يكن مقصوداً بشكل جدّي، أو هو انسياق منهﷺ وراء الأعراف الاجتماعية السائدة في إطلاق أمثال هذه العبارات دون التزام حقيقيّ بمداليلها الحرفية.

قال القاضي عيّاض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ) في كتابه «**إكمال المُعلِم بفوائد مسلم**» (وهو شرح لصحيح مسلم) عند وصوله لهذا الحديث ما يلي: (يُحمل على أنّه من القول السابق إلى اللسان من غير قصدٍ إلى وقوعه ولا رغبةٍ إلى الله تعالى في استجابته)[٢].

وهذا الكلام غريبٌ حقّاً، إذ سنعرف لاحقاً أن هذه الدعوة النبويّة استجيبت بالفعل وأن معاوية ما شبع بعدها أبداً كما تُجمع على ذلك مصادر التاريخ، ومنها ما سمعناه في الصفحات السابقة عن ابن كثير. يضاف إلى ذلك أننا حتى لو تنزّلنا وسلّمنا بقول اليحصبي أن ما قاله النبيﷺ مجرّد سبق كلام لم يكن قاصداً لوقوعه، ولا راغباً في استجابة الله تعالى له، فما عسى اليحصبي أن يفعل باستجابة الله لهذه الدعوة غير المقصودة كما يخبرنا التاريخ؛ فهل كانت الاستجابة منه سبحانه غير مقصودة أيضاً ؟! تعالى الله عمّا يقوله

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج٣ (بتحقيق: محمّد نعيم العرقسوسي ومأمون الصاغرجي)، صص١٢٣- ١٢٤.

(٢) اليحصبي، الحافظ أبو الفضل عيّاض بن موسى، إكمال المُعلِم بفوائد مسلم، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ط أولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ج٨، ص٧٥.

هؤلاء **﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾**[١].

وممن ذهب إلى هذه المحاولة من المعاصرين الشيخ ناصر الدين الألباني حيث علّق على حديث «**لا أشبع الله بطنه**» بقوله: (وقد يستغلّ بعض الفرق هذا الحديث ليتّخذوا منه مطعناً في معاوية رضي الله عنه، وليس فيه ما يساعدهم على ذلك، كيف وفيه أنه كان كاتب النبي صلى الله عليه وسلّم؟! ولذلك قال الحافظ ابن عساكر: «إنه أصحّ ما ورد في فضل معاوية». فالظاهر أن هذا الدعاء منه صلَّى الله عليه وسلَّم غير مقصود، بل هو ما جرت به عادة العرب في وصل كلامها بلا نيّة كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم في بعض نسائه: «عقرى حلقى»، و«تربت يمينك». ويمكن أن يكون ذلك منه صلَّى الله عليه وسلَّم بباعث البشرية التي أفصح عنها هو نفسه صلى الله عليه وآله في أحاديث كثيرة متواترة)[٢].

إن القاسم المشترك بين جميع هذه المحاولات هو التضحية بشخصية رسول الله صلى الله عليه وآله من خلال طرحه كرجلٍ مسترسلٍ في كلامه لا يتروَّى في حديثه، يسبّ ويلعن ويشتم دون أن يكون بوسعه أن يسيطر على الأمور، وأقصد بالأمور هنا (أحواله النفسية وقواه الغضبية والانفعالية) ... التضحية بذلك من أجل الدفاع عن معاوية وتلميع صورته ولو كان بتركيب هذا الدعاء النبويّ مع أحاديث موضوعة. وسيأتي لاحقاً دحض هذه المحاولات جميعها من خلال الواقع التاريخي الذي أثبت - ومن كلام معاوية نفسه- استجابة تلك الدعوة النبوية وتذمّر معاوية من آثارها.

---

(١) الزمر: ٦٧.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج١، القسم الأول، ص١٦٥، ح٨٢.

المحور الثالث

موقف مدرسة أهل السنة في التعاطي مع هذا الحديث

المعيار في تصنيف العلماء ضمن مدرسة أهل السنة

علينا قبل البدء بذكر الأعلام المنتمين إلى مدرسة أهل السنّة وموقفهم من هذا الحديث، أن نشير إلى نقطة هامّة، تمثّل فارقاً بين ما اصطلحنا عليه بـ «اتجاه الإسلام الأمويّ» وبين «مدرسة أهل السنّة»، ومعياراً يتمّ في ضوئه تصنيف العلماء داخل هذه المدرسة أو تلك.

يتذكّر القارئ أنّنا تناولنا في أبحاثٍ سابقةٍ الحديثَ النبويَّ الوارد في حقِّ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: « **إنّه لعهد النبيّ صلّى الله عليه وسلّم إليّ، أن لا يحبُّني إلّا مؤمن ولا يُبغضني إلّا منافق**»، وقد عرفنا أنّ هذا الحديث من أصحّ الأحاديث النبوية التي نقلها المسلمون، بل يكاد أن يكون متواتراً بحسب بعض التفسيرات لمعنى (المتواتر). وهذا الحديث يجعل من حبّ علي أو بغضه معياراً في الحكم على الشخصيات وتقييمها. وعليه، فحيثما وجدنا في كتابات أحدٍ ما انتقاصاً من الإمام علي عليه السلام أو تعلية وتقديراً لمن أبغض الإمام عليه السلام، فهو يكون داخلاً في الاتّجاه الأموي. وحيثما وجدنا العكس؛ إمّا بتصريحه بحبّ الإمام علي عليه السلام والبراءة من أعدائه، أو حتى مجرّد إهماله لذكر أعدائه وعدم الدفاع عنهم وتحسين صورتهم، فهو يعدُّ خارجاً عن هذا الاتّجاه، وداخلاً - إذا كان ممن لا يعتقد بإمامة الإمام علي عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله بلا فصل - ضمن مدرسة أهل السنّة.

البعد العملي لمعيار التصنيف

قد يتساءل البعض معترضاً بالقول: إنّ هذا التفريق ما هو إلّا مجرّد بحثٍ نظريّ ليست له أبعاد عملية؛ أي أنه لا يتناول الجوانب الفقهية والفكرية التي تميّز كلاً من الطرفين.

وجوابنا: نعم، نحن نعترف بكون التفريق المذكور تفريقاً نظرياً، ولكن هذا لا يمثّل خللاً في نفسه؛ إذ إنّما يكون التفريق عقيماً إذا كان من غير جنس الطرفين المراد التفريق بينهما، وحيث إن الموضوع الذي نتحدّث عنه يتعلّق بأحد شؤون العقيدة، وهي قضايا نظرية، فإنّ من المتوقّع جدّاً أن يأتي التفريق من نفس طبيعة الموضوع، أي أن يكون تفريقاً نظرياً.

ولكن من المهمّ أن يلتفت القارئ إلى أنّ هذا التفريق بالرغم من كونه نظرياً إلّا أنّ له جوانب وأبعاداً عملية في غاية الأهمّية، ليس أقلّها تأثيرات هذا التفريق على القضايا التشريعية والفكرية التي يكون في طريق إثباتها رجالات من أصحاب الاتّجاه الأوّل. أعني أنّ هذا التفريق الذي نتبنّاه يلقي بظلاله على قضايا الجرح والتعديل ونقد أسانيد الأحاديث التي تُعتمد في الجوانب التشريعية والفكرية، وهذه نقطة ذات أبعاد عملية في غاية الأهمّية.

الحافظ النسائي: ترجمته وموقفه من معاوية

إلى هنا عرفنا أن التفريق المذكور ليس مجرّد تفريقٍ نظريٍّ عقيم، وإنّما على العكس من ذلك، له جوانب عملية مؤثّرة وهامّة. والسؤال المطروح علينا فعلاً، هو: ما هو موقف مدرسة أهل السنّة من هذا الحديث، وكيف تعاطت معه؟ وهل يختلف موقفهم عن الموقف السابق الذي تحدّثنا عنه والذي وصفناه بالاتّجاه الأمويّ في تفسير الحديث؟

الشخصية المحورية التي سنعتمدها في تمثيل هذا الاتّجاه الجديد هي شخصية الحافظ النسائي، ولكن من هو الحافظ النسائي؟

أنقل عبارات التعريف به كما وردت عند الذهبي في كتابه «**سير أعلام النبلاء**»، قال:

(الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث [...] صاحب السنن. [...] كان من بحور العلم، مع الفهم، والإتقان، والصبر، ونقد الرجال، وحسن التأليف. [...] قال الحاكم: كلام النسائي على فقه الحديث كثير، ومن نظر في «سننه» تحيّر في حسن كلامه. [...] . قال أبو الحسن الدارقطني: أبو عبد الرحمن مقدّمٌ على كلِّ من يُذكر بهذا العلم من أهل عصره. قال الحافظ ابن طاهر: سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل، فوثّقه. فقلت: قد ضعّفه النسائي. فقال: يا بنيّ، إن لأبي عبد الرحمن شرطاً أشدّ من شرط البخاري ومسلم. قلت [الكلام للذهبي]: صدق فإنه ليّنَ جماعةً من رجال صحيحي البخاري ومسلم. [...] ولم يكن أحدٌ في رأس الثلاثمئة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري وأبي زرعة)[1].

أما موقفه من معاوية وما ادُّعي له من فضائل لاسيّما حديث: «**لا أشبع الله بطنه**»، فتلخّصُه هاتان الحادثتان:

الحادثة الأولى: نقل الذهبي عن الوزير ابن حِنزابة أنه قال: (سمعتُ محمّد بن موسى المأموني – صاحب النسائي– قال: سمعت قوماً ينكرون على أبي عبد الرحمن النسائي كتاب(الخصائص) لعليّ (رضي الله عنه) وتركه تصنيف فضائل الشيخين، فذكرت له ذلك، فقال: دخلت دمشق والمنحرف

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق [ط ٣]: ج١٤، ص ص ١٢٥– ١٣٣.

بها عن عليٍّ كثير، فصنّفت كتاب (الخصائص) رجوتُ أن يهديهم الله تعالى.

ثم إنه صنّف بعد ذلك فضائل الصحابة، فقيل له ـ وأنا أسمع ـ: ألا تخرج فضائل معاوية (رضي الله عنه)؟ فقال:أيّ شيء أُخرج؟! حديث: «اللّهُمَّ **لا تشبع بطنه**»! فسكت السائل)[(١)].

ومن الواضح أن جواب الحافظ النسائي رافض لإدراج حديث «لا أشبع الله بطنه» كفضيلة لمعاوية، بل إن استفهامه الاستنكاريّ يدلّ على فهمه الحديث كمثلبة وذمّ له. والواقع أن هذا الموقف من الحافظ النسائي كلّفه كثيراً، بل كلّفه حياته. وهذا ما نعرفه من الحادثة الثانية.

الحادثة الثانية: قال الذهبي أيضاً: (روى أبو عبد الله بن مَنْدَة، عن حمزة العقبي المصري وغيره، أن النسائي خرج من مصر في آخر عمره إلى دمشق فسئل بها عن معاوية وما جاء في فضائله.

فقال: لا يرضى رأساً برأس حتى يفضل؟

قال: فما زالوا يدفعون في حضنيه حتى أُخرج من المسجد، ثم حمل إلى مكّة فتوفّي بها)[(٢)].

وأضاف الذهبي: (كذا قال [أي المصري في رواية ابن مَنْدَة]، وصوابه: إلى الرَّمْلَة. قال الدارقطني: خرج حاجّاً فامتُحن بدمشق، وأدرك الشهادة، فقال: احملوني إلى مكّة. فحُمل وتُوفّي بها، وهو مدفون بين الصفا والمروة، وكانت وفاته في شعبان سنة ثلاث وثلاثمئة).

وهذا الموقف الذي دفع الحافظ النسائي حياته من أجله هو الذي حمل الذهبي على عدِّه من المنحرفين عن خصوم الإمام عليعليه السلام والدعاء من الله أن

---

(١) المصدر السابق: ج١٤، ص١٢٩.

(٢) المصدر نفسه: ج١٤، ص١٣٢-١٣٣.

يسامحه! قال عقب الجملة الأخيرة التي نقلناها عند ترجمته، ما يلي: (إلَّا أن فيه قليل تشيّع وانحراف عن خصوم الإمام علي، كمعاوية وعمرو، والله يسامحه)[1].

(١) المصدر السابق: ج١٤، ص١٣٣.

المحور الرابع

الدعاء النبوي، طبيعته ومعطياته

سنكرّس هذا الجزء الأخير من هذا الفصل للإجابة على سؤالين مهمّين، هما:

السؤال الأول: هل يصحّ أن يدعو رسول اللهﷺ على من لا يستحقّ الدعاء عليه؟ وما هي علاقة الدعاء بالبعد «النبوي» من شخصية النبي؟ وماذا يمثّل الدعاء في هذا المستوى؟ ثم أخيراً ما هي طبيعة تعاملهﷺ مع أفراد المجتمع المسلم؟ وهل عهده المسلمون مسترسلاً بالكلام، سبَّاباً شتّاماً دون رَويَّة؟

السؤال الثاني: هل استجيبت دعوة النبيﷺ في حقّ معاوية؟ وكيف كان يعيش معاوية آثار تلك الدعوة في حياته؟

وللإجابة على هذين السؤالين نعقد البحثين التاليين:

المبحث الأول: فقه الدعاء النبوي

رأينا في ما سبق كيف أن محاولة البعض الدفاع عن معاوية حمّلتْهم لتصوير شخصية النبي ﷺ كشتّام وسبّاب لمن لم يكن مستحقّاً لذلك الشتم والسبّ، وأنّ رسول الله ﷺ طلب من الله أن يجعل تلك الدعوات غير المستحقّة رحمة لمن وقعت عليه وكفّارة عن ذنوبه يوم القيامة.

وهذه المحاولة تدعونا للتدقيق في قضية غاية في الأهمّية، وهي طبيعة شخصية النبي ﷺ وكيفية تعامله مع أفراد المجتمع المسلم، بل والتدقيق في طبيعة مقام النبوة المحمّديّة وصفات شخص النبيّ الأكرم ﷺ بخصوص ما يصدر منه كما يطرح ذلك القرآن الكريم والأحاديث الواردة عن نفس النبي ﷺ في حقّ ذاته الشريفة.

شخصية النبي ﷺ في البيان القرآني

في منطق القرآن الكريم تبدو شخصية النبي ﷺ على العكس تماماً ممن توحي به محاولات الاتّجاه الأمويّ وهي تدافع عن معاوية، إذ القرآن الكريم يقول عنه ﷺ: ﴿**وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ**﴾[1]، ثم يصوّره بأنّه كان شخصاً رقيق القلب رحوماً ليّناً كما في قوله تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنْ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ**﴾[2]. وهذه الآية الشريفة واضحة في الكشف عن طبيعة شخصية

---

(١) القلم: ٤.

(٢) آل عمران: ١٥٩.

رسول الله ﷺ وما كُلّف به من العفو عن المسيء والاستغفار له واستشارة أصحابه، بل إنّ ذلك أحد أهمّ مهامّ النبي ﷺ التي عبَّر عنها القرآن الكريم في آية أخرى بأنّها (تزكية) للمؤمنين، قال تعالى: **﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمْ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾**[1].

إن سيرة رسول الله ﷺ في المجتمع المسلم تؤكّد بما لا مزيد عليه دوره التعليمي والإصلاحي في جميع تفاصيل الحياة الإسلامية، وهو إذ يمارس هذا الدور إنّما يتحرّك وفقاً للآية الكريمة **﴿مَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾**[2].

شخصية النبي ﷺ في البيان النبوي

وهذا المنطق القرآني موافق لما جاء عنه ﷺ وهو يتحدّث عن نفسه الشريفة، وهذه عيّنة أضعها بين يدي القارئ ليدرك كيف كان ينظر النبي الأعظم ﷺ لنفسه ولما يقوله، وعلاقة كلّ ذلك بالحقّ والحقيقة والمثل الإلهية السماوية، ليتّضح للقارئ جسامة ما ينسبه هؤلاء المدافعون عن معاوية لرسول الله ﷺ وكيف أنّهم ينزلونه عن مقامه الذي وضعه الله تعالى فيه.

١. ورد في مسند الإمام أحمد بن حنبل ما يلي: (حدّثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن الأخنس، أخبرنا الوليد بن عبد الله، عن يوسف بن ماهك، عن عبد الله بن عمرو، قال: كنت أكتب كلّ شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلّم، أريد حفظه، **فنهتني قريش**، فقالوا: إنّك تكتب كلّ شيء تسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلّم، ورسول الله صلى الله عليه وسلّم بشر، **يتكلّم في**

---

(١) آل عمران: ١٦٤.

(٢) النجم: ٣-٤.

الغضب والرضا. فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلّم فقال: «**اُكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلَّا حقّ**»)[١].

وهذه الرواية تثبت العصمة لرسول الله ﷺ لا في خصوص قضايا الأحكام والتشريع، وإنَّما في جميع المجالات وفي كلّ القضايا من دين ودنيا، وقد علَّق محقّقو الكتاب المشار إليه (وفيهم العلامة شعيب الأرنؤوط) على إسناد هذا الحديث بالقول: (إسنادٌ صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير الوليد بن عبد الله - وهو ابن أبي مغيث العبدري - فمن رجال أبي داود وابن ماجه، وهو ثقة)[٢].

٢. وفيه أيضاً: (حدّثنا يزيد بن هارون، ومحمّد بن يزيد، قالا: أخبرنا محمّد بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، قال: قلتُ: يا رسول الله، أكتب ما أسمع منك؟ قال: «**نعم**»، قلت: في الرضا والسخط؟ قال: «**نعم، فإنه لا ينبغي لي أن أقول في ذلك إلَّا حقّاً**»)[٣].

وقال الأرنؤوط: صحيح لغيره[٤].

٣. (حدّثنا محمّد بن يزيد الواسطي، أخبرنا محمّد بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه عبد الله بن عمر بن العاصي، قال: قلتُ: يا رسول الله إني أسمع منك أشياء أفأكتبها؟ قال: «**نعم**»، قلت: في الغضب والرضا؟ قال: «**نعم، فإني لا أقول فيهما إلَّا حقّاً**»[٥].

---

(١) مسند ابن حنبل، مصدر سابق: ج١١، ص٥٧-٥٨، ح ٦٥١٠.

(٢) المصدر السابق، نفس المعطيات، ص٥٨، راجع تخريج المحقّق للحديث المشار إليه.

(٣) المصدر السابق، نفس المعطيات، صص٥٢٣-٥٢٤، ح٦٩٣٠.

(٤) المصدر السابق، نفس المعطيات، ص٥٢٤.

(٥) المصدر السابق، نفس المعطيات، ص٥٩٣، ح٧٠٢٠.

قال الأرنؤوط: صحيح لغيره[1].

ولم يقتصر إيراد مضمون هذه الأحاديث على أحمد في مسنده، فقد نقلته مصادر أخرى عديدة، منها: الدارمي في **سننه**[2]، وابن عبد البرّ في **جامع بيان العلم وفضله**[3]، وابن أبي شيبة في **مصنّفه**[4]، والألباني في **سلسلته وصحيح سنن أبي داود**[5]، والترمذي في **سننه**[6].

---

(١)المصدر السابق، نفس المعطيات، ص٥٩٣، ح٧٠٢٠.

(٢) الدارمي، أبو عبد الله بن عبد الرحمن، مسند الدارمي، المعروف بسنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ ٢٠٠٠م، ج١، ص٤٢٩، ح٥٠١. لاحظ تخريجات المحقّق لهذا الحديث.

(٣) ابن عبد البرّ، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط٨، ج١، ص٢٦٦، ح٣٨٨ وح٣٨٩، وقد علّق محقّق الكتاب على إسناد الحديث الأوّل بقوله (إسناده حسن) والثاني بقوله (إسناده صحيح).

(٤) ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمّد العبسي الكوفي، المصنّف: حقّقه وقوّم نصوصه وخرّج أحاديثه: محمّد عوّامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ومؤسّسة علوم القرآن، سوريا، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦، ج١٣، صص٤٦١ -٤٦٢، ح٢٦٩٥٧ وقد صحّح محقّق الكتاب الحديث.

(٥) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج٤، ص٤٥، ح١٥٣٢. وصحيح سنن أبي داود، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ج٢، كتاب العلم، باب في كتاب العلم، ص٤٠٨، ح٣٦٤٦.

(٦) أبو داود الأزدي، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، شعيب الأرنؤوط، ومحمّد كامل قره بللي، دار الرسالة، دمشق، الحجاز، طبعة خاصّة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ج٥، ص٤٨٩، ح٣٦٤٦، وصحّحه محقّق الكتاب.

وقفة عند الأحاديث النبوية

كان الهدف من نقلنا مصادر مضمون الأحاديث الثلاثة هو التأكيد على اتّفاق كلمة علماء المسلمين، القدماء منهم والمحدثين، على تصحيح هذه الأحاديث، وأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نصَّ على حقيقة أنه لا يخرج منه إلَّا الحقّ في جميع أحواله ومواقفه، على العكس من تلك المحاولات التي سمعناها سابقاً والتي تُظهر رسول الله صلى الله عليه وآله بأنه شتّام سبّاب، يجاري أعراف الجاهلية في عاداتها وأساليبها الخطابية.

ومن الأفضل أن نختم تلك الروايات التي نقلناها بالإشارة إلى نقطتين هامّتين أضعهما في التعليقتين التاليتين:

التعليقة الأولى: من الغريب حقّاً أن نجد صحيح البخاري ومسلم يحجمان عن نقل هذه الأخبار رغم ما سمعناه من علماء المسلمين، المتقدّمين والمحدثين، الذين ينصّون على صحّة هذه الأخبار وتعدّد طرقها. وفي مقابل ذلك نجدهما ينقلان تلك الأحاديث التي تناقضهما. فقد نقل مسلم عشرة أحاديث في باب (**من لعنه النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أو سبّه أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاة وأجراً ورحمة**).

والبخاري وإن اختلف بعض الشيء عن مسلم في معالجة الموضوع، ولم ينصّ في عنوان (**باب قول النبي صلّى الله عليه وسلّم**: «**من آذيته**[1] **فاجعله له زكاة ورحمة**») على كون المدعوّ عليه «**أهلاً لذلك**» أو «**غير أهل**»، إلَّا أنَّ بوسعنا أن نفهم من مجرّد العنوان، واستناداً لما جاء في خاتمته، أي قوله: «**فاجعله له زكاة ورحمة**» أن المدعوّ عليه غير مستحقّ للدعوة؛ إذ لو كان مستحقّاً لذلك - كأن يكون كافراً أو

---

(١) لم ينقل البخاري تحت هذا الباب إلا خبراً واحداً وقد جاء بلفظ «سببته» وليس «آذيته» كما في العنوان!!

منافقاً- لما كان من مبرّرٍ لجعلها زكاة ورحمة له.

قال النووي بعد أن أورد رواية (**إني اشترطت على ربّي فقلت: إنَّما أنا بشر أرضى كما يرضى البشر وأغضب كما يغضب البشر، فأيّما أحد دعوت عليه من أمّتي بدعوة ليس لها بأهل أن تجعلها له طهوراً وزكاة وقربة**): (وهذه الرواية المذكورة آخراً تبيّن المراد بباقي الروايات المطلقة؛ وأنه إنَّما يكون دعاؤه عليه رحمة وكفّارة وزكاة ونحو ذلك إذا لم يكن أهلاً للدعاء عليه والسبّ واللعن ونحوه وكان مسلماً، وإلا فقد دعا صلَّى الله عليه وسلَّم على الكفّار والمنافقين ولم يكن ذلك لهم رحمة)[1].

وعلى هذا فإن إطلاق عنوان الباب عند البخاري بجعل الدعاء زكاة ورحمة للمدعوّ عليه، يوضّح أنه يقصد به من لم يكن أهلاً لذلك.

والسؤال الذي على القارئ التفكير به هنا هو الواقع القائم آنذاك والخلفيات العقائدية لدى مؤلّفي الصحيحين التي أثَّرت فيهما حين تدوين تلك الكتب وتأليفها؟!

سؤال نترك جوابه لحدس القارئ اللبيب.

التعليقة الثانية: ليس من هدفنا الإشارة إلى جميع ما تتضمّنه هذه الأخبار من فوائد وحقائق، إلَّا أنني أجد أنَّ من المهمّ أن يفكّر القارئ بمدى انسجام مضامين هذه الأخبار مع بعض الأفكار الواسعة الانتشار بين المسلمين والموازنة بينها لمعرفة بعض الحقائق المغيَّبة أو الأفكار الذائعة التي لا أصل لها.

فقد جاء في بعض تلك الأخبار - وأنا هنا أكتفي بما صحّحه العلامة الألباني من سنن أبي داود وأشرنا إليه سابقاً- أن عبد الله بن عمرو أمسك عن الكتابة بعد نهي قريش له، قال: فذكرت ذلك لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم،

---

(١) النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم، مصدر سابق: ج١٦، صص١٥١-١٥٢.

فأومأ بأصبعه إلى فمه، فقال: «**أُكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلّا حقّ**».

وهذا الخبر يحتوي بنحوٍ صريحٍ وواضحٍ على «**أمر نبويّ**» بالكتابة، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن مصدر الفكرة الباطلة القائلة بأن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن كتابة حديثه؟ وعن دوافع ومبرّرات سياسة المنع من تدوين الحديث النبوي التي أرسى قواعدها الخليفة عمر بن الخطّاب، والتي استمرّت زهاء تسعين عاماً بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله حتى جاء عمر بن عبد العزيز فأجاز تدوين الحديث النبويّ وأمر به، وعُدَّ ذلك من أكبر وأهمّ مآثره وفضائله.

كتب محمود الأرنؤوط محقّق كتاب ابن العماد الحنبلي «**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**» في وصف عمر بن عبد العزيز: (عدّ عند الكثيرين من أئمّة المسلمين في مقام الخلفاء الراشدين، والذي له من المكارم ما لا يعدّ ولا يحصى، ومن أهمّ تلك المكارم أنّه منع الكثير من البدع التي كانت سائدة في عصور من سبقه من خلفاء بني أميّة في الشام، ولو لم يكن له من المكارم سوى الأمر بتدوين الحديث النبويّ الشريف لكفاه فخراً)[1].

من الواضح، وطبقاً للأحاديث السابقة أنّ الأمر بتدوين الحديث هو أمرٌ نبويّ قبل أن يكون من مفاخر عمر بن العزيز، والحديث كلَّ الحديث ليس في أمر من أمر بالتدوين وإنَّما فيمن منع من ذلك، وفي ملابسات العقود التسعة التي طُبِّق فيها هذا الأمر وما رافقها من تلاعب وعّاظ السلاطين في التراث النبويّ الشريف.

لذا فنحن نذهب إلى أن أحد أهمّ خصائص مدرسة أهل البيت عليهم السلام هو عدم إيمانها بهذا المنع من جهة، واستقاؤها التراث النبويّ عبر مصادر مأمونة وموثوقة تنتهي إلى أئمّة أهل البيت عليهم السلام من جهة أخرى. علماً أنه حتى أولئك

(١) شذرات الذهب، مصدر سابق: ج١، ص٢٧٠. (الهامش).

الذين يؤمنون بأن المنع من التدوين إنَّما كان بأمر نبويّ يعودون للاعتراف بأنّه ﷺ أذن بالتدوين لاحقاً، وأنّ المنع سابق على الإذن.

ومن جملة من اعترف بهذه الحقيقة العلّامة شعيب الأرنـؤوط في تحقيقـه لكتاب «**مسند الإمام أحمد**»، فبعد تخريجه لمصادر حديث «**أُكتب، فوالذي نفسي بيده ما خَرَج مني إلَّا حقّ**» وتحقيق إسناده، نقل عن ابـن القـيم الجملـة المهمّـة التالية؛ قال: (قد صحّ عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم النهي عن الكتابة والإذن فيها، والإذن متأخّر، فيكون ناسخاً لحديث النهي، فإن النبـيّ صـلَّى الله عليـه وسلَّم قال في غزوة الفتح: «اكتبوا لأبي شاه» يعني خطبته التي سأل أبـو شـاه كتابتها، وأذن لعبد الله بن عمرو في الكتابة، وحديثه متأخّر عن النهي، لأنـه لم يزل يكتب، ومات وعنده كتابته وهي الصحيفة التي كان يسمّيها «الصادقة». ولو كان النهي عن الكتابة متأخّراً لمحاها عبد الله، لأمر النبـي صـلّى الله عليـه وسلّم بمحو ما كتب عنه غير القرآن، فلمّا لم يمحها وأثبتها، دلّ عـلى أن الإذن في الكتابة متأخّرٌ عن النهي عنها، وهذا واضحٌ والحمد لله)[1].

---

(١) مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: ج١١، ص ص ٥٨- ٥٩.

المبحث الثاني

هل استجيبت دعوة النبيﷺ في معاوية

لهذا السؤال جانبان، كلّ واحد منها مستقلٌّ استقلالاً نسبياً عن الآخر:

أحدهما «نظريّ»: يتناول فلسفة الدعاء النبويّ ومعناه، وهل كلّ دعوة لهﷺ مستجابة أم بعضها يستجاب دون بعض؛ تبعاً لحكمة الله تعالى وعلمه بصالح الأمور؟

وثانيهما «تطبيقي - تاريخي»: يتناول خصوص هذه الدعوة النبوية الصادرة بحقّ معاوية وهل استجيبت أم لا؟

ومقصودنا من «الاستقلال النسبي» في علاقة الجانبين ببعضهما أنّ النتيجة التي ننتهي إليها في الجانب الأوّل لا تؤثّر بالضرورة على حقيقة الأمر في الجانب الثاني؛ إذ بحثنا في هذا الأخير هو بحث تاريخي، هدفه معرفة ما حدث في الواقع. وإذا انتهينا من خلال بحثنا التاريخي إلى تحقيق هذه الدعوة النبويّة أو تلك، فإن هذا بحدّ ذاته يجعلها من قسم الدعوات المستجابة، حتى لو تبنّينا في البحث الأوّل أن هناك بعضاً من الدعوات النبويّة غير مستجابة.

وعلى هذا فإنَّنا لن ندخل في تفاصيل الجانب الأوّل من سؤالنا، وإنَّما يكفي أن نقرّر أن جُلَّ محقّقي المسلمين ذهبوا في أبحاثهم العقائدية التحليلية إلى الاعتقاد أن جميع دعواته ﷺ مستجابة؛ وعلى الأقلّ: (لم ينقل أنه صلَّى الله عليه وسلَّم دعا بشيء فلم يستجب له) كما قال القسطلاني في كتابه «**المواهب اللدنية بالمنح المحمّدية**» ووافقه العلّامة الزرقاني على ذلك، مضيفاً: (بل نقل

كما رأيت)[1] أي: بل نقل أن جميع دعواته التي جاء على ذكرها الكتاب قد استجيبت.

إلّا أن السؤال الأهمّ هو: هل استجيبت خصوص هذه الدعوة النبوية بحقّ معاوية، وهل نقل مؤرّخو المسلمين وعلماء السير والتراجم أن معاوية لم يشبع في دنياه أبداً؟

الواقع أن الجواب هو: نعم، بإجماع كلّ من ذكرنا، وللقارئ أن يتأمّل ويراجع المصادر التالية:

المصدر الأوّل: ذكر ذلك العلّامة الصالحي (ت ٩٤٢هـ) في كتابه «**سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد**» معنوناً الباب بـ (الباب الثالث: في إجابة دعائه صلَّى الله عليه وسلَّم بأن لا يشبع بطن معاوية) قال: (روى مسلم والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**ادع لي معاوية**»، فقلت: إنه يأكل، فقال في الثالثة: «**لا أشبع الله بطنه**» **فما شبع بطنه أبداً**)[2].

المصدر الثاني: ما ورد في كتاب «**دلائل النبوة في معرفة أحوال صاحب الشريعة**» للبيهقي، فبعد أن نقل الحديث عن عدّة طرق بما فيها طريق مسلم المتقدّم قال: (وقد روي عن أبي عوانة، عن أبي حمزة أنه استجيب له فيما دعا في هذا الحديث على معاوية).

ثم قال: (أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدّثنا عليّ بن حمشاد، حدّثنا هشام بن

---

(١) الزرقاني، شرح المواهب اللدنية بالمنح المحمّدية، مصدر سابق: ج١٢، ص٤٤.

(٢) الصالحي، محمّد بن يوسف الشامي، سبل الهدى والرشاد في سيرة خيرة العباد، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ج١٠، ص٢١٥.

علي، حدّثنا موسى بن إسماعيل، حدّثنا أبو عوانة، عن أبي حمزة، قال: سمعت ابن عباس، قال : كنت ألعب مع الغلمان، فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جاء، فقلت : ما جاء إلَّا إليّ، فاختبأت على باب، فجاء فحطأني حطأة، فقال : «**اذهب فادع لي معاوية**»، وكان يكتب الوحي، قال: فذهبت فدعوته له، فقيل: إنه يأكل، فأتيت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فأخبرته، فقال : «فاذهب فادعه» فأتيته، فقيل: إنه يأكل، فأتيت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فأخبرته، فقال في الثالثة : «**لا أشبع الله بطنه**»، قال: **فما شبع بطنه أبداً**. وروي عن هُريم، عن أبي حمزة في هذا الحديث زيادة تدلّ على الاستجابة)[١].

المصدر الثالث: ما ورد في كتاب «**البداية والنهاية**» لابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، في الفصل الذي عقده باسم (دعاؤه عليه الصلاة والسلام على بعض الناس)، قال: (ثبت في «صحيح مسلم» من حديث شعبة، عن أبي حمزة، عن ابن عباس قال: [...]، فقال: «**لا أشبع الله بطنه**».

وقد روى البيهقي عن الحاكم، عن علي بن حمشاذ، عن هشام بن علي، عن موسى بن إسماعيل، حدّثني أبو عوانة، عن أبي حمزة سمعت ابن عباس قال: [...] فقال في الثالثة: «**لا أشبع الله بطنه**». قال: فما شبع بعدها.

قلت: وقد كان معاوية رضي الله عنه لا يشبع بعدها، ووافقته هذه الدعوة في أيّام إمارته، فيقال: إنَّه كان يأكل في اليوم سبع مرّات طعاماً بلحم، وكان يقول: **والله لا أشبع وإنَّما أعيى**)[٢].

---

(١) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، وثّق أصوله وخرّج حديثه وعلّق عليه: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية – بيروت، ودار الريان للنشر، ط٣، ١٤٢٩هـ، ج٦، ص٢٤٣.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق: ج٩، ص ٨٥-٨٦.

وفي موضع آخر علّق ابن كثير على هذا الدعاء النبوي بقوله: (وقد انتفع معاوية بهذه الدعوة في دنياه وأخراه. أما في الدنيا فإنه لما صار في الشام أميراً، كان يأكل في اليوم سبع مرّات، يجاء بقصعة فيها لحم كثير وبصل فيأكل منها، ويأكل في اليوم سبع أكلات بلحم، ومن الحلوى والفاكهة شيئاً كثيراً، ويقول: **والله ما أشبع، وإنَّما أعيى**. وهذه نعمة ومعدة يرغب فيها كلُّ الملوك)[(١)].

المصدر الرابع: ما ذهب إليه القسطلاني(ت ٩٢٣هـ) في (النوع السابع من عبادته صلى الله عليه وسلّم في ذكر نبذة من أدعيته وأذكاره وقراءته) من كتابه «**المواهب اللدنية**» حيث نقل الحديث في سياق الدعوات النبوية المستجابة وبالنحو التالي: (وطلب صلى الله عليه وسلم معاوية، فقيل له إنه يأكل، فقال في الثانية: «**لا أشبع الله بطنه**»، **فما شبع بطنه أبداً**)[(٢)].

ووافقه الزرقاني (ت ١١٢٢هـ) في ذلك في شرحه على هذا الكتاب؛ إذ قال شارحاً قوله: (لا أشبع الله بطنه) : (دعاء عليه على المتبادر، ويدلّ عليه قول: **فما شبع بطنه أبداً**)[(٣)].

---

(١) المصدر السابق، نفس المعطيات: ج١١، ص٤٠٠ - ٤٠١.

(٢) القسطلاني، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمّد بن أبى بكر القتيبي المصري، المواهب اللدنية بالمنح المحمّدية، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج٣، ص ٥٢٧.

(٣) الزرقاني، شرح المواهب اللدنية، مصدر سابق: ج ١٢، ص٤٢.



الفصل الثاني

حقيقة معاوية في الحديث النبوي



توطئة

محور الحديث في هذا الفصل ينصبّ على رصد بعض السلوكيات التي زاولها معاوية بن أبي سفيان والتي تمثّل خرقاً واضحاً لمسلّمات السنّة النبويّة والتشريع الإسلامي، وسنحاول أن نوضّح للقارئ، وطبقاً للسنّة النبويّة نفسها، حكم من يفعل ذلك ومصيره والصفة الجدير بها، وهو ما نعنيه بحقيقة معاوية في الحديث النبوي، أي حكمه وصفته تبعاً للسنّة النبوية باعتباره مصداقاً لتلك الأحاديث الصادرة عن النبيﷺ التي تصف وتبيّن حكم من يقول بذلك، بل سيعرف القارئ أن معاوية ليس مجرّد «مصداق» لتلك الأخبار تنطبق عليه كأيّ فردٍ من أفراد المجتمع الإسلامي الذي يحيد عن السنّة النبوية ويخالف التشريع الإسلامي، وإنَّما هو معنيّ بتلك الأحاديث بنحوٍ مباشر ومقصود، وأن تلك الأخبار تنصّ على أن التغيير والانحراف والتبديل في السنّة النبوية إنَّما سيصدر، أوّلاً وقبل كلّ شخص، من داخل البيت الأموي.

ومن الواضح أن صيغ هذا التغيير كثيرة، فمنها: ما يكون بصيغة الوضع والدسّ، ومنها: ما يكون بصيغة المخالفة لمسلّمات السنّة والجهر بها وإعلانها على الملأ، ونحن في هذا الفصل إنَّما نعني بهذا القسم الأخير؛ ولذا عبّرنا في مستهلّه بـ«سلوكيّات» معاوية ومحاكمتها طبقاً للسنّة النبويّة، أمّا مواقف معاوية المباشرة في تبديل وتغيير السنّة من خلال وضع الحديث ودسّه وتشويه السنّة النبوية فهو ما سنتناوله في فرصة أخرى إن شاء الله تعالى.

المبحث الأوّل

أول من يبدّل سنتي رجل من بني أمية

لقد صحّ الحديث عن رسول اللهﷺ أنَّ أول من يبدل سنّته الشريفة رجل من بني أميّة وقد قُدّمت عدّة تفسيرات لهذا الحديث تنفي أن يكون بالمقصود بهذا الرجل (معاوية)، وسيعرف القارئ مدى صحّة هذه الآراء والتفسيرات حين نثبت التبديلات التي قام بها معاوية للسنّة واعتراضه عليها أو استخفافه بها، حينها سيكون الواقع التاريخي هو المفسّر لهذا الحديث النبوي وليس تخرّصات البعض العشوائية ودفاعاتهم عن معاوية.

وقد أوردت مصادر المسلمين هذا الحديث وحكمت بصحّته بنحو لا لبس فيه، وهذه عيّنة من تلك المصادر نضعها بين يدي القارئ الكريم:

المصدر الأوّل: ورد في «**المصنَّف**» لابن أبي شيبة، قال: حدّثنا حوذة بن خليفة، عن عوف، عن أبي خَلْدة، عن أبي الطالبة، عن أبي ذرّ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (**أول من يبدِّل سنّتي رجل من بني أميّة**)[1].

قال محقّق الكتاب محمّد عوامّة: (وهذا إسنادٌ حسن).

وقد أورد الحافظ أبو بكر البيهقي هذا الحديث في كتابه (دلائل النبوّة)، وفيه أنّ أبا ذرّ روى هذا الحديث وهو في الشام على مسامع (يزيد بن أبي

---

(١) ابن أبي شيبة، المصنَّف، مصدر سابق: ج١٩، ص٥٥٤-٥٥٥، ح٣٧٠٢٧.

سفيان) أخي معاوية لّما كان أميراً عليها، في قصّة جارية وقعت سهماً لرجل من المسلمين في إحدى غزواتهم فانتزعها (يزيد) منه، واستغاث الرجل بأبي ذرّ ليردّها إليه، فانطلق أبو ذرّ معه وحدّث (يزيداً) بهذا الحديث. فردّها يزيد على الرجل ولحق أبا ذرّ ليسأله ويستحلفه بالله هل أنّه المقصود بهذا الرجل الذي (يبدّل السنة) فنفى أبو ذرّ أن يكون هو، وقد علّق البيهقي على هذا الحديث والقصّة التي تضمّنته بأمرين:

الأوّل: أنّ في سند هذا الحديث إرسالاً بين أبي العالية رفيع بن مهران البصري وأبي ذرّ.

الثاني: فسّر الرجل المقصود بهذا الحديث بيزيد بن معاوية وقال (يشبه أن يكون هو) أي المعنيّ بهذا الحديث.

وفي كلا الأمرين نظرٌ، أمّا قطعه بالإرسال فليس في محلّه، إذ الذهبي أرسل سماع أبي العالية من أبي ذرّ إرسال المسلّمات في كتابه (سير أعلام النبلاء)[1] ومثله ابن عديّ في الكامل[2]، وهو ما فعله الألباني كما سنعرف بعد قليل.

---

(١) الذهبي، مصدر سابق: (حقق هذا الجزء: مأمون الصاغرجي، مؤسّسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م): ج٤، ص٢٠٧ (عند ترجمة أبي العالية)، وأُنظر أيضاً: ترجمته لأبي ذرّ ومن روى عنه في: ج٧٢، ص٤٧ (بتحقيق شعيب الأرنؤوط).

(٢) الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن عديّ، الكامل في معرفة المحدّثين وعلل الحديث، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م: ج٤، ص٩٧. فقد نقل ابن عديّ هذا الحديث بهذا الإسناد دون تعليق، وقد علّق على الحديث بقوله: (وفي بعض الأخبار مفسّراً زاد: «يُقال له: يزيد». ولا ندري أيّ أخبار يشير إليها ولا صاحب القول هذا؟ هل هو الرسول (صلّى الله عليه وآله) أم أبو ذر أم غيره؟ ولا ريب أن هذه الزيادة موضوعةٌ كما سيتّضح لاحقاً.

وأما الثاني: فهو محض افتراض واهٍ، سنعرف قيمته لاحقاً حين نتأكّد تاريخياً من أن معاوية بدّل السنّة النبوية واقعاً، ومن المهمّ أن نعرف أنّ علاقة أبي ذرّ بمعاوية قد تفاقمت أثناء تواجده في الشام حتّى أنّ معاوية اشتكاه إلى الخليفة مرّتين، مرّة في زمن عمر بن الخطّاب فلم يستجب الأخير لدعوى معاوية وأبقى أبا ذرّ في الشام، والثاني زمن عثمان وقد قال معاوية إن أبا ذرّ يفسد عليه أهل الشام وأراد إخراجه، فوافقه عثمان على ذلك، وهناك تفاصيل كثيرة لهذه القصّة الأخيرة حول الصورة التي أُخرج عليها أبو ذرّ ثمَّ نفيه من قبل الخلفية إلى الربذة أو اعتزال أبي ذر فيها كما يذهب البعض، وعلى كلا الاحتمالين - وليس هذا موضع تحقيق الصحيح منهما- فإنَّ علاقة أبي ذرّ بمعاوية احتوت على الكثير من التوتّر والصدام والتنابذ، وقد اعترض أبو ذرّ في مواطن كثيرة على سلوك معاوية.

وهذا يقرّب أن أبا ذرّ كان يفهم أنّ المقصود بهذا الحديث معاوية وليس شخصاً آخر من بني أميّة، لاسيّما أن يزيد (٢٥-٦٤هـ) كان صغيراً حين روى أبو ذر (ت ٣٢ هـ) هذا الحديث.

المصدر الثاني: وأورده - بالإسناد المتقدّم عن أبي العالية- الحافظ البوصيري في كتابه (**إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**)، قال: (لما كان زمن يزيد بن أبي سفيان أميراً بالشام، قال: غزا المسلمون فسلموا وغنموا فكان في غنيمتهم جارية نفيسة، فصارت لرجل من المسلمين، فأرسل إليه يزيد فانتزعها منه، وأبو ذرّ يومئذٍ بالشام، قال: فاستعان الرجل بأبي ذرّ على يزيد فانطلق عليه، فقال ليزيد: ردّ عليه جاريته. فتلكّأ ثلاث مرات، فقال أبو ذرّ: أما والله لئن فعلت لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: **أوّل من يترك سنّتي رجل من بني أميّة**. قال: ثمَّ ولّى عنه. فلحقه يزيد فقال: أذكّرك بالله أنا هو؟

قال: اللهم لا، وردَّ عليه جاريته)[١].

ونقله في موضعٍ آخر بلفظ (يبدّل) وقال: (رواه أبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى)[٢].

المصدر الثالث: ما ورد في كتاب (**صحيح الجامع الصغير**) للعلّامة الألباني، قال صلَّى الله عليه وآله: (**أول من يبدّل سنّتي رجل من بني أميّة**)[٣].

قال الألباني عنه: (حسن).

المصدر الرابع: ما أورده الألباني أيضاً في كتابه (**سلسلة الأحاديث الصحيحة**) حيث نقله بلفظ (**أوّل من يغيّر سنّتي رجل من بني أميّة**) ثمَّ قال: «أخرجه ابن أبي عاصم في (الأوائل) [قال]: حدّثنا عبيد الله بن معاذ، حدّثنا أبي، حدّثنا عوف، عن المهاجر أبي مخلد، عن أبي العالية، عن أبي ذرّ أنه قال ليزيد بن أبي سفيان: سمعت رسول الله .. فذكره)[٤].

علّق قائلاً: (قلت: وهذا إسنادٌ حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير المهاجر، وهو ابن مخلّد أبو مخلّد، قال ابن معين: «صالح». وذكره ابن حبّان في

---

(١) البوصيري، أحمد بن أبي بكر ابن إسماعيل، إتحاف الخيرة المهرة بزوائيد المسانيد العشرة، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعيد وأبي إسحاق السيّد بن محمود بن إسماعيل، مكتبة دار الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، ج٦، باب فيمن صارت إليه جارية من المغنم فأراد الإمام نزعها منه، ص٤٠٨، ح٦١٦٠ وح٦١٦١.

(٢) نقل البوصيري ما رواه أبو يعلى الموصلي تحت الحديث رقم (٦١٦١) المتقدّم في الهامش السابق.

(٣) الألباني، محمّد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ج١، ص٥٠٤، ح٢٥٨٢.

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج٤، ص٣٢٩، ح١٧٤٩.

«الثقات». وقال الساجي: «صدوق». وقال أبو حاتم: ليّن الحديث ليس بذلك وليس بالمتقن، يكتب حديثه.

قلتُ [= الألباني]: فمثله لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن)(١).

ولم يصرّح الألباني باسم الشخص المقصود بهذا الحديث ولكنّه لّمح إلى (معاوية)؛ وذلك أنه ذكر صفة لهذا الشخص لا توجد إلاَّ في معاوية، إذ قال مكملاً عبارته السابقة: (ولعلّ المراد بالحديث **تغيير نظام اختيار الخليفة، وجعله وراثة**)(٢).

ونحن نعرف عن الألباني رأيه بانتهاء الخلافة وانقضائها في ثلاثين سنة بعد رحيل نبيّ الإسلام صلى الله عليه وآله وتحوّلها إلى ملك على يد معاوية، فقد صحَّح الحديثين: «**الخلافة ثلاثون سنة، ثمَّ تكون بعد ذلك ملكاً**» و«**تدور رحى الإسلام بعد خمس وثلاثين أو ستّ وثلاثين أو سبع وثلاثين، فإن يهلكوا فسبيل من هلك وإن يُقم لهم دينهم يقم لهم سبعين عاماً**. قلت: [عبد الله بن عمر] (وفي رواية: قال عمر: يا نبيّ الله: ممّا بقي أو ممّا مضى؟ قال: ممّا مضى). وقد شرح الألباني هذين الحديثين وذهب إلى أنهما يشيران إلى بداية العصر الأمويّ في تاريخ المسلمين السياسي.

قال الألباني في معرض كلامه عن الحديث الأوّل: (وفاة النبي صلى الله عليه وسلم كانت في شهر ربيع الأوّل سنة إحدى عشرة هجريّة، وإلى عام ثلاثين سنة كان إصلاح ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي بين فئتين من المؤمنين بنزوله عن الأمر عام واحد وأربعين في شهر جمادى الآخرة.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

وسمّي عام الجماعة لاجتماع الناس على معاوية وهو أوّل الملوك)[١].

وقد أشار إلى أن ذهاب بعض المتأخّرين (منهم: ابن خلدون والقاضي ابن العربي ومحبّ الدين الخطيب) «**ممن ليس له قدم راسخة**» في علم الحديث هو الذي حمله إلى الإفاضة في بيان صحّة هذا الحديث.

وقال عند تناوله للحديث الثاني في الفائدة الأولى التي ذكرها نقلاً عن الخطيب البغدادي: «قوله: (تدور رحى الإسلام) مثلٌ، يريد أن هذه المدّة إذا انتهت حدث في الإسلام أمرٌ عظيم، يخاف لذلك على أهله الهلاك، يقال لأمر إذا تغيّر واستحال: قد دارت رحاه. وهذا – والله أعلم– إشارة إلى انقضاء مدّة الخلافة»[٢].

وتحديد الألباني أن المعنيّ بحديث «**أوّل من يبدّل سنّتي رجل من بني أميّة**» معاوية وتخصيصه به صحيح، ولكن تعليله قاصر؛ أعني أن كون المعنى بهذا الحديث هو معاوية مما لا شكّ فيه، إلّا أن تبديل السنّة النبويّة وتغييرها من قبل معاوية ليس مقتصراً على مجرّد تغييره نظام الخلافة، بل يمتدّ إلى مجالات وتطبيقات أخرى كثيرة لم يشر إليها الألباني، كما أننا نعتقد أنّ هذا التغيير في السنّة النبويّة الذي تناوله هذا الحديث ووصفه بأنّه التبديل الـ«أوّل» لا ينفي وجود تغييرات وتبديلات للسنّة النبوية سابقة على معاوية؛ فقد حصلت مثل هذه التبديلات وإن كانت بأساليب ملتوية أو غير مباشرة، ولكن مع معاوية كانت التغييرات صريحة وواضحة ومعلنة، وهذا ما أهّله لأن يوصف بكونه أوّل رجل يبدّل سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله.

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج١، القسم الأوّل، ص٨٢٢-٨٢٣، ح٤٥٩.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٢، ص٦٦٨، ح٩٧٦.

والآن ما هي تلك السلوكيات التي اقترفها معاوية وفيها تبـديل وتغيـير للسنّة النبوية؟ وهل ثبت أن معاوية فعل مثل ذلك؟

هذا ما سنتناوله في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

نماذج من تبديل معاوية وتركه للسنة النبوية

هناك كثيرٌ من المخالفات والتغييرات التي أحدثها معاوية مقابل السنّة النبوية، أشارت لها كتب الأحاديث والسنن والتاريخ. ونحن نقتصر على ذكر عيّنة منها من المصادر الموثّقة التي تحظى بقبول عموم المسلمين.

المورد الأوّل: التعامل بالربا

تحريم التعامل الربوي مما لا يَشكُّ فيه مسلم؛ قال الله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾[1]. وقد فصَّل فقهاء الإسلام أحكامه ومسائله بنحو لا مزيد عليه لمن يريد أن يراجع، ومع وضوح التحريم في أذهان المسلمين كافّة، إلاّ أن معاوية خرق ذلك وتعامل بالربا! وكان يجيب من يعترض عليه بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله الصريحة في التحريم بقوله: (ما أرى بهذا بأساً)!! وهذا القول من أبرز مصاديق العمل بالرأي والاجتهاد مقابل النصّ..

وقد نقل ابن تيمية كلمة رائعة عن الشهرستاني صاحب الملل والنحل تطابق ما نحن فيه؛ قال فيها: (معارضة أقوال الأنبياء بآراء الرجال وتقديم ذلك عليها هو من فعل المكذّبين للرسل، بل هو جماع كلّ كفر). ثمّ علّق ابن تيمية قائلاً: (وهو كما قال).

---

(١) البقرة: ٢٧٥.

فيما يلي بعض النصوص الدالّة على تلك المعارضة:

١. ما ورد في "صحيح مسلم" في (باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً) قال: (حدّثنا عبيد الله بن عمر القواريري، حدّثنا حمّاد بن زيد، عن أيّوب، عن أبي قلابة، قال: كنت بالشام في حلقةٍ فيها مسلم بن يسار، فجاء أبو الأشعث، قال: قالوا: أبو الأشعث، أبو الأشعث، فجلس، فقلت له: حدّث أخانا حديثَ عبادة بن الصامت، قال: نعم، غزونا غزاة وعلى الناس معاوية، فغنمنا غنائم كثيرة، فكان فيما غنمنا آنية من فضّة، فأمر معاوية رجلا أن يبيعها في أعطيات الناس، فتسارع الناس في ذلك، فبلغ عبادة بن الصامت، فقام فقال: إنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**ينهى عن بيع الذهب بالذهب، والفضّة بالفضّة، والبرّ بالبرّ، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، إلا سواء بسواء، عيناً بعين، فمن زاد، أو ازداد، فقد أربى**» ، فردّ الناس ما أخذوا، فبلغ ذلك معاوية، فقام خطيباً فقال: ألا ما بال رجالٍ يتحدّثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث قد كنّا نشهده ونصحبه فلم نسمعها منه، فقام عبادة بن الصامت فأعاد القصّة، ثم قال: «لنحدّثن بما سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن كره معاوية – أو قال: وإن رغم– ما أبالي أن لا أصحبه في جنده ليلة سوداء»، قال حمّاد هذا أو نحوه)[1].

ومن الواضح أن إنكار معاوية لما حدّث به عبادة لا يرجع إلى عدم سماعه الحديث من رسول الله ﷺ وإنّما لـ«كراهيته» الالتزام بمضمونه كما قال عبادة، وإلّا فإنّ عدم السماع لا يعدّ مسوّغاً للطعن في الحديث، لاسيّما وأنّ

---

(١) القشيري، أبو الحسن مسلم بن الحجّاج النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ج٣، ص ١٢١٠، ح١٥٨٧.

راويه من هو بمنزلة ومكانة عبادة .. وفي الأحاديث القادمة ما يسلّط الـضوء أكثر على حقيقة نواياه.

٢. ما نقله البيهقي في «سننه» في (باب تحريم التفاضل في الجنس الواحـد ممّا يجري فيه الربا مع تحريم النساء) حيث قال:

(أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق وأبو بكر بن الحسن وغيرهمـا، قـالوا: حدّثنا أبو العباس الأصمّ، أخبرنا الربيع، أخبرنا الشافعي، أخبرنا مالـك ...، وأخبرنا عليّ بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد الصفّار، حدّثنا إسماعيل بن إسحاق، حدّثنا عبد الله – يعني: القعنبي– عن مالك، عن زيد بن أسـلم، عن عطاء بن يسار : أنّ معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو مـن ورق بأكثر من وزنها، فقال له أبو الدرداء : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا إلا مثلاً بمثل. فقال معاوية : ما أرى بهذا بأساً. فقال له أبو الدرداء: «من يعذرني من معاويـة؟ أخـبره عـن رسـول الله –صـلى الله عليـه وسلم– ويخبرني عن رأيه، لا أساكنك بأرضٍ أنت بها». ثمّ قـدم أبـو الـدرداء على عمر بن الخطّاب رضي الله عنه فذكر له ذلك فكتب عمر إلى معاويـة : أن لا يبيع ذلك إلا مثلاً بمثل وزناً بوزن)[1].

قال مخرّج أحاديث الكتاب إسـلام منـصور: (صـحيح، أخرجـه مالـك وعنه الشافعي وسنده صحيح).

والحديث واضح الدلالة على مخالفة معاويـة للـسنّة النبويـة وبيعـه آنيـة الذهب أو الفضّة بأكثر من وزنها من الربا المحـرَّم. فـإنَّ جميـع صـنوف البيـع والشراء بالذهب أو الفضّة – سواء كان الـذهب والفـضّة مـسكوكين أو مـن

(١) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تخريج: إسلام منـصور عبـد الحميـد، دار الحديث، القاهرة: ج٥، ص٦٠٧، ح١٠٤٩٤.

الآنية أو غير ذلك- محرّمة إذا احتوت على تفاضل بين العوضين. قال ابن عبد البر: (وأجمع العلماء على أنّ الذهب تبره وعينه سواءٌ؛ لا يجوز التفاضل في شيء منه. وعلى ذلك مضى السلف من العلماء والخلف إلاَّ شيئاً يسيراً يروى عن معاوية من وجوه أنه كان لا يرى الربا في بيع العين بالتبر ولا بالمصنوع، وكان يجيز في ذلك التفاضل)[1].

ثمَّ قال: (السنّة المجتمع عليها من نقل الآحاد ونقل الكافّة خلاف ما كان يذهب إليه معاوية)[2].

وهذه القصّة وإن اختلف في نقلها أو ما يشبهها بين أبي الدرداء وعبادة بن الصامت، إلاَّ أن هناك اتّفاقاً على صحّتها بغضّ النظر عن تهديد الصحابي الذي حدثت معه أو حدث ما يقاربها في المضمون معه، فإنَّ هناك من يذهب إلى إمكانية تكرّر حدوث القصّة مع الرجلين، كما اختاره الزرقاني في شرحه على الموطأ، قال: (**والجمع ممكن لأنه عرض له ذلك مع عبادة وأبي الدرداء**)[3].

ومعه - أي: ومع القول بأن لدينا قصّتين حدثتا بنحوٍ منفصل مع كلٍّ من أبي الدرداء وعبادة- يكون قول معاوية في ردّه على عبادة في الحادثة الثانية

---

(١) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، الاستذكار، تحقيق: سالم محمّد عطا ومحمّد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م: ج٦، ص٣٤٧.

(٢) المصدر السابق، نفس المعطيات، ج٦، ص٣٤٨.

(٣) الزرقاني، محمّد بن عبد الباقي، شرح الزرقاني على موطّأ الإمام مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٣٢٤هـ -٢٠٠٣م، ج٣، ٤٢٠، والبعض ميّز بين القصّتين على أساس تفسير كلمة (سقاية) الواردة في الحديث، فجعل نكير عبادة عن بيع السقاية بمعنى القلادة، ونكير أبي الدرداء على بيعها بمعنى (الآنية). راجع: الكاندهلوي، محمّد زكريا، أوجز المسالك إلى موطأ مالك، اعتنى به وعلّق عليه: تقي الدين المندوي، دار العلم، دمشق، ط١: ج١٢، ص٥٣٦.

– كما في رواية مسلم– مراوغةً منه! إذ سبق منه أن سمع الحديث أيضاً من أبي الدرداء، بل وألزمه الخليفة الثاني العمل به ..

وممّن صحّح إسناد حديث أبي الدرداء من المعاصرين – بالإضافة إلى ما نقلناه قبل قليل عن إسلام منصور–: الألبانيُّ في كتابه «صحيح وضعيف سنن النسائي»[١].

أما القصّة عن طريق عبادة بن الصامت فهي من الشهرة بمكان حتّى نقل الزرقاني عن ابن عبد البرّ تواترها، وما في «التمهيد» قوله: (**وهي صحيحة مشهورة محفوظة لعبادة مع معاوية من وجوه وطرق شتّى**)[٢].

وبعد ذلك شرع في نقل القصّة بطرق عديدة ننقل بعضها بنفس الترقيم المتقدّم.

٣. قال ابن عبد البرّ في «التمهيد»: (وأما قصّة معاوية مع عبادة، فحدّثني أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن، قال: حدّثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدّثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدّثنا يزيد بن هارون، قال: حدّثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن حكيم بن جابر، عن عبادة بن الصامت، قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلم يقول: الذهب بالذهب مثلاً بمثل، الكفّة بالكفّة والفضّة بالفضّة مثلاً بمثل، يداً بيد، والتمر بالتمر مثلاً بمثل، يداً بيد، قال: حتّى ذكر الملح بالملح مثلاً بمثل يداً بيد، قال معاوية: إنّ هذا لا يقول شيئاً!

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، صحيح وضعيف سنن النسائي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى الجديدة ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ج٣، ح٤٥٨٦.

(٢) ابن عبد البرّ، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمّد بن الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧ هـ، ج٤، ص٧٢.

فقال لي عبادة: والله لا أبالي أن أكون بأرضكم هذه)[١].

٤. وقال في «التمهيد» أيضاً: (وحدّثنا سعيد بن نصر، قال: حدّثنا قاسم بن أصبغ، حدّثهم، قال: حدّثنا ابن وضّاح، قال: حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدّثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد، عن أيّوب، عن قلادة، عن أبي الأشعث، قال: كنّا في غزاة وعلينا معاوية فأصبنا ذهباً وفضّةً فأمر معاوية رجلاً ببيعها للناس في أعطياتهم، فتنازع الناس فيها فقام عبادة فنهاهم فردُّوها، فأتي الرجل معاوية فشكا إليه، فقام معاوية خطيباً، فقال: ما بالُ رجالٍ يتحدّثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث يكذبون فيها، لم نسمعها، فقام عبادة فقال: والله لنحدّثن عن رسول الله بما سمعناه وإن كره معاوية، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **ولا تبيعوا الذهب بالذهب، ولا الفضّة بالفضّة، ولا التمر بالتمر، ولا البرّ بالبرّ، ولا الشعير بالشعير، ولا الملح بالملح، إلاّ مثلاً بمثل، سواء بسواء، عيناً بعين**)[٢].

٥. وقال في «التمهيد» ثالثاً: (كما رواه محمّد بن سيرين، حدّثنا عبد الوارث، قال: حدّثنا قاسم، قال: حدّثنا أحمد بن زهير، قال: حدّثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدّثنا مبارك بن فضالة، قال: حدّثنا بكر بن عبد الله المزني، عن أبي عبد الله مسلم بن يسار، قال: خطب معاوية بالشام فقال : ما بال أقوام يزعمون أنَّ النبيَّ عليه السلام نهى عن الصرف! وقد شهدنا النبيَّ عليه السلام ولم نسمعه نهى عنه! فقام عبادة بن الصامت فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى أن يباع الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، والورق بالورق الا مثل بمثل، وذكر ستّة أشياء: البرّ والتمر والشعير والملح إلا مثلاً

---

(١) ابن عبد البرّ، التمهيد، مصدر سابق، ج٤، ص٧٦.

(٢) المصدر نفسه: ج٤، ص٧٨-٧٩.

بمثل، لنحدّثن بما سمعنا، وإن كرهت يا معاوية. لندعنّك ولنلحقنّ بأمير المؤمنين، فقال: أيّها الرجل أنت وما سمعت)[1].

ثمَّ قال ابن عبد البرّ: (على هذا مذهب الصحابة والتابعين وجماعة فقهاء المسلمين، فلا وجه للإكثار فيه)[2].

ومن الواضح أن اعتذار ابن عبد البرّ عن معاوية بخفاء الخبر عليه، اعتذارٌ غير وجيه؛ إذ لم يكن متردّداً ولم يظهر الجهل بالأمر ولم يتساءل عن الحكم مطلقاً، بل أنه عدّ كلام عبادة باطلاً لا قيمة له فقال - كما في الحديث الأوّل-: (إنّ هذا لا يقول شيئاً)، بل أنه كذّبه كما في الحديث الثاني، بل الأدهى من ذلك أنّه رفض الانصياع للحديث وأهمله وقال: (أيّها الرجل أنت وما سمعت) وهذا فعلٌ صريح بتجاهل السنّة النبوية والإعراض عنها، فكيف يقال: إنّ الحديث خفي عليه وكان جاهلاً به!

ومن الملفت أن نجد المتأخّرين يحاولون تأويل إعراض معاوية عن السنّة بأمثال هذه الآراء، في حين إنّ الصحابي الراوي لهذه القصّة (وهو أبو الدرداء)، المعاصر للمعاوية، فهِمَ فعلَ معاوية بأنه ردٌّ للحديث النبويّ ومخالفة للنصّ!! قال القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي شارحاً قول أبي الدرداء «**من يعذرني من معاوية ...**»: (إنكار منه على معاوية التعلّق برأيٍ يخالف النصّ، **ولم يحمل ذلك من معاوية على التأويل، وإنّما حمله منه على ردّ الحديث بالرأي**)[3].

---

(١) ابن عبد البرّ، التمهيد، مصدر سابق: ج٤، ص٨١.

(٢) المصدر السابق: ج٤، ص٨٤.

(٣) الباجي، المنتقى شرح موطأ مالك، تحقيق: محمّد عبد القادر أحمد عطا، منشورات محمّد علي بيضون ودار الكتب الصحيحة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ج٦، ص٣٣٦.

٦. ما نقله بعض المعاصرين، وهو الشيخ أبي عبد الرحمن الأثري في كتابه **(الأضواء الأثرية)** قال: (عن عطاء بن يسار: أن معاوية باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها، فقال أبو الدرداء: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا، إلاَّ مثلاً بمثل، فقال معاوية: «ما أرى بهذا بأساً»، فقال أبو الدرداء: «من يعذرني من معاوية، أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرني عن رأيه، لا أساكنك بأرض أنت بها»، ثمَّ قدم أبو الدرداء على عمر، فذكر ذلك له ..) الحديث.

ثمَّ علّق الأثري على هذا الحديث قائلاً: (حديثٌ صحيح)[1].

علماً أنّ قصّة هذا الحديث لا تتوافق مع غاية الأثري من كتابه الذي عقده للمسائل الفقهية «الخلافية»؛ وذلك لأن مسألة تحريم الربا في أمثال هذا المورد ممّا لا (خلاف) فيه، وما في كلمات ابن عبد البرّ المتقدّمة ما يوضح هذه الحقيقة بنحو جليّ، فهي مما «أجمع» و«مضى» عليه السلف من العلماء والخلف .. و«نقلها الكافّة»... على حدّ قوله.

٧. ما نقله الإمام أحمد بن حنبل مختصراً - كعادته في أمثال هذه الموارد التي فيها قدح في معاوية وشيعته- في **مسنده**، قال: (حدّثنا يحيى بن سعيد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عطاء بن يسار: أنّ معاوية اشترى سياقية من فضّة بأقلّ من ثمنها أو أكثر، قال: فقال أبو الدرداء، نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا إلاَّ مثلاً بمثل)[2].

(١) الأثري، أبو عبد الرحمن فوزي بن عبد الله بن محمّد، الأضواء الأثريّة في بيان إنكار السلف بعضهم على بعض في المسائل الخلافيّة الفقهيّة، مكتبة الفرقان، الأمارات، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م: ص٢٠٧.

(٢) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (حقّق هذا الجزء منه: شعيب الأرنؤوط ومحمّد

وقد حذف ابن حنبل جواب معاوية الذي يقول فيه: (لا أرى فيه بأساً) وأمثاله مما نقلناه سابقاً،كما حذف ردّ أبي الدرداء عليه.. وهذا هو ديدن ابن حنبل في اختصاراته، واللافت أن أغلب تلك الاختصارات تتكرّر في الأحاديث التي فيها طعن في بني أميّة! ولا سيَّما معاوية!

وعلى أيّ حالٍ، فقد عرفنا من محقّق سنن البيهقي ومن صاحب الأضواء الأثرية صحّة هذا الحديث، بل إن محقّق المسند (شعيب الأرنؤوط وآخرون) ذهب إلى صحّة الحديث بطريق عبادة بن الصامت (وليس طريق عطاء بن يسار).. فقال: (صحيح من حديث عبادة بن الصامت كما سلف برقم: ٢٢٦٨٣)[1].

وإذا ثبت وحدة الحديث وعرفنا ما تضمّنه من جواب معاوية تأكّد لنا حذف ابن حنبل لعبارة معاوية واختصاره الحديث. أمّا الحديث المشار إليه من قبل المحقّق الأرنؤوط برقم (٢٢٦٨٣) المرويّ عن عبادة فإنه وإن صحّحه على شرط مسلم، إلاَّ أنّ الحديث لم يصرّح باسم معاوية أيضاً وإنَّما فيه (كان أناس يبيعون الفضّة من المغانم إلى العطاء)[2] دون إيضاح لهؤلاء «الناس» تحديداً.

نعم، في تخريجه لهذا الحديث نعرف أنه نفسه الحديث الذي يُصرّح فيه في بعض طرقه باسم معاوية، بل إن المحقّق قال في نهاية تعليقه ما هذا لفظه: «وسيأتي الحديث من طريق أبي الأشعث عن عبادة برقم (٢٢٧٢٧). وسيأتي

نعيم العرقسوسي، وإبراهيم الزيبق ومحمّد بركات، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م): ج٤٥، ص٥٢٠، ٢٧٥٣١.

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق، ج٣٧ (تحقيق الارنؤوط، عادل مرشد وسعيد اللحام وأحمد برهوم)، ص٣٥٧.

برقم (٢٢٧٢٤) من طريق حكيم بن جابر، وبرقم (٢٢٧٢٩) من طريق مسلم بن يسار وعبد الله بن عبيد، كلّهم عن عبادة»[1].

وإذا عدنا إلى تلك الأحاديث نجد اسم معاوية مصرّحاً به: ففي الحديث رقم (٢٢٧٢٤) يرد جواب معاوية الذي أعرض فيه عن السنّة النبوية وطعن فيه بعبادة وردّ حديثه حين قال: (إن هذا لا يقول شيئاً)، ولا يخفى أنّ هذه العبارة كانت الأخفّ وطأة قياساً بعبارتيه الأخريين اللتين نقلناهما سابقاً، وحيث لم يكن لابن حنبل أن يتجاهل جميع أجوبته فإنّه اختار أخفّها وهو هذه. بل في الحديث رقم (٢٢٧٢٩) تمّ تجاهل جواب معاوية بطريقة مختلفة عن جميع ما تقدّم؛ إذ اكتفى ابن حنبل بنقل الحديث والإشارة إلى المكان الذي اجتمع فيه عبادة بمعاوية دون نقل ما دار بينهما من أخذ وردّ، مع أن نفس هذا الحديث - على اختلاف طفيف في السند- جاء على تفاصيل هذا الاجتماع في مصادر أخرى!

وإليك عزيزي القارئ الصيغتين اللتين نُقل بهما الحديث (مختصراً عن ابن حنبل) و(كاملاً) عن الحافظ النسائي:

قال أحمد: (حدّثنا إسماعيل، حدّثنا سلمة بن علقمة، عن ابن سيرين، حدّثنا مسلم بن يسار وعبد الله بن عبيد - وقد كان يدعى ابن هرمز- قال: جمع فقام عبادة فقال: نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذهب بالذهب والورق بالورق، والبر بالبر، والشعير بالشعير -وقال أحدهما: والملح بالملح، ولم يقله الآخر- وقال أحدهما: من زاد أو أزداد فقد أربى، ولم يقله الآخر، وأمرنا أن نبيع الذهب بالفضّة والفضّة بالذهب والبرّ بالشعير

(١) المصدر السابق، ج٣٧، ص٣٥٨.

والشعير بالبرّ يداً بيد، كيف شيئاً)[١].

أما النسائي، فقال: (أخبرنا إسماعيل بن مسعود، قال: حدّثنا بشر بن المفضل، قال: حدّثنا سلمة بن علقمة، عن محمّد، قال: حدّثني مسلم بن يسار وعبد الله بن عبيد، قال: جمع المنزل بين عبادة بن الصامت وبين معاوية، فقال عبادة: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نبيع الذهب بالذهب، والورق بالورق، والبرّ بالبرّ، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، قال أحدهما: والملح بالملح، ولم يقل آخر، إلاّ سواء بسواء، مثلاً بمثل، قال أحدهما من زاد أو ازداد فقد أربى، ولم يقل الآخر، وأمرنا أن نبيع الذهب بالورق، والورق بالذهب، والبرّ بالشعير، والشعير بالبرّ، يداً بيد كيف شئنا، فبلغ هذا الحديث معاوية، فقام فقال: ما بال رجال يحدّثون أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صحبناه ولم نسمعه منه، فبلغ ذلك عبادة بن الصامت، فقام فأعاد الحديث فقال: لنحدّثن بما سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن رغم معاوية)[٢].

المورد الثاني: شرب الخمر والمتاجرة بها

لن نأتي على ذكر جميع المصادر التي صرّحت بذلك، وإنّما نقتصر على عيّنة منها مما تتوافق والشرط الذي اشترطناه على أنفسنا، وهو قبول علماء أهل السنّة للحديث محلّ البحث، سواء بتصحيحه أو تحسينه أو موافقتهم على

---

(١) مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: ج٣٧، ص٣٩٨-٣٩٩، ح٢٢٧٢٩.

(٢) سنن النسائي، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه: محمّد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ص٦٩٦، ح٤٥٦٢. وصحّحه الألباني.

مضمونه واعترافهم به.

ففي طليعة الكتب التي أشارت إلى **تعاطي معاوية الخمرة**: ما ورد في مسند الإمام أحمد بن حنبل، حيث قال: (حدّثنا زيد بن الحباب، حدّثني حسين، حدّثنا عبد الله بن بريدة، قال: دخلت أنا وأبي على معاوية، فأجلسنا على الفرش، ثمَّ أتينا بالطعام فأكلنا، ثمَّ أتينا بالشراب فشرب معاوية، ثمَّ ناول أبي، ثمَّ قال: ما شربته منذ حرّمه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ثمَّ قال معاوية: كنت أجمل شباب قريش وأجودهم ثغراً، وما شيء كنت أجد له لذّة كما كنت أجده وأنا شابّ غير اللبن أو إنسان حسن الحديث يحدّثني)[١].

وقد نقل الحديث ابن كثير في (جامع المسانيد والسنن)[٢] وابن حجر في كتابيه (أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي)[٣] و(إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة)[٤]. والهيثمي في (مجمع الزوائد) وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، وفي كلام معاوية شيء تركته[٥]. وقال الأرنؤوط في تخريجه لهذا الحديث: «إسناده قويّ، حسين - وهو ابن واقد المَرْوزي- روى له

---

(١) مسند الإمام أحمد، ج٣٨، ص٢٥-٢٦، ح٢٢٩٤١.

(٢) ابن كثير، جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم السنن، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ج٢، ص١٨٧، ح٧٥١.

(٣) ابن حجر، إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، ج١، ص٦٢٠، ح١٢٤٨.

(٤) ابن حجر، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، نشر مجمع الملك فهد، ومركز خدمة السنّة والسيرة النبوية، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ج٢، ص٥٩٦. وحذف منه قول بريدة (ما شربته منذ حرّمه رسول الله صلى الله عليه وسلّم).

(٥) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ، ج٥، ص٥٤، ح٨٠٢٢.

أصحاب السنن، وحديثه في مسلم متابعة وفي البخاري تعليقاً وهو صدوق لا بأس به، وباقي رجال الإسناد ثقات رجال الصحيح).

إلَّا أن الشيخ الأرنؤوط نسب القول (ثمَّ قال: ما شربته منذ حرّمه رسول الله صلى الله عليه وسلم) إلى معاوية وفسّر ذلك: بأنّ معاوية قاله لما رأى من الكراهة والإنكار في وجه بريدة، فظنّه أنه شراب محرّم، والله أعلم.

وسياق الكلام يفهم منه أن هذه العبارة إنَّما هي لبريدة وما في (أطراف المسند) لابن حجر ما يعضد ذلك؛ إذ فرّع هذا القول على بريدة، وإليك لفظ الحديث كما ورد عند ابن حجر، قال: (... ثمَّ أتينا بالشراب فشرب معاوية ثمَّ ناول أبي، فقال: ما شربته ...، ثمَّ قال معاوية). يضاف إلى ذلك أن تصريح الراوي (وهو عبد الله بن بريدة) باسم معاوية ثانياً لا معنى له لو كان المقصود بالأوّل معاوية. بل كان عليه أن ينقل تصريحه هذا إلى العبارة الأولى منعاً للالتباس. وعدم فعله ذلك يدلّ على أن المقصود بالقائل أوّلاً هو بريدة وليس معاوية.

أما **متاجرته بالخمر بيعاً أو شراءً**، فقد روى الذهبي في (سيره) بإسنادٍ معتبرٍ عنده، قال: (يحيى بن سليم، عن ابن ختيم، عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، عن أبيه، أن عبادة بن الصامت مرّت عليه قطارة - وهو بالشام- تحمل الخمر، فقال: ما هذا؟ أزيتٌ؟ قيل: لا، بل خمرٌ يباع لفلان . فأخذ شفرة من السوق، فقام إليها، فلم يذر فيها راوية إلا بقرها - وأبو هريرة إذ ذاك بالشام - فأرسل فلان إلى أبي هريرة، فقال: ألا تمسك عنّا أخاك عبادة، أمّا بالغدوات فيغدو إلى السوق يفسد على أهل الذمّة متاجرهم، وأما بالعشيّ فيقعد في المسجد ليس له عمل إلا شتم أعراضنا وعيبنا! قال: فأتاه أبو هريرة، فقال: يا عبادة، ما لك ولمعاوية؟ ذره وما حُمِّل. فقال: لم تكن معنا إذ بايعنا على

السمع والطاعة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وألا يأخذنا في الله لومة لائم. فسكت أبو هريرة. وكتب فلان إلى عثمان: إن عبادة قد أفسد عليَّ الشام)[1].

وتكملة الحديث التي أهملها الذهبي وردت في (تاريخ دمشق) لابن عساكر وفيها تستمرّ رسالة معاوية بالنحو التالي:

(فكتب فلان إلى عثمان بالمدينة أن عبادة بن الصامت قد أفسد عليّ الشام وأهله، فإما أن يكفّ عبادة وإما أن أخلي بينه وبين الشام. فكتب عثمان إلى فلان: أن أرحله إلى داره من المدينة. فبعث به فلان حتّى قدم المدينة فدخل على عثمان الدار، وليس فيها إلاّ رجل من السابقين بعينه ومن التابعين الذين أدركوا القوم متوافرين، فلم يفجع عثمان به إلاّ وهو قاعد في جنب الدار، فالتفت إليه فقال: ما لنا ولك يا عبادة، فقام عبادة قائماً وانتصب لهم في الدار فقال: «إني سمعت رسول الله أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول: **سيلي أموركم بعدي رجال يعرّفونكم ما تنكرون، وينكرون عليكم ما تعرفون، فلا طاعة لمن عصى**. فلا تعتلّوا بربّكم، فوالذي نفس عبادة بيده إن فلاناً لمن أولئك». فما راجعه عثمان بحرف)[2].

وقد اختُصر هذا الحديث عدّة مرات وجرى حذف القصّة التي وردت فيه، واقتصر على إيراد ما رواه عبادة عن رسول الله صلى الله عليه وآله، ثمَّ طُعن في إسناد بعض طرقه التي أوردته مختصراً.

فممن رواه مختصراً وصرّح بتصحيحه: الحاكم في مستدركه؛ قال: (فأخبرنا أبو عون محمّد بن ماهان الخزّاز بمكّة، حدّثنا علي بن عبد العزيز،

(١) سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج٢، ص١٠.

(٢) تاريخ دمشق، مصدر سابق: ج٢٦، ١٩٨.

حدّثنا سعيد بن منصور، حدّثنا مسلم بن خالد، عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، عن أبيه: أنّ عبادة بن الصامت قام قائماً في وسط دار أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه فقال: «إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم محمّداً أبا القاسم يقول: **سيلي أموركم من بعدي رجال يعرفونكم ما تنكرون، وينكرون عليكم ما تعرفون، فلا طاعة لمن عصى الله**. فلا تعتبوا أنفسكم، فوالذي نفسي بيده، إنّ معاوية من أولئك»، فما راجعه عثمان حرفاً)[(١)].

ثمَّ قال الحاكم: (وقد روي هذا الحديث بإسناد صحيح على شرط الشيخين في ورود عبادة على عثمان بن عفّان متظلّماً بمتنٍ مختصر). وقد سكت الذهبي ولم يعلّق على كلام الحاكم بحرفٍ، وصحّحه الألباني[(٢)]، وصهيب بن عبد الجبار في كتاب (**الجامع الصحيح للسند والمسانيد**)[(٣)].

ولنا هنا عدّة تعليقات:

التعليقة الأولى: إن راوي الحديث أراد أن يخفي اسم صاحب القطارة ولكنه افتضح وهو يسرد تفاصيل الحادثة حين نقل عبارة أبي هريرة التي فيها [فقال: يا عبادة مالك ولمعاويه؟ ذره وما حُمِّل]. واللطيف أنه عاد وأخفى الاسم مرّة أخرى في قوله: (وكتب فلان إلى عثمان) ونسي أنه صرّح بالاسم سابقاً!

التعليقة الثانية: إن قوله: (**يباع لفلان**) تحتمل معنيين: أحدهما أن فلاناً

---

(١) المستدرك، ج٣، ص٤٠٢، ح٥٥٢٩.

(٢) الصحيحة، ج٣، ص١٣٧، ح٥٩٠، وصحيح الجامع الصغير، ج١، ص٤٧١، ح ٢٣٩٧. وج١، ص٦٨٤، ح٣٦٧٢.

(٣) صهيب عبد الجبار، جامع الصحيح للسنن والمسانيد: كتاب العقيدة، الإيمان، الإيمان باليوم الآخر، من علامات الساعة الصغرى جور السلطان، الحديث الخامس.

(= معاوية) هو المشتري وأن الخمر يباع له، وثانيهما: أن معاوية هو البائع، أي أن الخمر له يباع من قبل آخرين بدلاً عنه. وبأيّ الاحتمالين تمسّكنا يكون معاوية خاسراً، فلا فرق في الحرمة بين شرب الخمر وبين بيعها والاتّجار بها، بل وحتّى لو كان الاتّجار لغيره فإنه يكون مثلبةً أخرى لمعاوية؛ إذ يكون مفسداً لسوق المسلمين بسماحه لأهل الذمّة المتاجرة بالخمرة في أسواق المسلمين ومجتمعهم.

التعليقة الثالثة: لا نكاد نعرف ما عناه معاوية بمراسلته عثمان حين قال: (إن عبادة قد أفسد عليّ الشام).. ونحن نعلم أن تواجد عبادة في الشام لم يكن إلا بدافع تعليميّ وتثقيفي يهدف إلى تعريف أهل الشام بدين الإسلام وفروضه وتعاليمه، أرسله لذلك الخليفة الثاني، كما سنشير لذلك في التعليقة الرابعة.. إلاّ أن يكون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والالتزام بسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله - وهو غاية ما أراده عبادة- إفسادٌ لأهل الشام في نظر معاوية.

نعم، صراحة عبادة في التزام السنّة النبوية وتقيّده بتعاليمها وإنكاره على معاوية مخالفاته للسنّة هي التي جعلته «مفسداً» للشام في نظره، و«محرّضاً» لأهلها عليه. ولعبادة مواقف مشهورة في منافحته عن السنّة النبوية وتصدّيه لسياسة معاوية الرامية إلى طمس معالم هذه السنّة.. كما هو الحال في موقفه من تعاطي معاوية للربا، وهنا في متاجرته بالخمرة، وفي غيرها من المواقف، كقصّته مع الخطيب الذي أسرف في مدح معاوية وحثّه للتراب في فمه؛ تمسّكاً بالحديث النبوي (**إذا رأيتم المدّاحين فاحثوا في أفواههم التراب**)[1].

كما أن عبادة يعدّ من أبرز من روى حديث رسول الله في تأخير الصلاة

---

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق: ج٢٦، ص١٩٦. وسير أعلام النبلاء للذهبي: ج٢، ص٧. وانظر طرق الحديث وألفاظه في: الألباني سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٢، ص٥٧٩، ح٩١٢.

بعد تفشّي ظاهرة تأخيرها من قبل حكّام بني أميّة، وقد نقله عبادة - من بين نقولات عديدة وبألفاظ مختلفة- باللفظ التالي: (**ستكون أمراء تشغلهم أشياء، يؤخّرون الصلاة من وقتها، فصلّوا الصلاة لوقتها، واجعلوا صلاتكم معهم تطوعاً**)[١]. وفي لفظ ابن مسعود (**أنه سيلي أمركم من بعدي رجال يطفئون السنّة، ويحدثون البدعة، ويؤخّرون الصلاة عن مواقيتها**)[٢]، بل وفي لفظٍ ثالث عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة: (**ليأتينّ عليكم أمراء يقرّبون شرار الناس ويؤخّرون الصلاة عن مواقيتها، فمن أدرك ذلك منهم فلا يكوننّ عريفاً ولا شرطياً ولا جابياً ولا خازناً**)[٣].

وإذا كان عبادة أحد رواة هذا الحديث في زمن معاوية، وقد سمعنا ابن تيمية يقول: إن أحد الأشياء التي نقمها الناس على بني أميّة تأخيرهم الصلاة، فإنه سيكون في عداد هؤلاء «الناس» «الناقمين» بلا شكّ. لاسيَّما وأن عبادة قد استهدف معاوية بنحوٍ صريح ومباشر حين وجّه كلامه لعثمان في القصّة المتقدّمة وقال محدّثاً عن رسول الله ﷺ: (**سيلي أموركم بعدي رجال يعرّفونكم ما تنكرون وينكرون عليكم ما تعرفون، فلا طاعة لمن عصى**).

---

(١) مسند أحمد: ج٣٧، ص٣٥٦، ح٢٢٩٨١، وح٢٢٦٨٢، ص٣٥٠، ح٢٢٧٨٧، ص٣٦٠، ح٢٢٦٨٦.

(٢) مسند أحمد: ج٦، ص٣٣٩-٣٤٠، ح٣٧٩٠. قال الأرنؤوط: (إسناده حسن عند من يصحّح سماع عبد الرحمن من أبيه عبد الله، وهو ضعيف عند من يقول: أنه لم يسمع «...» وباقي رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين) ثمَّ خرّج الحديث فراجع. وسلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٢، ص١٣٨، قال الألباني: (وإسناده جيّد على شرط مسلم) معلّقاً على طريق الطبراني في معجمه الكبير.

(٣) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج١، ص٧٠١، ح٣٦٠.

وبناء على جميع ما تقدّم يمكننا تفسير ما قاله معاوية بشأن عبادة و«إفساده الشام» .. أنه يريد بذلك مواقف عبادة الصارمة في تطبيق السنّة النبوية واعتراضاته المتكرّرة عليه التي تسلبه الشرعية السياسية وتنقص من هيبته كـ «حاكم» شغوف بمظاهر العظمة على الطريقة القيصرية والكسروية.

والغريب حقاً أن ابن تيمية يقول في موضوع الناقمين على حكّام بني أميّة تأخيرهم الصلاة بأنهم «بعض الناس» في حين إننا نجد هؤلاء الـ«بعض» من «الناس» جلّهم من الصحابة بل ومن الطبقة الأكثر روايةً عن رسول اللهﷺ كأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وعبادة بن الصامت وعبدالله بن مسعود وعبد الله بن عمر وغيرهم !! فهل هؤلاء من الناس أم هم من علية صحابة رسول اللهﷺ الذين يعتقد بهم ابن تيمية؟!

التعليقة الرابعة: إنّ من الطريف أن يلاحظ القارئ اختلاف تعاطي كلّ من الخليفتين عمر وعثمان بشأن الأحداث التي جرت بين عبادة ومعاوية، ونحن نعلم أن عبادة إنّما أرسل إلى الشام من قبل عمر ليعلّم أهلها قضايا دينهم لمّا طلب يزيد بن أبي سفيان منه أن يبعث إليه من صحابة رسول اللهﷺ من يقوم بهذه المهمّة.

عن محمّد بن كعب الْقُرَظي، قال: ([...] فلمّا كان زمن عمر رضي الله عنه كتب إليه يزيد بن أبي سفيان: «أن أهل الشام قد كثروا ورَبَلوا وملؤوا المدائن واحتاجوا إلى من يعلّمهم القرآن، ويفقّههم، فأعنّي يا أمير المؤمنين برجالٍ يعلّمونهم»، فدعا عمر أولئك الخمسة، فقال لهم: «إن إخوانكم من أهل الشام قد استعانوني بمن يعلّمهم القرآن ويفهّمهم في الدين، فأعينوني رحمكم الله بثلاثة منكم: إن أجبتم فاستهموا، وإن أنتدب منكم ثلاثة فليخرجوا»، فقالوا: «ما كنّا لنتساهم، هذا شيخٌ كبير؛ لأبي أيوب، وأمّا هذا

فسقيمٌ؛ لأُبي بن كعب»، فخرج معاذ وعبادة وأبو الدرداء، فقال عمر: «ابدؤوا بحمص، فإنكم ستجدون الناس على وجوه مختلفة، منهم من يَلقَن، فإذا رأيتم ذلك فوجّهوا إليه طائفة من الناس، فإذا أرضيتم منهم فليقم بها واحد وليخرج واحد إلى دمشق، والآخر إلى فلسطين». وقدموا حمص، فكانوا بها حتّى إذا رضوا من الناس أقام بها عبادة ورجع أبو الدرداء إلى دمشق ومعاذ إلى فلسطين. فأمّا معاذ فمات عام طاعون عمواس، وأمّا عبادة فصار بعد إلى فلسطين فمات بها، وأما أبو الدرداء فلم يزل بدمشق حتّى مات)[١].

وقد عرفنا أن إنكار عبادة على معاوية إحداثاته في الدين لم يكن أمراً جديداً ومتأخّراً، بل هو قديم منذ أيّام عمر على أقلّ التقادير. فلما أنكر عليه مسألة تعاطي الربا وجرى بينه وبين معاوية ما جرى ثم سبّه معاويةُ وشتمه وكذّبه عاد عبادة إلى المدينة فسأله عمر: ما أقدمك؟ فأخبره، فقال له: ارجع إلى مكانك، فقبّح الله أرضاً لست فيها ولا أمثالك. وكتب إلى معاوية: لا إمرة لك على عبادة)[٢].

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق: على محمّد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م، ج٢، ص٣٠٧. وعنه في سير أعلام النبلاء، ج٢، ص٦، وجامع الأحاديث للسيوطي، ج١٣، ص٧٦. وانظر أيضاً: ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٢م، ج٢، ص٨٠٨. [معاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت، وأبي بن كعب، وأبو أيوب، وأبو الدرداء].

(٢) ابن عبد البرّ، الاستيعاب: ج٢، ص٨٠٨، والذهبي، سير أعلام النبلاء: ج٢، ص٧. والحاكم في المستدرك: ج٣، ص٤٠٠ (وسكت عنه الذهبي). والاستذكار لابن عبد البرّ: ج٦، ص٣٥٥. وغيرها من المصادر.

هذا في حين إننا نجد عثمان يستجيب لما قاله لـه معاويـة ويـأمر بترحيـل عبادة إلى المدينة كما فعل مع أبي ذرّ رحمه الله..

المورد الثالث: استلحاقه زياداً

حفلت كتب التاريخ الإسلامي بالكثير من أخبـار زيـاد بـن أبيـه، وقـد أجمعت على وصف شخصيّته بالدهاء والصراحة والفصاحة وحسن الإدارة، وتولّى منذ صغره مهامّ ثبت - والحقّ يقال- صحّة تحلّيـه بتلـك المواصـفات، فكان كاتباً لعتبة بن غزوان وأبي موسى الأشعري وعبد الله بـن عـامر، وعبـد الله بن عباس، وخلف الأشعري أيّام عمر بـن الخطـاب عـلى البـصرة بعـض الأحيان.

واختلف في تولّيه من قبل أمير المؤمنينعليه السلام على فارس، إثر تمـرّد أهلهـا على واليه سهل بن حنيف: هل كان منهعليه السلام أو من قبـل عاملـه عـلى البـصرة عبد الله بن عباس. ومهما كان فالذي يهمّنا فعلاً من قصّة زياد هو نسبه الـذي شغل الكثيرين وفي طليعتهم زياد نفسه، وبداية القصّة تأتي مع أمّه سميّة التـي كانت أمَة عند دهقان (زندرود) بمنطقة (كسكر)، فمرض الدهقان وبعث إلى طبيب العرب آنذاك الحارث بـن كلـدة الثقفـي ليتـولّى معالجتـه، فلـما شـفي الدهقان بفضل علاج الحارث وهبه سمية فولدت له نفيعاً ونافعـاً، فأنكرهمـا ولم يقرَّ بهما، ثمَّ اعترف أخيراً بالأوّل حين حـاصر رسـول اللهصلى الله عليه وآله الطـائف، وقد زوّج الحارث سمية من عبدٍ روميٍّ له اسمه (عبيد) فولدت - وهي عنـد هذا الأخير- (زياداً).

عندما كبر زياد وبرزت شخصيته من خلال المهامّ التي ذكرناهـا لـه آنفـاً حاول معاوية أكثر من مرّة استلحاقه، وكتـب إليـه يدَّعيـه لأبيـه أبي سـفيان.

كانت المحاولة الأولى في حياة أمير المؤمنين عليه السلام، ولم تنجح! ونصحه أمير المؤمنين عليه السلام وحذّره من معاوية.

أما المحاولة الثانية فكانت بعد شهادته عليه السلام، وفيها استعان معاوية بالمغيرة بن شعبة، وهي المحاولة التي استجاب لها زياد ليتحوّل بعدها إلى صفّ معاوية ويكشف عن خبايا نفس سلطوية فتّاكة وعنيفة ليكون بعدها أحد أكبر الجزّارين والسفّاحين في تاريخ الإسلام، وأبلغ الحاقدين على شيعة الإمام علي عليه السلام والمنكّلين بأتباعه وأنصاره عليه السلام.

قال ابن أبي الحديد: (روى علي بن محمّد المدائني: لما كان زمن علي عليه السلام ولّى زياداً فارس أو بعض أعمال فارس، فضبطها ضبطاً صالحاً، وجبى خراجها وحماها، وعرف ذلك معاوية فكتب إليه:

أما بعد، فإنّه غرّتك قلاع تأوي إليها ليلاً كما تأوي الطير إلى وكرها، وأيم الله لولا انتظاري بك ما الله أعلم به لكان لك منّي ما قاله العبد الصالح: ﴿**فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ لا قِبَلَ لَهُمْ بِها وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْها أَذِلَّةً وَهُمْ صاغِرُونَ**﴾ وكتب في أسفل الكتاب شعراً من جملته:

تنسى أباك وقد شالت نعامته إذ يخطب الناس والوالي لهم عمر

فلما ورد الكتاب على زياد قام فخطب الناس وقال: «العجب من ابن آكلة الأكباد، ورأس النفاق! يهدّدني وبيني وبينه ابن عمّ رسول الله صلى الله عليه وآله، وزوج سيدة نساء العالمين، وأبو السبطين، وصاحب الولاية والمنزلة والإخاء في مئة ألف من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان. أما والله لو تخطّى هؤلاء أجمعين إليّ لوجدني أحمر مِخَشّاً ضرّاباً بالسيف». ثمَّ كتب إلى علي عليه السلام وبعث بكتاب معاوية في كتابه: فكتب إليه علي: «أما بعد، فإنّي وليتك ما

ولّيتك وأنا أراك لذلك أهلاً، وإنه قد كان من أبي سفيان فلتة في أيّام عمر من أماني التيه وكذب النفس، لم تستوجب بها ميراثاً ولم تستحقّ بها نسباً، وإن معاوية كالشيطان الرجيم يأتي المرء من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله، احذره ثمَّ احذره. والسلام»)[(١)].

وورد في «**نهج البلاغة**»: (ومن كتاب له عليه السلام إلى زياد ابن أبيه وقد بلغه أن معاوية كتب إليه يريد خديعته باستلحاقه:

وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَتَبَ إِلَيْكَ - يَسْتَزِلُّ لُبَّكَ وَيَسْتَفِلُّ غَرْبَكَ- فَاحْذَرْهُ فَإِنَّمَا هُوَ الشَّيْطَانُ، يَأْتِي الْمَرْءَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ، وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، لِيَقْتَحِمَ غَفْلَتَهُ وَيَسْتَلِبَ غِرَّتَهُ. وَقَدْ كَانَ مِنْ أَبِي سُفْيَانَ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَلْتَةٌ مِنْ حَدِيثِ النَّفْسِ، وَنَزْغَةٌ مِنْ نَزَغَاتِ الشَّيْطَانِ، لَا يَثْبُتُ بِهَا نَسَبٌ وَلَا يُسْتَحَقُّ بِهَا إِرْثٌ، وَالْمُتَعَلِّقُ بِهَا كَالْوَاغِلِ الْمُدَفَّعِ وَالنَّوْطِ الْمُذَبْذَبِ. فلما قرأ زياد الكتاب قال: شهد بها وربّ الكعبة، ولم تزل في نفسه حتى ادّعاه معاوية)[(٢)].

إنَّما نقلت كتاب أمير المؤمنين عليه السلام ليعرف القارئ موقفه عليه السلام من هذه القضية وتسلسل تنقُّل زياد في مواقفه حتّى انتهى به الأمر إلى الموافقة على ما عرضه عليه معاوية وتحوّله إلى صفّه، وعدائه لأمير المؤمنين عليه السلام وسكفه لدماء شيعته.

ومن المهمّ أن يفهم القارئ أن حكم الزيجات والأنساب في الشرع

---

(١) ابن أبي الحديد، عزّ الدين أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله بن محمّد المدائني، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، ج١٦، صص ١٨١-١٨٢.

(٢) الرضي، الشريف أبو الحسن محمّد بن الحسين الموسوي البغدادي، نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح، مؤسّسة دار الهجرة، قم، ط٥، ١٤١٢هـ، صص ٤١٥-٤١٦.

الإسلامي إنَّما تخضع للخبر النبويّ المتواتر: (**الولد للفراش وللعاهر الحجر**) أي أن الأنساب إنَّما تثبت بين المسلمين إذا كانت الزيجات موافقة لشروط العقد الإسلامي الصحيح[1]: ففي حالة العقد الشرعي ينسب الطفل إلى صاحب العقد وليس بوسعه نفيه إلا باللعان (أو ببعض الأساليب الحديثة التي وفّرها التقدّم العلمي كالتحليل الجيني). أما فيما لو حصلت حالة خرق لعقد الزوجية بالزنا، واختلف في نسبة الطفل، فإن الطفل ينتسب إلى صاحب العقد الشرعي وهو زوج أمّه، ويكون هو والده بحسب القاعدة الشرعية؛ لأنه صاحب الفراش، وسمّي الزوج فراشاً لأنه يفترش المرأة. أما الزاني فلا ينسب الطفل إليه ولا يتوارثان مطلقاً. وأمّا حكم المرأة الزانية، فإن ثبوت نسبة الطفل لها مما لا خلاف فيه، وكذا حكمها الجزائي كما حدّده الحديث النبويّ محلّ البحث.

هذا كلّه وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية. أما ثبوث الأنساب وأساليب الزيجات قبل الإسلام، فقد كانت العرب تنسب الطفل في حال الشكّ إلى أبيه من خلال القيافة، وهي المشابهة الظاهرية في الصفات الجسدية بين الطفل والرجل المراد نسبته إليه، وهناك زيجات عديدة عرفها العرب قبل الإسلام حرّمها الإسلام ونهى عنها ولم يبق منها إلاَّ ما هو معروف اليوم من الزواج بالعقد، وقد اختلف المسلمون في بعض تفاصيل هذا الزواج إلاَّ أنهم مجموعون على تحريم ما عداه.

أما الخبر النبوي الذي أشرنا إليه، فهو خبر متواتر لا يختلف بشأنه أحد من المسلمين، وقد ذكره الكتاني في كتابه (**نظم المتناثر من الحديث المتواتر**)،

---

(١) لم نتحدّث عن النكاح بالملك لأنه لم يعدّ مورداً لابتلاء المكلّفين في الزمن الحاضر، ولذا ينحصر النكاح الشرعي اليوم بالعقود فقط.

وأشار إلى أنه روي عن سبعة وعشرين صحابياً، قال: (وقد ذكر ابن عبد البرّ: أنه أصحّ ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلّم وأنه جاء عن بضعة وعشرين نفساً من الصحابة، وفي التيسير: «هو متواتر، فقد جاء عن بضعة وعشرين صحابياً» وقد صرّح بتواتره في: شرح المواهب اللدنية)[١].

أمّا المصادر التي أشارت إلى ادّعاء معاوية زياداً ومخالفته الواضحة للسنّة النبوية في هذا المجال وردّه لقضاء رسول الله ﷺ، فكثيرة، منها:

المصدر الأوّل: ما ذكره ابن كثير في (البداية والنهاية) قال: (قال ابن جرير: وفي هذه السنّة [٤٤هـ] استلحق معاوية زياداً ابن أبيه، فألحقه بأبي سفيان، وذلك أنّ رجلاً شهد على إقرار أبي سفيان أنه عاهر بسمّية أم زياد في الجاهلية، وأنها حملت بزياد هذا من أبي سفيان، فلما استلحقه معاوية قيل له: زياد بن أبي سفيان، وكان الحسن البصري ينكر هذا الاستلحاق ويقول: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **الولد للفراش وللعاهر الحجر**».

وقال أحمد: حدّثنا هشيم، حدّثنا خالد، عن أبي عثمان، قال: لما ادّعى زياد لقيت أبا بكرة، فقلت: ما هذا الذي صنعتم؟ إني سمعت سعد بن أبي وقّاص يقول: سمع أذني من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول: «**من ادّعى أباً في الإسلام غير أبيه وهو يعلم أنّه غير أبيه فالجنّة عليه حرام**». فقال أبو بكرة: وأنا سمعته من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم)[٢].

أقول: إنّما نقلت الخبر الذي رواه أحمد ليعلم أن حديث (الولد للفراش)

---

(١) الكتاني، أبو عبد الله محمّد بن جعفر الحسني الفاسي الإدريسي، نظم المتناثر من الحديث المتواتر، تحقيق: شرف الدين حجازي، المكتبة السلفية بمصر، الطبعة الثانية: ص١٦٢-١٦٣، ح١٨١.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق: ج١١، ص١٦٥.

يشمل حالة من ادّعى في الإسلام غير أبيه، وإن كان هذا الأخير من سفاح الجاهلية، وليس الحديث مقصوراً على الزنا بعد الدخول في الإسلام.

المصدر الثاني: ما ذكره الشوكاني في كتابه (**نيل الأوطار**) بعد نقله لخبر عمرة بنت عبد الرحمن الذي فيه نسبة زيادة إلى أبي سفيان، حيث علّق قائلاً: (قوله [أي الراوي]: «إن زياد بن أبي سفيان» **وقع التحديث بهذا في زمن بني أميّة**، وأما بعده فما كان يقال له إلاَّ زياد بن أبيه، وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له: **زياد بن عبيد** وكانت أمّه سمّية مولاة الحارث بن كلدة الثقفي، وهي تحت عبيدة المذكور، فولدت زياداً على فراشه فكان ينسب إليه، فلما كان في أيّام معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأنَّ زياداً ولده، فاستلحقه معاوية بذلك وخالف الحديث الصحيح «الولد للفراش وللعاهر الحجر» **وذلك لغرضٍ دنيوي**.

وقد أنكر هذه الواقعة على معاوية من أنكرها حتّى قيلت فيها الأشعار، منها قول القائل:

ألا أبلغ معاوية بن حرب ... مغلغلة من الرجل اليماني

أتغضب أن يقال أبوك عفٌّ ... وترضى أن يقال أبوك زاني

وقد **أجمع أهل العلم** على تحريم نسبته إلى أبي سفيان، وما وقع من أهل العلم من زمان بني أميّة فإنها هي **تقية**، وذكر أهل الأمّهات نسبته إلى أبي سفيان في كتبهم مع كونهم لم يؤلّفوها إلاَّ بعد انقراض عصر بني أميّة محافظةً منهم على الألفاظ التي وقعت من الرواة في ذلك الزمان كما هو دأبهم)[١].

---

(١) الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، تحقيق: محمّد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن الجوزي، السعودية، ١٤٢٧، ج٩، صص٤٤٢-٤٤٣، ح٢٠٩٣.

أقول: ورد في النصّ أعلاه بعض ما يحتاج إلى التعليق والتوضيح:

التعليق الأوّل: قوله «فلما كان في أيّام معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان» عماد هذه الجماعة التي شهدت وأوّلهم أبو مريم السلولي وهو مالك بن ربيعة من بني مرّة، من أهل الطائف، كان خمّاراً في الجاهلية وقوّاداً جمع بين أبي سفيان وسميّة فيما زعم. وسنعود لهذه النقطة لاحقاً.

التعليق الثاني: قوله: (وذلك لغرض دنيويّ) أي ليس اجتهاداً في الدين كما يحاول المدافعون عن معاوية تصوير المسألة حتّى يقال: (اجتهد فأخطأ) وإنّما هي من أجل مصالح السياسة ومنافع الدنيا.

التعليق الثالث: قوله: (وما وقع من أهل العلم في زمان بني أميّة فإنّما تقية) في هذا دلالة على أن التقية التي يشنّع بها البعض على الشيعة ويعدّها من علامات النفاق قد عمل بها (أهل العلم) من مدرسة أهل السنّة حين نسبوا زياداً إلى أبي سفيان خوفاً من السلطان الحاكم وبطش جلاوزته وأعوانه وليس اعتقاداً منهم بشرعية هذه النسبة.

أما نقل الحافظ وأصحاب المجاميع الحديثية للروايات التي صرّحت بنسبة زيادة إلى أبي سفيان وإبقائهم لهذه النسبة في كتبهم بعد انقراض دولة بني أميّة، فهي ليست خرقاً لإجماع المسلمين بعدم حلّية ذلك وحرمته، وإنّما هي - بحسب الشوكاني- ناتجة عن التزامهم بنقل ألفاظ الأحاديث كما وصلت إليهم وكما حكاها الرواة (الذين كانوا بدورهم تحت طائلة التقية) وحرصهم على التقيد الحرفي بما أُدّي إليهم.

المصدر الثالث: ما قاله المناوي في كتابه (**فيض القدير في شرح الجامع الصغير**). فبعد شرحه للحديث النبويّ قال: (ثمَّ الفراش المترتّب عليه

الأحكام إنَّما يثبت في حقّ الزوجية بعقد صحيح، ومع تمكّن وطئها، وفي الأمة بوطئها، فلا يثبت نسب بوطء زنا، قال المازري: وأوّل من استلحق في الإسلام ولد زنا معاويةُ في استلحاقه زياداً، قال: وذلك خلاف الإجماع من المسلمين)[1].

المصدر الرابع: ما ذكره الحافظ ابن الجوزي في كتابه (المنتظم) من أحداث سنة (٤٤) حيث قال: (وفي هذه السنّة استلحق معاوية نسب زياد ابن سمية بأبيه أبي سفيان. شهد لزياد رجل من البصرة وكان الحسن البصري يذمّ هذا من فعله [فعل معاوية] ويقول: استلحق زياداً وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: **الولد للفراش وللعاهر الحجر**)[2].

المصدر الخامس: ما جاء من سرد للقصّة بنحو مفصّل في (الكامل) لابن الأثير من أحداث سنة (٤٤)، قال: (وفي هذه السنّة استلحق معاوية زياد ابن سمية)[3]، ثمَّ يذكر ما قاله عبد الله بن عامر لرجل من عبد القيس كان مع زياد لما وفد على معاوية: (لقد صمَّمت أن آتي بقسامة من قريش يحلفون بالله أن أبا سفيان لم ير سميّة)[4]، وقد نقل زياد هذه الكلمة لمعاوية فوبّخه ليرجع بعد ذلك إلى قول معاوية! وهو أمر متوقّع لأمثال ابن عامر ممن عرف بمصانعة

---

(١) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ضبطه وصححه: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م، ج٦، ص٤٩٠.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمّد عبد القادر عطاء ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ج٤، ص٢١٠.

(٣) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ج٣، ص٣٩.

(٤) المصدر السابق.

الحكّام والتملّق لهم وترجيحه لمصالحه الدنيوية على مصيره الأخروي.

ثمَّ يضيف ابن الأثير: (فلما قدم زياد الكوفة قال: قد جئتكم في أمر ما طلبته إلاَّ لكم! قالوا: ما تشاء؟ قال: تلحقون نسبي بمعاوية، قالوا: أما بشهادة الزور فلا. فأتى البصرة فشهد له رجل)(١). والرجل المعنيّ به هنا هو - كما سيصرّح ابن الأثير- أبو مريم السلولي الخمّار القوّاد في الجاهليّة.

قال ابن الأثير: (فاستلحقه معاوية، وكان استلحاقه أوّل ما ردّت أحكام الشريعة علانيةً، فإنَّ رسول الله صلّى الله عليه وسلم قضى بالولد للفراش وللعاهر الحجر)(٢).

أقول: هذا القول من ابن الأثير يتطابق تماماً مع الحديث الذي افتتحنا به هذا الفصل (**أوّل من يبدّل سنّتي رجل من بني أميّة**) والذي فسّرناه بمعاوية.

ثمَّ يورد ابن الأثير اعتذار البعض عن معاوية، ودفاعهم عنه، بأن فعل معاوية ما كان إلا اجتهاداً فرَّق فيه بين الاستلحاق في الإسلام وهو ما يعنيه الخبر النبوي وبين الاستلحاق في الجاهلية الذي لا يجري فيه هذا القضاء النبوي، وإنَّما يجري الاستلحاق فيه بناءً على أنكحة الجاهلية والتي كانت متنوّعة.. وهذا منها؛ حيث يجتمع الجماعة على المرأة البغية فإذا حملت وولدت ألحقت الولد بمن تشاء منهم.

وأجاب عن هذه المحاولة الدفاعية بقوله: (وهذا مردودٌ، لاتّفاق المسلمين على إنكاره، ولأنه لم يستلحق أحد في الإسلام مثله ليكون به حجّة)(٣).

---

(١) المصدر السابق، ج٣، ص٤٠.

(٢) المصدر السابق: ج٣، ص٤١.

(٣) المصدر السابق: ج٣، ص٤٢.

أقـول: الغريـب أن يعتـذر لمعاويـة بنكـاح «المخادنـة» (هكـذا اسـمه في الجاهلية، وهو ضرب من البغاء) مـع أن التـاريخ لا يحـدّثنا أن سـمّية نـسبت زياداً لغير عبيد الرومي، بل العكس هو ما حفظه لنا التاريخ، أعنـي انتـساب زياد نفسه - في أوّل أمره- لـ «عبيد» كما مرّ بنا سابقاً، كما وقد تقدّم قبل قليـل تصريح الشوكاني أن استلحاقه من قبل معاوية ما كان إلا لـ «غرض دنيـوي» وليس «اجتهاداً» كما يدّعى هذا البعض.

المصدر السادس: وهو كتـاب (المختـصر في أخبـار البـشر) لأبي الفـداء حيث ذكر القصّة في أحـداث سـنة (٤٤) فقـال: (وفي هـذه الـسنة اسـتلحق معاوية زياد بن سميّة، وكانت سميّة جارية الحارث بن كَلَدَة الثقفي، فزوّجها بعبدٍ له روميّ يقال له: عُبَيْد، فولدت سميّة زياداً على فراشه، فهو ولـد عبيـد شرعاً، وكان أبو سفيان قد سار في الجاهلية إلى الطائف فنزل على إنـسان يبيـع الخمر يقال له: أبو مريم، ثمَّ أسلم بعد ذلك وكانت له صـحبة، فقـال لـه أبـو سفيان: قد اشتهيت النساء، فقال أبـو مـريم: هـل لـك في سـمية؟ فقـال أبـو سفيان: هاتها على طول ثدييها، وذفرة بطنها. فأتاه بها، فوقـع عليهـا، فيقـال: إنها علقت منه بزياد، ثم وضعته في السنة التي هاجر فيها رسول الله صـلى الله عليه وسلم.

ونشأ زياد فصيحاً، وحضر زياد يوماً بمحضر من جماعة من الصحابة، في خلافة عمر، فقال عمرو بن العاص، لو كان أبو هذا الغلام من قريش، لساق العرب بعصاه، فقال أبو سفيان لعليّ بن أبي طالب: إني لأعرف من وضـعه في رحم أمّه. فقال علي: فما يمنعك من استلحاقه؟ قال: أخـاف الأصـلع، يعنـي عمر، أن يقطع إهابي بالدرّة.

ثم لمّا كان قضية شهادة الشهود على المغيرة بالزنا، وجلدهم، ومـنهم أبـو

بكرة أخو زياد لأمّه، وامتناع زياد عن التصريح كما ذكرنا، اتّخذ المغـيرة بـذلك لزياد يداً، ثمّ لما ولي علي بن أبي طالب رضي الله عنه الخلافـة، اسـتعمل زيـاداً على فارس، فقام بولايتها أحسن قيام، ولمـا سـلَّم الحسن الأمـر إلى معاويـة، امتنع زياد بفارس، ولم يدخل في طاعة معاوية، وأهمل معاوية أمره، وخاف أن يدعو إلى أحد من بني هاشم، ويعيد الحرب، وكان معاوية قد ولَّى المغـيرة بـن شعبة الكوفة، فقدم المغيرة على معاوية، سنة اثنتين وأربعين، فشكا إليه معاوية امتناع زياد بفارس، فقال المغيرة: أتـأذن لي في المسير إليـه: فـأذن لـه. وكتـب معاوية لزياد أماناً، فتوجّه المغيرة إليه، لما بينهما من المودّة، وما زال عليـه حتـى أحضره إلى معاوية، وبايعه، وكان المغيرة يكرم زياداً ويعظّمه، مـن حـين كـان منه في شهادة الزنا ما كان.

فلما كانت هذه السنة، أعني سنة أربع وأربعين، استلحق معاويـة زيـاداً، فأحضر الناس، وحضر من يشهد لزياد بالنسب، وكان ممّن حضر لـذلك أبـو مريم الخمّار، الذي أحضر سمية إلى أبي سفيان بالطائف، فشهد بنسب زياد من أبي سفيان، [...]، فاستلحقه معاوية. وهذه أوّل واقعة خولفت فيها الـشريعة علانيةً، لصريح قول النبـي صـلى الله عليـه وسـلّم: «**الـولد للفـراش، وللعـاهر الحجر**»، **وأعظمَ الناس ذلك وأنكروه**، خصوصاً بنو أميّة، لكون زياد بن عبيـد الرومي، صار من بني أميّة بن عبد شمس، وقال عبد الرحمن بن الحكـم أخـو مروان في ذلك:

ألا أبلغ معاوية بن صخر أتغضبُ | لقــد ضــاقت بــما تــأتي اليــدان
أن يقــــال أبــــوك عــــفّ | وتــرضى أن يقــال أبــوك زاني
وأشــهد أنّ رحمــك مــن زيــاد | كــرحم الفيــل مــن ولــد الأتــان

ثم ولَّى معاوية زياداً البصرة، وأضاف إليه خراسان وسجستان، ثـم جمـع له الهند والبحرين وعُمان[١].

المصدر السابع: ما ورد عن أحمد بن حنبل في مسائله مع ابن راهويـه كـما رواها حرب بن إسماعيل الكرماني، قال في «باب من ادّعى ولد الزنـا»: (قـال أحمد: أوّل قضاء علم بردّه من قضاء رسول الله صـلى الله عليـه وسـلم دعـوة زياد)[٢].

هذه عيّنة سريعة للكتب التي تعرّضت لقـصّة الاسـتلحاق وهـي تُظهـر بوضوح ظروف هذا الاستلحاق ومراميه، ومن خلالها يثبت بنحوٍ لا شكّ فيه مخالفة معاوية للسنّة النبوية في هذه الحادثة. ولكن هل يوافق الاتّجـاه الأمـويّ على ذلك؟ أم أن له اعتذراته عن معاوية حتّى في أمثـال هـذه القـصّة المتـسالم عليها؟

دفاع الاتجاه الأمويّ عن معاوية في قضية استلحاق زياد

أشرنا سابقاً أن للاتجاه الأمويّ عدّة محاولات في الـدفاع عـن معاويـة في هذه القضية، أحدها جاءت في كلمات ابن العربي كما تقدّم في الفصل الـسابق. وأخرى أشار إليها ابن الأثير وردّ عليها كما نقلناه قبل قليل.

كانت المحاولة الثانية مؤسَّسة على تأويل فعل معاويـة بأنـه (اجتهـاد) في

---

(١) أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي، المختصر في أخبار البشر، تحقيـق: محمّـد زيـنهم محمّد عزب ويحيى سيد حسين ومحمّـد فخـري الوصـيف، دار المعـارف، القـاهرة، ط١، ج١، صص٢٢٨-٢٢٩.

(٢) ابن حنبل، مسائل الإمام أحمد بن محمّد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، برواية حـرب بـن إسماعيل الكرماني، اعتنى بإخراجها: نـاصر بـن مـسعود بـن عبـد الله الـسلامة، مكتبـة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص٨٩، باب من ادّعى ولد الزنا.

فهم النصّ النبوي «الولد للفراش وللعاهر الحجر» وعدّه قضاءً منه صلى الله عليه وآله يخصّ المجتمع المسلم ولا يتناول المجتمع قبل اعتناقه الإسلام، أي أن ادّعاء الرجل للولد من الزنا جائز ويصحّ معه الاستلحاق إذا وقع الزنا في الجاهلية. وعليه فلا يراعى قانون «الولد للفراش» إذ لا فراش للرجل في الجاهلية ... وقد تقدّم الردّ على هذه المحاولة.

وفي السياق نفسه هناك محاولتان أخريان لابن تيمية وأحمد محمود شاكر، ومن أجل أن نجمع أطراف الموضوع في هذه النقطة فإننا ندرج تلك المحاولات ضمن التصنيف التالي:

المحاولة الأولى: معاوية مجتهد

ذكر القاضي ابن العربي هذه المحاولة في كتابه الشهير (العواصم من القواصم) وهو من أبرز وأشهر الكتب في تاريخ الإسلام التي دافعت عن الإسلام الأمويّ ونظّرت له، حيث قال في معرض دفاعه عن معاوية: (فإن قيل: أحدث معاوية في الإسلام الحكم بالباطل والقضاء بما لا يحلّ من استلحاق زياد. قلنا: قد بيّنا في غير هذا الموضع أن استلحاق زياد إنّما كان لأشياء صحيحة وعمل مستقيم نبيّنه بعد ذكر ما ادّعى فيه المدّعون من الانحراف عن الاستقامة، إذ لا سبيل إلى تحصيل باطلهم لأن خرق الباطل لا يرقع، ولسانه أعظم منه فكيف بها لا يقطع)؟![1].

ثمَّ ذكر أخبار زياد وانتسابه إلى عبيد وكيف أنه اشترى أباه فاعتقه وأن أبا سفيان ادّعاه أمام أمير المؤمنين علي عليه السلام وأنه كتم الأمر خوفاً من عمر، وأن الأخير وأمير المؤمنين عليه السلام استعملاه وأنّ معاوية كاتبه يروم إفساده، كما ذكر

---

(١) العواصم، مصدر سابق: ص٢٣٥.

مقاطعة أبي بكرة لأخيه لأمّه زياد لّما بلغه خبر انتسابه إلى أبي سفيان، وقوله لسعيد بن المسيب (أوّل قضاء كان في الإسلام بالباطل استلحاق زياد) وبعد ذلك يعلّق ابن العربي قائلاً: (قد بيّنا في غير موضع هذا الخبر وتكلّمنا عليه بما يغني عن إعادته، ولكن لابدَّ في هذه الحالة من بيان المقصود منه، فنقول: كلّ ما ذكرتم لا ننفيه ولا نثبته لأنه لا يُحتاج إليه، والذي ندري حقّاً ونقطع عليه أن زياداً من الصحابة بالمولد والرؤية لا بالفقه والمعرفة، وأما أبوه فما علمنا له أباً – قبل دعوى معاوية– على التحقيق: وإنَّما هي أقوال غائرة عن المؤرّخين. وأما شراؤه له فمراعاة للحضانة، فإنه حضنه عنده إذ دخل عليه، فله نسب الحضانة إليه إن كان ذلك.

[...]

وأما «نكتة الكلام» وهو القول في استلحاق معاوية زياداً، وأخذ الناس عليه ذلك، فأيّ أخذ عليه فيه إن كان سمع ذلك من أبيه؟ وأيّ عارٍ على أبي سفيان في أن يليط بنفسه ولد زنا كان في الجاهلية، فمعلوم أن سمية لم تكن لأبي سفيان كما لم تكن وليدة زمعة لعتبة، لكن كان لعتبة منازع تعيّن القضاء له، ولم يكن لمعاوية منازع في زياد.

[...]

فالحارث بن كلدة لم يدع زياداً ولا كان إليه منسوباً وإنَّما كان ابن أمته ولد على فراشه – أي في داره– فكلّ من ادّعاه فهو له، إلاَّ أن يعارضه من هو أولى به منه، فلم يكن على معاوية في ذلك مغمز، بل فعل فيه الحقّ على مذهب مالك. فإن قيل: فلم أنكر عليه الصحابة؟ قلنا: لأنها مسألة اجتهاد فمن رأى أن النسب لا يلحق بالوارث الواحد، أنكر ذلك وعظّمه

[...]

وأما ما روي عن سعيد بن المسيّب، فأخبر عن مذهبه في أنّ هذا الاستلحاق ليس بصحيح، وكذلك رأى غيره من الصحابة والتابعين، وقد صارت المسألة من الخلاف بين الأمّة وفقهاء الأمصار، فخرجت من حدّ الانتقاد إلى حدّ الاعتقاد، و[...] صرّح مالك في كتاب الإسلام وهو (الموطأ) بنسبه فقال في دولة بني العباس: «زياد بن أبي سفيان»، ولم يقل كما يقول المجادل: «زياد بن أبيه».

[...]

وأما ما روي عن معاوية أنه استدعى شهوداً فشهد السلولي وسواه، فسل من الحقّ ما روي عن السلولي؛ فإنه لم يكن قطّ، وأسعد بإسقاط ما روي في القصّة، سعيد أو سعد).

ثمَّ ختم كلامه بهذه الوصية لقرَّائه: (ولا تلتفتوا إلاَّ إلى ما صحّ من الأخبار واجتنبوا - كما ذكرت لكم- أهل التواريخ، فإنهم ذكروا عن السلف أخباراً صحيحة يسيرة ليتوسّلوا بذلك إلى رواية الأباطيل، فيقذفوا - كما قدمنا- في قلوب الناس ما لا يرضاه الله تعالى وليحتقروا السلف ويهوّنوا الدين)[1].

هذه أهمّ كلماته في هذه القضية نقلتها بتفصيل لأنها أوسع ما كتب في الدفاع عن معاوية في هذه المخالفة، ولنا بعد ذلك عدّة تعليقات، نذكر منها ما يلي:

التعليقة الأولى: أن ما قاله من عدم علمه بأنَّ لزياد أباً قبل دعوى معاوية له، مردودٌ بما تقدّم من تصريح الشوكاني وأبي الفداء من نسبته عند الناس قبل

---

(١) المصدر السابق: ص ص ٢٣٥-٢٤٤.

الادّعاء إلى عبيد، وكذا فعل البلاذري[١]. وفي رواية الـزبيري أن النـاس قـالوا بعد خطبة زياد يخبرهم فيها بفتح تستر (إن ابن عبيد لخطيب)[٢].

وتحت هذا الاسم ترجم له ابن أبي حاتم الـرازي[٣]، والـذهبي[٤]، وابـن عساكر[٥].

قد كان زياد نفسه ينتسب إلى عبيـد الرومـي[٦]، ويمتنـع عـمّا دعـاه إليـه معاوية حتّى قال متمثّلاً شعر زهير بن أبي سلمى:

هل يُنبت الخَطّى إلاّ وشيجة   وتُغْرَسُ إلاّ [في] منابتها النخلُ[٧]

---

(١) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جـابر، أنـساب الأشراف، تحقيـق: محمّـد بـاقر المحمـودي، مؤسّـسة الأعلمـي للمطبوعـات، ط١، ١٣٩٤هــ- ١٩٧٤م، ج٢، ص٢٧١، وج٥، تحقيق: إحسان عباس، جمعية المستشرقين الألمانية، ١٤٠٠هـ-١٩٧٩م، ص١٨٧. وانظـر في هذا الجزء أيضاً جواب الإمام الحسين عـلى رسـالة معاويـة حيـث ورد فيـه (أولـست المدّعي زياد بن سمية المولود على فراش عبيد عبد ثقيف وزعمت أنه ابن أبيك، وقد قـال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**الولد للفراش وللعاهر الحجـر**» فتركـت سـنّة رسـول الله صلى الله عليه وسلم وخالفت أمره متعمّداً ...): ج٥، ص١٢١.

(٢) الزبيري، أبو عبد الله مـصعب بـن عبـد الله بـن مـصعب، نـسب قـريش، تحقيـق: ليفـي بروفنيسال، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ص٢٤٥.

(٣) الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمّد بن إدريس، الجرح والتعـديل، دار إحيـاء الـتراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م، ج٣، ص٥٣٩.

(٤) الـذهبي، سـير أعـلام النـبلاء، ج٣، ص٤٩٤، وتـاريخ الإسـلام، تحقيـق: بـشّار عـواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م، ج٢، ص٤٨٧.

(٥) تاريخ دمشق، مصدر سابق: ج١٩، ص١٦٢.

(٦) تاريخ دمشق: ج١٩، ص١٦٣، وص١٧٤. وسير أعلام النبلاء: ج٣، ص٤٩٥.

(٧) المصدر السابق: ج١٩، ص١٣٠.

وقد نسبه إلى عبيد قبل الاستلحاق جُلّ علماء المسلمين وأهل التاريخ والسير ونقلوا ذلك في كتبهم وصرّحوا بولادته على فراش عبيد؛ كابن عبد البرّ (ت ٤٦٣ هـ)[١]، وابن الأثير (ت ٦٣٠ هـ)[٢]، والقاضي ابن خلكان (ت٦٨١ هـ)[٣]، والحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)[٤]، وصلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ)[٥]، والحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)[٦]، والعلامة العيني (ت٨٥٥هـ)[٧]... وغيرهم.

وبناء على هذا كيف يقال: أنْ لا منازع لمعاوية في زياد والجميع يعرفون نسبته إلى عبيد!

---

(١) ابن عبد البرّ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ج٢، ص٥٢٣.

(٢) ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمّد الشيباني الجزري، أسد الغابة يف معرفة الصحابة ودار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م: ج٢، ص١١٩.

(٣) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمّد، وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، ج٦، ص٣٥٦.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: ج٢، ص٨٧.

(٥) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ج١٥، ص٦.

(٦) ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، ج٢، ص٦٣٩-٦٤٠، وانظر أيضاً: لسان الميزان، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ج٣، ص٥٣٠.

(٧) العيني، أبو محمّد بدر الدين محمود بن أحمد، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، تحقيق: محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ج١، ص٣٤٤-٣٤٦.

بل إنّ معاوية يعرف ذلك أيضاً وقد قال في كتابه لزياد حين قاد هذا الأخير سوء أدبه ونصبه أن يكتب للإمام الحسن عليه السلام في قضية سعيد بن سرح ما كتب: (أما بعد، فإنَّ الحسن بن علي بعث بكتابك إليّ جواب كتابه إليك في ابن سرح، فأكثرت التعجّب منك) حتّى يقول له: (ولعمري لأنت أولى بالفسق من الحسن، ولأبوك إذ كنت تُنسب إلى عبيد أولى بالفسق من أبيه)[1].

التعليقة الثانية: أما القول بأنَّ معاوية سمع ذلك من أبيه فمما لا دليل عليه ولا ادّعاه معاوية ولا نقلته كتب التاريخ والتراجم، بل غاية ما ادّعاه هو شهادة البعض به[2] وهو نفسه كذّب هذه الشهادة[3].

التعليقة الثالثة: أما رده على من أنكر ذلك بأنه مسألة اجتهاد وخرجت من «حدّ الانتقاد إلى حدّ الاعتقاد» فهو لعمري اجتهاد .. ولكنه في مقابل النصّ! وقد أجاب عليه ابن الأثير فيما تقدّم نقله عنه، وكيف يسمح بمثل هذا الاجتهاد وهو يقابل إجماع المسلمين قديمهم وحديثهم؟!

---

(١) راجع – على سبيل المثال– تفاصيل هذه القصّة في: ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج١٩، ص١٩٨–١٩٩. ومختصرها: أن زياداً لما قدم الكوفة أخذ بتتبّع شيعة أمير المؤمنين عليه السلام والانتقام منهم وكان منهم سعيد بن سرح مولى حبيب بن عبد شمس فأخذ ماله وهدم داره، فاستجار سعيد بالإمام الحسن عليه السلام وكتب الإمام إلى زياد يطالبه بردّ ماله وعياله عليه وبناء داره التي هدمها، فردّ عليه زياد بكتاب كشف فيه عن نصبه وحقده وسوء أدبه، فلما قرأ الإمام كتاب زياد تبسّم وأرسل كتابه وجواب زياد إلى معاوية فكان في جواب معاوية لزياد ما نقلناه أعلاه، أما جواب الإمام الحسن على زياد فلم يزد عن سطر واحد قال فيه: (من الحسن بن فاطمة إلى زياد بن سمية: الولد للفراش وللعاهر الحجر).

(٢) ابن عساكر، تاريخ دمشق: ج١٩، ص١٣١.

(٣) المصدر السابق: ج١٩، ص١٧٤.

التعليقة الرابعة: أما احتجاجه بما في الموطّأ من نسبة زياد إلى أبي سفيان فقد كفانا الردّ عليه – وقد قلنا مثله فيما سبق عن الشوكاني– الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه (فتح الباري) حيث علّق على ما وقع في الحديث من النسبة بما يلي: (قوله: «إن زياد بن أبي سفيان» كذا وقع في «الموطأ» وكان شيخ مالك حدّث به كذلك في زمن بني أميّة، وأمّا بعدهم فما كان يقال لـه إلاَّ: زياد ابن أبيه وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له: زياد بن عبيد)[1].

وعندما يقال إن الحديث وقع في زمن بني أميّة فإنَّ القارئ يفهم أن سطوة دولتهم وإرهابهم الناس هو ما حمل الرواة على نسبة زياد لأبي سفيان[2] وقد سمعنا ذلك أيضاً عن الشوكاني فراجع.

التعليقة الخامسة: أما ما ختم به عبارته من الطعن في كتب مؤرّخي الإسلام برواياتهم الأباطيل من أجل تحقير السلف وتوهين الدين وقذف ما لا يرضاه الله في قلوب الناس، فهو محض تخرّص وتحامل عليهم؛ غايته منه الدفاع عن أسياده من بني أميّة وتبرئة حاشيتهم وتنقية صفحتهم. والحقّ أن يقال: إن في كتب التاريخ من الحقّ الكثير وإن سبيل الوصول للحقيقة هو التحليل والمقارنة والموازنة و... أما رفض كتبهم لمجرّد أنها لا تنسجم مع أهواء الدارس والتنقيص من قيمتها والحطّ من مؤلّفيها فهو عمل غير مسوّغ بتاتاً، وأغلب الظنّ أنَّ أحداً لا يقوم بمثل ذلك إلاَّ وهو يريد هدم تاريخ الإسلام وتزوير حقائق التاريخ.

---

(١) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار السلام، الرياض، ط٢١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م، ج٣، ص٦٨٩.

(٢) انظر مثلاً على هذا الترهيب والخوف: ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج١٩، ص١٧٧.

المحاولة الثانية: معاوية لم يبلغه قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله

وهي للشيخ ابن تيميه أوضحها في كتابه (رفع الملام) الذي وضعه للاعتذار عمّا صدر من مخالفات بعض صحابة رسول الله أو بعض علماء المسلمين لسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله، وأهمّ أصل أرسى عليه اعتذاره هو أن علماء المسلمين هم خيار الأمّة المسلمة وأنه ليس فيهم من يتعمّد مخالفة رسول الله صلى الله عليه وآله لينتهي إلى القول بأنه (إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه، فلابدَّ له من عذره في تركه)[1].

وهذا القول مما لا توافق عليه مدرسة أهل البيت عليهم السلام وليس هناك من ملازمة بين كون علماء الأمة المسلمة هم خيار أبنائها وبين (لابدّية) الاعتذار لهم عن جميع ما صدر منهم. وليس صحيحاً القول بعدم وجود من يتعمّد مخالفة رسول الله صلى الله عليه وآله بل الثابت هو خلاف ذلك .. وهذه نقطة هامّة لسنا بصدد مناقشتها الآن، ولكن أردنا فقط تذكير القارئ باختلافنا مع هذا الاتّجاه.

وعلى أيّ حال، فإنه بعد سرده لعشرة أسباب يعذر بها - في اعتقاده- لأولئك المخالفين، تحدّث عن الوعيد الوارد في بعض الأحاديث النبوية لمن يخالف السنّة كأن يحلّل الحرام أو يحرّم الحلال، أو غير ذلك مصرّحاً بأنَّ (لحوق الوعيد لمن فعل المحرّم مشروطاً بعلمه بالتحريم، أو بتمكّنه من العلم بالتحريم، فإنَّ من نشأ ببادية أو كان حديث عهد بالإسلام وفعل شيئاً من المحرّمات غير عالمٍ بتحريمها لم يأثم ولم يحدَّ وإن لم يستند في استحلاله إلى

(١) ابن تيمية، رفع الملام عن الأئمّة الأعلام، الرئاسة العامّة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، ١٤١٣هـ: ص٩.

دليل شرعي، فمن لم يبلغه الحديث المحرّم واستند في الإباحة إلى دليل شرعي، أولى أن يكون معذوراً، ولهذا كان هذا مأجوراً محموداً، لأجل اجتهاده)[١].

ثمَّ تحدّث عن موانع لحوق الوعيد فذكر منها: التوبة، والاستغفار والحسنات الماحية للسيئات وبلاء الدنيا ومصائبها وغير ذلك.

وبعد تمام حديثه عن شروط وموانع لحوق الوعيد ذكر بعض الأمثلة على ذلك، أي المخالفات التي لا يشتملها الوعيد فقال: (وكذلك استلحاق معاوية رضي الله عنه زياد بن أبيه المولود على فراش الحارث بن كلدة[٢] لكون أبي سفيان كان يقول: أنه من نطفته، مع أنه صلى الله عليه وسلم قد قال: «**من ادّعى أو تولّى غير مواليه فعليه لعنه الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً**» حديث صحيح، وقضى أنّ الولد للفراش وهو من الأحكام المجمع عليها. فنحن نعلم أنّ من انتسب إلى غير الأب الذي هو صاحب الفراش فهو داخل في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، مع أنه لا يجوز أن يُعيَّن أحدٌ دون الصحابة فضلاً عن الصحابة، فيقال: أن هذا الوعيد لاحق له، لإمكان أنه لم يبلغهم قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنَّ الولد للفراش، واعتقدوا: أن الولد لمن أحبل أمَّه، واعتقدوا أن أبا سفيان هو المحبل لسميّة أم زياد، فإنَّ هذا الحكم قد يخفى على كثير من الناس، لا سيَّما قبل انتشار السنّة، مع أن العادة في الجاهلية كانت هكذا؛ أو لغير ذلك من

---

(١) المصدر السابق، ص٣٨.

(٢) هذا قولٌ غريب لا نعرف قائلاً به قبل ابن تيمية، وجميع المصادر المتقدّمة التي ذكرناها تنصّ على أن زياداً إنَّما ولد على فراش عبيد الرومي عبد الحارث، إلاَّ أن يكون مراد ابن تيمية بفراش الحارث: بيته الذي كان يسكنه عبيد. ولكنه بذلك يخالف الاصطلاح من كلمة «فراش» التي يعرفها الجميع بـ«الزوجية الشرعية مع إمكان الوطأ».

الموانع المانعة هذا المقتضي للوعيد أن يعمل عمله: من حسنات تمحو السيئات وغير ذلك)[(١)].

وهذه المحاولة لا يمكن قبولها أيضاً:

أوّلاً: لأن قضاء رسول الله ﷺ بذلك متواتر، ومشتهر بين الصحابة، فكيف يمكن القول بأنه لم يبلغ معاوية؟!

ثانياً: أن معاوية نفسه أحد رواة هذا الخبر النبويّ، إذن فهو عالم به[(٢)].

ثالثاً: أن معاوية محاط بمجموعة كبيرة ممن روى هذا الحديث ومنهم من هو من بلاطه كأبي هريرة، فكيف يتوقّع أنه لا يعرفه، بل إن زياداً نفسه على علم بهذا الحديث كما تقدّمت الإشارة إلى ذلك، بل إن معاوية نفسه على علم به كما صرّح بذلك في قصّة نصر بن الحجّاج وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد لما تنازعا في عبيد الله بن رباح مولى خالد بن الوليد، وإليك القصّة كاملة كما رواها أبو يعلى الموصلي في مسنده، قال: (حدّثنا داود بن رشيد حدّثنا أبو تميلة قال: سمعت محمّد بن إسحاق قال: ادّعى نصر بن الحجّاج بن علاط السلمي عبد الله بن رباح مولى خالد بن الوليد، فقام عبد الرحمن بن خالد بن الوليد فقال: مولاي ولد على فراش مولاي. وقال نصر: أخي أوصاني بمنزله. قال: فطالت خصومتهم، فدخلوا معه على معاوية وفِهْرٌ تحت رأسه، فادّعيا، فقال معاوية: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: «**الولد للفراش وللعاهر الحجر**»، فقال نصر: فأين قضاؤك هذا يا معاوية في زياد؟ فقال معاوية: قضاء

---

(١) المصدر السابق: صص٥٩- ٦٠.

(٢) ابن حجر، فتح الباري: ص٤٧. انظر تخريج الحافظ ابن حجر لهذا الحديث في التكملة التي عقدها لباب «الولد للفراش حرة كانت أم أمة).

رسول الله صلّى الله عليه وسلّم خير من قضاء معاوية)[1].

رابعاً: ثم إننا حتّى لو سلّمنا بعدم بلوغ الخبر معاوية فإنَّ الواجب عليه هو الفحص عنه والسؤال قبل الحكم والاجتهاد، وهو ما لم يفعله معاوية، بل إنه معروف بعدم اكتراثه بذلك وتعمّده مخالفة السنّة بحسب هواه.

وإليك هذا الحديث الذي يشهد بذلك كما ورد في صحيح مسند أبي داود، قال: (عن خالد، قال: وفد المقدام بن معدي كرب، وعمر بن الأسود، ورجل من بني أسد -من أهل قِنَّسْرين- إلى معاوية بن أبي سفيان، فقال معاوية للمقدام: أعلمت أن الحسن بن علي توفّي؟ فرجَع المقدام، فقال له رجل[2]: أتراها مصيبة؟ فقال له: ولم لا أراها مصيبة؟! وقد وضعه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في حجره، فقال: «**هذا منّي وحسين بن علي**» فقال الأسدي: جمرةٌ أطفأها الله عزَّ وجلَّ، قال: فقال المقدام: أما أنا فلا أبرح اليوم حتى أغيظك وأسمعك ما تكره، ثم قال: يا معاوية! إن أنا صدقت فصدّقني،

---

(١) أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى الموصلي، حقّقه وخرّج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م، ج١٣، ص٣٨٣، ح٧٣٩٠، وانظر أيضاً: مجمع الزوائد للهيثمي: ج٤، ص٦٤٩، ح٧٨٥٣، والبوصيري، إتحاف الخيرة المهرة: ص٣٦، ح٤٣٩٥. وابن حجر، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تحقيق: عبد الرحمن بن عمر جُردي المدخلي، تنسيق: سعد بن ناصر الشتري، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ج٨، ص٤٦٦، ح١٧٢٠، وله: فتح الباري: ج١٢، ص٥٥. وابن عساكر، تاريخ دمشق: ص٤٢٧، عند ترجمته [عبيد الله بن زياد].

(٢) القائل هو معاوية كما في (عون المعبود شرح سنن أبي داود) للعظيم آبادي، محمّد أشرف بن أمير بن علي، خرَّج أحاديثه واعتنى به: يوسف الحاج أحمد، دار الفيحاء، دمشق، ودار السلام، ج١١، ص١٥٥.

وإن أنا كذبت فكذّبني، قال: أفعلُ، قال: فأنشدك بالله، هـل تعلـم أنّ رسـول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الذهب؟ قال: نعم، قال: فأنشدك بالله، هل تعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير؟ قال: نعـم، قال: أنشدك بالله، هل تعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عـن لـبس جلود السباع والركوب عليها؟ قال: نعم، قال: فوالله لقد رأيت هـذا كلّـه في بيتك يا معاوية، فقال معاوية: قد علمت أني لن أنجو منك يا مقدام**!**)[1].

خامساً: ليس صحيحاً ما قاله بأنَّ (العادة في الجاهلية كانت هكـذا) فـإنَّ أبا سفيان لم يدَّعِه في الجاهلية، ولم تعترف سمية بزياد له فيهـا، ولا نـسبه إليـه أحد بالقيافة .. وهي الأساليب الثلاثة التي كانت من عادة الجاهلية في لحـوق نسب أبناء البغايا بآبائهم. هذا، وفيما سيأتي من نقد المحاولة الدفاعية الثالثة ما يقوّض دفاع ابن تيمية ويزيدها تهافتاً فانتظر.

المحاولة الثالثة: الاستلحاق مجرّد تهمة يقصد بها النيل من معاوية!!

وهذه المحاولة الدفاعية من أغرب ما سطّره الاتّجاه الأمـويّ المعـاصر في الدفاع عن معاوية في قضية اسـتلحاق زيـاد، ويلاحـظ فيهـا تجـاهلاً فاضـحاً لكتب المسلمين واستخفافاً بيّناً وصارخا بشروط البحث العلمي، أكتفي هنـا بنقل كلمات مؤلّفين فقط فإنَّ فيهما غنىً عن غيرهما.

قال محمود شاكر في كتابه (التاريخ الإسـلامي): (واتُّهـم سـيدنا معاويـة بادّعاء زياد بن أبيه ونسبته إلى أبيه أبي سفيان، أي شـهد عـلى أبيـه بالزنـا، ولم يكن بعد قد خلق، وذلك بغية كسبه إلى جانبه، ولو كان في ذلك تـرك لدينـه؟

(١) الألباني، صحيح سنن أبي داود، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، مج٢، صص٥٢٦- ٥٢٧، ح٤١٣١.

قال المسعودي ..) ثمَّ نقل القصّة كما وردت في «**مروج الذهب**» - وقد تركنا نحن نقلها عنه لما اشترطناه على أنفسنا بعدم النقل عن مصدر يتّهم صاحبه بالتشيّع كما هو الحال في المسعودي- ليعلّق بعدها قائلاً: (ويبدو ضعف هذا؟ فكيف قبل زياد هذا الكلام أمامه؟ وكيف قبل معاوية؟ وكيف رضي المسلمون بهذه المخالفة الصريحة من الإمام؟ فهل ضاع الإحساس، وضاع الدين، ولا يزال الصحابة أحياء؟)[١].

أما الصلابي فقال في كتابه الذي وضعه لدراسة حياة معاوية والدفاع عنه: (وقد اتُّهم معاوية رضي الله عنه عندما استلحق زياد بن أبيه إلى أبيه بأنه خالف أحكام الإسلام لأن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: «**لا دعوة في الإسلام، ذهب أمر الجاهلية: الولد للفراش وللعاهر الحجر**». وقد ردّ على هذا الاتهام الدكتور خالد الغيث في رسالته (**مرويّات خلافة معاوية**) بقوله: أما اتهام معاوية رضي الله عنه باستلحاق نسب زياد، فإني لم أقف على رواية صحيحة صريحة العبارة تؤكّد ذلك، هذا فضلاً عن أن صحبة معاوية رضي الله عنه، وعدالته ودينه وفقهه، تمنعه من أن يردّ قضاء رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، لا سيّما وأن معاوية أحد رواة حديث: **الولد للفراش وللعاهر الحجر**)[٢].

ولنا في الردّ على هذه المحاولة عدّة نقاط:

أوّلاً: أنّ مجرّد استبعاد وقوع هذه الحادثة لبعض الاعتبارات النظرية لا

---

(١) شاكر محمود، التاريخ الإسلامي، العهد الأموي، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة السادسة ١٤١١هـ- ١٩٩١م: ج٤، ص٢٤ - ٢٧.

(٢) الصلابي، على محمّد محمّد، معاوية بن أبي سفيان، شخصيّته وعصره، دار الأندلس الجديدة، مصر، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صص ٢٤٦-٣٤٧.

يخرجها عن كونها حقيقة تاريخية ثابتة لا يعتريها الشكّ، فإنَّ الحديث عن تديُّن معاوية وفقهه وورعه هو محلّ النزاع فكيف يجعل دليلاً على إلغاء التاريخ والارتياب في أحداثه؟ فليس «ضياع الدين» و«ضياع الإحساس» و«شهد على أبيه بالزنا ولم يكن بعد قد خلق» وغيرها من العبارات السابقة إلاَّ مجرّد تهويلات وضجيج وتلبيس على القّراء ..

ثانياً: إنَّ ما فعله شاكر من الاقتصار في توثيق قضية الاستلحاق على ما ورد في كتاب «**مروج الذهب**» للمسعودي، ثمَّ استهلال ردّه بالطعن في المسعودي بالتشيّع وعدم الأمانة في النقل (وهي نغمة درج على ترديدها كثيرون دون سند علميّ إلاَّ العصبية والتحزّب)، ما هو إلاَّ استخفاف بالبحث العلمي وتجاهل لعشرات مصادر التاريخ والتراجم والحديث – وقد أشرنا إلى بعضها– التي نقلت هذه الواقعة. ومن هنا نعرف قيمة ما نقله الصلابي عن «الغيث» من أنه «لم يقف على رواية صحيحة صريحة» في هذه الواقعة...

ثالثاً: أما ما ذكره شاكر من أن سكوت المسلمين ورضاهم بهذه المخالفة الصريحة لرسول الله صلى الله عليه وآله دليل على عدم وقوعها، وإلا فإنَّ المتوقع هو استنكارهم ومعارضتهم لفعل معاوية... فإنَّ جوابه أن يقال: إن المسلمين لم يرضوا بذلك بل أنكروه؛ قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: (.. لما ولي معاوية الخلافة كان زياد على فارس من قبل علي، فأراد مداراته فأطمعه في أنه يلحقه بأبي سفيان، فأصغى زياد إلى ذلك، فجرت في ذلك خطوب إلى أن ادّعاه معاوية وأمّره على البصرة ثمَّ على الكوفة، وأكرمه، وسار زياد سيرته المشهورة وسياسته المذكورة **فكان كثير من الصحابة والتابعين ينكرون ذلك على معاوية**

محتجّين بحديث: الولد للفراش)(١).

وقال الإمام الشوكاني: (**وقد أنكر هذه الواقعة على معاوية من أنكرها حتّى قيلت فيها الأشعار** [...] وقد أجمع أهل العلم على تحريم نسبته إلى أبي سفيان، وما وقع من أهل العلم في زمان بني أميّة فإنّما هو تقية)(٢).

وهذا الذي ذكره الشوكاني أخيراً، أي عمل أهل العلم بالتقية، ليس مقصوراً على المتأخّرين منهم فقط، بل هو قديم يعود إلى أيام الصحابة؛ وهذا أبو هريرة يحدّث أنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله: (**هلكت أمتي على يَدَي غلمة من قريش**). ومع ذلك يمتنع عن ذكر أسمائهم مكتفياً بقوله: (**لو شئت أن أقول: بني فلان، بني فلان، لفعلت**). ولكنه خاف بني أميّة فلم يفعل حتّى قال: (**لو بثثته قطع هذا البلعوم**)(٣).

وبينما اختار أبو هريرة هذا الموقف فإنَّ غيره من الصحابة اختاروا المواجهة وأقلّها الاستنكار وهجران البلد الذي وقعت فيه المخالفة لسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد عرفنا بعض ذلك فيما نقلناه سابقاً عن عبادة بن الصامت وأبي ذرّ رحمهما الله.

أما من جاء بعدهم من التابعين أو أهل العلم فوقوع التقية منهم كثير، وسكوت بعضهم عن ذكر تلك المخالفات الشرعية أو الاكتفاء بنقل الأحاديث النبوية التي تمثّل إدانة لبعض السلوكيات أو الأشخاص فأكثر.

---

(١) ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق: ج١٢، ص٦٦.

(٢) الشوكاني، نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمّد، دار ابن القيم، الرياض ودار ابن عفّان، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م، ج٦، ص٣٤٤.

(٣) راجع كلمات ابن حجر في: فتح الباري: ج١، ص٢٨٦، ح١٢٠، وج١٢، ص١٢، ح٧٠٥٨.

وإليك نموذجاً على ذلك: فقد نقل ابن حنبل في مسنده الحديث التالي، قال: (حدّثنا ابن نمير، حدّثنا عثمان بن حكيم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف بن عبد الله بن عمرو، قال: كنّا جلوساً عند النبيﷺ وقد ذهب عمرو بن العاص يلبس ثيابه ليلحقني، فقال ونحن عنده: «**ليدخلن عليكم رجلٌ لعين**» فوالله ما زلت وجلاً أتشوّف داخلاً خارجاً حتّى دخل «فلان»، يعني: الحكم)[1].

وقد صحّح الارنؤوط إسناد هذا الحديث على شرط مسلم وفسّر (الحكم) بالحكم بن أبي العاص الأمويّ أبي مروان .. ومع أن مروان ملعون على لسان رسول اللهﷺ فإنَّ الذهبي يقول عنه: (له أدنى نصيب من الصحبة) نافياً صحّة الأحاديث الواردة في سبّه[2] ليعود ويصحّح بعضها - ممّا سكت عنه في (السير)- في تاريخه[3]. وهو ما دعا العلّامة الألباني ـ بعد التفاته إلى هذه المفارقة التي وقع فيها الذهبي وغيره من أهل الحديث وغيرهم ـ إلى القول: (وإني لأعجب أشدّ العجب من تواطؤ بعض الحفّاظ المترجمين لـ«الحكم» على عدم سوق بعض هذه الأحاديث وبيان صحّتها في ترجمته، أهي رهبة الصحبة، وكونه عمّ عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهم المعروفون بأنهم لا تأخذهم في الله لومة لائم؟! أم هي ظروف حكومية أو شعبية كانت تحول بينهم وبين ما كانوا يريدون التصريح به من الحقّ؟ فهذا مثلاً ابن الأثير

---

(١) ابن حنبل، المسند، مؤسّسة الرسالة، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، ج١١، حقّقه: شعيب الأرنؤوط، محمّد نعيم العرقسوسي وإبراهيم الزيبق، ص٧١-٧٢، ح٦٥٢٠. ومن غير الواضح أنّ عدم تسميته هل هي في عبد الله بن عمرو أو من أحد رواة الحديث.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج٢، ص١٠٧-١٠٨.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج٢، ص٢٠٠.

يقول في «أسد الغابة»: «وقد روي في لعنه ونفيه أحاديث كثيرة لا حاجة إلى ذكرها، إلاَّ أن الأمر المقطوع به أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - مع حلمه وإغضائه على ما يكره- ما فعل به ذلك إلاَّ لأمر عظيم».

وأعجب منه صنيع الحافظ [ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)] في «الإصابة»: فإنه - مع إطالته في ترجمته- صدَّرها بقوله: «قال ابن السكن: «يقال إن النبي صلى الله عليه وسلّم دعا عليه، ولم يثبت ذلك» وسكت عليه ولم يتعقّبه بشيء، بل إنَّه أتبعه بروايات كثيرة فيها أدعية مختلفة عليه، كنتُ ذكرت بعضها في «الضعيفة» وسكتَ عنها كلّها وصرّح بضعف بعضها، وختمها بذكر حديث عائشة المتقدّم: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن أباك وأنت في صلبه، ولكنه - بدل أن يصرّح بصحّته- ألمح إلى إعلاله بمخالفته رواية البخاري المتقدّم، فقال عقبها: «قلت: وأصل القصّة عند البخاري بدون هذه الزيادة».

فأقول: ما قيمة هذا التعقيب، وهو يعلم أن هذه الزيادة صحيحة السند، وأنها من طريق غير طريق البخاري؟! وليس هذا فقط، بل ولها شواهد صحيحة أيضاً كما تقدّم؟!

[...]

وأعجب من ذلك كلّه تحفظ الحافظ الذهبي بقوله في ترجمة «الحكم» من تاريخه: «وقد وردت أحاديث منكرة في لعنه، ولا يجوز الاحتجاج بها، وليس له في الجملة خصوص من الصحبة بل عمومها». كذا قال: مع أنّه -بعد صفحة واحدة- ساق رواية الشعبي عن ابن الزبير مصحّحاً إسناده كما تقدّم!!)[1].

---

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٧، صص٧٢٣- ٧٢٤، ح٤٢٤٠.

وهكذا نرى أن سكوت بعض الصحابة أو العلماء عن كشف تفاصيل المخالفات الشرعية أو أهمالهم لذكر مجرياتها ليس بالأمر المستبعد.. وكم لهذه الحقيقة من شواهد في تاريخنا الإسلامي!

المورد الرابع: بدعة الأذان في صلاة العيدين

من مخالفات معاوية للسنّة النبوية والبدع التي أحدثها: بدعة الأذان لصلاة العيدين، فإنَّ الثابت عن رسول الله ﷺ بإجماع المسلمين أنه لا أذان لهما وإنَّما يكتفي بالنداء فقط، وعلى هذا انعقدت سيرة المسلمين حتّى زمن معاوية حيث أحدث الأذان لهما، والمصادر التي أشار إلى بدعته هذه تفوق حدَّ الإحصاء، ولكنّنا نقتصر على ذكر جملة منها:

المصدر الأوّل: ما ورد في كتاب «**الأمّ**» للإمام الشافعي، قال: (أخبرنا الثقة، عن الزهري أنه قال: لم يؤذّن للنبي صلى الله عليه وسلم ولا لأبي بكر ولا لعمر، ولا لعثمان في العيدين، **حتّى أحدث ذلك معاوية بالشام**، فأحدثه الحجّاج بالمدينة حين أُقّر عليها. وقال الزهري: وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر في العيدين المؤذّن أن يقول: الصلاة جامعة.

وقال الشافعي رحمة الله عليه: ولا أذّن إلاَّ للمكتوبة)[1].

المصدر الثاني: ما ورد في كتاب (المصنَّف) لأبي بكر ابن أبي شيبة، فبعد سرده للروايات التي تنصّ على حرمة الأذان والإقامة في صلاة العيدين، قال: (حدّثنا وكيع، عن هشام، عن قتادة، عن ابن المسيب، قال: **أوّل من أحدث**

---

(١) الشافعي، محمّد بن إدريس، كتاب الأمّ، تحقيق وتخريج: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء المنصورة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م، ج٢، صص٥٠٠-٥٠١.

الأذان في العيد معاوية)[١].

المصدر الثالث: ما وردفي (تمهيد) ابن عبد البرّ، قال: (روي من وجوه شتّى صحاحٌ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن يؤذَّن «له» ولا يقام في العيدين من حديث جابر بن عبد الله وجابر بن سَمُرة وعبد الله بن عباس وابن عمر وسعد، وهي كلّها ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلّى العيد بغير أذان ولا إقامة، وهو أمرٌ لا خلاف فيه بين علماء المسلمين وفقهاء الأمصار، وجماعة أهل الفقه والحديث؛ لأنها نافلة وسنّة غير فريضة وإنَّما أحدث فيهما الأذان بنو أميّة واختلف في أوّل من فعل ذلك منهم)[٢].

وبعد أن يسوق الأقوال في تعيين هذا «الأوّل» من بني أميّة يقول: (**القول قول من قال إن معاوية أوّل من أُذِّن له في العيدين** على ما قاله سعيد بن المسيِّب، وقول من قال: زيادٌ أوّل من فعل ذلك مثله أيضاً لأن زياداً عامله. وأما من قال ابن الزبير وبنو مروان، فقد قصّروا عمّا علمه غيرهم ومن لم يعلم فليس بحجّة على من علم)[٣].

المصدر الرابع: ما ذهب إليه القاضي عيّاض، في شرحه على صحيح مسلم، قال معلّقاً على قول مسلم: (لم يكن يُؤذَّن يوم الفطر ولا يوم الأضحى): (فلا خلاف بين فقهاء الأمصار في ذلك أنه لا أذان ولا إقامة للعيدين، **وإنَّما أحدث الأذان معاوية**، وقيل: زيادٌ، وفعله آخر إمارة ابن الزبير، والناس على خلاف ذلك)[٤].

---

(١) ابن أبي شيبة، المصنّف، مصدر سابق: ص٢٠٤، ح٥٧١٢.

(٢) ابن عبد البرّ، التمهيد، مصدر سابق: ج١٠، ص٢٤٣.

(٣) المصدر السابق: ج١١، ص٢٤٦.

(٤) اليحصبي، إكمال المعلم، مصدر سابق: ج٣، ص٢٩٥، ح٨٨٦.

المصدر الخامس: ما ورد في (فتح الباري) لابن حجر، قال: (واختلف في أوّل من أحدث الأذان فيها أيضاً، فروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن المسيّب أنه معاوية، وروى الشافعي عن الثقة عن الزهري مثله، وزاد فأخذ به الحجّاج حين أُمّر على المدينة. وروى ابن المنذر عن حصين بن عبد الرحمن قال: أوّل من أحدثه زياد بالبصرة. وقال الداودي: أوّل من أحدثه مروان، **وكلّ هذا لا ينافي أنّ معاوية أحدثه** كما تقدّم في البداءة بالخطبة)[١].

وفي مسألة البداءة بالخطبة (وهي إحدى المخالفات الصريحة لسنّة رسول الله صلّى الله عليه وسلم بعد أن كانت تؤخّر على الصلاة)[٢] أشار ابن حجر إلى اختلاف الأحاديث في تحديد أوّل من فعل ذلك بين معاوية وزياد ومروان ثمَّ، نقل عن القاضي عيّاض ما يلي، قال: (**ولا مخالفة بين هذين الأثرين وأثر مروان؛ لأنّ كلاً من مروان وزياد كان عاملاً لمعاوية فيحمل على أنه ابتداء ذلك، وتبعه عمّاله والله أعلم**)[٣].

المصدر السادس: ما ورد في كتاب (إرشاد الساري) للقسطلاني، حيث

---

(١) فتح الباري: ج٢، ص٥٨٣، باب المشي والركوب إلى العيد بغير أذانٍ ولا إقامة.

(٢) اختلف في تحديد من بدأ بهذه المخالفة بين عمر وعثمان ومعاوية ومروان، وقد عُدَّ عمل الأخير متابعة منه لمعاوية كما نقلنا أعلاه وفرّق بين فعله وفعل عثمان بأنَّ هذا فعَله نادراً وذلك واظب عليه، وقيل: إن ما دعا عثمان للخطبة قبل الصلاة هو خشيته من فوات الصلاة على الناس ورؤيته أن الناس يحضرون الخطبة ولا يدركون الصلاة؛ فقدّم الخطبة كي يدركوا الصلاة. أما مروان، فكان يصلّي ثمَّ يخطب فيسبّ علياًعليه السلام وينال منه ويفرط في مدح الشيخين، فامتنع الناس عن حضور خطبته فقدّمها على الصلاة ليسمعوا ذلك!! وكلّ هذه التفسيرات على فرض صحّتها لا تقلّل من كون هذا الفعل مخالفة لما عليه السنّة النبوية الصحيحة.

(٣)فتح الباري: ج٢، ص٥٨٢، باب المشي والركوب إلى العيد بغير أذان ولا إقامة.

قال: (**وأوّل من أحدث الأذان فيها معاوية،** رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح. زاد الشافعي في روايته عن الثقة، عن الزهري، فأخذ به الحجّاج حين أُمّر على المدينة. أو زياد بالبصرة، رواه ابن المنذر أو مروان، قاله الداودي، أو هشام قاله ابن حبيب، أو عبد الله بن الزبير ورواه ابن المنذر أيضاً)(١).

المصدر السابع: ما ذكره الصنعاني في (سبل السلام) قال معلّقاً على حديث ابن عباس (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلّى العيد بلا أذان ولا إقامة): (هو دليل على عدم شرعيتهما في صلاة العيد [فإنهما] بدعة، وروى ابن أبي شبية بإسناد صحيح عن ابن المسيب (أن أوّل من أحدث الأذان لصلاة العيد معاوية)، ومثله رواه الشافعي عن الثقة، وزاد: (وأخذ به الحجّاج حين أُمّر على المدينة)(٢).

المصدر الثامن: ما ورد في كتاب (نيل الأوطار) للشوكاني، حيث قال: (وروى ابن أبي شيبة في المصنّف بإسناد صحيح عن ابن المسيب، قال: أوّل من أحدث الأذان في العيد معاوية)(٣).

المصدر التاسع: ما أورده السيوطي في كتابه (تاريخ الخلفاء) عند ترجمته

---

(١) القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ضبطه وصحّحه: محمّد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٩م، ج٢، ص٦٥٣. وما نقله بعد تصحيحه النسبة إلى معاوية لا ينافي كون معاوية هو أوّل من أحدث ذلك كما سمعت من القاضي عياض وابن حجر وغيرهما.

(٢) الأمير الصنعاني، محمّد بن إسماعيل، سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام، حقّقه وخرج أحاديثه وضبط نصّه: محمّد صبحي حسن حلاق، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢١هـ، ج٣، ص١٨٦، ح٤٦٠.

(٣) الشوكاني، نيل الأوطار: ج٧، ص٥٥، ح١٢٨٦.

لمعاوية حيث قال: (وقال سعيد بن المسيب: أوّل من أحدث الأذان في العيد معاوية، أخرجه ابن أبي شيبة)[١].

المصدر العاشر: ما ورد في كتاب (تحفة الأحوذي) للمباركفوري بعد تخريج الترمذي لحديث جابر بن سمرة وقوله فيه (والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم)، قال: (قال الحافظ العراقي: وعليه عمل العلماء كافّة. وقال ابن قدامة في المغني: ولا نعلم في هذا خلافاً ممن يعتدّ بخلافه إلاّ أنه روي عن ابن الزبير أنه أذّن وأقام، وقيل: إن أوّل من أذن في العيدين زياد)، وروي ابن أبي شيبة في المصنّف بإسنادٍ صحيح عن ابن المسيب، قال: أوّل من أحدث الأذان في العيد معاوية)[٢].

المصدر الحادي عشر: ما ورد في كتاب (فتح الباري شرح صحيح البخاري) لابن رجب الحنبلي، حيث قال: (ولا خلاف بين أهل العلم في هذا [في أنّه لا أذان ولا إقامة لصلاة العيد] وأن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلّون العيد بغير أذان ولا إقامة. قال مالك: تلك السنّة التي لا اختلاف فيها عندنا، واتّفق العلماء على أن الأذان والإقامة للعيدين بدعة ومحدث، وممن قال أنه بدعة: عبد الرحمن أبزى والشعبي والحكم. وقال ابن سيرين: هو محدث. وقال سعيد بن المسيّب والزهري: أوّل من أحدث الأذان في العيدين معاوية ..)[٣].

---

(١) السيوطي، تاريخ الخلفاء، عنى بتحقيقه: إبراهيم صالح، دار صادر، بيروت، ص٢٣٦.

(٢) المباركفوري، أبو العلاء محمّد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، ضبطه وراجع أصوله وصحّحه: عبد الرحمن محمّد عثمان، دار الفكر، ج٣، ص٧٦.

(٣) ابن رجب، زين الدين أبو الفرج الحنبلي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق

ثمَّ نقل الأقوال الأخرى التي تعزو ذلك إلى آل مروان وزياد وغيرهما، وقد مرّ بنا نقل كلمات ابن حجر في الجمع بين هذه الأقوال ولا سيّما أن ابن رجب يضع القول بأنَّ معاوية هو من أحدث هذه البدعة في طليعة تلك الأقوال...

المصدر الثاني عشر: ما ورد في تعليقات الألباني على كتاب (شرح صحيح البخاري) لمحمّد بن صالح العثيمين، حيث قال: (وقد اختلف في أوّل من أحدث الأذان للعيد، فقيل: إنه معاوية وقد صحّ عنه أنه فعل ذلك، وروى ابن المنذر عن أبي قلابة قال: أوّل من أحدثه ابن الزبير. قلت: - أي الألباني-: فإن صحّ هذا عن ابن الزبير، فيكون هو أوّل من أحدثه في الحجاز، ومعاوية أوّل من أحدثه في الشام والله أعلم)[1].

أقول: وليس من المهمّ تحقيق كون معاوية أوّل من أحدث الأذان في تاريخ المسلمين، بل الأهمّ هو كونه عمل بهذه البدعة بل صحّ عنه ذلك أكثر من غيره، وما تقدّم يرجّح كونه أوّل من أحدث الأذان ويشهد به.

المصدر الثالث عشر: ما ورد في كتاب (فتح المنعم) لموسى شاهين، فبعد حديثه عن معنى العيد في الإسلام، وكيف عاشه المسلمون زمن الرسالة وما كان يفعله رسول الله والمسلمون فيه من أعمال البرّ والخير، قال: (وظلّ الأمر على ذلك في عهد أبي بكر وعمر وعثمان، فلمّا كان عهد معاوية وولاته

فريق من الباحثين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنوّرة، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م، ج٨، ص٤٤٧، ح٩٦٠.

(١) العثيمين، محمّد بن صالح، شرح صحيح البخاري، اعتنى به القسم العلمي بالدار، وبحاشيته تعليقات للعلّامة ابن باز، وفوائد حديثية للعلامة الألباني، مكتبة الطبري، القاهرة، ط٢، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، ج٣، ص١٨، ح٩٥٩ (الهامش).

الأمويين، ولما أدخلوا في خطبهم سبّ من لا يستحقّ السبّ ومدح من لا يستحقّ الثناء، نفر الناس وأصبحوا يتقاعسون عن الحضور، فأحدث الولاة لصلاة العيد أذاناً، فكان المسلمون يحضرون الصلاة معهم، ثمَّ ينصرفون فلا يستمعون لخطبهم، فقدّم الولاة الخطبة على الصلاة ليلزموا الناس بالسماع، واستنكر فضلاء الصحابة تغيير هذه السنّة، وأنكروا على الولاة صنيعهم، لكنّ الولاة لم يستجيبوا لهم، ومضوا في بدعتهم، اللهم إلاَّ ما كان من ابن الزبير فترة بيعته، حيث أعاد الخطبة إلى مكانها، ولم يؤذّن للصلاة)[1].

وقال: (واختلف في أوّل من أحدث الأذان لصلاة العيد، **والصحيح أنه معاوية وتبعه عاملاه زياد بالبصرة ومروان بالمدينة**)[2].

موقف الاتجاه الأموي من بدعة الأذان

انقسم أصحاب هذا الاتّجاه في تعاطيهم مع هذه البدعة الأموية التي أرساها معاوية إلى عدّة مواقف:

الموقف الأوّل: الاعتراف بكون الأذان بدعة وأن صلاة العيدين زمن رسول الله صلى الله عليه وآله لم تكن بأذان ولا إقامة وأنه صحّ بأنَّ معاوية فعلها. وهذا ما ذهب إليه الألباني كما في عبارته المنقولة سابقاً.

الموقف الثاني: وهو الاعتراف بكون الأذان بدعة ولكن مع الطعن في سند الخبر الذي يحمّل معاوية مسؤولية إحداث هذه البدعة، والتشكيك في وثاقة الناقل.. وبالتالي مخالفة جميع الحفّاظ والعلماء الأعلام الذي صحّحوا

---

(١) لاشين، موسى شاهين، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ج٤، ص١٠٩.

(٢) المصدر السابق: ج٤، ص١١٤.

هذا الخبر، وهذا ما ذهب إليه القاضي ابن العربي المالكي، حيث قال معلّقاً على مسألة إحداث معاوية لهذه البدعة: (وروى من لا أثق به أنّ أوّل من أحدث الأذان معاوية)[1].

الموقف الثالث: وهو الاعتراف بالبدعية ولكن مع نفي كون معاوية مسؤولاً عن إحداثها، أو رميها على أحد عمّاله، وهذا هو موقف ابن تيمية كما في مجموعة فتاويه عند جوابه على سؤال الجهر بالنيّة في الصلاة وهل هو جائز أم لا؟ حيث قال في معرض جوابه: (وليس لأحد أن يقول: إن مثل هذا من البدع الحسنة، مثل ما أحدث بعض الناس الأذان في العيدين، **والذي أحدثه مروان بن الحكم**، فأنكر عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان ذلك)[2].

الموقف الرابع: وهو السكوت عن الموضوع واللوذ بالصمت وعدم التطرّق للقضية لا من قريب ولا من بعيد!! وهو ما فعله الصلابي في كتابه عن حياة معاوية حيث زعم أنه أجاب على الشبهات التي أثيرت على معاوية ولكنه مع ذلك لم يتطرّق إلى هذه القضية بل أهملها إهمالاً تامّاً[3].

المورد الخامس: بيع الأصنام

وهذه أيضاً مخالفة أخرى يمكنك ضمّها إلى مخالفات معاوية العديدة للسنّة النبويّة، فإنَّ تحريم بيع الأصنام والمتاجرة بها ممّا لا يختلف عليه مسلمان، وقد ورد

---

(١) ابن العربي، أبو بكر محمّد بن عبد الله المالكي، تحفة الأحوذي شرح صحيح الترمذي، وضع حواشيه: جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، مج٢، ج٣، ص٥.

(٢) ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، مصدر سابق: مج١١، ج٢٢، ص١٤٢.

(٣) أنظر كتابه: معاوية بن أبي سفيان، شخصيّته وعصره.

تحريمها في أهمّ كتب السنن والآثار عند أهل السنّة، منها على سبيل المثال:

أ) ما ورد في صحيح البخاري، قال: (حدّثنا قتيبة، حدّثنا ليث، عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر عن عبد الله رضي الله عنهما، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول عام الفتح وهو بمكّة: «أن رسول الله حرَّم بيع الخمر، والميتة والخنزير والأصنام، فقيل: يا رسول الله، أرأيت شحوم الميتة فإنها يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟ فقال: لا، هو حرام». ثمَّ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **قاتل الله اليهود إن الله لما حرّم شحومها جَمَلُوه، ثمَّ باعوه، فأكلوا ثمنه**)[١].

قال ابن بطّال: (أجمعت الأمّة على أنه لا يجوز بيع الميتة والأصنام: [لأنه لا يحلّ الانتفاع بهما]، فوضع الثمن فيهما إضاعة للمال، وقد نهى النبي عن إضاعة المال)[٢].

وقال ابن تيمية: ([...] لا يجوز بيع الأصنام ولا عملها كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّه قال: «**إن الله حرّم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام**» وثبت عنه أنه لعن المصوّرين وأنه كان لا يرى في البيت صورة إلاَّ قضبه، فصانع الصليب ملعون لعنه الله ورسوله، ومن أخذ عوضاً عن عين محرّمةٍ أو نفعٍ استوفاه مثل أجره حمّال الخمر وأجرة صانع الصليب وأجرة

---

(١) البخاري، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وسننه وأيامه، تحقيق محب الدين الخطيب وترقيم محمّد فؤاد وعبد الباقي ومراجعة قصي محي الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ، ج٢، كتاب البيوع، باب بيع الميتة والأصنام، ص١٢٣.

(٢) ابن بطّال أبو الحسن علي بن خلف القرطبي، شرح صحيح البخاري، ضبط نصّه وعلّق عليه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، ج٦، ص٣٦٠.

البغيّ ونحو ذلك فليتصدّق وليتب من ذلك العمل المحرّم)[١].

ب) ما ورد في مسند الإمام أحمد بن حنبل، حيث قال: (حدّثنا أبو عاصم الضحّاك بن مخلد، عن عبد الحميد بن جعفر، قال: أخبرني يزيد بن أبي حبيب، أن عطاء كتب يذكر أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم عام الفتح: «**إن الله عزّ وجلّ ورسوله حرّم بيع الخنازير وبيع الميتة وبيع الخمر وبيع الأصنام**»، وقال رجل: يا رسول الله ما ترى في شحوم الميتة فإنها يدهن بها السفن والجلود ويستصبح بها؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **قاتل الله يهود إن الله لما حرّم عليهم شحومها أخذوه فَجَمَّلوه ثمَّ باعوه فأكلوا ثمنه**)[٢].

وقال محقّق الكتاب شعيب الأرنؤوط معلّقاً: (إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الحميد بن جعفر - وهو ابن عبد الله الأنصاري - فمن رجال مسلم. [...]. وأخرجه البخاري تعليقاً بأثر الحديثين (٢٢٣٦) و(٤٦٣٣)، ومسلم (١٥٨١)، وأبو داود (٣٤٨٧)، والبيهقي من طريق أبي عاصم، بهذا الإسناد.

وأخرجه ابن أبي شيبه (١٥٨١)، وأبو يعلى (١٨٧٣)، وابن حبّان (٤٩٣٧) من طريق أبي أسامة حمّاد بن أسامه عن عبد الحميد بن جعفر، به)[٣].

بيع معاوية للأصنام

وإذا ثبت بالخبر الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وآله حرمة بيع الأصنام فضلاً

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق: مج١١، ج٢٢، ص٨٨.

(٢) ابن حنبل: ج٢٢، ص٣٧٧-٣٧٨، ح١٤٤٩٥. وأنظر أيضاً: ج٢٣، ص٢٥، ح١٤٦٥٦.

(٣) المصدر نفسه.

عن اتخاذ ذلك عملاً وتجارةً، نعود إلى موضوع البحث وهو معاوية، والسؤال هو: هل كان معاوية يرى جواز ذلك؟ وهل باع الأصنام؟

الواقع أن معاوية ليس فقط يرى جواز بيع الأصنام وإنَّما هو يتاجر بها!! وهذه مرحلة متقدّمة في مخالفة السنّة النبوية، إذ قد يعتقد الشخص بالجواز فيخالف السنّة ولكنه لا يتّخذ ذلك عملاً ولا يفعله خارجاً، إلاّ أن معاوية لم يكتفِ بتجويز بيعها وإنَّما مارسه فعلاً وطبَّقه! وللتدليل على ذلك أنقل الرواية المهمّة التالية:

قال الحافظ ابن جرير الطبري في كتابه «تهذيب الآثار» ما يلي:

(وحدّثنا محمّد بن بشّار، قال: حدّثنا عبد الرحمن، قال: حدّثنا سفيان، عن الأعمش، عن أبي وائل، قال: كنت مع مسروق بالسلسلة، فمرّت عليه سفينة فيها أصنام ذهب وفضة، بعث بها معاوية إلى الهند تباع، فقال مسروق: لو أعلم أنّهم يقتلوني لَغرَّقتُها، ولكنيِّ أخشى الفتنة)[1].

وهذا الإسناد ذاته - باستثناء محمّد بن بشار- قد وقع في خبر آخر نقل عن عائشة وصحّحه العلامة الأرنؤوط، والخبر هو: (حدّثنا عبد الرحمن، حدّثنا سفيان، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق عن عائشة، قالت: ما رأيت إنساناً قط اشتدّ عليه الوجع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وقد علّق الأنؤوط قائلاً: (إسناده صحيح على شرط الشيخين)[2].

---

(١) الطبري، أبو جعفر بن جرير بن يزيد، تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من الأخبار، ج٤ (مسند علي بن أبي طالب)، قرأه وخرّج أحاديثه: أبو فهر محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ص٢٤١، ح٣٨٢، و«السلسلة» موضع بواسط باتجاه الكوفة.

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج٤٢، ص٣١٠، ح٢٥٤٨١.

وأما محمّد بن بشّار الذي نقل ابن جرير عنه، فقد كتب الذهبي في ترجمته ما يلي: (الإمام الحافظ، راوية الإسلام) ونقل عن ابن خزيمة في كتابه «التوحيد» - بعد أن وصفه بإمام الأئمّة - قوله عن محمّد بن بشّار: (أخبرنا إمام أهل زمانه في العلم والأخبار محمّد بن بشّار) ثمَّ نقل بقيّة أقوال أئمّة الجرح والتعديل فيه والتي تجمع على وصفه بالصدقة والوثاقة والصلاح والحفظ[1].

وعلى هذا فالرواية صحيحة ومعتبرة ولا سبيل للطعن فيها.

وأما دلالتها فواضحة في أن معاوية كان يبيع الأصنام ويتاجر بها. فهو يوماً يبيع الخمر ويوماً يبيع الأصنام، ويوماً يتعامل بالربا ويوماً يخالف قضاء رسول الله... وهكذا دواليك، ومع ذلك يبقى في نظر الاتّجاه الأمويّ هادياً مهديّاً! وحتى لو صحّ كونه كذلك فإن من المستبعد أن يكون «هادياً» إلى سنّة رسول الله ﷺ وتعاليم الإسلام؛ إذ النصوص المتقدّمة تجمع على خلاف ذلك وتنقل تصريحه بنفسه بأن له «رأياً» و «قضاء» و.. مستقلاً عن رسول الإسلام ﷺ لا يجد غضاضة في إعلانه.

---

(١) سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج١٢، ص١٤٤، رقم الترجمة ٥٢.



الفصل الثالث

معاوية والنهج الأموي بين ظاهرة وضع الحديث وقلب معايير علم الجرح والتعديل



تمهيد

موضوع البحث وتقسيم أبحاثه

يتّسم التاريخ الإسلامي بجملة من الحقائق يتّفق بشأنها دارسو هذا التاريخ؛ يمكننا إيجازها في عدّة نقاط:

النقطة الأولى: إنّ هذا التاريخ ابتلي من قبل أعدائه بظاهرة الوضع ودسّ الأحاديث المزوَّرة وتلفيق بعض الأحداث التي لا أساس لها من الصحّة؛ وخير دليل على ذلك ما دوَّنه علماء المسلمين من كتب في طبقات الرواة، وتقعيدهم لمجموعة كبيرة وواسعة من معايير الجرح والتعديل، وفرزهم العديد من الأخبار والراويات تحت عنوان «الموضوعات»، وقد كان الدافع من وراء ذلك التدوين والتقعيد صيانة التاريخ الإسلامي والحفاظ على نقائه ومصداقيّته، وعدم السماح لبعض الكذّابين والوضّاعين ومن يقف وراءهم بتشويه حقيقة الإسلام وعقيدته وتشريعاته.

النقطة الثانية: إنّ هذه الظاهرة - ظاهرة الوضع والدسّ والتزوير في التاريخ الإسلامي- ليست بالجديدة على المسلمين ولا وليدة لعصور لاحقة من تاريخ الدعوة الإسلامية، بل هي ظاهرة قديمة تمتدّ إلى زمن رسول الله ﷺ وقد تصدّى لها نفس رسول الله حتى أُثر عنه -وبألفاظٍ عديدة- قوله: «**لا تكذبوا عليّ، فإنَّه من كذب عليّ فليلج النار**»[1].

---

(١) البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ط١، ١٤٢٢هـ: ج١، ص٣٣، ح١٠٦.

النقطة الثالثة: إنّ هذه الظاهره نمَت وتوسَّعت في عصور الخلفاء بعد رحيل رسول الله ﷺ، وقد كان لسياسة منع تدوين الحديث التي أسّس لها الخليفة الثاني تأثيرها في ذلك؛ إذ إنّها فسحت المجال لبعض الوضّاعين ليدسّوا بعض الأحاديث المزوَّرة والكاذبة وفبركة بعض الأسانيد الوهمية، لاسيّما بعد أن خلا الجو لأمثال هؤلاء الوضّاعين بوفاة كثير من الصحابة أو خروجهم إلى الجهاد.

أما مع وصول الأمر إلى بني أميّة وتسلّم رجالات البيت الأمويّ لمقاليد الخلافة، فإنّ هذه الظاهرة اتّسعت بنحوٍ أكبر وأخذت اتّجاهاً أكثر خطورة، وذلك من خلال ضلوع نفس هذا البيت في تكريسها وتوسيع رقعتها واصطناعهم مجموعة من المأجورين في البلاط للتحديث بأحداث مكذوبة على رسول الله ﷺ بدواعٍ وأغراض عديدة، من أهمّها: كسب الشرعية السياسية وتلميع صورة رجالات هذا البيت الذين لم تحتفظ الذاكرة الإسلامية لهم حتى ذلك الوقت إلا بالعداء للدعوة الإسلامية والمكر الشديد لشخص قائدها النبيّ الأعظم ﷺ؛ من هنا كان التحديث بتاريخ جديد لهذه الدعوة ودورٍ وهميٍّ ومزوَّر لرجالات البيت الأمويّ في تأييدها ونصرتها، يعود بأنفع النتائج عليهم وعلى شرعية حكمهم.

وقد كان ممّن أشار إلى هذه الظاهرة من مؤرّخي الإسلام الأديب والأخباري الشهير عزّ الدين عبد الحميد بن هبه الله ابن أبي الحديد المدائني في شرحه لنهج البلاغة في ذيل الخطبة رقم «٢١٠».

ويطيب لي أن انقل كلام أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام في هذه القضية، وهو كلام يوجز المسألة برمّتها وبتفصيلٍ دقيق جدّاً، ثمّ أقتبس بعض ما علّق به ابن أبي الحديد في هذا الشأن:

قال الشريف الرضي: (ومن كلام لهعليه السلام وقد سأله سائل عـن أحاديـث البدع وعمّا في أيدي الناس من اختلاف الخبر فقالعليه السلام:

إِنَّ فِي أَيْدِي النَّاسِ حَقّاً وَبَاطِلًا، وَصِدْقاً وَكَذِباً، وَنَاسِخاً وَمَنْسُوخاً، وَعَامّاً وَخَاصّاً، وَمُحْكَماً وَمُتَشَابِهاً، وَحِفْظاً وَوَهْماً، وَلَقَدْ كُذِبَ عَلَى رَسُولِ اللّهِصلى الله عليه وآله عَلَى عَهْدِهِ حَتَّى قَامَ خَطِيباً فَقَالَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وَإِنَّمَا أَتَاكَ بِالْحَدِيثِ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ لَيْسَ لَهُمْ خَامِسٌ:

رَجُلٌ مُنَافِقٌ مُظْهِرٌ لِلْإِيمَانِ مُتَصَنِّعٌ بِالْإِسْلَامِ، لَا يَتَأَثَّمُ وَلَا يَتَحَرَّجُ، يَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللّهِصلى الله عليه وآله مُتَعَمِّداً، فَلَوْ عَلِمَ النَّاسُ أَنَّهُ مُنَافِقٌ كَاذِبٌ لَمْ يَقْبَلُوا مِنْهُ، وَلَمْ يُصَدِّقُوا قَوْلَهُ، وَلَكِنَّهُمْ قَالُوا صَاحِبُ رَسُولِ اللّهِصلى الله عليه وآله، رَآهُ وَسَمِعَ مِنْهُ وَلَقِفَ عَنْهُ فَيَأْخُذُونَ بِقَوْلِهِ، وَقَدْ أَخْبَرَكَ اللّهُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ بِمَا أَخْبَرَكَ، وَوَصَفَهُمْ بِمَا وَصَفَهُمْ بِهِ لَكَ ثُمَّ بَقُوا بَعْدَهُ، فَتَقَرَّبُوا إِلَى أَئِمَّةِ الضَّلَالَةِ، وَالدُّعَاةِ إِلَى النَّارِ بِالزُّورِ وَالْبُهْتَانِ، فَوَلَّوْهُمُ الْأَعْمَالَ وَجَعَلُوهُمْ حُكَّاماً عَلَى رِقَابِ النَّاسِ، فَأَكَلُوا بِهِمُ الدُّنْيَا وَإِنَّمَا النَّاسُ مَعَ الْمُلُوكِ وَالدُّنْيَا، إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللّهُ فَهَذَا أَحَدُ الْأَرْبَعَةِ.

وَرَجُلٌ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللّهِ شَيْئاً لَمْ يَحْفَظْهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَوَهِمَ فِيهِ وَلَمْ يَتَعَمَّدْ كَذِباً، فَهُوَ فِي يَدَيْهِ، وَيَرْوِيهِ وَيَعْمَلُ بِهِ، وَيَقُولُ أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللّهِصلى الله عليه وآله، فَلَوْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّهُ وَهِمَ فِيهِ لَمْ يَقْبَلُوهُ مِنْهُ، وَلَوْ عَلِمَ هُوَ أَنَّهُ كَذَلِكَ لَرَفَضَهُ.

وَرَجُلٌ ثَالِثٌ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللّهِصلى الله عليه وآله شَيْئاً، يَأْمُرُ بِهِ ثُمَّ إِنَّهُ نَهَى عَنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، أَوْ سَمِعَهُ يَنْهَى عَنْ شَيْءٍ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَحَفِظَ الْمَنْسُوخَ وَلَمْ يَحْفَظِ النَّاسِخَ، فَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لَرَفَضَهُ، وَلَوْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ إِذْ سَمِعُوهُ مِنْهُ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لَرَفَضُوهُ.

وَآخَرُ رَابِعٌ لَمْ يَكْذِبْ عَلَى اللّهِ وَلَا عَلَى رَسُولِهِ، مُبْغِضٌ لِلْكَذِبِ خَوْفاً مِنَ اللّهِ وَتَعْظِيماً لِرَسُولِ اللّهِصلى الله عليه وآله، وَلَمْ يَهِمْ بَلْ حَفِظَ مَا سَمِعَ عَلَى وَجْهِهِ، فَجَاءَ بِهِ عَلَى مَا

سَمِعَهُ، لَمْ يَزِدْ فِيهِ وَلَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ، فَهُوَ حَفِظَ النَّاسِخَ فَعَمِلَ بِهِ، وَحَفِظَ الْمَنْسُوخَ فَجَنَّبَ عَنْهُ، وَعَرَفَ الْخَاصَّ وَالْعَامَّ وَالْمُحْكَمَ وَالْمُتَشَابِهَ، فَوَضَعَ كُلَّ شَيْءٍ مَوْضِعَهُ، وَقَدْ كَانَ يَكُونُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الْكَلَامُ لَهُ وَجْهَانِ فَكَلَامٌ خَاصٌّ وَكَلَامٌ عَامٌّ، فَيَسْمَعُهُ مَنْ لَا يَعْرِفُ مَا عَنَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِهِ، وَلَا مَا عَنَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَيَحْمِلُهُ السَّامِعُ وَيُوَجِّهُهُ عَلَى غَيْرِ مَعْرِفَةٍ بِمَعْنَاهُ، وَمَا قُصِدَ بِهِ وَمَا خَرَجَ مِنْ أَجْلِهِ، وَلَيْسَ كُلُّ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَنْ كَانَ يَسْأَلُهُ وَيَسْتَفْهِمُهُ، حَتَّى إِنْ كَانُوا لَيُحِبُّونَ أَنْ يَجِيءَ الْأَعْرَابِيُّ وَالطَّارِئُ، فَيَسْأَلَهُ عليه السلام حَتَّى يَسْمَعُوا، وَكَانَ لَا يَمُرُّ بِي مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ إِلَّا سَأَلْتُهُ عَنْهُ وَحَفِظْتُهُ، فَهَذِهِ وُجُوهُ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ فِي اخْتِلَافِهِمْ وَعِلَلِهِمْ فِي رِوَايَاتِهِمْ»[1].

وقد علّق ابن أبي الحديد على هذا الكلام بقوله: (واعلم أنّ هذا التقسيم صحيح، وقد كان في أيّام رسول الله صلى الله عليه وآله منافقون وبقوا بعده، وليس يمكن أن يقال: إنّ النفاق مات بموته. والسبب في استتار حالهم بعده أنّه صلى الله عليه وآله كان لا يزال يذكّرهم بما ينزل عليه من القرآن؛ فإنّه مشحون بذكرهم [..]، فلما انقطع الوحي بموته صلى الله عليه وآله [..] وصار المتولّي للأمر بعده يحمل الناس كلّهم على كاهل المجاملة ويعلمهم بالظاهر [..] خمل ذكرهم، فكان قصارى أمر المنافق أن يُسرَّ ما في قلبه ويعامل المسلمين بظاهره ويعاملونه بحسب ذلك. ثم فتحت عليهم البلاد وكثرت الغنائم، فاشتغلوا بها عن الحركات التي كانوا يعتمدونها أيّام رسول الله، وبعثهم الخلفاءُ مع الأمراء إلى بلاد فارس والروم فألهتهم الدنيا عن الأمور التي كانت تنقم منهم في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله، ومنهم من استقام اعتقاده وخلصت نيّته لمّا رأوا الفتوح وإلقاء الدنيا أفلاذ

---

(١) نهج البلاغة، مصدر سابق: صص ٣٢٥، ٣٢٦، الخطبة رقم ٢١٠.

كبدها من الأموال العظيمة والكنوز الجليلة إليهم، فقالوا: لو لم يكن هذا الدين حقّاً لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه.

وبالجملة: لمّا تُركوا تَركوا، وحيث سُكت عنهم سكتوا عن الإسلام وأهله إلّا في دسيسة خفيّة يعلمونها نحو الكذب الذي أشار إليه أمير المؤمنينعليه السلام، فإنه خالط الحديثَ كذبٌ كثيرٌ صدر عن قوم غير صحيحي العقيدة قصدوا به الإضلال وتخبيط القلوب والعقائد، وقصد به بعضهم التنويه بذكر قوم كان لهم في التنويه بذكرهم غرض دنيوي. وقد قيل: إنّه افتعل في أيّام معاوية خاصّة حديثٌ كثيرٌ على هذا الوجه. ولم يسكت المحدّثون الراسخون في علم الحديث عن هذا، بل ذكروا كثيراً من الأحاديث الموضوعة وبيّنوا وضعها وأنّ رواتها غير موثوق بهم، إلا أنّ المحدّثين إنّما يطعنون فيما دون طبقة الصحابة ولا يتجاسرون في الطعن على أحد من الصحابة؛ لأن عليه لفظ «الصحبة»، على أنهم قد طعنوا في قوم لهم صحبة كبسر بن أرطأة وغيره.

فإن قلت: من هم أئمّة الضلالة الذين يتقرَّب إليهم المنافقون الذين رأوا رسول اللهصلى الله عليه وآله وصحبوه للزور والبهتان؟ وهل هذا إلّا تصريحٌ بما تذكره الإمامية وتعتقده.

قلت: ليس الأمر كما ظننتَ وظنُّوا، وإنّما يعني معاوية وعمرو بن العاص ومن شايعهما على الضلال).

ثم يقول: (وروى أبو الحسن عليُّ بن محمّد بن أبي سيف المدايني في كتاب «الأحداث»، قال: كتب معاوية نسخة واحدة إلى عمّاله بعد عام الجماعة: «أن برئت الذمّة ممّن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته» فقامت الخطباء في كلّ كورة وعلى كلّ منبرٍ، يلعنون علياً ويبرؤون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته

[...]).

وكتب إليهم: «أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبّيه وأهل ولايته والذين يروون فضائله ومناقبه، فادنوا مجالسهم وقرّبوهم وأكرموهم، واكتبوا لي بكلّ ما يروي كلّ رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته». ففعلوا ذلك حتى أكثر في فضائل عثمان ومناقبه لما كان يبعثه إليهم معاوية من الصلات والكساء والحباء والقطائع [...] فكثر ذلك في كلّ مصر وتنافسوا في المنازل والدنيا. [...]

ثم كتب إلى عماله: «إنّ الحديث في عثمان قد كثر وفشا في كلّ مصر و في كلّ وجهٍ و ناحية، فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الأوّلين، ولا تتركوا خبراً يرويه أحدٌ من المسلمين في أبي تراب إلّا وتأتوني بمناقضٍ له في الصحابة، فإنّ هذا أحبّ إليّ، وأقرّ لعيني، وأدحض لحجّة أبي تراب وشيعته وأشدّ عليهم من مناقب عثمان وشيعته». فقرئت كتبه على الناس، فرويت أخبار كثيرة من مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها، وجدّ الناس في رواية ما يجري هذا المجرى، حتى أشادوا بذكر ذلك على المنابر، وألقي إلى معلّمي الكتاتيب، فعلّموا صبيانهم وغلمانهم من ذلك الكثير الواسع حتى رووه وتعلّموه كما يتعلّمون القرآن، وحتى علّموه بناتهم ونساءهم وخدمهم وحشمهم، فلبثوا بذلك ما شاء الله).

وهكذا يستمرّ في نقل ما ذكر المدائني في كتابه المذكور، ليتلوه بما رواه الإمام الحافظ أبو عبد الله بن عرفة إبراهيم بن محمّد العتكي الأزدي فيقول: (وقد روى ابن عرفة المعروف بنفطويه - وهو من أكابر المحدّثين وأعلامهم- في تاريخه ما يناسب هذا الخبر، وقال: إن أكثر الأحاديث الموضوعة في فضائل الصحابة افتعلت في أيّام بني أميّة تقرُّباً إليهم بما يظنّون أنهم يرغمون به أنوف

بني هاشم)[١].

إنّ ما ذكره ابن أبي الحديد ونقله عن أعلام مؤرّخي المسلمين وحفّاظهم في شرح كلمات أمير المؤمنين عليه السلام المتقدّمة يمثّل جوهر ما نودّ الحديث عنه في الفصل، محاولين أن نقف – ولو قليلاً– عند هذه السياسة البعيدة المدى التي طبّقها معاوية ومن جاء بعده من أصحاب الاتّجاه الأمويّ في وضع الأخبار والأحاديث، ووصف ما أرسته هذه السياسة من إجراءات في سبيل ترسيخ هذه الأفكار والتصوّرات في أذهان المسلمين.

وحيث إننا مهَّدنا لهذا الفصل بكلمةٍ اقتطعناها من «نهج البلاغة» وشرحه للمؤرّخ الكبير العلامة ابن أبي الحديد المدائني، فإنه لا يفاجئنا البعض بالطعن في كلامه وما نقله عن أبي الحسن المدائني ونفطويه بأنّه شيعيٌّ متّهم فيما يقول وينقل. سنأخذ هذا الاعتراض بنظر الاعتبار في تقسيم أبحاث هذا الفصل مفردين له جانباً منه للإجابة عليه، وتلك الأبحاث ستكون بالنحو التالي:

المبحث الأوّل: تعريف التشيّع ومن ينتمي له وفقاً لتصوّرات الاتّجاه الأموي.

المبحث الثاني: معاوية؛ مناقبه وفضائله ومنزلته عند الاتّجاه الأموي.

المبحث الثالث: قلب موازين ومعايير الجرح والتعديل وبعض تطبيقات ذلك لدى الاتّجاه الأموي.

البحث الرابع: الإجراءات الأموية في سلب الشرعية عن الإمام علي

---

(١) ابن أبي الحديد، أبو حامد عزّ الدين عبد الحميد بن هبة الله بن محمّد المدائني، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ج١١، ص ص ٤٣– ٤٦.

وأولاده.

سنحاول في ثنايا هذه العناوين الأربعة أن نصف بعض الدور الذي لعبه الاتّجاه الأموي، ولا سيّما معاوية عميد هذا الاتّجاه، في خلق ظاهرة وضع الحديث وتشويه تراث المسلمين التاريخي وتلبيسه عليهم[1].

(١) قد يجد القارئ الكريم شيئاً من التكرار في بعض أفكار هذا الفصل ... ننوّه أن سبب ذلك يعود - وكما يعلم القارئ- إلى أن أصل الكتاب هو مجموعة محاضرات حوارية متلفزة، وهذا السياق يفترض تداخلاً بين مواضيع تلك المحاضرات أملاه الحرص على إكمال تصوّرات الدراسة لدى المشاهدين وإيصال رسالتها لهم بنحوٍ واضحٍ وسهل .. فليلاحظ ذلك.

المبحث الأول

تعريف التشيّع ومن ينتمي إليه وفقاً لتصوّرات الاتجاه الأموي

لقد كانت الكلمة التي نقلناها عن المؤرّخ والأديب الشهير ابن أبي الحديد المدائني في مستهلّ التمهيد مدخلاً نلج من خلاله إلى تفاصيل موضوع هذا الفصل، ولكن حيث إن من المتوقّع الاعتراض على تلك الكلمة بالطعن على صاحبها بالتشيّع، وبالتالي الانحياز لموقفٍ مسبّق، بالرغم من أن الرجل أيّد رأيه بنقل كلام علَمين من أعلام التاريخ الإسلامي وهما: المدائني وابن عرفة، المتّفق على نعتهما بالصدق والعلم والأمانة الفكرية، فإننا سنحاول أن نقف سريعاً عند تصوّرات الاتّجاه الأمويّ بشأن مفهوم «التشيّع» ومن يصدق عليه أنّه شيعيٌّ والمعيار المتّبع في هذا التصنيف.

هل كان ابن أبي الحديد شيعياً؟

من جملة القضايا والمفاهيم التي أحدثها الاتّجاه الأمويّ تبنّيه تصوّراً خاصّاً للتشيّع لا يوافقه عليه أهل الاختصاص في تاريخ الفرق الإسلامية، فنحن نعرف أن التاريخ العقائدي للمسلمين منقسمٌ إلى عدّة مذاهب وطوائف، لكلّ واحد منها معناه الخاصّ ومقولاته وأفكاره المعيّنة، لدينا: أهل الحديث، والمعتزلة، والأشاعرة، والإباضية، والمرجئة، والشيعة على أقسامها... وهكذا إلى بقيّة الفرق الأخرى أو المتشعّبة عن الأقسام المتقدّمة، وقد ذكرتها بتفصيلٍ موسَّع كتبُ الملل والنحل والفرق.

أمّا بالنسبة للاتّجاه الأمويّ فإنّه نحت اصطلاحاً خاصّاً به لمدلول كلمة «تشيّع» ثمّ أخذ بتطبيقه على كلّ أعلام المسلمين الذين لا يوافقونه على أفكاره وأطروحاته، ومن أولئك الذين شملهم هذا التصنيف الجديد العلّامة ابن أبي الحديد المدائني، علماً أنّ تصنيفه ضمن لائحة الشيعة إنّما بدأ بعد وفاته، فإن أحداً من معاصريه لم يضمّه لعلماء الشيعة ولا هو عرَّف نفسه بكونه شيعياً وإنّما بكونه معتزلياً. نعم، إنّما ظهرت هذه الهويّة الجديدة له بفضل دعاية أنصار الاتّجاه الأمويّ الذين حاولوا عزله وتهميشه وإلغاء تراثه كمؤرّخ كبيرٍ فذٍّ وموضوعيّ، من خلال وصمه بالتشيّع وبالتالي بالانحياز وعدم الأمانة ... وأغلب الظنّ أنّ من بدأ ذلك هو الشيخ ابن تيمية.

إن تحديد الانتماء الحقيقي للأشخاص إلى هذا الاتّجاه أو ذاك، وهذه الفرقة الإسلامية أو تلك، له أكثر من سبيل. ويمكن الاعتماد مثلاً على كتب التراجم والطبقات وأمثالها لمعرفة انتماء هذا الشخص أو ذلك، وفي موردنا (ابن أبي الحديد) فإنّ هناك إجماعاً على نعته بالمعتزلي حتى بات وصفة بذلك أشهر من انتسابه هو إلى «المدائن». ولكنّ هذا الأسلوب في تحديد هوية الشخص المذهبية والفرقية غير كافٍ، بل لعلّه ليس دقيقاً، والأفضل بدلاً منه هو الاستماع إلى ما يقوله الشخص نفسه عن هويّته، فماذا قال ابن أبي الحديد في ذلك؟

ليلاحظ أوّلاً: أن «الشيعة» تنقسم إلى عدّة فرق ومدارس، وأنّه بالمقدار الذي يوجد بينها اتّفاق كبير على الخطوط العريضة في قضايا العقيدة والشريعة وأحداث التاريخ الإسلامي الأوّل، فإننا لا نعدم وجود فوارق مهمّة بين هذه الطائفة الشيعية وتلك، وإن بقي القاسم المشترك بين الجميع هو مسألة الإمامة. فالشيعة تعتقد (مع بعض الاستثناء) أنّ خلافة رسول الله ﷺ

هي حقٌّ إلهي حصريٌّ للإمام علي عليه السلام ومن يليه من أبنائه، وأنّ الخلافة الإسلامية كما حصلت في الواقع التاريخي للمسلمين خلافةٌ غير شرعية (أما تحديد الموقف منها وكيفيه التعامل معها والحكم عليها فشأنٌ آخر)، وأن الإمام عليّاً عليه السلام وأبناءه أفضل المسلمين عند الله بعد رسوله صلى الله عليه وآله، وأنهم جميعاً منصوص عليهم ومعصومون عن اقتراف الذنوب والسيّئات، وأنهم على عدد معيّن «اثنا عشر» محدَّدُون بأسمائهم، وأنّ آخرهم هو الإمام محمّد المهديّ ابن الحسن العسكري، وهو ما يزال حياً حتّى يومنا هذا.

وهذه الآراء في مقام العقيدة يقابلها مجموعة أخرى واسعة من الآراء والنظريات أيضاً في مقام التشريع، منها اعتماد أئمّة أهل البيت عليهم السلام كمرجعية فكرية وتشريعية، والاحتكام إلى الأخبار المرويّة عنهم في قضايا الأصول والفروع، والالتزام الصارم والكلّي بتوجيهاتهم ووصاياهم وغير ذلك..

من الواضح أن الالتزام بوجهة النظر هذه تجعل من الشخص «شيعيّاً» دون جدال، ولكن هل كان ابن أبي الحديد ملتزماً بكلّ ذلك؟

الجواب: كلّا، وهو ما يقطع بكونه ليس شيعياً، فالرجل يصحّح الخلافة الإسلامية بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وينكر وجود النصّ على الإمام علي عليه السلام وبنيه، ولا يقول بعصمة أئمّة أهل البيت عليهم السلام، ولا يؤمن بعددهم كما تذهب الشيعة إليه، فضلاً عن تسميتهم وتحديد الإمام الثاني عشر منهم والإيمان بحياته حتى اليوم.

لنستمع إليه وهو يتحدّث في هذا الشأن. يقول في مستهلّ حديثه في شرح النهج وتحت عنون (القول فيما يذهب إليه أصحابنا المعتزلة في الإمامة والتفضيل والبغاة والخوارج): (اتّفق شيوخنا كافّة رحمهم الله، المتقدّمون منهم والمتأخّرون، والبصريون والبغداديون على أن بيعة أبي بكر الصدّيق بيعة

صحيحة شرعية، وأنها لم تكن عن نـصّ وإنّـما كانـت بالاختيـار الـذي ثبـت بالإجماع وبغير الإجماع كونه طريقاً للإمامة)[١].

إن هذه العبارة مع وجازتهـا تكفـي لمنـع تـصنيف ابـن أبي الحديـد عـلى المذهب الشيعي، إذ هي تخالف أهمّ أصل مـن أصـول هـذا المـذهب. كـما لا يمكن أن يجعل منه شيعياً تصريحه لاحقاً بتفـضيل الإمـام عـليعليه السلام عـلى مـن تقدّمه من الخلفاء[٢]؛ إذ إن أمثـال هـذا القـول لـيس جديـداً في علـم الكـلام الإسلامي، وهناك كثير من الصحابة والتابعين من علـماء المـسلمين - ممـن لا يشكّ أحد في عدم تشيّعهم- من يعتقد به.

ولكن إن لم يكن ابن أبي الحديد شيعياً، وكان يرى في نفسه سليلاً لـتراث المعتزلة وأسلافهم .. فمن أين جاءه هـذا «الاتّهـام» بــ«التـشيّع»؟ ومـا هـي المبرّرات التي سمحت به؟

ثلاثة تعاريف للتشيّع

قلنا قبل قليل أنّ تصنيف ابن أبي الحديد على الشيعة، بدأ مع الشيخ ابـن تيميه[٣]، ولكن الأجيال اللاحقة عليه طوّرت هذا التصنيف وجعلته طعنـاً لا يغتفر وتهمة يُرَدّ بسببها كلُّ ما يتفوّه به هذا العلاَّمة الكبير أو ينقله من أخبـار وأقوال...

إنّ أفضل مدخل لمعرفة جذور هذا التصنيف هـو الانطـلاق مـن الفهـم الذي يملكه هؤلاء للتشيّع، ولا يتمّ ذلـك لنـا إلا بالاسـتماع الى تعـاريفهم في

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق: ج١، ص٧.

(٢) راجع: المصدر نفسه: ج١، ص٩.

(٣) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمّد رشاد سالم، جامعة الإمـام محمّـد بـن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١١هـ، ١٩٩١م، ص١٦١.

هذا الشأن؛ لذا فإننا سننقل فيما يلي ثلاثة تعاريف لمفهوم التشيّع[١] هي المدار – فيما يبدو – لما يصدر عن أعلام الاتّجاه الأمويّ من تصنيفات مذهبية لعلماء المسلمين المتقدّمين، والمعيار في الطعن عليهم وغمزهم:

التعريف الأول: ابن حجر في «هدي الساري»

في فصلٍ عقده في كتابه «هدي الساري» في تميّز أسباب الطعن على مجموعة من الرواة ومن يصلح منهم للاحتجاج به ومن لا يصلح، قسّم ابن حجر الأسباب إلى قسمين: القسم الأوّل يعود إلى قضايا الاعتقاد، أي أنّ لدى الراوي عقيدة فاسدة تمنع الأخذ بمرويّاته، والقسم الثاني يعود إلى تحلّيه بصفاتٍ قادحة فيه، كالتحامل والتعنّت وغير ذلك مما يكون سبباً للطعن فيه وفي ما يرويه. قال في سياق حديثه عن القسم الأوّل ما يلي:

(والتشيّع: محبّة علي، وتقديمه على الصحابة، فمن قدّمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في التشيّع، ويطلق عليه: رافضي، وإلّا فشيعي. فإن أضاف إلى ذلك السبّ، أو التصريح بالبغض، فغالٍ في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا، فأشدّ في الغلوّ)[٢].

وبناءً على عبارة ابن حجرهذه – وهي على مستوى كبير من الوضوح تكاد لا تحتاج إلى توضيح – فإنَّ مجرّد «محبّة» الإمام علي عليه السلام والقول بأفضليّته على عموم الصحابة تجعل من الشخص شيعياً، أما مع القول بأفضليّته على

---

(١) أهملنا في ترتيبها البعد التاريخي؛ لعنايتنا بوضوح الفكرة وتكاملها لدى أصحابها، ومن أجل إفهام القارئ بأبعاد الموضوع.

(٢) ابن حجر، الحافظ أحمد بن علي العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري، وعليه تعليقات عبد الرحمن بن ناصر البرّاك، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمّد الغاريابي، دار طيبة، مج٢، ص١٢٣٨.

الخليفتين الأوّل والثاني فإنّه تجعل منه رافضياً غالياً في التشيّع الرافضي»!

التعريف الثاني: الذهبي في «ميزان الاعتدال»

فعند ترجمته لأبان بن تغلب ووصفه إيّاه بـ«الشيعي الجلد» و«الصدوق» اعترض على نفسه بأنّه كيف يجوز توثيق الشيعي وهو مبتدع، ثم أجاب على اعتراضه، وأنا أحاول نقل اعتراضه وجوابه معاً، قال:

(فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحدّ الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟

وجوابه: إن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلوّ التشيّع، أو التشيّع بلا غلوّ ولا تحريف. فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق. فلو رُدّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبويّة وهذه مفسدة بيّنة[1].

ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلوّ فيه، والحطّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يُحتجّ بهم ولا كرامة.

وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم. فكيف يقبل نقل من هذا حاله! حاشا وكلّا.

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من يتكلّم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممّن حارب عليّاً رضي الله عنه؛ وتعرّض لسبّهم،

---

(١) في هذه النقطة يختلف الحافظ الذهبي مع ابن تيمية الذي طالما اتّهم الشيعة بالكذب والجهل بالنقليات وأنكر أيَّ دور لهم أو اهتمام أو معرفة بالحديث النبويّ. انظر مثلاً مقدمة كتابه «منهاج السنّة النبوية».

والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفّر هؤلاء ويتبرّأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضالٌّ معثر، ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلاً، بل قد يعتقد عليّاً أفضل منهما)[1].

وهكذا فالحافظ الذهبي يرى أنّ مجرّد مشايعة الإمام علي عليه السلام - وإن لم يرافقها «غلوّ» أو «تحريف» - «بدعة»، حتى وإن لم يعتقد المرء بالنصّ والعصمة وغير ذلك .. وحتى لو كانت هذه المشايعة بدافع الإيمان بالحديث النبويّ الصحيح «**يا علي لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق**». أمّا مع «التكلّم» في أمثال الزبير وطلحه و«معاوية» و«طائفة ممن حارب عليّاً» فإنها تجعل من الشخص «غالياً» في التشيّع. هذا مع أن «التكلّم» لا يعني التجريح والطعن في الدين والحطّ من هؤلاء المحاربين، بل ولو كان تخطئة لهم فيما أقدموا عليه أو تصريحاً بميلهم عن الصواب في قتاله عليه السلام واستحلالهم دمه أو طلبهم أمراً ليس لهم الحقّ فيه!!

التعريف الثالث: ابن تيمية في «منهاج السنّة»

وابن تيمية وإن لم يحدّد في عبارته التالية معنى التشيّع كما يفهمه هو، ولكن معرفتنا بالشخص المذكور في عبارته وعلاقته بالتشيّع توضّح لنا مفهوم التشيّع الذي يقصده ابن تيمية. ففي مناقشته لحديث الطير الذي دعا فيه النبيّ بقوله: «**اللّهُمَّ ائتني بأحبّ خلقك إليك وإليّ، يأكل معي من هذا الطير**» والذي جاءه فيه الإمام علي عليه السلام وأكلا معاً منه، يعلّق ابن تيمية بأنّ هذا الحديث (من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل) وينقل عن أبي موسى المديني أنّ غير واحد من الحفّاظ جمع طرق هذا الحديث لمجرّد

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: صص ٥-٦.

«الاعتبار والمعرفة» وليس لتصحيحه والقول به؛ ناقلاً عن الحاكم أنه سئل عنه فأجاب بأنه: لا يصحّ، وهنا يعلّق ابن تيمية بعبارته التي تهمّنا فيقول: (هذا مع أن الحاكم منسوبٌ إلى التشيّع) مضيفاً أن: (تشيّعه وتشيّع أمثاله من أهل العلم بالحديث، كالنسائي وابن عبد البرّ وأمثالهما لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر وعمر، فلا يعرف في علماء الحديث من يفضّله عليهما ، بل غاية المتشيّع منهم أن يفضّله على عثمان، أو يحصل منه كلامٌ، أو إعراض عن ذكر محاسن من قاتله ونحو ذلك، لأنّ علماء الحديث قد عصمهم وقيّدهم ما يعرفون من الأحاديث الصحيحة الدالّة على أفضليّة الشيخين، ومن ترفّض ممن له نوع اشتغال بالحديث كابن عُقدة وأمثاله، فهذا غايته أن يجمع ما يُروى في فضائله من المكذوبات والموضوعات، لا يقدر أن يدفع ما تواتر من فضائل الشيخين؛ فإنهما باتّفاق أهل العلم بالحديث أكثر مما يصحّ في فضائل عليّ، وأصحّ وأصرح في الدلالة)[1].

من الواضح أن ابن تيمية يفهم التشيّع هنا بمعنى «محبّة» الإمام عليّ عليه السلام وأن غاية معنى التشيّع المنسوب لعلماء الحديث كالحاكم والنسائي وابن عبد البرّ هو أن يفضّله على عثمان أو يعرض عن ذكر محاسن محاربيه وليس القدح فيهم أو التشنيع عليهم أو اتّهامهم.

وهكذا، ومن خلال مراجعة هذه التعاريف الثلاثة، يتبيّن أن الخلفيات الفكرية التي يعتمدها هذا الاتّجاه ومن يحذو حذوه في اتّهام علماء المسلمين ومؤرّخيهم وحفّاظهم والطعن عليهم وردّ أقوالهم ومنقولاتهم إنّما هو «التشيّع» المفسَّر بمجرّد محبّة الإمام علي عليه السلام ومشايعته حتى وإن لم يرافقه

(١) ابن تيمية، منهاج السنّة النبوية، مصدر سابق: ج٧، ص ص ٣٧٢- ٣٧٤.

تفضيل له على غيره أو طعن على الآخرين. وهذا هو المعيار الذي بموجبه تمّ الغمز في أمثال المؤرّخ والأديب ابن أبي الحديد المدائني، وتوهين كلماته أو تكذيبها.

هذا، مع أن كثيراً من هؤلاء الأشخاص من المتهمّين بالتشيّع ليسوا على وفاق مع الشيعة، بل هم كغيرهم من أتباع فرق المسلمين الأخرى يخالفونهم في قضايا الاعتقاد وأحكام التشريع، وبعضهم لا يخفي نقده للشيعة أو معارضته لهم أو حتى الطعن فيهم واتّهامهم، وخير شاهد على ذلك نفس ابن أبي الحديد الذي سقنا هذا الحديث من أجله، فهو لا يتردّد في اتهام الشيعة بالكذب ووضع الحديث، وهو يعقد فصلاً بعنوان ملفتٍ لهذه النقطة أسماه **(فصل فيما وضع الشيعة والبكرية من الأحاديث)** يقول فيه: [وأعلم أن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم حملهم على وضعها عداوة خصومهم، نحو: حديث السطل، وحديث الرمّانة، وحديث غزوة البئر، التي كان فيها الشياطين، وتُعرف كما زعموا بـ «ذات العلم»، وحديث غسل سلمان الفارسي، وطيّ الأرض، وحديث الجمجمة، ونحو ذلك.

فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة، وضعت لصاحبها أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث [...]. فلما رأت الشيعة ما قد وضعت البكرية، أوسعوا في وضع الأحاديث [..]][(١)].

ليس من هدفنا الآن تحليل ونقد ما قاله ابن أبي الحديد في فصله المذكور، ومع أننا نختلف معه في بعض التفاصيل ونرفض بعض النتائج التي ذهب

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق: ج١١، صص ٤٨- ٤٩.

إليها، إلا أن ذلك لا يغيّر من رأينا. لكن ومع كـل مـا يقولـه ابـن أبي الحديـد أعلاه وهو ما لا يرضى به الشيعة ولا يوافقونه عليه، فإنه يبقى وفق التصنيف المتقدّم شيعياً رافضياً!!

وقفة سريعة مع بعض متعصبي الاتجاه الأمويّ المعاصرين

لم يقف الاتّهام بالتشيّع المفسَّر بمجرّد المحبّة عند المعاصرين عند ابـن أبي الحديد، بل تعدّاه إلى جملةٍ واسعةٍ من أعلام المسلمين الآخرين، ولم يعد التشيّع فقط مجرّد المحبّة، بل تطوّر هو الآخر إلى ما هو أخطر منه وهـو أن الإعـراض عن ذكر فضائل مخالفي الإمام علي عليه السلام ومحاربيـه أو عـدم الـترحّم علـيهم أو السكوت عن الثناء عليهم ومدحهم يجعل من الشخص شيعياً متّهماً في دينه!! منحرفاً في عقيدته!!

وقد أُلّفت في العقود الأخيرة الكثير من المؤلّفات التي تنحو هذا المنحـى وتروّج لهذه الفكرة - وهي فكـرة تجـد جـذورها في التعريـف الثالـث الـذي عرضنا له والذي ورد في كلمات الشيخ ابن تيميـة- كـان أفـضعها وأفحـشها كتاباً حمل اسماً استفزازياً هو «إسكات الكلام العاوية بفضائل خـال المـؤمنين معاوية» للمدعوّ محمود بن إمام بن منصور، وقد أسرف في كتابه هذا وتجـاوز كلَّ سابقيه، حتى أنّه طعن في أمثال الحـافظ الـذهبي!! فـاعتبره منحرفـاً عـن معاوية ! يُظهر مثالبَه و يقلِّل من فضائله! وأنّ هذا من «البهتان العظيم»!!

لنستمع إليه وهو يعلّق على ترجمه الذهبي لمعاوية في «سير أعلام النبلاء»، يقول: (ترى الذهبي صاحب السير ينقل ترجمة هذا الـصحابي بـ**نفسٍ عجيـبٍ تفضحه الكلمات ، فالواضح أنه منحرف عن هذا الصحابيّ الجليل**[1]، والعجيب

(١) هذا التأكيد منّا وليس من المؤلّف.

للبعض يعتذرون لمثل الذهبي، والذهبي لم يعتذر لهذا الصحابي)[١].

ثمّ يذكر أمثلة على النفس العجيب المفضوح ـ بحسب تعبيره ـ الذي يبرهن على انحرافه عن معاوية فيقول: (فمثلاً صدّر الترجمة بقوله: (معاوية بن أبي سفيان: صخر بن حرب بن أميّة بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصيّ بن كلاب، أمير المؤمنين، ملك الإسلام، أبو عبد الرحمن القريشي الأمويّ المكيّ).

قلت: [الكلام لمحمود إمام]: **لم يزكّه بصحبته** كما فعل في كلّ من ترجم لهم من الصحابة في سيره، بل **لم يترضَّ عليه** كما فعل مع باقي أصحاب النبي صلّى الله عليه وسلمّ. هذا في جميع سيره إلا في موطن واحد. **ويظهر المثالب ويقلّل من الفضائل**، قال: (حدَّث عن النبي صلّى الله عليه وسلمّ وكتب له مرّاتٍ يسيرة).

قلت: فما الداعي للتقليل من فضيلة أنه كاتب الوحي بوصفها «مرّات» يسيرة)[٢].

وفي موضع آخر ينقل عبارة الذهبي التالية: (ومعاوية من خيار الملوك الذين غلب عدلهم على ظلمهم، وما هو بريء من الهفوات، والله يعفو عنه) فيعلّق عليها بقوله: (قلت: هل يقال للصحابي: «الله يعفو عنه» أم يقال: «رضي الله عنه» سبحانك هذا بهتان عظيم)[٣].

وفي موضعٍ ثالثٍ ينقل عبارة الذهبي في ترجمته محمّد بن الحسن العلويّ المعروف بابن الداعي، والتي يقول فيها إنه (كان يمتنع من الترحّم على معاوية –

(١) منصور، محمود إمام، إسكات الكلاب العاوية بفضائل خال المؤمنين معاوية، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ص١٤٧.

(٢) المصدر السابق: ص١٤٨.

(٣) المصدر السابق: ص١٥٢.

رضي الله عنه- ولا يشتم الصحابة) فيعلّق قائلاً: (قلت: فهل معاوية رضي الله عنه ليس بصحابي؟! وهل عدم الترحّم على معاوية أمرٌ هين؟!)[١].

هذه بعض كلماته بشأن الحافظ الذهبي الذي تحوّل طبعاً لمعياره - وهو نفسه المعيار الذي وجدناه في كلمات ابن تيمية- إلى منحرف عن معاوية وبالتالي إلى «شيعيّ».

وما نقلناه قليل من كثير، وهو عينه لمجرّد التدليل على هذا الاتّجاه، وإلّا فإن الكتاب يتخطّى ذلك بمراتب، ولا نجد طائلاً في تسويد صفحات هذا الكتاب بأكثر من هذه العيّنة، وأختمها بنقل حكمه على علمين آخرين من علماء المسلمين أحدهما من المعاصرين والآخر من المتقدّمين.

أما الأخير فهو الحافظ ابن عبد الرحمن النسائي، وقد قال عنه: (ومن المنحرفين عن الصحابي معاوية رضي الله عنه، وله أيضاً مصنّفات، أحمد بن شعيب بن علي النسائي صاحب السنن)[٢].

ومن الواضح أن نزع الألقاب العلمية والاكتفاء بذكر اسم الحافظ النسائي إنّما قصد به الغمز في الرجل والتقليل من شأنه.

أما حكمه على العلم الثاني المعاصر فلم يكتفِ بنزع الألقاب عنه وإنّما تجاوزه للطعن عليه في دينه والقدح فيه قدحاً جارحاً وتبديعه واعتباره ضالاً هالكاً، قال متحدّثاً عن المفكّر الإسلامي الشهير سيد قطب صاحب تفسير القرآن الكريم «في ظلال القرآن»: (ومن المنحرفين عن الصحابي معاوية من المعاصرين أيضاً: كبير خوارج الزمان وإمامهم الذي ما ترك بدعةً في كتابه الموسوم في ظلال القرآن إلا وأصّلها، وقد كان فتنةً لكثير من المفتونين، نسأل

(١) المصدر السابق: ص١٥٨- ١٥٩.

(٢) المصدر السابق: ص١٦٢.

الله السلامة).

ثمّ ينقل عنه كلمته في سبب نجاح معاوية في سياسته وفشل الإمام علي عليه السلام في إصلاح الأمور وهي قوله: (وحين يركن معاوية وزميله «يقصد عمرو بن العاص»[1] إلى الكذب والغشّ والخديعة والنفاق والرشوة وشراء الذمم، لا يملك علي رضي الله عنه أن يتدلّى إلى هذا الدرك الأسفل؛ فلا عجب أن ينجحا ويفشل).

فيعلّق هو بقوله: (فهذا هو إمام الحزبيين في هذا الزمان يتكلّم بهذا الكلام الذي لا يخرج إلا من نفس خبيثة رديئة لا دين لها ولا كرامة)[2].

وهكذا يواصل الكاتب في بقيّة كتابه طعنه واتّهامه على العشرات من علماء المسلمين من مدرسة الصحابة وغيرهم، لا لشيء إلّا لأنهم لا يتبعون معياره في التعاطي مع شخصية معاوية ولا يتّفقون معه في تقييمه وغلوّه فيه، وهو نفسه المعيار الذي اعتُمد عليه في الطعن على العلّامة ابن أبي الحديد من المتقدّمين، والتشكيك في مقولاته التاريخية وسرده لأحداث العقود الأولى من تاريخ الإسلام التي نقلنا طرفاً منها في الصفحات السابقة، وعدّه شيعياً مغرضاً.

والسؤال الذي نودّ طرحه في نهاية هذا المبحث هو: هل الفكرة التي يقوم عليها معيار هؤلاء في تصنيف من هو «متشيّع» وتمييزه عن «السنّي» الحقيقي فكرة سليمة وصحيحة؟ وهل حقاً لمعاوية فضائل كثيرة مجرّد السكوت عنها وعدم ذكرها يجعل من الشخص شيعياً منحرفاً؟

الجواب على هذا السؤال هو موضوع مبحثنا التالي.

---

(١) هذا التوضيح من محمود إمام منصور.

(٢) المصدر السابق: ص١٦٧.

المبحث الثاني

مناقب وفضائل معاوية وفقاً للاتجاه الأموي

في هذه النقطة سنحاول أن نوزّع موضوع البحث على قسمين، نتناول في القسم الأوّل موقف جملة من علماء المسلمين من قضية الفضائل المنسوبة إلى معاوية ورأيهم في ذلك.

أما القسم الثاني فنعقده لإيضاح موقف الاتّجاه الأمويّ من هذه القضية والعناوين التي يمنحها لمعاوية وتصوّره عن السلوك المناسب الذي على المسلمين سلوكه في التعاطي معه.

القسم الأول: آراء جملة من منكري فضائل معاوية المدّعاة

أجمعت كلمة جملة من الحفّاظ وعلماء الحديث وأهل العلم بالآثار والمشتغلين بدراسة علوم الإسلام على عدم صحّة شيء من الفضائل المدّعاة لمعاوية، وأنها فضائل مزوّرة ولا أصل لها، بل هي مجرّد أحاديث موضوعة ومختلقة بدافع البغض والنكاية بالإمام علي عليه السلام كما صرّح بذلك الإمام أحمد بن حنبل.

وفيما يلي أقوال طائفة ممّن ذهبوا إلى ذلك:

الأوّل: ابن تيمية الحرّاني

قد يبدو غريباً للوهلة الأولى أن نمثّل لهذا القسم من علماء المسلمين الذين أنكروا ثبوت تلك الأحاديث برجلٍ نعتقد أنه من مؤسّسي الاتّجاه

الأمويّ وأحد أكبر أركانه، ولكن هذه الغرابة ستزول إذا ما تابعنا القارئُ إلى نهاية هذا المبحث من دراستنا، حينها سيعرف أن الفضائل المنسوبة لمعاوية ومحاولات تلميع صورته لا تعتمد فقط على تلك النصوص المختلقة، وأنّ هناك سبلاً أخرى سيقف القارئ على بعضها تعتمد التعليل والاستنباط والتأويل أكثر من النصوص الصريحة التي يصعب - إن لم يكن يستحيل- التثبّت منها.

النصّ الذي وردت فيه إشارة ابن تيمية إلى اختلاق الأحاديث محلّ البحث تقدّم نقل جزءٍ منه قبل قليل، حين تحدّثنا عن تعريفه للتشيّع، فقد ورد في تكملته ما يلقي الضوء على موضوعنا، فبعد ردّه على استدلال العلّامة الحلّي بحديث الطير وإنكاره لصحّة هذا الحديث وغيره من الأحاديث الواردة في فضل أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام، قال: (بل قد روي في فضل معاوية أحاديث كثيرة، وصُنّف في ذلك مصنّفات، وأهل العلم بالحديث لا يصحّحون لا هذا ولا هذا)[1].

وهذا تصريح منه بعدم صحّة الأحاديث المنقولة في فضل معاوية، أما الجزء الآخر من كلامه مما يتعلّق بفضائل أمير المؤمنين عليه السلام فهو خارجٌ فعلاً عن محلّ مبحثنا وله وقته المناسب الذي نناقشه فيه.

الثاني: ابن قيم الجوزية

وهذا أيضاً علمٌ آخر من أعلام الاتّجاه الأمويّ، يصرح بهذه الحقيقة، حقيقة أنه لم يصحَّ شيءٌ مما ورد في معاوية من الفضائل، وهو من أهمّ وأكبر تلاميذ ابن تيمية، فقد قال في كتابه «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» وهو

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنّة النبوية، مصدر سابق: ج٧، ص٣٧١.

يتحدث عن الأحاديث الموضوعة الباطلة ما هذا نصّه:

(ومن ذلك ما وضعه بعض جهلة أهل السنّة في فضائل معاوية بن أبي سفيان، قال إسحاق بن راهويه: لا يصحّ في فضل معاوية بن أبي سفيان عن النبي(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) شيءٌ)[1].

ثم يضيف قائلاً: (قلت: ومراده ومراد من قال ذلك من أهل الحديث: أنّه لم يصحّ حديث في مناقبه بخصوصه، وإلَّا فما صحَّ عندهم في مناقب الصحابة على العموم، ومناقب قريش، فمعاوية رضي الله عنه داخلٌ فيه)[2].

أقول: أما ترجمة إسحاق بن راهويه فسوف يقف القارئ على طرف منها في المورد الثالث. وأما ما قاله من شمول معاوية بما ورد في مناقب الصحابة على العموم فهو نموذج على ما قلناه في المورد الأوّل مع ابن تيمية من أن تلميع هذا الاتّجاه لصورة معاوية وتضخيم حجمه لا يتوقّف على تصحيحهم لهذه الفضائل المختلقة، وهو ما سنتناوله في القسم الثاني من هذا المبحث.

الثالث: ابن حجر العسقلاني

قال في كتابه (فتح الباري): (وأخرج ابن الجوزي أيضاً من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي: ما تقول في عليٍّ ومعاوية؟ فأطرق ثم قال: اعلم أن علياً كان كثير الأعداء، ففتّش أعداؤه له عيباً فلم يجدوا، فعمدوا إلى رجلٍ قد حاربه فأطروه كياداً منهم لعليّ).

ثمّ يوضّح ابن حجر ما أرد ابن حنبل بكلامه هذا فيقول: (فأشار بهذا إلى

---

(١) ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر الدمشقي، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، حقّقه وخرّج نصوصه وعلّق عليه: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٣٩٠هـ- ٢٠٠١م، ص١١٦.

(٢) المصدر السابق: ص١١٦.

ما اختلقوه لمعاوية من الفضائل مما لا أصل له، وقد ورد في فضائل معاوية أحاديث كثيرة لكن ليس فيها ما يصحّ من طريق الإسناد. وبذاك جزم إسحاق بن راهويه والنسائي وغيرهم)[١].

وقد فسَّر ابن حجر عدول البخاري عن تسمية هذا الباب من «فضائل معاوية أو مناقب معاوية) إلى (باب ذكر معاوية) لاعتماده على قول شيخه ابن راهويه الذي صرّح وجزم بعدم وجود أصل لتلك الفضائل المنسوبة.

واستطراداً للبحث أودّ أن يقف القارئ على بعض كلمات أئمّة الجرح والتعديل في ترجمتهم لإسحاق بن راهويه شيخ البخاري، وصاحب هذا الجزم بشأن فضائل معاوية.

أما الحديث عن الحافظ النسائي فنتركه اعتماداً على ما تقدّم منّا في أكثر من مناسبة من ذكر ترجمته، ولأنه غمز فيه بتهمة التشيّع!

قال ابن حجر في (تهذيب التهذيب) عند ترجمته: (إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلَد [...] أبو يعقوب الحنظلي، المعروف بابن راهويه المروزي، أحد الأئمّة، طاف البلاد. [...]

قال أحمد: لم يعبر الجسر إلى خراسان مثله.

وقال أيضاً: لا أعرف له بالعراق نظيراً.

وقال مرّة لما سئل عنه: إسحاق عندنا إمام من أئمّة المسلمين. [...]

وقال النسائي: إسحاق أحد الأئمّة.

وقال أيضاً: ثقة مأمون.

وقال ابن خزيمة: والله لو كان في التابعين لأقرّوا له بحفظه وعلمه وفقهه.

---

(١) فتح الباري، مصدر سابق: ج٧، ص١٣٢.

[...]

وقال أبو حاتم: ذكرت لأبي زُرعة إسحاق وحفظه للأسانيد والمتون، فقال: أبو زُرعة: ما رُؤي أحفظ من إسحاق.

قال أبو حاتم: والعجب من إتقانه وسلامته من الغلط مع ما رُزِق من الحفظ.

[...]

وقال ابن حبّان في «الثقات»: كان إسحاق من سادات أهل زمانه فقهاً وعلماً وحفظاً، وصنّف الكتب، وفرّع على السنن، وذبّ عنها، وقمع من خالفها)[1].

الرابع: بدر الدين العيني

قال في كتابه «عمده القاري شرح صحيح البخاري» عند شرحه للحديث الثالث من (باب ذكر معاوية):

(مطابقته [أي الحديث الثالث] للترجمة من حيث إنّ فيه ذكر معاوية، ولا يدلّ هذا على فضيلته. فان قلت: قد ورد في فضيلته أحاديث كثيرة. قلت: نعم، ولكن ليس فيها حديث يصحّ من طريق الإسناد، نصّ عليه ابن راهويه والنسائي وغيرهما، فلذلك قال [أي البخاري]: «باب ذكر معاوية». ولم يقل: فضيلةً ولا منقبةً)[2].

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، باعتناء: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ج١، ص١١٢- ١١٣.

(٢) العيني، بدر الدين أبو محمّد بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ضبطه وصحّحه: عبد الله محمود محمّد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ج١٦، ص٣٤٣.

القسم الثاني: المناقب والألقاب التي يمنحها الاتجاه الأمويّ لمعاوية

إن تـصحيح الأحاديـث الـواردة في فـضائل معاويـة أو الطعـن فيهـا وتكذيبها ليس هو المحكّ الحقيقي لتعيّن كون هذا الـشخص منتـسباً للاتجـاه الأمويّ أو خارجاً منه، فباستثناء حفنة من المتـأخّرين الـذين صـحّحوا تلـك الأحاديث وخرقوا إجماع أهل العلم بالحديث والآثار، فإنّ جلّ من يدافع عن معاوية ممن يعرف ما يقوله يسلك سبيلاً آخر غير ذلـك؛ تحديـداً مـن خـلال «استنباط» فـضائل وألقـاب لـه مـن أحاديـث الفـضائل العامّـة الـواردة في الصحابة (كما لاحظنا ذلك عند ابن قيم الجوزية مـثلاً)، أو مـن أخبـار سـيرة معاوية نفسه (كما فعل البخاري مثلاً)[1]، أو من خلال تأويل الواقع التـاريخي للمسلمين وافترض أنّ معاوية يـشكل الخـطّ الأوّل للـدفاع عـن الـصحابة، وبالتالي فان الدفاع عنه واحترامه وتقديسه إنّما هـو في الواقـع دفـاعٌ واحـترامٌ وتقديسٌ للصحابة.

إنّ كتاب «البداية والنهاية » للحافظ ابن كثير يعـدّ أوسـع أنمـوذج عـلى هـذه المحـاولات، فقـد جمـع في ترجمتـه لمعاويـة الكثـير مـن هـذه الأقـوال والاستنباطات والتأويلات، حتى وصل الأمر بالبعض أن جعل الترّحم عـلى معاوية شرطاً في الدخول للجنّة بلا حساب! فقد نقل عـن ابـن وهـب، عـن مالـك، عـن الزهـري قـال: (سـألت سـعيد بـن المـسيّب عـن أصـحاب الرسولﷺ ؟ فقال لي : اسمع يا زهـري، مـن مـات محبّـاً لأبي بكـر و عمـر

(١) فبعد توضيحه لسبب عدول البخاري عن تسمية الباب الذي عقـده لمعاويـة مـن (بـاب فضائل معاوية) إلى (باب ذكر معاوية) وتعليله لذلك بمتابعته لشيخه ابن راهويه قال ابن حجر: (لكن بدقيق نظره **استنبط** ما يدفع به رؤوس الروافض): راجع: فـتح البـاري، ط طيبة، الرياض، ج٧، ص١٣٢.

وعثمان وعلي، وشهد للعشرة بالجنّة، **وترحَّم على معاوية**،كان حقيقاً على الله أن لا يناقشه الحساب)[١].

بل وجاوز عبد الله بن مبارك ذلك فقال: (معاوية عندنا محنة، فمن رأيناه ينظر إليه شزراً اتّهمناه على القوم)[٢].

وهذه في الواقع إحدى أضاليل معاوية حين نصب نفسه مدافعاً عن الصحابة، مستغلاً بذلك تعاطف المجتمع المسلم معهم واحترامه لدورهم في النهوض بالإسلام والتضحية في سبيله وتقديره لجهودهم في نشر دعوته في البلدان، فأقنع البعض وخدعه بكون النيل منه ما هو في الواقع إلا نيل من الصحابة، ثم ضمَّ نفسه إليهم وتحصّن بالأحاديث المادحة لهم والناهية عن القدح فيمن لم ينحرف منهم، ولاسيما حديث «لا تسبُّوا أصحابي، فإنَّ أحدكم لو أنفق مثل أُحدٍ ذهباً ما بلغ مُدّ أحدهم ولا نصيفه».

وهذا الحديث حتى لو سلّمنا بصحّته فإنّه لا يشمل معاوية ولا أمثاله؛ لأنه ورد في شأن مشادّة واختلاف بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف وقد سبّ خالدٌ عبد الرحمن فمنعه النبيﷺ ونهاه وقال هذه الكلمة، وهي بعمومها لا تتناول مستقبل الصحابة ومدى التزامهم بالإسلام أو انحرافهم عن بعض تعاليمه، وإنّما تتحدّث عن حالهم في صدر الإسلام وبداية دعوته، هذا **أولاً**.

وثانياً: حتى لو فرضنا أنّ دلالة الحديث مطلقة لجميع الأزمان، فإنّ من المؤكّد أنها لا تشمل معاوية أيضاً، وذلك لأن المقصود بالأصحاب هنا أولئك

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق: ج١١، ص٤٤٩.

(٢) المصدر السابق، نفس المعطيات، والمقصود بـ«القوم» بحسب ابن كثير هم: الصحابة.

المؤمنين بالإسلام قبل فتح مكّة وليس الطلقاء من أمثال معاوية، وهو ما ذهب إليه الشيخ تقي الدين السبكي[1]؛ إذ لو كان المقصود بهم جميع الأصحاب لما كان لتوجيه الخطاب إلى «البعض» منهم معنى، ولكان الأصحّ أن يقال: (لا تتسابّوا)، ولما قيل: (لو أنفق أحدكم) فإن هذا البعض الأخير سيكون من الصحابة أيضاً.

وعلى أيّة حال، فإنّ محاولات الدفاع عن معاوية وتلميع صورته وإضفاء هالة من القدسية عليه إنّما بدأها معاوية نفسه، ثم سار عليها من تأخّر عنه ممن التزم مساره وخطّه، بل إن معاوية يرى في نفسه أكثر من ذلك، ويصرّح بأحقّيته بأمر الخلافة وأهليّته لها أكثر حتى من الخليفة الثاني!

ورد في البخاري: (حدّثني إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، قال: وأخبرني ابن طاوس، عن عكرمة بن خالد، عن ابن عمر، قال:

دخلت على حفصة ونسواتها تنطف، قلت: قد كان من أمر الناس ما ترين، فلم يجعل لي من الأمر شيء، فقالت: «إلحق فإنّهم ينتظرونك، وأخشى أن يكون في احتباسك عنهم فرقة»، فلم تدعه حتى ذهب، فلـمّا تفرَّق الناس خطب معاوية، قال: «من كان يريد أن يتكلّم في هذا الأمر فليطلع لنا قرنه، فلنحن أحقّ به منه ومن أبيه»، قال حبيب بن مسلمة: «فهلّا أجبته؟» قال عبد الله: «فحللت حُبوتي، وهممت أن أقول: أحقّ بهذا الأمر منك من قاتلك وأباك على الإسلام، فخشيت أن أقول كلمة تفرّق بين الجمع، وتسفك الدم، ويحمل عنّي غير ذلك، فذكرت ما أعدّ الله في الجنان»، قال حبيب: حُفظت

---

(١) راجع: الحديث وتعليق الأرنؤوط عليه في: مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج١٧، ص١٣٧، وما بعدها، ح١١٠٧٩.

وعُصِمت)[1].

وقد فسّر كل من بدر الدين العيني وشهاب الدين القسطلاني قول معاوية: (فلنحن أحقّ به منه ومن أبيه) بأنه تعريض منه بعبد الله وأبيه عمر بن الخطّاب[2].

وبعيداً عن رأي معاوية في نفسه، فإنّ الألقاب والعناوين التي منحت له كثيرة، سنقف والقارئ الكريم على بعضها لندرك حجم التضليلات التي يروّجها الاتّجاه الأمويّ في دفاعه عن عميد هذا التيّار الفكري في تاريخ الإسلام، وتهويلاته في الحجر على عقول المسلمين دون دراسة تاريخهم بعقليةٍ نقديةٍ موضوعية.

معاوية ستر أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله

ورد في «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي ما يلي: (أخبرنا محمّد بن أحمد بن رزق البزّاز، قال: حدّثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن يحيي

---

(١) البخاري، الجامع الصحيح، مصدر سابق: ج٣، ص ١١٠، ح٤١٠٨.

(٢) راجع: العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج١٧، ص٢٤٨، والقسطلاني: إرشاد الساري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط٧، ١٣٢٣، ج٦، ص٣٢٥. واعتذر الأخير لمعاوية بقوله: [ولعلّ معاوية كان رأيه في الخلافة تقديم الفاضل في القوّة والمعرفة والرأي، على الفاضل في السبق إلى الإسلام والدين؛ فلذا أطلق أنه أحقّ) ومن الغريب أن يحتمل ابن حجر في كلمة معاوية هذه أنها تعريض بالإمامين الحسن والحسين عليهما السلام: إذ لا إشارة في الخبر على وجودهما في هذه الحادثة. وحتى لو افترض ذلك فإنّ معاوية قال كلمته بعد (تفرّق الناس) فهل يحتمل ابن حجر تفرّق الناس عن معاوية وبقاء الإمامين الحسنين عليهما السلام عنده!! ولو صحّ هذا الاحتمال لكان الأولى بحبيب بن مسلمة أن يوجّه كلامه إليهما عليهما السلام لا إلى عبد الله بن عمر.

النيسابوري، قال: حدّثنا أبو عمرو أحمد بن أحمد الحيري قراءة عليه، قال: حدّثنا عثمان بن سعيد، قال: سمعت الربيع بن نافع يقول: معاوية بن أبي سفيان ستر أصحاب رسول اللهﷺ فإذا كشف الرجل الستر اجترئ على ما وراءه)[1].

معاوية ميزان حبّ الصحابة ومفتاحهم

وهذا لقب منحه إيّاه ابن العماد الحنبلي في كتابه «شذرات الذهب»؛ قال في أحداث سنة (٦٠): (وفيها توفّي معاوية بن أبي سفيان بدمشق [..] وكان من دهاة العرب وحكمائها [..] وهو الميزان في حبّ الصحابة، ومفتاح الصحابة)[2].

معاوية أفضل من ستمئة عمر بن عبد العزيز ولا يقاس به أحد من غير الصحابة!

وردت في مسألة المفاضلة بين معاوية وعمر بن عبد العزيز أخبار كثيرة أدلى فيها العديد بآرائهم، كأحمد بن حنبل والمعافى بن عمران الأزدي وحمّاد بن أسامة وغيرهم، ونحن نشير إلى بعض تلك الآراء لمجرّد التدليل على هذا اللقب وليس من نيّتنا استقصاء ذلك.

قال الخلال في كتابه «السنّة»: (وأخبرني أبو بكر المروذي، قال: كتب إلينا علي بن خشرم، قال: سمعت بشر بن الحارث يقول: سئل المعافى وأنا اسمع، أو سألته: معاوية أفضل أو عمر بن عبد العزيز؟ فقال: كان معاوية أفضل من ستمئة مثل عمر بن عبد العزيز)[3].

---

(١) تاريخ بغداد، مصدر سابق: ج١، ص٥٧٧.

(٢) شذرات الذهب، مصدر سابق: ج١، ص٢٧٠.

(٣) السنّة، مصدر سابق: ج١، ص٤٣٥، ح٦٦٤.

وفيه أيضاً: (أخبرني يوسف بن موسى وأحمد بن الحسين بن حسّان أن أبا عبد الله [أحمد بن حنبل] قيل له: هل يقاس بأصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أحد؟ قال: معاذ الله ، قيل: فمعاوية أفضل من عمر بن عبد العزيز؟ قال: أي لعمري، قال النبي صلىّ الله عليه وسلّم: «خير الناس قرني»)[1].

وفي (شذرات الذهب): (سئل الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: أيّهما أفضل: معاوية أو عمر بن عبد العزيز؟ فقال: لغبارٌ لحق بأنف جواد معاوية بين يدي رسول الله ﷺ خير من عمر بن عبد العزيز)[2].

معاوية فقيه ومن كبار العلماء

وهذا لقبٌ آخر من ألقاب معاوية خلعه عليه الاتّجاه الأمويّ واعتمده في الكثير من الأحيان لتوجيه ما صدر عنه من مخالفات للسنّة النبوية وأحكام الشريعة الإسلامية.

ذكر ابن كثير في «البداية والنهاية» عن ابن عساكر أنه روي عن الفضيل بن عياض أنه كان يقول: (معاوية من الصحابة، من العلماء الكبار، ولكن ابتلي بحبّ الدنيا)[3].

---

(١) المصدر السابق: ج١، ص٤٣٥، ح٦٦٢، وراجع أيضاً: ح٦٦٠، و٦٦١.

(٢) شذرات الذهب: ج١، ص٢٧٠، وانظر أيضاً: ابن كثير «البداية والنهاية، مصدر سابق: ج١١، ص٤٤٩، نقل الكلمة عن عبد الله بن المبارك، وقد اعترض كلّ من محمود الأرنؤوط (محقّق كتاب الشذرات) وعبد القادر الأرنؤوط (المشرف على التحقيق) على هذه الكلمة واعتبراها (انتقاصاً من قدر الخليفة الصالح عمر بن عبد العزيز الذي عُدّ عند الكثيرين من أئمّة المسلمين في مقام الخلفاء الراشدين).

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٤٥١. والسنّة، للخلال، ج١، ص٤٣٨، ح٦٧١.

وقال في «صحيح البخاري»: (حدّثنا ابن أبي مريم، حدّثنا نافع عن عمر، حدّثني ابن أبي مليكة، قيل لابن عباس: هل لك في أمير المؤمنين معاوية فإنه ما أوتر إلا بواحدة؟ قال: أصاب، إنّه فقيه)[١].

وفيه أيضاً: (حدّثنا الحسن بن بشر، حدّثنا المعافى، عن عثمان بن الأسود، عن ابن أبي مليكه، قال: أوتر معاوية بعد العشاء بركعة وعنده مولىً لابن عباس، فأتى ابن عباس، فقال: دعه؛ فإنّه صحب رسول الله صلى الله عليه وآله)[٢].

إنّ ما تقدّم في الأبحاث السابقة يوضّح طبيعة فقاهة معاوية، وكيف أنّها تعتمد على الرأي مقابل النصّ والإعراض عن الأخبار القطعية من السنّة النبوية، وفيما يلي أنقل خبراً واحداً يوضّح حقيقةَ فقاهة الرجل ويبيّن - دون لبس- أنّ معاوية لم يضع في اعتباراته التقيّد بالسنّة النبوية بمقدار اهتمامه بمكانة الأسرة الأموية واحتفاظها بمكتسباتها السياسية؛ قال في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: (حدّثنا يعقوب، حدّثنا أبي، عن أبي إسحاق، حدّثنا يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه عبّاد، قال: لما قدم علينا معاوية حاجّاً قدمنا معه مكّة، قال: فصلّى بنا الظهر ركعتين، ثم انصرف إلى دار الندوة، قال: وكان عثمان - حين أتمّ الصلاة- إذا قدِمَ مكّة صلّى بها الظهر والعصر والعشاء الآخرة أربعاً أربعاً، فإذا خرج إلى منى وعرفات قصّر الصلاة، فإذا فرغ من الحجّ وأقام بمنى أتم الصلاة حتى يخرج من مكّة، فلما صلّى بنا معاوية الظهر ركعتين، نهض إليه مروان بن الحكم وعمر بن عثمان، فقالا له: ما عاب أحد

---

(١) البخاري، صحيح البخاري، باب فضائل الصحابة، باب ذكر معاوية، ح ٣٧٦٥، ج٥، (ط طوق النجاة)، ص٢٨- ٢٩.

(٢) المصدر السابق: ج٥، ص٢٨، ح٣٧٦٤.

ابن عمّك بأقبح ما عبته به! فقال لهما: وما ذاك؟ قال: فقالا له: ألم تعلم أنه أتمّ الصلاة بمكّة، قال: فقال لهما: ويحكما!! وهل كان غير ما صنعت؟! قد صلّيتهما مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ومع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، قالا: فإنّ ابن عمك قد كان أتمّها، وإنّ خلافك إيّاه له عيب، قال: فخرج معاوية إلى العصر فصلّاها بنا أربعاً)[1].

وقد صحّح الحديث حمزة أحمد الزين[2]، وحسّنه شعيب الأرنؤوط، ونقل عن السندي شرحه لقول معاوية (وهل كان غير ما صنعت) وهو: (أي: ما وجدت في الدين أو في السنّة إلّا ما صنعت من القصر لا ما صنع عثمان من الإتمام)[3].

ومع ذلك نجده أعرض عمّا وجده من السنّة وخالفها بمتابعة (ابن عمّه) عثمان .. فهل يفعل ذلك الفقهاء والعلماء الكبار؟!

خاتمة: الزبانية ومبغضو معاوية!

نختم هذا المبحث بنقل هذا «الهاتف» الذي سمعه «بعض السلف» كما يقول ابن كثير؛ وهو هاتف غريب لمن يتأمّله؛ إذ ينفرد فيه مبغض معاوية بعقاب من الله تعالى لا يدانيه عقاب أحد من مبغضي أبي بكر وعمر وعثمان والإمام علي عليه السلام! ونصّ الهاتف هو:

(وقال بعض السلف: بينا أنا على جبل الشام إذ سمعت هاتفاً يقول: من أبغض الصديق فذاك زنديق، ومن أبغض عمر فإلى جهنّم زمر؛ ومن أبغض

---

(١) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: ج٢٨، صص ٧١- ٧٢، ح١٦٨٥٧.

(٢) الزين، حمزة أحمد، المسند: ج١٣، ص ١٨٣، ٦٨٠٠.

(٣) ابن حنبل، المسند، تحقيق الأرنؤوط، وآخرين: ج٢٨، ص٧٢، الحاشية رقم ٤.

عثمان فذاك خصمه الرحمن؛ ومن أبغض عليّاً فذاك خصمه النبيّ؛ ومن أبغض معاوية سحبته الزبانية إلى جهنم الحامية ويرمى به الهاوية)[١].

وهذه القصّة وإن حوت على الكثير من التزويق والتطعيم بأمثال السجع والمحسّنات اللفظية، وأضيف لها جوٌ من القدسية (إذ طالما ارتبط الهاتف من الجبل في ذاكرة المسلمين بالوحي والنبوّة والإلهام من الله تعالى)، إلا أن اللطيف فيها هو اختصاص مبغض معاوية بعذابٍ لا يقاس به أحد من مبغضي متقدّميه!!

فباستثناء عمر الذي يساق مبغضه إلى جهنم «زمر» (على أن كلمة «زمر» تطلق على الجماعات المتفرقة وليس على الفرد الواحد فقط، وقد استخدمها القرآن الكريم في وصف الجماعات المؤمنة والكافرة ..) فإنّ مبغضي أبي بكر وعثمان والإمام عليعليه السلام يوصفون بالزندقة أو الخصومة لله تعالى أو على الأقلّ للنبيصلى الله عليه وآله، وبالتالي فمن الممكن أن يصفح الله تعالى عن زندقة الأوّل لسبب من الأسباب، أو يعفو الله سبحانه أو نبيّهصلى الله عليه وآله عن الثاني والثالث، أمّا في حالة مبغض معاوية فإنه يساق إلى جهنم «الحامية» بلا توقّف ولا مراجعة، ثم يرمى في «الهاوية»!

وهذه من خصائص معاوية التي ينفرد بها ولا يدانيه فيها أحد!

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق: ج١١، ص٤٥١.

المبحث الثالث

قلب معايير علم الجرح والتعديل وبعض تطبيقاته

توطئة

ما كان للحديث عن فضائل معاوية وألقابه أن يتمّ لولا أن سبق ذلك إرساء بعض القواعد العملية وتطبيق بعض الإجراءات السياسية التي فسحت لتلك الفضائل والألقاب بالظهور. وهذا ما حدث فعلاً! فالقارئ للتاريخ الإسلامي والدارس لبعض علومه يجد أن بني أميّة وأعلام الاتّجاه الأمويّ قد عملوا على الأمرين معاً.

إن إلقاء مسؤولية وضع الأحاديث في فضائل معاوية على بني أميّة ليس القصد منها النيل من هذه الأسرة بأيّ هدف كان؛ والطعن فيها اعتباطاً، وإنّما طبيعة الأمور هي التي ترجّح مثل هذه الفرضية؛ إذ لا يعقل أن يكون خصومهم ومحاربوهم ـ كبني العباس مثلاً ـ هم من يضعون أحاديث فضائل بني أميّة! ليس فقط لأنّ طبيعة العداء والخصومة تحول دون ذلك، بل ولأنّ أهمّ الدوافع في وضع هذه الأحاديث هو التقرّب والتزلّف من قبل واضعها إلى البلاط والفوز بالجوائز والهدايا منهم، وهذا إنّما يحصل مع بني أميّة خاصّة، لا مع من حاربهم وقاتلهم. علماً أن خلفيّات هذا الوضع قد تمتدّ إلى زمن الخليفة الثالث عثمان وإن كان من الصعب العثور على وثائق تثبت ضلوعه في هذه القضية، إلّا أننا على يقين أنّها انتشرت وتوسّعت و أخذت

طريقها إلى التقعيد والمنهجة في زمن معاوية تحديداً ومن جاء بعده؛ وهـذا هـو ما يجعل الأخير المسؤول الأوّل عنها والضالع فيها.

الأصل في صناعة وضع الحديث

السؤال الأهمّ الذي ينبغي طرحه هنا هو: ما هو الأصـل الـذي قامـت عليه صناعة وضع الحديث؟ وما هي القاعدة الأهمّ التي مهّدت لكلّ ذلك؟

لقد استمعنا فيما تقدّم من هذا الفصل إلى كلمة الإمام أحمد بن حنبل التي صرّح فيها أن أعداء الإمام عليعليه السلام، بحثوا عن عيـب لـه يـشنّعون بـه عليـه ويشوّهون به صورته في أوساط المسلمين، فلم يعثروا على ذلـك، فعمـدوا إلى الإطراء على مخالفيه ووضع الأحاديث في فضائلهم نكايـةً بالإمـام عـليعليه السلام، ولاحقاً سنعرف أنّ هؤلاء الوضّاعين اختاروا أن يمرّروا أحاديثهم تلـك مـن داخل بيت النبوة؛ وأن يشنّوا حربهم من خلال اسـتغلال أسـماء لـصيقة بهـذا البيت لا يسع الفرد المسلم أن يطعن فيهـا بالكـذب والتـدليس؛ لأنـه يمثّـل انتقاصاً من مقام الرسولصلى الله عليه وآله، وعلـى رأس تلـك الأسـماء التـي اسـتغلّت في هذا الشأن بعض أزواج النبيصلى الله عليه وآله - لا سيّما السيدة عائشة- وما وضعوه على لسانهن، ويمكننا التأكّد من ذلك إذا عرفنا أن عائشة لم تكن على وئام تامّ مـع السلطة الأموية، وأن لديها موقفاً سلبياً من ولاة وأمـراء بنـي أميّـة وعمّالهـم، حينها يتبيّن لنا - وهذا ما نعتقده- أن كثيراً من تلك الأحاديث التي وُضعت على لسانها في كتب الآثار ما هي في الواقع إلا جزءٌ من موضوعات بنـي أميّـة ومختلقاتهم.

أمّا الأصل الذي استند إليه الاتّجاه الأمويّ في كلّ هذا التلاعب بالـدين وتزييف أحداثه وواقعه التاريخي، فهو في الواقع يبدأ من «تبديل» قواعد علـم

الجرح والتعديل، والتدليس على المسلمين بقطع الطريق عليهم في الوصول إلى سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله الحقيقية من خلال إسقاط وثاقة كل راوٍ شيعي (بالمعنى المتقدّم لهذه الكلمة، أي: المحبّ للإمام علي عليه السلام)، وتوثيق كلّ خارجٍ على الإمام علي عليه السلام، ناصبٍ له العداء. فكلّ من يتولى علياً عليه السلام يُترك حديثه ويُتوقّف فيه، وكلّ من يبرأ من علي عليه السلام فهو راوٍ صدوق متديّن وثبت، لا يسوغ إهمال ما يأتي به، بل لابدّ من تصديقه والأخذ بكلامه.

وقد صرّح بحقيقة التمييز هذا، وانفصال كلّ جماعة عن الأخرى تبعاً للإمام الذي تتولّاه أحد أبرز المناوئين للإمام علي عليه السلام، وهو حريز بن عثمان الرحبي الحمصي، حين كان يجيب لمن يسأله عن سبب عدائه الشديد للإمام بقوله: (لنا إمامنا، ولكم إمامكم)[1]. يقصد بالأوّل الإمام علي، وبالثاني معاوية.

وممن أشار إلى هذا الانقلاب الخطير في معايير الجرح والتعديل وحاول تفسيره الحافظ ابن حجر العسقلاني في نصٍّ في غاية الأهمّية ننقله بأكمله، قال: (وقد كنت أستشكل توثيقَهم الناصبيَّ غالباً، وتوهينهم الشيعةَ مطلقاً، ولا سيّما أن علياً ورد في حقّه «**لا يحبّه إلّا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق**». ثم ظهر لي في الجواب عن ذلك: أنّ البغض ها هنا مقيّد بسبب، وهو كونه نصرَ النبي صلى الله عليه وآله، لأنّ من الطبع البشري بغض من وقعت منه الإساءة في حقّ المبغض، والحبُّ بعكسه، وذلك ما يرجع إلى أمور الدنيا غالباً، والخبر في حبّ علي وبغضه ليس على العموم، فقد أحبّه من أفرط فيه حتى ادّعى أنه نبيّ أو أنه إله – تعالى

---

(١) انظر: تاريخ دمشق: ج١٢، ص٣٤٨، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج٧، ص٨١، وقد فسّر الذهبي قصده بما ذكرناه أعلاه.

الله عن أفكهم- والذي ورد في حقّ علي من ذلك قد ورد مثله في حقّ الأنصار، وأجاب عنه العلماء: إنّ بغضَهُم لأجل النصر كان ذلك علامة نفاقه وبالعكس؛ فكذا يقال في حقّ علي. وأيضاً فأكثر من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق اللهجة والتمسّك بأمور الديانة، بخلاف من يوصف بالرفض فإنّ غالبهم كاذب ولا يتورّع في الأخبار. والأصل فيه أنّ الناصبة اعتقدوا أنّ عليّاً رضي الله عنه قتل عثمان أو كان أعان عليه، فكان بغضهم له ديانةً بزعمهم، ثم انضاف إلى ذلك أن منهم من قُتلت أقاربه في حروب علي)[1].

ما يهمّنا في النصّ أعلاه ليس اعتذار ابن حجر وتوجيهه لظاهرة «توثيقهم الناصبيّ غالباً وتوهينهم الشيعة مطلقاً»؛ فإنّا نجد التوجيه مبثوثاً في كلمات ابن تيمية في كتابه «منهاج السنّة النبوية»[2] وأغلب الظنّ أنه يشير إليه في قوله: (وأجاب عنه العلماء)، وإنّما يهمّنا نفس تصريحه بوجود هذه القاعدة وتسالم أهل الجرح والتعديل على العمل بمضمونها. فإذا جمعنا بين هذه القاعدة وبين ما صرّح به ابن حنبل من أنّ أعداء الإمام علي عليه السلام وضعوا الحديث في مناقب وفضائل خصومه ومحاربيه للنكاية به، ونحن نعرف أنّ بني أميّة بنحوٍ عام ومعاوية بنحوٍ خاصّ، على رأس خصومه عليه السلام، فإنّ النتيجة التي ننتهي لها أن جميع ما ورد في فضائل هؤلاء إنّما هو أحاديث مختلقة لا

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، ج٨، ص٤١٠، ترجمة (أبي لبيد لمازة بن زبار الأزدي الجهضمي البصري).

(٢) انظر مثلاً: منهاج السنّة النبوية، ج٤، ص٢٩٠ (الوجه الرابع من ردّه على قول العلّامة الحلّي أن رسول الله صلى الله عليه وآله سمّى الإمام عليّاً فاروق هذه الأمّة). وج٧، ص١٤٦، وما بعدها (ردّه على البرهان الخامس عشر من كلام العلّامة الحلّي).

أصل لها إطلاقاً، وأنّ صناعة وضع الحديث إنّما خلقتها السياسة الأموية بهدف النيل من أهل البيت عليهم السلام وتشويه صورتهم في أذهان المسلمين والتقليل من شأنهم والحطّ من مكانهم، وفي المقابل تهدف هذه السياسة إلى تلميع صورة رجالات البيت الأمويّ وتضخيم دورهم في رعاية الإسلام وحفظ حقوق أبنائه واختلاق مناصب وفضائل وألقاب لهم من أجل تسويقهم كرجال صالحين همّهم الوحيد هو صيانة مقدرات الإسلام والحفاظ على بيضته. بل إنّ هذه القاعدة تطوّرت لاحقاً وصار مجرّد الحديث عن الرواة المتّهمين بالنصب يُعدّ بحدّ ذاته من علامات «الرفض».

وهكذا تغلق منافذ التحقيق في هذا الأمر ولا يكون بوسع الإنسان المسلم إلا الرضوخ لنتائجه وقبولها. وأمّا إذا أراد الإنسان المغامرة في الحديث عن هذه القضية، وتجاوز عقدة الخوف من القدح في الدين أو النبذ الاجتماعي، فعليه أن يتحمّل جميع نعوت الرفض والغلوّ وما يتفرّع عنها من الاتّهام بالخبث والكذب والنفاق والكيد للإسلام والمسلمين !!

قال الحسن بن علي البربهاري (ت٣٢٨، ٣٢٩)[1]، شيخ الحنابلة في وقته، في كتابه «شرح السنّة» ما هذا نصّه: **(وإذا سمعت الرجل يقول: «فلان ناصبيّ»، فاعلم أنه رافضيّ)**[2].

---

(١) انظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج١٥، ص٩٠، وله أيضاً: تاريخ الإسلام، ج٧، ص٥٧١.

(٢) البربهاري، أبو محمّد الحسن بن علي بن خلف، شرح السنّة، تحقيق: محمّد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٤٠٨هـ، ص٥٢، وتحقيق: عبد الرحمن بن أحمد الجميزي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ، ص١١٥.

بعض تطبيقات قاعدة توثيق الناصبي غالباً وتوهين الشيعي مطلقاً

لقد وقفنا في فرصةٍ سابقة على بعض نماذج الشقّ الثاني من هذه القاعدة، ووجدنا أن الطعن على من يميل للإمام علي عليه السلام ويتظاهر بمحبّته من الشهرة بمكان، حتى اتّهم بذلك من لا يشكّ أحدٌ في انتسابه إلى غير فرق الشيعة كالحاكم النيسابوري والحافظ النسائي والحافظ العبسي وغيرهم.

في هذه الفقرة نودّ الحديث عن القسم الأوّل من هذه القاعدة وذكر بعض تطبيقات توثيقهم للنواصب. وبطبيعة الحال فإنّه ليس من غرضنا استيعاب تطبيقات ذلك؛ فإنّه يحتاج إلى عملٍ منفرد لا يسعه هذا البحث المختصر، وإنّما نكتفي بالإشارة لبعضها من باب التدليل فقط:

النموذج الأول: عمران بن حطّان السدوسي (ت ٨٤ هـ)

أدرك جماعة من الصحابة، فروى عنهم، وتزوّج بامرأة حسناء ليخرجها من عقيدة الخوارج فأُغرم بها وأدخلته فيهم! كانت علاقته سيّئة بالحاكم ولاحقه الحجّاج وعبد الملك بن مروان، فهرب إلى عُمان وفيها مات. كان شاعراً كبيراً من شعراء الخوارج، مجاهراً بعقيدتهم، وسننقل بعض أبياته الشهيرة في الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام.

ترجم له العديد من علماء الرجال والطبقات وذكر أخباره المؤرّخون، ومما قاله الذهبي عنه: (من أعيان العلماء، لكنه من رؤوس الخوارج. حدّث عن: عائشة، وأبي موسى الأشعري، وابن عبّاس. وروى عنه: ابن سيرين، وقتادة، ويحيى بن أبي كثير)[1].

ومن شعره في مصرع علي رضي الله عنه:

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج٤، ص٢١٤.

يـا ضربـةً مـن تقـيٍّ مـا أراد بهـا إلَّا ليبلغ مـن ذي العـرش رضـوانا
إني لأذكـــره حينـــاً فأحـــسبه أوفى البريـــة عنـــد الله ميزانـــا)[١].

وقال عنه في ميزان الاعتدال: (صدوق في نفسه)[٢].

ما يهمّنا الآن هو الإشارة إلى أن هذا الرجـل قـد أخـرج لـه البخـاري في «صحيحه» واعتمد على روايته! وقد وجّه الألباني ذلك بما قاله بعضهم من أن عمران كان (صادق اللهجة متديّناً)!

قال الألباني: (عمران بن حطّان من رؤوس الخـوارج وشـعرائهم، وهـو الذي مدح ابن ملجم الشقيّ قاتل سيّدنا علي بالأبيات الشهيرة، قال بعضهم: إنّما أخرج له البخاري على قاعدته في تخريج أحاديث المبتـدع إذا كـان صـادق اللهجة متديّناً)[٣].

البخاري: يستريب في الإمام الصادق ويخرج لعمران الخارجي

لقد أخرج البخاري لعمران الخارجي واحتجّ بحديثـه، فهـل فعـل مثـل ذلك مع الإمام جعفر بن محمّد الصادقعليه السلام ؟

لنقف عند بعض أقوال أهل الجرح والتعديل ثم نعود للإجابة عـن هـذا السؤال.

قال الذهبي في (سير أعلام النبلاء): (الإمام الصادق ، شيخ بني هاشم، أبو عبد الله القرشي، العلوي، النبوي، المدني، أحد الأعلام)[٤].

---

(١) المصدر السابق، ج٤، ص٢١٥.

(٢) ميزان الاعتدال، مصدر سابق: ج٣، ص٢٣٥، رقم الترجمة ٦٢٧٧.

(٣) الألباني، محمّد ناصر الدين، مختصر صحيح الإمام البخاري، مكتبـة المعـارف، الريـاض، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م، ج٤، ص٣٩، الهامش١١.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج٦، ص٢٥٥.

وقال: (وكانا [الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام] من أجلّة علماء المدينة)[١].

وفي «ميزان الاعتدال»: (أبو عبد الله أحد الأئمّة الأعلام، برّ، صادق، كبير الشأن)[٢].

وقال ابن حبّان في «الثقات»: (وكان من سادات أهل البيت فقهاً وعلماً وفضلاً)[٣].

أما موقف البخاري منه، فبرغم من عيشه في المدينة عامين، وتتلمذ جملة من شيوخه على الإمام الصادق عليه السلام[٤]، فإنه أعرض عن حديثه ولم يحتجّ به[٥]، بل تابع شيخه يحيى بن سعيد الذي كان يقول عن الإمام الصادق عليه السلام: (في نفسي منه شيء)[٦]!

قال ابن تيمية في (منهاج السنة): (وقد استراب البخاري في بعض حديثه [حديث الإمام الصادق عليه السلام] لما بلغه عن يحيى بن سعيد القطان فيه كلام؛ فلم يخرج له)[٧].

تطور الموقف من الإمام الصادق عليه السلام من الارتياب إلى التجريح والاتهام

عندما نوضّح للقارئ الكريم موقف البخاري من الإمام الصادق عليه السلام،

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ميزان الاعتدال، مصدر سابق: ج١، ص٤١٤، الترجمة رقم ١٥١٩.

(٣) ابن حبّان، أبو حاتم محمّد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي، الثقات، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الركن، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م، ج٦، ١٣١.

(٤) كالثوري وابن عينية ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم.

(٥) ميزان الاعتدال: ج١، ص٤١٤.

(٦) سير أعلام النبلاء: ج٦، ص٢٥٦.

(٧) ابن تيمية، منهاج السنّة النبوية: ج٧، صص ٥٣٣- ٥٣٤.

بالمقارنة مع موقفه من عمران بن حطّان الخارجي، فإننا نريد له أن يقف بنفسه على بعض مفارقات الاتّجاه الأمويّ وإفرازات قاعدته الانقلابية على معايير الجرح والتعديل التي أشرنا لها في بداية حديثنا، ولكن هذه الإفرازات لتلك القاعدة لا تتوقّف خطورتها عند هذا الحدّ، بل نجدها تتجاوز ذلك بكثير، إذا ما عرفنا أنّ حجم البخاري واحتجاجه أو عدم احتجاجه بحديث شخص ما، سوف يلقي بظلاله على تطوّرات الموقف من الإمام الصادقؑ، لدى المتأخّرين من الاتّجاه المذكور.

إنّ انتقاد البخاري على موقفه هذا راجعٌ إلى ما نراه من تعليق من جاء بعده أهمّية كبيرة على كلّ ما صدر عنه، فإنّ عدم احتجاجه أو «ارتيابه» - على حدّ تعبير ابن تيمية- سوف يتصاعد لاحقاً عند المعاصرين لينتهي إلى تصريح مباشر بالتجريح والتشكيك في الإمامؑ بنحوٍ لا يرتضيه أيّ مسلم غيور على الإسلام وأئمّته وعلمائه.

لقد وصل الأمر ببعض المعاصرين إلى التشكيك في إطلاق لقب «الصادق» على الإمام، ذاهباً إلى كونه لقباً يدلّ على «تزكية» لا تملك مبرّراتها، بل الاحتياط في تركه أفضل وأجدر!!

وإذا كان الذهبي يملك من الدراية في علم الجرح والتعديل والاستقلال في الرأي عن المتقدّمين له ليقول وبنحو صريح، معلّقاً على رأي القطان المتقدّم بأنه من **(زلقاته)** ويعارضه بإجماع أئمّة الجرح والتعديل وإعراضهم عن رأيه[(١)]. إذا كان موقف الذهبي ذلك، فإنّ المعاصرين ممن تعصّبوا للاتجاه الأمويّ وازداد تأثيرهم على ثقافة شباب المسلمين بفضل التقنيات المعاصرة وتطوّر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية زادوا في نشر هذه

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج٦، ص٢٥٦.

الأراجيف وأعادوا تسويقها بنحوٍ واسع يقلق كلّ الحريصين على مستقبل المسلمين وثقافتهم وتاريخهم.

وللقارئ أن يطالع كلّ ذلك في عبارة إبراهيم الجبهان وهو يتحدّث في مقدّمة كتابه (تبديد الظلام وتنبيه النيام) عن أمور أراد - بحسب قوله - أن يرفع الالتباس عنها في ذهن قارئيه، فكان مما قاله في الأمر الرابع ما يلي:

«رابعاً: لقد قرنت اسم (جعفر بن محمد) بعلامة استفهام في غير موضع؛ تصحيحاً للخطأ الشائع [!] الذي وقع فيه كثير من أرباب التصانيف بإلصاقهم كلمة (الصادق) باسم المذكور، وجعلها لقباً له، وعلماً عليه. والواقع أن هذه التسمية - أو بالأصحّ هذه التزكية- ما كان ينبغي أن تطلق على شخص حامت حوله الشبهات [!]، وكثرت فيه الأقاويل [!]. ونسبت إليه أقوال مشحونة بالزندقة والإلحاد [!]؛ لأنه إذا صحّ صدورها منه - ونرجو أن لا يصحّ ذلك- فتسميته بالصادق تعني ضمناً، تصديق كلّ ما جاء به من الإفك.

وإذا لم يصحّ صدورها منه، فتسميته بذلك تزكيةٌ لا داعي لها، ولا محلّ لها من الإعراب، وتركها أحوط. زد على ذلك أنني لم أكن أوّل من شكّ في سلوكه، فقد كنت مسبوقاً إلى ذلك ممن عاصروه وشاهدوا بذخه وترفه وقبوله العطايا من شيعته، وهي محرّمة عليه؛ لأنه لم يكن ممّن يستحقّونها شرعاً، حتى قيل: إنه اشترى داراً في البصرة بمبلغ ثلاثين ألف دينار، عدا ما كان ينفقه على الدعاة والمبشّرين، والجمعيات السرّية التي عاثت في كيان الأمّة الإسلامية فساداً وتخريباً»[1].

---

(١) الجبهان، إبراهيم، تبديد الظلام وتنبيه النيام على خطر التشيّع على المسلمين والإسلام، رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، [السعودية]، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، صص٩- ١٠. ولم يقتصر حديث هذا الرجل على الإمام

النموذج الثاني: حريز بن عثمان الرحبي (ت١٦٣هـ)

ومن تطبيقات تبديل قواعد الجرح والتعديل وتوثيقهم لمن أبغض الإمام علياًعليه السلام ما فعلوه مع أبي عثمان (وقيل: أبي عون) حريز بن عثمان بن جبر الرحبي المشرقي.

قال المزي في «تهذيب الكمال» :(قال أحمد بن سعيد الدارمي، عن أحمد بن سليمان المروزي: حدّثنا إسماعيل بن عيّاش، قال: عادلت حريز بن عثمان من مصر إلى مكّة فجعل يسبّ علياً ويلعنه)[1].

وقد علّق محقّق الكتاب (بشّار عواد معروف) على سند هذه الرواية بقولة: (إسنادها جيّد؛ الدارمي ثقة، اتّفق عليه البخاري ومسلم، وأحمد بن سليمان صدوق أخرج له البخاري في الصحيح، وإسماعيل بن عيّاش صدوق

الصادقعليه السلام، فقط، بل لم يسلم منه حتى الإمام عليعليه السلام الذي هو الخليفة الراشدي الرابع! فقال: (يقولون: إن الحكم لو كان بيد علي وذرّيته لأكل الناس من فوقهم ومن تحت أرجلهم «لبناً وعسلاً ومنّاً وسلوى»، وهذا علي رضي الله عنه تولّى الخلافة، ومكث فيها خمسة أعوام أو تزيد، فهل أكل الناس في عهده وشربوا إلّا دماء الأبرياء، وعرق الضعفاء، ودموع الثكالى واليتامى والبؤساء، ويا ليت أن هذه الدماء، وذلك العرق وتلك الدموع، قد سالت في فتوحات إسلامية، ومن أجل تحرير بلاد واقعة تحت نير الكفر والكافرين، إذاً لتغيّر وجه التاريخ ولكنّا في حالة نحسد عليها. ولنترك خلافة علي، ولنتجاوز عن كلّ ما فيها من مفارقات [...]) ص١٤٦.

(١) المزي، جمال الدين أبو الحجّاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشّار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م، ج٥، ص٥٧٦. وأيضاً: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط الرسالة ج١، ص٥٧٦.

في روايته عن أهل بلده، وهو حمصيّ)[١].

وفي «تهذيب التهذيب» لابن حجر، قال: (وقال عبد الوهّاب بن الضحّاك - وهو متروك متّهم[٢] -: حدّثنا إسماعيل بن عيّاش، سمعت حريز بن عثمان يقول: هذا الذي يرويه الناس عن النبي ﷺ أنّه قال لعليّ: «**أنت منّي بمنزلة هارون من موسى**» حقّ، ولكن أخطا السامع، قلت: فما هو؟ فقال: إنّما هو «أنت منّي بمنزلة قارون من موسى» [!]. قلت: عمّن ترويه؟ قال: سمعت الوليد بن عبد الملك يقوله وهو على المنبر)[٣].

وفي «تهذيب التهذيب» أيضاً: (وقال ابن عديّ: قال يحيى بن صالح الوحاظي: أملى عليَّ حريز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن ميسرة، عن النبيﷺ حديثاً في تنقيص علي بن أبي طالب، لا يصلح ذكره، حديث مُعْضَل منكر جدّاً، لا يروي مثله من يتّقي الله)[٤].

وقد وصل الأمر بـ(حريز) أن صار اسمه مذهباً مستقلاً في النصب ليقال: (فلان حرزيّ المذهب) أي أنه ناصبيٌّ كما وصف بذلك إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني[٥] الذي سنأتي على ذكره لاحقاً.

ومع كلّ هذا الذي نقلناه عنه - وغيره الكثير مما أعرضنا عنه- فإننا نجد

---

(١) المصدر السابق، ج٥، ص٥٧٦.

(٢) في طبعة المعارف النظامية، الهند (الضحّاك بن عبد الوهاب) وقد علّق الناشر بما يلي: «ليس في كتب الضعفاء من اسمه (الضحاك بن عبد الوهاب) وفيما ذكره نظر، وصوابه: (عبد الوهاب بن الضحّاك) وهو ثقة عند بقبي بن مخلد، هامش الأصل».

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط. الرسالة، بيروت: ج١، ص٣٧٦.

(٤) المصدر السابق: ج١، ص٣٧٧.

(٥) المصدر السابق: ج١، ص٩٥.

أهل الجرح والتعديل يوثّقونه بأشدّ عبارات التوثيق والثناء والمدح !! وللقارئ أن يتأمّل العبارات التالية التي ننقلها من ترجمة ابن حجر له، قال:

(وقال معاذ بن معاذ: حدّثنا حريز بن عثمان، ولا أعلم أنّي رأيت بالشام أحداً أفضِّله عليه.

وقال الآجري، عن أبي داود [...] قال: وسألت أحمد بن حنبل عنه، فقال: ثقة، ثقة.

وقال أيضاً: ليس بالشام أثبت من حريز إلا أن يكون بَحير.

وقال أيضاً عن أحمد: وذكر له حريز وأبو بكر بن أبي مريم وصفوان، فقال: ليس فيهم مثل حريز، وليس أثبت منه [...].

وقال إبراهيم بن الجنيد، عن ابن معين: حريز، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وابن أبي مريم هؤلاء ثقات.

وقال ابن المديني: لم يزل من أدركناه من أصحابنا يوثّقونه.

وقال دحيم[1]: حمصيّ جيّد الإسناد، صحيح الحديث.

وقال المفضّل بن غسان: ثبت.

وقال البخاري: قال أبو اليمان: كان حريز يتناول رجلاً[2]، ثم ترك.

[...].

وإنّما أخرج له البخاري لقول أبي اليمان أنّه رجع عن النصب)[3].

---

(١) دحيم، أحد أئمّة الجرح والتعديل، وهو أحد التطبيقات لانقلاب قواعد الجرح والتعديل، وسوف نتعرّض له لاحقاً.

(٢) ولا يصرّح البخاري باسم الرجل المعنيّ هنا! مع أنه سوف يخرج حديث حريز في «صحيحه» ويعتمده.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط الرسالة، ج١، صص٣٧٦- ٣٧٧. وانظر أيضاً:

أما اعتذار ابن حجر للبخاري فقد أغنانا بالجواب عنه، ما علّق به الدكتور بشّار عواد معروف على ما نقله من توثيقات الذهبي لحريز . ونظراً لأهمّية هذا التعليق أنقله هنا كاملاً؛ قال: (وقال الذهبي في «الميزان»: «كان متقناً ثبتاً، لكنّه مبتدع»، وقال في «الكاشف»: «ثقة ... وهو ناصبيّ». وقال في «المغنى»: «ثبت لكنّه ناصبي»، وقال في «الديوان»: «ثقة، لكنه ناصبي مبغض».

قال أفقر العباد أبو محمّد بشّار بن عوّاد محقّق هذا الكتاب: لا نقبل هذا الكلام من شيخ النقاد أبي عبد الله الذهبي، إذ كيف يكون الناصبيّ ثقة، وكيف يكون «المبغض» ثقة؟ فهل النصب وبغض أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بدعة صغرى أم كبرى؟[1] والذهبيّ نفسه يقول في «الميزان» في وصف البدعة الكبرى: «الرفض الكامل والغلوّ فيه، والحطّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتجّ بهم ولا كرامة» أوَ ليس الحطُّ على عليّ و«النصب» من هذا القبيل؟ وقد ثبت من نقْل الثقات أن هذا الرجل كان يبغض عليّاً. وقد قيل: إنّه رجع عن ذلك، فإن صحّ رجوعه فما الذي يدرينا أنّه ما حدّث في حال بغضه وقبل توبته؟ وعندي أن حريز بن عثمان لا

الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: ج١، ص٤٧٥، الترجمة ١٧٩٢. وله أيضاً: المغني في الضعفاء، تحقيق: نور الدين عتر، إحياء التراث الإسلامي، قطر، ج١، ص٢٣٠، الترجمة ١٢٥٨. وله: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة (وحاشيته لسبط ابن العجمي الحلبي)، تحقيق: محمّد عوامة، واحمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، جدّة، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م: ج١، ص٣١٩، الترجمة ٩٨٦.

(١) إشارة إلى ما نقلناه عن الذهبي في التعريف الثاني للتشيّع.

يحتجّ به، ومثله مثل الذي يحطّ على الشيخين، والله أعلم)[١].

النموذج الثالث: القاضي دحيم الدمشقي (ت ٢٤٥هـ)

وهو قاضي مدينة طبرية في الأردن، من الطبقة الثالثة عشرة بحسب تصنيف الذهبي، وقد قال في ترجمته: (القاضي، الإمام، الفقيه، الحافظ، محدّث الشام، أبو سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون الدمشقي)[٢].

ثم سرد أسماء جماعة ممن حدّث عنهم، حتى قال: (وخلق كثير بالحجار، والشام، ومصر، والكوفة، والبصرة، وعُني بهذا الشأن، وفاق الأقران، وجمع، وصنّف، جرّح وعدّل، وصحّح وعلّل)[٣].

أمّا من حدّثوا عنه فهم كثر: البخاري، وأبو داود، والنسائي، والقزويني، والدارمي، وأبو حاتم الرازي، وأبو زُرعه الرازي، وأبو زُرعة الدمشقي .. وغيرهم[٤].

وقد نقل ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه قوله: (كان دحيم يميّز ويضبط، وهو ثقة)[٥].

بل نقل الذهبي عن عبدان، أنه قال: (سمعت الحسن بن علي بن بحر يقول: قدِمَ دحيم بغداد سنة اثنتي عشرة ومئتين، فرأيت أبي وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وخلف بن سالم بين يديه كالصبيان قعوداً)[٦].

---

(١) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق: ج٥، ص٥٧٩.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج١١، ص٥١٥.

(٣) المصدر السابق، ج١١، ص٥١٥.

(٤) المصدر السابق: ج١١، ص٥١٦.

(٥) المصدر السابق: ج١١، ص٥١٦.

(٦) المصدر السابق.

وهذه كلمة كبيرة جدّاً تدلّ على منزلة هذا الرجل ومكانته العلمية عند هؤلاء الحفّاظ والنقّاد، وإن فسّرها الذهبي بكونه ضيفاً عندهم أكرموه لقدومه واحترموه لحفظه[١].

ومهما يكن، فإنّ الرجل يحتلّ منزلةً رفيعة، وهو أحد أئمّة علم الجرح والتعديل، ولكنه مع ذلك لا يخفي نصبه!

وفي القصّة التالية ما يكشف عن ذلك:

قال الذهبي: (قال أحمد العجلي: دحيم ثقة، كان يختلف إلى بغداد، فذكروا الفئة الباغية هم أهل الشام، فقال: من قال هذا فهو ابن الفاعلة [!]. فنكب عنه الناس، ثم سمعوا منه)[٢].

ومن الواضح أن تنكّب الناس عنه - والمقصود بهم هنا أهل العلم؛ بقرينة أنهم ممن يسمع الحديث ويرويه ويحفظه كما في الخبر- سببه أنّ كلمته تلك تعدّ خرقاً لإجماع المسلمين الذين رووا الحديث النبويّ في جند معاوية وجيشه بالمصرّح بكونهم بغاة على الخلافة الشرعية التي يمثّلها أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام، وعليه فكيف يعدّ جمهور الأمّة الإسلامية وخيار علمائها وفقهائها أبناء سفاح والعياذ بالله؟!

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق: ج١١، صص٥١٦- ٥١٧. أقول: اضطرب محقّقو كتاب «الثقات» للعجلي، في إثبات الجملة الأخيرة من كلمته. ففي بعضها (ولم يسمعوا منه) (ط، دار الباز، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م: ج١، ص٢٨٧)، وفي بعضها الآخر ما هو موجود أعلاه (ط، مكتبه الدار، المدينة، بتحقيق: عبد العليم البستوي، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م)، وهو المثبت في أغلب المطبوع من الكتب التي نقلت هذه الكلمة عنه كتاريخ بغداد، وتاريخ دمشق، وغيرهما، فراجع.

ولذا نجد الذهبيّ يعلّق على تصريح دحيم بقوله: (قلت: هذه هفوة من نصب، أو لعلّه قصد الكفّ عن التشغيب بتشعيث)[١].

أقول: وهو كما قال «تشعيثٌ» ولكنه بالنصب والبغض وما لا يرضى به الله تعالى ورسوله والمسلمون.

النموذج الرابع: عبد الله بن شقيق العقيلي (ت ١٠٨هـ)

قال الذهبي عنه في «ميزان الاعتدال»: (بصريّ ثقة، لكنه فيه نصب)[٢].

ونقل عن ابن خراش توثيقه وأنه قال عنه: (كان يبغض عليّاً)[٣].

وفي «تهذيب الكمال»: (وقال ابن خراش: كان ثقة، وكان عثمانياً، يبغض عليّاً)[٤].

وفي (تاريخ دمشق) بسنده عن صالح بن أحمد، عن أبيه، قال: (عبد الله بن شقيق العقيلي: بصريّ، تابعي، ثقة، وكان يحمل على عليّ رضي الله عنه)[٥].

وفيه أيضاً عن عبد الرحمن بن سعيد، قال: (عبد الله بن شقيق العقيلي، كان ثقة، وكان عثمانياً، ينتقّص عليّاً)[٦].

ومع نصبه هذا (وثّقه غير واحد)[٧]، يضاف إلى من تقدّم: أحمد بن حنبل، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، حتّى إن يحيى بن معين قال عنه: (هو من خيار

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج١١، ص٥١٧.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: ج٢، ص٤٣٩.

(٣) المصدر السابق: ج٢، ص٤٤٠.

(٤) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: ج١٥، ص٩١.

(٥) ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق: ج٢٩، ص١٦١.

(٦) المصدر السابق.

(٧) الذهبي، تاريخ الإسلام، تحقيق: بشّار عواد معروف: ج٣، ص٧٩.

المسلمين [!]، لا يطعن بحديثه)[1]، بل في (تاريخ دمشق) أن له كرامات عند الله ودعوة مستجابة! فقد نقل بسنده عن داود بن الزبرقان، عن الحميري، قال: (كان عبد الله بن شقيق مجاب الدعوة، كانت تمرّ به السحابة فيقول: اللهم لا تجوز موضع كذا وكذا حتى تمطر، فلا تجاوز ذلك الموضع حتى تمطر)[2].

ولم أجد من غمز فيه إلّا ما نقل عن سليمان بن طرفان التيمي الذي أشارت المصادر المتقدّمة إلى أنه كان (سيّئ الرأي فيه).

النموذج الخامس: أبو إسحاق الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ)

مما لا شكّ فيه أن الجوزجاني (إبراهيم بن يعقوب) أحد أكبر المحدّثين وحفّاظ الحديث. وهو من أبرز أئمّة الجرح والتعديل الذين يعتمد كلامهم وإن وصف بالتعنت.

إلّا أنّه كان مع ذلك غالياً في النصب، كثير التحامل على الإمام علي عليه السلام، شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في النصب في ذلك الزمان، على العكس من الحافظ النسائي الذي استشهد ضحيّة هذا التعصّب الدمشقي.

قال الذهبي في (تاريخ الإسلام): (وقال ابن عديّ: سكن دمشق فكان يحدّث على المنبر، ويكاتبه أحمد بن حنبل فيتقوّى بذلك، ويقرأ كتابه [أي كتاب ابن حنبل] على المنبر. وكان شديد الميل إلى أهل دمشق في التحامل على عليّ رضي الله عنه)[3].

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٤٤٠، وتاريخ الإسلام، ج٣، ص٧٩.

(٢) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٢٩، ص١٦١.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٦، ص٤٤، وفيه أيضاً إسناد آخر لقصّة الدجاجة عن إبراهيم بن محمّد الروعيني ولكن فيها (قتل سبعين ألفاً). وهي بسندها في «تاريخ

ثمّ ينقل قصّة الدجاجة الشهيرة التي ينتقص فيها من الإمام علي (عليه السلام) فيقول: (وقال فيه الدارقطني: كان من الحفّاظ المصنّفين الثقات، أقام بمكّة مدّة وبالرملة مدّة وبالبصرة مدّة، لكن كان فيه انحراف عن علي، اجتمع على بابه أصحاب الحديث، فخرج إليهم، فأخرجت جارية له فروّجاً ليُذبح، فلم تجد أحداً يذبحها، فقال: سبحان الله! لا يوجد من يذبحها وقد ذبح علي بن أبي طالب في ضحوة نيفاً وعشرين ألفاً)[1].

وفي «ميزان الاعتدال» قال عنه: (الثقة الحافظ، أحد أئمّة الجرح والتعديل) ثم أثبت ما نقلها عنه من قول ابن عدي.

وفي كتاب «الثقات» لأبي حاتم محمّد بن حبان الدارمي البستي، قال: (وكان حريزي المذهب، ولم يكن بداعية إليه، وكان صلباً في السنّة، حافظاً للحديث، إلا أنه من صلابته ربّما يتعدّى طوره)[2].

وعلى أيّة حال .. فإنه بالرغم من نصبه وزيغه عن الحقّ فإننا نجد إجماعاً على توثيقه ووصفه بكلّ ما هو جميل والثناء عليه ومدحه! بل إن أبا بكر أحمد بن محمّد الخلّال وصفه بـ«الجليل جدّاً» ونقل عن الإمام أحمد بن حنبل أنه كان (يكرمه إكراماً شديداً)[3].

دمشق»: ج٧، ص٢٨١.

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) الثقات، مصدر سابق: ج٨، صص ٨١- ٨٢.

(٣) انظر: المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: ج٢، ص٢٤٨. والبكجري، أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج المصري، إكمال تهذيب الكمال، تحقيق: عادل بن محمّد وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، ج١، ص٣٢٦. والفراء، أبو الحسين محمّد بن أبي يعلى البغدادي الحنبلي، الصفات: تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان

والغريب أن الدكتور بشّار عواد معروف – وعلى غير عادته في مثل هـذه الحالات – لم يضعِّف الرجل ولم يعـترض عليـه. ولعـلّ ذلـك يعـود لـسطوة الجوزجاني ونفوذه في الوسط العلمي حتّى هذا اليوم، وإنّـما اكتفـى بـالتعليق على ما نقلناه عن الذهبي بكونه (ثقـة حـافظ، أحـد أئمّـة الجـرح والتعـديل) بقوله: (ولكن المطالع لكتابه يجد أنه جرّح خلقاً كثيراً بسبب العقائد، ولاسيّما من العراقيين، ولا يصحّ ذلك؛ إذ به تسقط كثير من السنن والآثار، وهـو بـلا شكّ كان عنده انحراف عن سيّدنا عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه)[1].

هذا، وقد أهمل ملاحظته – التي نقلناها عنـه فـيما تقـدّم- في حريـز بـن عثمان الرحبي حين قال: (وعندي أن حريز بن عثمان لا يحتجّ بـه ومثلـه مثـل الذي يحطّ على الشيخين)، ونقضه على الذهبي في أن مـن ثبـت «نـصبه» فهـو كمن ثبت «رفضه» «لا يحتجّ به ولا كرامة».

ازدواجية المعايير في عمليتي التوثيق والتضعيف بين «النصب» و«التشيّع»

ذكرنا فيما تقدّم عيّنةً سريعة على مـا سـمّيناه بـــ «**انقـلاب معـايير الجـرح والتعديل**»، ومن خلالها تبيّن للقارئ الكريم أنّ الاتّجاه الأمويّ يكون صـارماً في تجريح وتضعيف كلّ من فيه شائبة «تشيّع» و«موالاة» – لا بل مجـرّد «ميـل» للإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام – في مقابل توثيق سخيّ ومدح مفرط وثناء غـير منقطع على من ثبت «نصبه» و«عداوة» له عليه السلام، وهذه مفارقة تنبّـه لهـا بعـض المعاصرين كما في حالة الدكتور بشّار عوّاد معروف، وإن تخـلّى عـن التمـسّك

العثيمين، طبعة الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسـيس المملكـة الـسعودية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م، ج١، صص٢٥٧- ٢٥٨.

(١) المزي، تهذيب الكمال، ج٢، ص٢٥٠، الهامش.

بنتائج هذه المفارقة في بعض الأحيان، كما رأينا في تعليقته على الجوزجاني الذي مرّ عليه مروراً خفيفاً (لم يمسسه بسوء)!

وإذا كان الدكتور بشّار قد اعترف بالمفارقة وسقوط الذهبي فيها، فإنّ غيره أسقط أمر بغض الإمام علي عليه السلام من حساب قضية التجريح والتعديل برمّتها! وعندما تناول مسألة شتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله أو نعتهم بالضلال وما يوجبه ذلك من «تعزير» في الأوّل و«قتل» في الثاني تجاوز اسم أمير المؤمنين عليه السلام ولم يضمّه إلى قائمة هؤلاء الصحابة! وكأنّ عليّاً عليه السلام لم يكن من الصحابة! وكأنّ شتمه ومحاربته وبغضه من الأمور الهيّنة! وكأنّ النبي صلى الله عليه وآله لم يقل فيه «**من سبّ عليّاً فقد سبّني**»[1]، أو: «**من آذى علياً فقد آذاني**»[2]! وكأنّه لم يكن خليفة المسلمين الرابع وأحد العشرة المبشَّرين بالجنّة كما يعتقد أهل السنّة!

وللقارئ أن يتأمّل كلّ ذلك في العبارة الشهيرة التي نقلت عن مالك بن أنس صاحب «الموطّأ» حيث قال: (من شتم أحداً من أصحاب النبي، أبا بكر، أو عمر، أو عثمان، أو معاوية، أو عمرو بن العاص، فإن قال: كانوا على ضلال أو كفر قُتل، وإن شتمهم بغير هذا من مشاتمة الناس نكّل نكالاً شديداً)[3].

---

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٣، ص١٣٠، ح٤٦١٥، وقد صحّح الذهبي هذا الحديث.

(٢) المصدر السابق: ج٣، ص١٣١، ح٤٦١٩، وقد صحّح الذهبي هذا الحديث أيضاً.

(٣) راجع كلمته في: ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، وكامل محمّد الخراط، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ج١، ص١٤٠.

وهكذا نرى كيف أن مالكاً اسقط اسم أمير المؤمنين عليه السلام من القائمة وانتقل من عثمان إلى معاوية دون إشارة له عليه السلام، وهو أمرٌ غريبٌ حقّاً، وهذا يحملنا على تفسير تصريحات وآراء أولئك المتشدّدين في قضية نقد الصحابة والطعن عليهم على أنّها معنيّة بالدفاع عن غير الإمام علي عليه السلام، ولاسيّما طبقة الصحابة من أمثال معاوية وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وغيرهم، بل إننا نجدهم صريحين في إبدال هذا «**النكال الشديد**» الذي أشارت له عبارة مالك في حقّ من يطعن في غير الإمام علي (عليه السلام)، إلى مديح بالغ بـ «**التديّن وصدق اللهجة**» فيمن ينصب العداء له عليه السلام، كما سمعنا ذلك من الحافظ ابن حجر.

وقد علّق الدكتور بشّار عواد معروف على كلمة الحافظ ابن حجر هذه بعد أن نقلها في تعليقته على ترجمة «لمازة بن زبار الأزدي» الناصبي في تحقيقه لكتاب «تهذيب الكمال» فقال:

(كيف يكون من ينصب العداء ويشتم عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه متديّناً ومتمسّكاً بأمور الديانة؟! وكيف يكون بغض عليّ بن أبي طالب وسبّه ديانة، هذا كلام لا يليق بالحافظ ابن حجر، إن كلّ من سبّ أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله فهو مبتدعٌ ضالّ لا يحتجّ به ولا كرامة)[1].

ولكن واقع علم الجرح والتعديل يخالف ما يذهب إليه الدكتور بشّار - بل الدكتور نفسه لم يتقيّد بمعاييره كما لاحظنا ذلك في كلامه عن الجوزجاني- ويثبت العكس تماماً، بل ويسمح بالطعن على الصحابة إذا كانوا موالين للإمام علي عليه السلام متمسّكين بإمامته. وهذه نصوص مؤسّس الدعوة الوهّابية

---

(١) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: ج٢٤، ص٢٥٢، الهامش رقم ١.

الشيخ محمّد بن عبد الوهّاب تشهد بذلك، ومع ذلك لم يتّهمه أحد بالزندقة ولا «نكّل به نكالاً» لا شديداً ولا حتى خفيفاً!!

ففي معرض حديثه عمّن اعترض على عثمان وتكلّم فيه – وفيهم من هو من الصحابة ـ وما أمر به عثمان من إجلائهم إلى الشام وما استقبلهم به معاوية، قال: (فأجابه [أجاب معاويةَ] متكلِّمُهم بكلام فيه شناعة، ثمّ نصحهم [يعني معاوية] فتمادوا في غيّهم وجهالتهم وشرّهم، فنفاهم معاوية عن الشام وكانوا عشرة: كميل بن زياد، والأشتر النخعي ـ مالك بن يزيد ـ وعلقة بن قيس النخعي، وثابت بن زيد النخعي، وجندب بن زهير العامري، وجندب بن كعب الأزدي، وعمرو بن الجعد، وعمر بن الحمق الخزاعي، وصعصعة بن صوحان، وأخوه زيد بن صوحان، وابن الكوّاء)[1].

ولأن هذه المجموعة موالية للإمام عليعليه السلام فإنَّ وصْفها بالغيّ والشرّ والجهالة لا يوجب طعناً ولا ذنباً حتى ولو كانت تضمّ رجالاً من الصحابة كما هو الحال في جندب بن كعب الأزدي[2]، وعمرو بن الحمق الخزاعي[3].

---

(١) التميمي، محمّد عبد الوهاب النجدي، مختصر سيرة الرسول، راجعه مجموعة من الأستاذة، جامعة ابن سعود الإسلامية، الرياض، تاريخ، ص٣١٤، وعدد الذين ذكرهم «أحد عشر» وليس «عشرة».

(٢) سير أعلام النبلاء، ج٣، ص١٧٥، وابن حجر في الإصابة، طبعة دار الجيل: ج١، ص٥١١.

(٣) راجع مثلاً: الأصفهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، معرفة الصحابة: تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ج٤، ص٢٠٦. ابن عبد البرّ، الاستيعاب، مصدر سابق: ج٣، ص١١٧٣. الذهبي: تاريخ الإسلام، مصدر سابق: ج٢، ص٤٢٤.

ما الذي سمح لـ«شيخ الإسلام» ابن عبد الوهاب أن يخرق مبدأ «قداسة الصحابة» دون غضاضة؟ لا شكّ أنّها «**ازدواجية المعايير**» في الجرح والتعـديل المشار إليها وليس شيئاً آخر.

وإلّا فكيف يوفّق الإنسان بين «توثيق» الناصبي الثابت «نفاقه» بمقتـضى الحديث النبويّ الصحيح «**يا علي لا يحبّـك إلّا مـؤمن ولا يبغـضك إلا منـافق**» ويوصف «بصدق اللهجة» والقرآن الكـريم يـصرّح بـما لا مجـال للـشك فيـه ﴿**وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**﴾؟[1].

---

(١) المنافقون: ١.

المبحث الرابع
الإجراءات الأموية في سلب الخلافة الشرعية عن الإمام علي وأولاده عليهم السلام

لو أردنا تلخيص جميع غايات السياسة الأموية وخططها في عامل واحد يشكّل الدافع الحقيقي وراء كلّ التشويهات التي أسقطتها هذه السياسة على الإسلام عقيدةً وتاريخاً وتشريعاً لأمكننا - دون مبالغة- أن نعدّ «**الاستيلاء على السلطة**» وتولّي مقاليد الحكم والإدارة الدافع الأهمّ في كلّ ذلك.

بطبيعة الحال: إنّ السياسة الأموية لم تُقصر اهتمامها على الجانب «المنهجي» في تطويع العقل المسلم، ولم تكن خطوة «انقلاب معايير الجرح والتعديل» هي الخطوة الوحيدة في هذا الاتّجاه، بل سبقتها وتلتها الكثير من الخطوات التي أريد لها أن تُنجح مشروع استلام «السلطة السياسية» وتبقيه بيد الأمويين أو القضاء على معارضيه ورافضيه، لا سيّما أولئك المؤهّلين للمنافسة عليها، بل وأصحاب الحقّ الحصري لها في أذهان جمهور المسلمين.

من هنا انطلقت مجموعة جديدة من الإجراءات الأموية البعيدة المدى الهادفة إلى تحسين وتجميل صورة الأسرة الأموية والمبالغة في دورها في الدعوة الإسلامية من جانب، والحطّ من أصحاب الحقّ الشرعي (أهل البيت عليهم السلام بنحوٍ خاصّ) والتنقيص من دورهم ومكانتهم في الإسلام من جانب آخر.

سنحاول في هذا المبحث أن نوضّح بعض هذه الإجراءات، آملين أن يقف القارئ معنا على الدوافع الحقيقة التي أملَتْها، وأثرِها الخطير الذي خلَّفته على تاريخنا الإسلامي.

الإجراء الأول: إعدام ما ورد في ذم بني أمية وطيّه وكتمانه

سننقل في هذا الصدد كلمة جامعة لأحد أعلام الاتّجاه الأمويّ من شأنها أن ترسم خطوط هذا الإجراء وتغنينا عن إيراد الشواهد على تطبيقه:

نقل الذهبي في كتابه «**السير**» عند ترجمته للإمام الشافعي بسنده عنه، عن مالك، عن نافع، عن عبد الله: **أن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم نهى عن الوصال** (أي وصل صيام يومٍ بصيام يوم آخر دون إفطار بينهما)، وقد تضمّن الحديث اعتراضاً على ابن عمرو، بأنّ سيرته تخالف هذا النهي النبوي؛ لأنه نفسه يواصل الصيام دون إفطار؟! وأنّ عليه بموجب هذا الحديث الذي ينقله هو أن يمتنع عن ذلك، فكان جواب عبد الله بن عمرو بقوله: (لست مثلكم، إني أطعم وأسقى) أي: (أُمنح من الله قوّة أستغني معها عن الطعام والشراب). هكذا فسّره البعض(١).

ما يهمّنا من هذه القصّة هو تعليق الذهبي عليها، حيث قال: (قلت: كلام الأقران إذا تبرهن لنا أنه بهوى وعصبية لا يلتفت إليه، بل **يطوى ولا يروى، كما تقرّر عن الكفّ عن الكثير مما شجر بين الصحابة وقتالهم** رضي الله عنهم أجمعين. وما زال يمرّ بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء، ولكن أكثر ذلك منقطع، وضعيف، وبعضه كذب، وهذا فيما بأيدينا وبين علمائنا فينبغي **طيّه وإخفاؤه، بل إعدامه**، لتصفو القلوب، وتتوفّر على حبّ الصحابة، والترضّي عنهم، وكتمان **ذلك متعيّن** عن العامّة، وآحاد العلماء، وقد يرخّص في مطالعة ذلك خلوة للعالم المنصف، العريّ من الهوى، بشرط أن يستغفر لهم، كما علّمنا الله تعالى)(٢).

---

(١) العيني، عمدة القارئ، شرح صحيح البخاري: ج١١، ص٧٢.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١٠، صص٩٢- ٩٣.

بوسع القارئ العودة للمصدر المشار إليه لمطالعة هذا النصّ كاملاً، ولكن ما نقلناه صريحٌ في رسم أبعاد هذا الإجراء، وهو يقوم على **(الطيّ، والإخفاء، والكتمان، والإعدام)** لكلّ ما ورد في التاريخ الإسلامي في **(الدواوين والكتب والأجزاء)** مما يشير إلى **(ما شجر)** بين الصحابة واختلافهم واقتتالهم ، ومن الواضح أن شرارة جميع هذا الشجار كان «بنو أميّة»**!** منذ الاعتراض على ولاة عثمان بن عفّان، الذين هم في الغالب منهم وحتى استحواذهم على الخلافة وانفرادهم في إدارة المجتمع الإسلامي مع معاوية ومن جاء بعده من الشقّ الأمويّ المرواني. إذاً فالدعوة إلى الكفّ عمّا شجر بين الصحابة وكتمان ما وقع بينهم، بل إعدامه، إنّما يهدف في الواقع إلى حضّ المسلمين على عدم مناقشة ما فيه ذمّ وتنقيص من بني أميّة وتغييب للحقيقة عنهم، بل إعدامها إلى الأبد. ولا شيء يخدم الأمويين أكثر من هذا الإجراء.

الإجراء الثاني: توجيه ما فيه ذمّ لهم، وتأويله أو تضعيفه وتكذيبه

إن ما أراد الذهبي في نصّه المتقدّم وتمنّاه، لم يتحقّق بنحوٍ كامل في تاريخ الإسلام، وهو نفسه يتعرّف أنّه مازال يمرّ بـ«الدواوين والكتب والأجزاء» من مصنّفات المسلمين فيعثر خلالها على ما رغب بزواله واندثاره.

ولكن عبارته المتقدّمة ذاتها ترسم الإجراء الثاني للتعامل مع ما حملته المصنّفات المشار إليها، وهو الطعن فيها بالضعف والكذب، ونحن نضيف على ما قاله: التأويل والتوجيه. ولعلّ فيما تقدّم من هذه الدراسة ما يثبت تمسّك الاتّجاه الأمويّ بهذا الإجراء وتنفيذه بكلّ جدّية وصراحة[1].

---

(١) راجع مثلاً مبحث: موقف الاتّجاه الأمويّ من الدعاء النبوي على معاوية.

وفيما يلي نضيف مثالاً آخر على ذلك، تقدّمت الإشارة إليـه، ولكّنـا هنـا نزيده شرحاً وتوضيحاً.

روايات لعن الحكم بن أبي العاصي وولده نموذجاً

لقد وردت في لعن الحكم ومن في صلبه على لـسان النبـيﷺ روايـات عديدة، وقد اختلف في سبب صدورها عنهﷺ إلى رأيين[1]:

الرأي الأول: أن الحَكم كـان يفـشي أسرار رسـول اللهﷺ للمـشركين، ويعلّمهم بخططه وسياستهﷺ وما كان يهمّ باتّخاذه من قرارات بشأن نصرة الدعوة الإسلامية، وقد كان لإذاعة الحكم ذلـك تـأثيره الكبـير عـلى اسـتباق المشركين لرسول اللهﷺ واستعدادهم له ومحاولتهم التصدّي للأحداث قبل وقوعها.

الرأي الثاني: أن الحكم كان يسخر من رسول اللهﷺ ويستهزئ بـه مـن خلال محاكاة مشيته وبعض حركاته، وأنّ تماديه في ذلك وتطرّفـه ومبالغتـه في الكراهية هو ما حمل رسول اللهﷺ على لعنه.

أمّا الروايات التي أشارت لأصل الحادث، فهي كثيرةٌ نـشير فـيما يـلي إلى بعضها:

١. ما ورد في **مسند** الإمام أحمد بن حنبل، قال: (حدّثنا ابن نمير، حـدّثنا عثمان بن حكيم، عن أبي أسامة بن سهل بن حنيف، عن عبـد الله بـن عمـرو، قال: كنا جلوساً عند النبيّ صلى الله عليه وسلم، وقد ذهب عمرو بن العاص يلبس ثيابه ليلحقني، فقال ونحن عنده: «ليدخلن عليكم رجل لعين» فـو الله

---

(١) أشار الذهبي للرأيين معاً في (سير أعلام النبلاء): ج٢، ص١٠٨. وانظر له أيضاً: تـاريخ الإسلام، مصدر سابق: ج٢، ص٢٠٠.

مازلت وجلاً، أتشوّق داخلاً وخارجاً، حتى دخل فلان، يعني: الحكم)[١].

وقد علّق العلامة الارنؤوط على هذا الحديث بقوله: (إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير عثمان بن حكيم، وهو ابن عبّاد بن حنيف الأنصاري، فمن رجال مسلم)[٢].

٢. ما ورد في «**الاستيعاب**» لابن عبد البرّ، قال: (حدّثنا عبد الواحد بن سفيان، حدّثنا قاسم، حدّثنا أحمد بن زهير، حدّثنا موسى بن إسماعيل، حدّثنا عبد الواحد بن زياد، حدّثنا عثمان بن حكيم، قال: حدّثنا شعيب بن محمّد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **يدخل عليكم رجل لعين**. قال عبد الله: وكنت قد تركت عمراً يلبس ثيابه ليقبل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم أزل مشفقاً أن يكون أوّل من يدخل، فدخل الحكم بن أبي العاص)[٣].

وقد صحّح العلّامة الألباني هذا الإسناد إلى عثمان بن حكيم، وقال: (وهذا إسنادٌ صحيح أيضاً؛ فان رجالهم كلّهم ثقات، وعبد الواحد بن زياد ثقة محتجّ به في «الصحيحين» ولم يتكلّموا فيه إلا في روايته عن الأعمش خاصّة، وهذه ليست منها كما ترى)[٤].

---

(١) ابن حنبل، المسند، ج١١، صص٧١- ٧٢، ح٦٥٢٠.

(٢) المصدر السابق: ج١١، ص٧٢، الهامش رقم٣. ومثله الألباني في: سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٧، القسم الثاني، ص٧٢٠، وذكر شاهدين على صحّته، ستأتي الإشارة إليهما. وقبلهما الذهبي في «تاريخ الإسلام»: ج٢، ص٢٠٠.

(٣) الاستيعاب: ج١، ص٣٦٠، ترجمة الحكم بن أبي العاص: ص٥٢٩.

(٤) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٧، القسم الثاني، ص٧٢٣.

الروايات المفسَرة للعن، بما يشمل من في صلب الحكم

كانت هذه عيّنة من الروايات النبويّة في لعن الحكم، أما تلك الروايات التي نقلت اللعن وفسّرته بالحكم و«**ولده**» و«**من في صلبه**» وهم (مروان، وأولاده) ذوو النصب «**الظاهر**» كما يقول: الذهبي[1]، فنشير إلى بعضها بالنحو التالي:

الرواية الأولى: ما ورد في كتاب «**البحر الزخّار**» المعروف بـ«**مسند البزّار**» للحافظ أبي بكر العتكي البزّار (ت٢٩٢هـ) - وهو الشاهد الأوّل الذي ذكره العلامة الألباني على صحّة الحديث الأوّل في لعن الحكم- قال: (حدّثنا أحمد بن منصور بن سيّار، قال: حدّثنا عبد الزراق، قال :حدّثنا سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، قال: سمعت عبد الله بن الزبير يقول وهو مستند إلى الكعبة: وربّ هذا البيت، لقد لعن الله الحَكَم وما وَلد على لسان نبيّه)[2].

وقد علّق الألباني على هذا الحديث بقوله: (**قلت: وهو إسناد صحيح أيضاً، رجاله كلّهم ثقات رجال الشيخين، غير شيخ البزّاز «أحمد بن منصور بن سيّار»، وهو ثقة)**[3].

الرواية الثانية: ما نقل عن عائشة - وهو الشاهد الذي ذكره العلّامة

---

(١) قال: (وفي آل مروان نصب ظاهر سوى عمر بن عبد العزيز)، سير أعلام النبلاء، ج٥، ص١١٣.

(٢) البزّار، أبو بكر أحمد بن عمر بن عبد الخالق العتكي، البحر الزخّار المعروف بمسند البزّار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، ط١، ١٤١٥هـ، ج٦، ص١٥٩، ح٢١٩٧.

(٣) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٧، القسم الثاني، ص٧٢٠.

الألباني على صحّة الحديث الأوّل- في مصادر عديدة، وهو نصّ ذو أهمّية خاصّة؛ لأنّه يوضّح طبيعة علاقة عائشة بالسلطة الأموية، وموقفها منها، وبه يتبيّن أن كثيراً مما نقله الاتّجاه الأمويّ على لسانها بشان بني أميّة محلّ تأمّل ونظر، وبحاجة إلى بحثٍ وفحصٍ جديد لإيضاح مقدار التزوير فيه، وقد نُقل النصّ بعدّة ألفاظ من حيث الطول والاختصار، نشير إلى بعضها:

أ) ما ورد في «**السنن الكبرى**» للحافظ النسائي، حيث قال:

(أخبرنا عليّ بن الحسين، قال: حدّثنا أميّة بن خالد، عن شعبة، عن محمّد بن زياد، قال: لما بايع معاوية لابنه، قال مروان: سنّة أبي بكر وعمر، فقال عبد الرحمن بن أبي بكر: سنّة هرقل وقيصر، فقال مروان: هذا الذي أنزل الله فيه: ﴿**وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا**﴾ الآية. فبلغ ذلك عائشة، فقالت: كذب والله، ما هو به، وإن شئت أن أسمّي الذي أنزلت فيه لسمّيته، ولكن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لعن أبا مروان ومروان في صلبه، فمروان فضض من لعنة الله)[1].

ب) ما ورد في «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة، حيث قال: (حدّثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدّثنا حمّاد بن سلمة، عن محمّد بن زياد: أن معاوية كتب إلى مروان بن الحكم أن يبايع الناس ليزيد، فقال عبد الرحمن بن أبي بكر: لقد جئتم بها هرقلية، تبايعون لأبنائكم، فقال: مروان أيها الناس، إنّ هذا الذي يقول الله فيه: ﴿**وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتْ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي**﴾، قال فغضبت عائشة وقالت: والله ما هو هو، ولو شئت أن أسمّيه

(١) النسائي، السنن الكبرى، قدّم له واعتنى به وخرج أحاديثه: أبو أنس جاد الله بن حسن الخداش، مكتبة الرشد، الدار العمانية، عمان، ج٣، ص١٨٢٦، ح١١٤٢٧، و(فضض) أي: قطعة من لعنة الله كما ذكر ذلك محقّق الكتاب في حاشيته.

لسمّيته، ولكن الله لعن أباك وأنت في صلبه، فأنت فضض من لعنة الله)[١].

ج) ما ورد في «**تفسير القرآن العظيم**» لابن كثير الدمشقي، قال: (وقال ابن أبي حاتم: حدّثنا عليّ بن الحسين، حدّثنا محمّد بن العلاء، حدّثنا يحيى بن أبي زائدة، عن إسماعيل بن أبي خالد، أخبرني عبد الله بن المديني، قال: إنّي لفي المسجد حين خطب مروان فقال: إن الله أرى أمير المؤمنين في يزيد رأياً حسناً، وأن يستخلفه، فقد استخلف أبو بكر وعمر، فقال عبد الرحمن بن أبي بكر: أهرقلية؟! إن أبا بكر والله ما جعلها في أحد من ولده، ولا أحد من أهل بيته، وما جعلها معاوية في ولده إلاَّ رحمة وكرامة لولده، فقال مروان: ألست الذي قال لوالديه ﴿**أُفٍّ لَكُمَا**﴾؟ فقال عبد الرحمن: ألست ابن اللعين الذي لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أباك، قال: وسمعتهما عائشة، فقالت: يا مروان، أنت القائل لعبد الرحمن كذا وكذا؟ كذبت! ما فيه نزلت، ولكن نزلت في فلان بن فلان، ثمَّ انتحب مروان ثمَّ نزل عن المنبر حتّى أتى باب حجرتها فجعل يكلمها حتّى انصرف)[٢].

د) وممن تكلّم في هذه الروايات وأفاض في تخريجها والحكم عليها: العلّامة الألباني في «**سلسلته**» حيث جاء على ذكرها للشهادة على صحّة مضمون حديث لعن الحكم، وقد علّق على الروايات المنقولة عن عائشة

---

(١) ابن أبي خيثمة، أحمد بن زهير بن حرب، التاريخ الكبير، تحقيق: عادل بن سعد، أيمن بن شعبان، شركة غراس، الكويت، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، ج١، ص٢٧٩، ح٧٥٨، وفي الحاشية أيضاً تفسير لكلمة «فضض» قال: (أي: قطعة وطائفة منها).

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن الكريم، تحقيق: مصطفى السيّد محمّد وآخرين، دار عالم الكتب، السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، ج١٣، ص١٩، وهذه الرواية مختصرة واكتفت بتقرير عائشة لما جاء على لسان عبد الرحمن ولم تصرّح بما ذكرته الروايات على لسانها.

والمفسّرة للّعن، لاسيّما رواية الحافظ النسائي، بقوله: (قلت: وإسناده صحيح، وعزاه الحافظ في «الفتح» والسيوطي في «الدر» لعبد بن حميد، وابن المنذر، والحاكم -وصحّحه- وابن مردويه)[١].

موقف الاتجاه الأمويّ من أحاديث لعن الحكم ومن في صلبه

ما تقدّم كان مجرّد عيّنة على روايات لعن الحكم ومن في صلبه، وإنّما نقول «عيّنة» لأننا اشترطنا على أنفسنا الالتزام بسرد الروايات الصحيحة فقط، وإلّا فإنَّ روايات اللعن من الكثرة بمكان، وقد جاء على ذكر طائفة منها الحافظ الذهبي في «**تاريخ الإسلام**» وإن طعن في أغلبها بالضعف والانفراد ووجود من يُجهل في سندها، إلاَّ أن القاعدة في علم الجرح والتعديل تقول (إن المجاهيل يجبر بعضهم بعضاً إذا لم يتّهموا بالكذب أو الوضع)، وعليه فإنَّ هذه الروايات يمكن الالتزام بمضامينها وإن ضعفت بعض أسانيدها لسبب أو آخر.

ولقد تناول ابن الأثير في «**أسد الغابة**» ترجمة الحكم فأشار إلى نفيه ولعنه من قبل رسول اللهﷺ وما دار بين عبد الرحمن بن أبي بكر ومروان من مشادّة واعتراض، وتدخّل عائشة في ذلك بما تقدّم نقله حتّى قال: «وقد روي في لعنه ونفيه[٢] أحاديث كثيرة لا حاجة إلى ذكرها، إلاَّ أن الأمر المقطوع به أن النبي صلى الله عليه وسلّم مع حلمه وإغضائه على ما يكره، ما فعل به ذلك إلاَّ لأمر عظيم، ولم يزل منفيّاً حياة النبي صلى الله عليه وسلّم. فلما ولي أبو بكر الخلافة، قيل له في الحكم ليردّه إلى المدينة، فقال: ما كنت لأحلّ عقدة عقدها

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج٧، ق٢، ص٧٢٢.

(٢) هذا هو التعبير الصحيح لما حدث مع الحكم، وليس كما قال الأرنؤوط في تحقيقه لمسند أحمد من أنّ رسول اللهﷺ (**أخرجه**) من المدينة إلى الطائف. انظر: مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: ج١١، ص٧٢، الحاشية رقم٣.

رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وكذلك عمر، فلما ولي عثمان رضي الله عنه الخلافة ردّه، وقال: كنت قد شفعت فيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم فوعدني بردّه)[١].

بل إن ابن حجر الهيتمي نقل بسند «مستور» - على حدّ تعبيره- لعن رسول الله ﷺ للحكم وما يخرج من صلبه[٢]، وأنه ﷺ قال - في حديث حسَّنه-: (إذا بلغ بنو أبي الحكم ثلاثين رجلاً، اتّخذوا آيات الله بينهم دولاً، وعباد الله خولاً، وكتابه دخلاً)[٣]، ثمَّ أضاف قائلاً: (وبسند رجاله رجال الصحيح، إلاَّ واحداً فثقة، أنه صلى الله عليه وسلم رأى كأنّ بني الحكم ينزون على منبره وينزلون، فأصبح كالمتغيّظ وقال: «ما لي رأيت بني الحكم ينزون على منبري هذا نزو القردة». قال أبو هريرة: فما رئي صلى الله عليه وسلّم مستجمعاً ضاحكاً حتّى لقي الله)[٤].

وقد صحّح الحاكم هذا الحديث على شرط الشيخين، والذهبي على شرط مسلم[٥].

ولكن على الرغم من كلّ ذلك، فإنَّ الاتّجاه الأمويّ رفض جميع تلك الأخبار الصحيحة وحاول الالتفاف عليها، وإليك تلك المواقف:

---

(١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، مصدر سابق: ج١، ص٥١٥، الترجمة ١٢١٧.

(٢) ابن حجر الهيتمي، تطهير الجنان واللسان عن ثلب معاوية بن أبي سفيان، قرأه وعلق عليه: أبو عبد الرحمن المصري الأثري، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م: ص٢١٥.

(٣) المصدر السابق: ص٢١٦.

(٤) المصدر السابق: ص٢١٦.

(٥) الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ج٤، ص٥٢٧، ح٨٤٨١.

الموقف الأوّل: ابن تيمية

للشيخ ابن تيمية موقفٌ واضحٌ ومحدّدٌ مِن وُلد الحكم تطرّقنا لـه في أكثـر من مناسبة، وخلاصته أنه يرى في ولده أنهم المقصودون بالحديث النبـوي «**لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة كلّهم من قريش**» وأنهـم المـذكورون في التوراة في بشارة اسماعيل أنه (**سيلد اثني عشر عظيماً**) وأنّ الإسلام كان عزيـزاً في دولتهم، قويّاً، مهيباً، ومصاناً.

أما فيما يخصّ لعن الحكـم ونفيـه، فقـد تحـدّث ابـن تيميـة مفـصّلاً عـن الموضوع فكان مما قاله[1]:

- قصّة نفي الحكم ليست في الصحاح، ولا لها إسناد يعرف به أمرها.
- طعَن كثير من أهل العلم في نفيه، وقالوا: هو ذهب باختياره.
- أنّ عامّة من ذكر قصّة الحكم إنّما ذكرها مرسلة. وقـد ذكرهـا المؤرّخـون الذين يكثر الكذب فيما يروونه، وقلَّ أن يسلم نقلهم من الزيادة والنقصان.
- أنّ الحكم من الطلقاء، وقد حسن إسلام أكثرهم، وبعضهم فيـه نظـر. ومجرّد ارتكاب بعضهم ذنباً يُعذر عليه، لا يوجب أن يكون هذا البعض منافقاً في الباطن.

هذه خلاصة ما ذهب إليه الشيخ ابن تيمية في قـصّة الحكـم، وهـي عـلى وجازتهـا، تحتـاج - لتفكيـك طبيعتهـا التـشكيكية وإنكارهـا للمـسلّمات واستشكالها للواضحات- إلى دراسـة مـستقلّة، ولكننـا نرجـو أن تكـون قـد اتّضحت قيمتها العلمية من خلال ما سبق وسردناه من أخبار وما نقلنـاه مـن أقوال، هذا وفيما سيأتي من كلمة الشيخ الألباني ما يجيب أيضاً عليها.

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنّة النبوية، ج٦، ص ص: ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩.

الموقف الثاني: الحافظ الذهبي

اتّضح مما سبق أن الحافظ الذهبي وإن طعن في أغلب الروايات الواردة في لعن الحكم ومن في صلبه، إلاَّ أنه أضطر في النهاية إلى تصحيح بعضٍ منها - رواية الشعبي حصراً- في موقف لا يخلو من غرابة!

قال في «**تاريخ الإسلام**»: (وقد رويت أحاديث منكرة في لعنه لا يجوز الاحتجاج بها)[١].

وقد قلنا قبل قليل أنه لم يطعن في تلك الأحاديث إلاَّ بالجهالة والضعف والتفرّد، وأنّ هذه الطعون لا ترقى إلى التنازل عن مضامين الأحاديث إذا لم يتّهم رواتها بالكذب والوضع؛ فإنّه في حالة كهذه (أي مع عدم الطعن المذكور) يمكن لمثل هذه الأخبار أن يجبر بعضها بعضاً.

وللقارئ الكريم أن يتأمّل بعض تلك الروايات التي ذكرها الذهبي، نضعها بين يديه لمجرّد الإطلاع:

- (حمّاد بن سلمة وجرير، عن عطاء بن السائب، عن أبي يحيى النخعي، قال: كنت بين مروان والحسن والحسين، والحسين يسابّ مروان، فقال مروان: إنكم أهل بيتٍ ملعونون! فغضب الحسن وقال: **والله، لقد لعن الله أباك على لسان نبيّه وأنت في صلبه**)[٢].

- العلاء، عن أبيه عن أبي هريرة: أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في المنام كأنّ بني الحكم ينزون على منبره، فأصبح كالمتغيّظ، وقال: (**ما لي رأيت بني الحكم ينزون على منبري نزو القردة**)[٣].

---

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٢، ص١٩٩.

(٢) المصدر السابق: ج٢، ص١٩٩، قال الذهبي: (أبو يحيى مجهول).

(٣) المصدر السابق: سكت الذهبي عن هذا الحديث.

- عن معتمر بن سلمان، عن أبيه، عن حنش بن قيس، عن عطاء، عن ابن عمر قال: (**كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليّ يقود الحكم بأذنه، فلعنه نبيّ الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً**)[١].

- عبد الله بن عمرو، قال: (**كان الحكم يجلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وينقل حديثه إلى قريش، فلعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن يخرج من صلبه إلى يوم القيامة**)[٢].

الموقف الثالث: ابن حجر العسقلاني

هو أحد الذين تحدّثوا عن قصّة الحكم، فكان مما قال، ما نقله عن ابن السكين أنه قال: (يقال: إن النبي صلى الله عليه وسلم دعا عليه، ولم يثبت ذلك[٣].

ولم يعلّق ابن حجر بدوره على هذه الكلمة بشيء! ويلاحظ أنها:

أولاً: جاءت بصيغة البناء للمجهول (يُقال) وهو يشعر بالتضعيف. والحال أننا عرفنا ما عن قصّة لعن الحكم من أخبار كثيرة صحيحة وأقوال موثوقة لأهل العلم.

ثانياً: أنها لم تصرّح بصدور اللعن عن رسول الله ﷺ واكتفت بالإشارة إلى أنه ﷺ: (**دعا عليه**)، والحال أنه ﷺ «**لعنه**» وليس مجرّد دعاء عليه كيفما كان.

ثالثاً: أن ابن السكين أنكر ثبوت (الدعاء/ اللعن) بحقّ الحكَم، وهو ما يخالف جميع الأخبار الصحيحة المتقدّمة.

---

(١) المصدر السابق: قال الذهبي: (قال الدارقطني: تفرّد معتمر) ولم يوضّح رأيه هو.

(٢) المصدر السابق: قال الذهبي: (تفرّد به سليمان بن قرم، وهو ضعيف).

(٣) ابن حجر، الإصابة، طبعة دار الجيل: ج٢، ص١٠٤.

ولم يكتف ابن حجر بنقل ما قاله ابن السكين والسكوت عنه، بل نقل ما تقدّمت الإشارة إليه من رواية ابن أبي خيثمة في «**تاريخه**» من حديث عائشة وأنها قالت لمروان: (أما أنت يا مروان، فأشهد أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن أباك وأنت في صلبه).

وهنا يعلّق ابن حجر بقوله: (قلت: وأصل القصّة عند البخاري بدون هذه الزيادة)[1] أي قولها: (لعن أباك وأنت في صلبه).

وقبل أن نعرف قيمة هذا التعليق أرى أن من الأفضل أن نقف قليلاً عند الرواية محلّ البحث وكيف نقلها البخاري، قال: (حدّثنا موسى بن إسماعيل، حدّثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن يوسف بن ماهك، قال: كان مروان على الحجاز، استعمله معاوية، فخطب فجعل يذكر يزيد بن معاوية، لكي يبايَع له بعد أبيه، فقال له عبد الرحمن بن أبي بكر شيئاً، فقال: خذوه، فدخل بيت عائشة، فلم يقدروا، فقال مروان: إن هذا الذي أنزل الله فيه ﴿**وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا أَتَعِدَانِنِي**﴾، فقالت عائشة من وراء الحجاب: ما أنزل الله فينا شيئاً من القرآن إلاَّ أن الله أنزل عُذري)[2].

والذي يلاحظ أن البخاري أثبت في صحيحه أفضل نسخةٍ معدّلةٍ من هذه القصّة، وأهمّ ما تمّ التخفيف من حدّته فيها:

فأوّلاً: اعتراض عبد الرحمن بوصف توريث معاوية ابنه يزيد أنه (هرقلية) أريد بها مصلحة يزيد وكرامته وليس مصلحة الإسلام ومنافعه.. قد تغيّر إلى مجرّد (**شيء**) لا تتّضح طبيعته وأبعاده!

ثانياً: شذّب قول عائشة وحذف منه لعن الحكم ومن في صلبه واكتفى

---

(١) المصدر السابق: ج٢، ص١٠٥.

(٢) صحيح البخاري، طبعة طوق النجاة: ج٦، ص ١٣٣، ح٤٨٢٧.

بنقل نفيها أن آية ﴿**وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا**﴾ لم يكن المقصود بها عبد الرحمن بن أبي بكر.

أما تعليق ابن حجر فإنَّ خير جواب عليه - وعلى غيره كالحافظ الذهبي، وابن تيمية، وابن الأثير- ما قاله العلّامة الألباني في ذيل الحديث النبوي (**ليدخلنّ عليكم رجلٌ لعين**). فبعد تصحيحه للحديث وتخريجه لطرقه وذكره الشواهد الدالّة على صحّته، قال في كلمةٍ قيّمةٍ: (وإنّي لأعجب أشدّ العجب من تواطؤ بعض الحفّاظ المترجمين لـ«الحكم» على **عدم سوق بعض هذه الأحاديث وبيان صحّتها**[1] في ترجمته، أهي رهبة الصحبة، وكونه عمّ عثمان بن عفّان رضي الله عنه، وهم المعروفون بأنّهم لا تأخذهم في الله لومة لائم؟! أم هي ظروف حكومية أو شعبية كانت تحول بينهم وبين ما كانوا يريدون التصريح به من الحقّ؟ فهذا مثلاً ابن الأثير يقول في «أسد الغابة»: «وقد روي في لعنه ونفيه أحاديث كثيرة، **لا حاجة لذكرها**[2]، إلاَّ أن الأمر المقطوع به: أن النبي صلى الله عليه وسلّم مع حلمه وإغضائه على ما يكره، ما فصّل به ذلك إلاَّ لأمر عظيم».

وأعجب منه صنيع الحافظ في «الإصابة»؛ فإنّه مع إطالته في ترجمته صدّرها بقوله: «قال ابن السكين: يقال: إن النبي صلى الله عليه وسلّم دعا عليه، ولم يثبت ذلك!» وسكت عليه ولم يتعقّبه بشيء، بل إنه أتبعه بروايات كثيرة فيها أدعية مختلفة عليه، كنتُ ذكرت بعضها في «الضعيفة»، وسكتَ عنها كلّها وصرَّح بضعف بعضها، وختمها بذكر حديث عائشة المتقدّم: أن رسول الله صلى الله عليه وسلّم لعن أباك وأنت في صلبه، ولكنه -بدل أن

---

(١) تأكيد النصّ منّا.

(٢) تأكيد النصّ من المؤلّف.

يصرّح بصحّته- ألمح إلى إعلاله بمخالفته رواية البخاري المتقدّمة، فقال عقبها: «قلت: أصل القصّة عند البخاري بدون هذه الزيادة»!

فأقول: ما قيمة هذا التعقيب، وهو يعلم أن هذه الزيادة صحيحة السند، وأنها من طريق غير طريق البخاري؟! وليس هذا فقط، بل ولها شواهد صحيحة أيضاً كما تقدَّم؟ اكتفيت بها عن ذكر ما قد يصلح للاستشهاد به! فقد قال في شرحه لحديث: «هلكة أمّتي على يدي غلمة من قريش» من «الفتح: ١١/١٣»: «وقد وردت أحاديث لعن الحكم والد مروان وما ولد، أخرجها الطبراني وغيره، غالبها فيه مقال، **وبعضها جيّد**[1]، ولعلّ المراد تخصيص الغلمة المذكورين بذلك!».

وأعجب من ذلك كلّه تحفّظ الحافظ الذهبي بقوله في ترجمة (الحكم) من «تاريخه» (٢/ ٩٦): «وقد وردت أحاديث **منكرة**[2] في لعنه، لا يجوز الاحتجاج بها، وليس له في الجملة خصوص من الصحبة بل عمومها»!

كذا قال! مع أنه - بعد صفحة واحدة- ساق رواية الشعبي عن ابن الزبير مصحّحاً إسناده كما تقدّم!! ومثل هذا التلوّن أو التناقض مما يفسح المجال لأهل الأهواء أن يأخذوا منه ما يناسب أهواءهم! نسأل الله السلامة)[3].

لقد سقنا نموذج لعن الحكم من أجل ذكر بعض تطبيقات الإجراء الأمويّ الثاني، ولا يعدم ذلك أن نذكِّر بفائدتين أخريين يمكن إضافتها إلى ما تقدّم:

الفائدة الأولى: أن هذه المجموعة من الروايات تثبت بها لا مجال للشكّ فيه أنّ بعض الصحابة «**ملعونون**» من قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وهذا بحدّ ذاته

---

(١) التأكيد من المؤلّف.

(٢) التأكيد من المؤلّف.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٧، ق٢، صص ٧٢٣- ٧٢٤، ذيل الحديث ٣٢٤٠.

يطيح بنظرية «عدالة الصحابة العامّة» التي يتمسّك بها البعض.

الفائدة الثانية: أن هذه الروايات صريحة في أن رسول الله صلى الله عليه وآله لعن شخصاً بعينه، وهذا يثبت جواز اللعن للشخص المحدّد على خلاف ما ذهب إليه ابن تيمية؛ إذ منع ذلك ولم يجز لعن أمثال معاوية ويزيد والحجاج وأضرابهم.

الإجراء الثالث: إخماد ذكر الإمام علي عليه السلام وولده عليهم السلام ووضع الأحاديث في فضائل غيرهم مقابل فضائلهم عليهم السلام

الخطوة الأولى التي عمل عليها معاوية وهو في الشام: تشويه صورة الإمام علي عليه السلام لدى المجتمع الشامي وتحميله مسؤولية مقتل الخليفة عثمان. ثم تلت هذه الخطوة خطوات أخرى يجمعها هدف واحد وهو إخماد ذكر الإمام علي عليه السلام وتحجيم دوره في نصرة الدعوة الإسلامية، وتحويله إلى دور هامشي وسطحي.

في هذا الإطار رسم معاوية لتحقيق غايته عدّة مخطّطات، منها:

المخطّط الأول: منع التسمية باسم (عليّ) وأسماء أبنائه والمحاسبة عليها.

وهي محاولة تهدف إلى طمس حضور الإمام علي عليه السلام ومحوه من ذاكرة المجتمع المسلم وإقصائه عن وجدانه، فإنّ جميع الأمم الحيّة تحتفي بأبطالها ورموزها من خلال التسمية بأسمائهم والتذكير بألقابهم وكناهم، وقد حثّ الإسلام على «حسن تسمية المولود» وجعل ذلك من حقوق المولود على والده، بل إن رسول الله صلى الله عليه وآله غيّر كثيراً من أسماء أصحابه والوافدين عليه ليحسُن ذكرهم بين أهلهم وأقاربهم وليكون في أسمائهم الجديدة بُعدٌ «دلاليّ» على **المعنى** المضمَّن في الاسم، أو **القيمة** التي يدعو لها.

لقد عرف معاوية - ومعه بنو أميّة- هذا الدور الذي تلعبه الأسماء،

فضمّها إلى حساباته، وعدّها جزءاً من مواجهته الشاملة مع الإمام علي وأهل بيته عليهم السلام وقد نجح في مخطّطه هذا بنحوٍ غريبٍ بالرغم من المضامين الرفيعة التي تحملها أسماء أهل البيت عليهم السلام !!

أمّا الشواهد على اعتماد معاوية وبني أميّة هذا المخطّط، فهي كثيرة، نكتفي بالإشارة إلى ثلاثة منها فقط:

الشاهد الأول: ما نقله الذهبي عن أبي عبد الرحمن المقرئ في ترجمة (عُلَي بن رباح اللخمي) قال: (قال أبو عبد الرحمن المقرئ، كانت بنو أميّة إذا سمعوا المولود اسمه «عليّ» قتلوه [!!]، فبلغ ذلك رباحاً، فغيّر اسم ابنه)[١].

غيّره بتصغير اسم (علي) إلى (عُلَي) واللطيف أن التغيير وقع في زمن متأخّر بعد أن شبّ عليّ، إذ إن ولادته كانت في صدر خلافة عثمان كما قال الذهبي[٢].

الشاهد الثاني: ما أورده الذهبي أيضاً في ترجمته لأبي الحسن علي بن محمّد المدائني، حيث حكى عنه قوله: (أنه أدخل على المأمون، فحدّثه بأحاديث في علي، فلعن بني أميّة، فقلت [المتحدّث هو المدائني]: حدّثني المثنى بن عبد الله الأنصاري، قال: كنت بالشام، فجعلت لا أسمع: علياً، ولا حسناً، وإنّما أسمع: معاوية، يزيد، الوليد، فمررت برجل على بابه، فقال: اسقه يا حسن، فقلت: أسميت حسناً؟ فقال: أولادي: حسن، وحسين، وجعفر، فإنَّ أهل الشام يسمُّون أولادهم بأسماء خلفاء الله ثمَّ يلعن الرجل وَلَدَه ويشتمه. قلت: ظننتك خير أهل الشام، وإذا ليس في جهنّم شرٌّ منك)[٣].

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج٥، ص١٠٢.

(٢) المصدر السابق: ج٧، ص٤١٣.

(٣) سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج١٠، ص٤٠٢.

الشاهد الثالث: ما ذكرته كتب التراجم وغيرها في ترجمة (أبي الحسن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي) من قصّة لقائه بعبد الملك بن مروان وما قاله هذا له.

قال ابن سعد في (**طبقاته**): (ولد ليلة قتل علي بن أبي طالب «رحمة الله عليه» في شهر رمضان سنة أربعين فسمّي باسمه، وكنّي بكنيته «أبي الحسن». فقال له عبد الملك بن مروان: لا والله، لا أحتمل لك الاسم والكنية جميعاً، فغيّر أحدهما، فغيّر كنيته فصيّرها أبا محمد)[1].

المخطط الثاني: قلب الحقائق الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الإمام علي وولده ووضع نظائرها في غيرهم عليهم السلام.

لقد أوضحنا هذا المخطّط سابقاً ونقلنا عن ابن أبي الحديد رأيه في سياسة معاوية في هذه القضية وما ذكره من شواهد عليها، وما فعلته (البكرية) في وضع الأحاديث عن لسان رسول الله صلى الله عليه وآله.. وهنا نورد نماذج على ذلك:

النموذج الأول: ففي مقابل الحديث الصحيح الوارد في حقّ الإمام علي عليه السلام: «**يا علي لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق**» وضع حديث: «**لا يبغض أبا بكر وعمر مؤمن ولا يحبّهما منافق**». ذكر إسناده الذهبي بالنحو التالي: (معلّى بن هلال، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر) ثمّ قال: (مُعلّى ترك، ومتن الحديث حقّ، لكنه ما صحّ مرفوعاً)[2].

---

(١) ابن سعد، أبو عبد الله محمّد بن سعد بن منيع، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ج٥، ص٢٣٩. وانظر على سبيل المثال أيضاً: تاريخ دمشق: ج٤٣، ص٤١. وتهذيب الكمال: ج٢١، ص٣٧.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج١٦، ص٢١٦.

النموذج الثاني: وفي مقابل الحديث النبوي الصحيح: (**الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة**) وضع حديث (**أبو بكر وعمر سيّدا كهول أهل الجنّة**)**!** وقد أخرج الترمذي هذا الحديث بطرق ثلاثة، هي:

- حدّثنا الحسن بن الصباح البزّاز، قال: حدَّثنا محمّد بن كثير، عن الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس، قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم لأبي بكر وعمر: **هذان سيّدا كهول أهل الجنّة من الأوّلين والآخرين إلاَّ النبيّين والمرسلين، لا تخبرهما يا عليّ**)[1].

- حدّثنا عليّ بن حُجْر، قال: (أخبرنا الوليد بن محمد المُوقَّري، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن علي بن أبي طالب، قال: كنتُ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ طلع أبو بكر وعمر، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: **هذان سيَّدا كهول أهل الجنّة من الأولين والآخرين إلاَّ النبيين والمرسلين، يا عليّ لا تخبرهما**)[2].

- حدّثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، قال: (حدّثنا سفيان بن عينية، قال: ذكره داود، عن الشعبي، عن الحارث، عن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **أبو بكر وعمر سيّدا كهول أهل الجنّة من الأوّلين والآخرين ما خلا النبيين والمرسلين، لا تخبرهما يا علي**)[3].

---

(١) الترمذي، أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة الضحاك، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، حقّقه وخرج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط وسعيد اللحام، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ج٦، ص٢٤٨، ح٣٩٩٤.

(٢) المصدر السابق: ج٦، ص٢٤٩، ح٣٩٩٥.

(٣) المصدر السابق: ج٦، ص٢٥٠، ح٣٩٩٦.

وقد حكم بضعف أسناد هذه الأحاديث العلّامة شعيب الأرنؤوط[1] ـ وإن صحّحها بدعوى وجود الشواهد عليها وتعدّد بعض طرقها ـ فضعّف (محمد بن كثير) في الأوّل، و(الوليد بن محمّد الموقري) في الثاني، وقال: (إن علي بن الحسين لم يسمع من علي بن أبي طالب)، وضعّف الثالث بـ(الحارث بن عبد الله الأعور).

النموذج الثالث: وفي مقابل الحديث الصحيح (**سُدّوا الأبواب إلاّ باب علي**)[2] أخرجوا حديثاً بنفس المضمون في أبي بكر، قال البخاري في صحيحه: (حدّثنا إسماعيل بن عبد الله، قال: حدّثني مالك، عن أبي النظر مولى عمر بن عبيد الله، عن عبيد، يعني ابن حُنين، عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر، فقال: ..) وساق الحديث، فممّا جاء فيه عن لسانه صلى الله عليه وسلم: (**إن من أَمَنَّ به الناس عليّ في صحبته وماله أبا بكر، ولو كنت متّخذاً خليلاً من أمّتي لاتّخذت أبا بكر، إلاّ خُلّة الإسلام، لا يبقين في المسجد خوخة إلاّ خوخة أبي بكر**)[3].

---

(١) راجع تعليقته على الأحاديث في الصفحات المشار إليها.

(٢) أخرجه أحمد والترمذي والنسائي في (الخصائص) وخلق غيرهم، وصحّحه الحاكم والذهبي وابن حجر العسقلاني والألباني، انظر مناقشة ابن حجر المفصّلة لابن الجوزي الذي عدّ هذا الحديث من (الموضوعات) في: ابن حجر، القول المسدّد في الذبّ عن المسند للإمام أحمد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤٠١هـ: ج١، ص١٦. وقال الألباني: (وهذا القدر من الحديث [أي مقطع سدّوا الأبواب إلاّ باب علي] صحيح، له شواهد كثيرة يقطع الواقف عليها بصحّته). انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج٦، ص٤٨٢، ح٢٩٢٩. وأيضاً: ج١٠، ص ص ٦٦٤- ٦٦٥، ح٤٩٥٣.

(٣) صحيح البخاري، ط دار طوق النجاة، ج٥، ص ص ٥٧- ٥٨، ح٣٩٠٤.

الإجراء الرابع: وضع الأحاديث في فضل معاوية

إن شهادة الكثير من أعلام أهل السنّة بعدم صحّة الأحاديث الـواردة في فضل معاوية – وقد وقفنا على بعض تلك الشهادات– كفيلةٌ لوحدها بإثبات أن ما نجده في بعض كتب الحديث إنَّما هـو مـن مختلقـات الـسياسة الأمويـة. ولكن هذه الشهادات تقابل باعترافات من قبل أتباع الـنهج الأمـويّ بـصحّة تلك الأحاديث، بل ويُرتّب على تلك الأحاديث نتائج خطيرة كالقول بإمامته أو خلافته، ووصفها بأنها (خلافة ورحمة). وتجويز إطلاق لفظ (الخليفة) عـلى ملوك بني أميّة، لا سيّما معاوية، بل واعتبار قضية الانتقال مـن (الخلافـة) إلى (الملك) لها مسوّغاتها ومبرّراتها الشرعية! وهذه آراء نجدها في كلـمات أمثـال القاضي ابن العربي في «**العواصم من القواصم**»[1]، والقاضي أبي يعـلى الموصـلي في «**المعتمد**»[2]، والشيخ ابن تيمية في جميـع كتبـه لاسـيّما كتابـه المكـرَّس لهـذا الموضوع والموسوم بـ(**الخلافة والملك**)[3]، وابن البنّا الحنبلي البغدادي في كتابـه (**الردّ على المبتدعة**)[4]، بل إن أبا يعلى الفرّاء الحنـبلي نقـل أن أبـا عمـر الزاهـد صنّف كتاباً كاملاً في فضائل معاوية[5]، وهو ما نراه بات مألوفاً هذه الأيّـام في الحديث عن معاوية وفضائله وجهاده وخدماته العظيمة!! للإسلام..

---

(١) القواصم والعواصم، مصدر سابق: ج١، ص٢٠٧، وما بعدها.

(٢) انظر جملة من آرائه في كتاب ابن تيمية (الخلافـة والملـك)، تحقيـق: حمّـاد سـلامة، مكتبـة المنار– الأردن، ط٢، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م، ص٣٠، وما بعدها.

(٣) ابن تيمية، الخلافة والملك، مصدر سابق: ص٢٤، وما بعدها.

(٤) سنعود لهذا الكتاب بعد قليل.

(٥) أبو يعلى الفراء، طبقات الحنابلة، حقّقه وقدم له: عبد الرحمن بن سـليمان العثيمـين، ج٣، ص١٢٨.

يقول ابن البناء في كتابه (**الردّ على المبتدعة**): (كانت إمامته [يعني معاوية] بعد عليّ بن أبي طالب، وإنّما طالب بدم عثمان رضي الله عنه ولعن قاتله. فلما حصل الأمر للحسن خلع نفسه وردّها إليه، وسُمّي: عام الجماعة، قال أحمد: بقي أربعين سنة: عشرون إمارة، وعشرون خلافة، ولم يوجد من أحد إلاَّ شكره وترضّى عليه. وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (**تدور رحى الإسلام بعد خمس وثلاثين سنة**) والمراد بـ«الرحى» ها هنا: القوّة في الدين. وقد كانت خلافة معاوية من جملة «خمس وثلاثين»؛ لأن «الثلاثين» كملت بخلافة علي؛ ولأن شرائط الإمامة موجودة فيه: من النسب لأنه من قريش، والعلم، والدين، والشجاعة، وحسن السيرة في المسلمين، وغير ذلك؛ وجب صحّة إمامته)[1].

هذه السطور تعدّ الأساس النظري لكلّ ما سيأتي على ذكره ابن البنا من أحاديث فضائل معاوية، وهي سطور حوت -على وجازتها- على الكثير من التدليسات والخروقات الواضحة لمسلّمات التاريخ الإسلامي:

فأوّلاً: الحديث عن معاوية بأنه إنّما (لعن قاتل عثمان) إنّما هو في الواقع تدليس فاضح لا يكاد يخفى على مسلم؛ والصحيح أنّ معاوية لعن «الإمام عليّاً» تحديداً وجعل ذلك ضمن أهمّ سياساته على مدار تسلّطه على المسلمين، وقد أثبتنا هذه النقطة في أكثر من موضع من أبحاثنا السابقة.

ثانياً: الحديث عن خلع الإمام الحسن عليه السلام لنفسه لم يكن ليكون لولا ضعف جيشه عليه السلام عن مقاتلة معاوية، ولم يكن ناتجاً عن اعترافه بأهليّة معاوية

---

(١) ابن البناء، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله الحنبلي البغدادي، الردّ على المبتدعة، تحقيق ودراسة: محمّد بن ربيع المدخلي، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبويّة- السعودية: ١٤١٦هـ، ص٣٨٦- ٣٨٧.

واستحقاقه لهذا المنصب، وهذه إحدى أوضح حقائق التاريخ الإسلامي. أما التعبير بـ(ردّ) الإمامة إلى معاوية وإيهام القارئ بأنها كانت له ابتداءً وقد خرجت عنه مؤقّتاً لتعود إليه فهو تدليس آخر يفضحه اعتراف المسلمين جميعاً بأنّ معاوية كان باغياً على إمام زمانه، شاقّاً لعصا المسلمين.

ثالثاً: أمّا حديث «**تدور رحى الإسلام** ..»، فلا يمكن الاستدلال به -على فرض صحّته- إلا بعد تعيين نقطة ابتداء تلك السنين التي حدّدها رسول الله صلى الله عليه وآله، فإن كان ابتداؤها - كما هو الظاهر- من زمن إخباره صلى الله عليه وآله بذلك، وافتراضنا أن الإخبار المذكور كان في السنوات الأخيرة من حياته الشريفة (كأن يكون قبل سنتين أو ثلاثة، أي في السنة الثامنة أو التاسعة للهجرة)، فإن بدء دوران رحى الإسلام يكون حينها إبّان تسلّط معاوية على رقاب المسلمين، أي سنة (٤١) للهجرة وما بعدها! معه لن يكون للحديث عن مزايا معاوية في العلم والدين والشجاعة وحسن السيرة من معنى!

وعلى أية حال، فقد أفرز هذا الإجراء في سياسة الاتّجاه الأمويّ وضع كثير من الأحاديث ودسّها في مدوّنات السنّة النبوية، وقد أشرنا سابقاً إلى مواقف جملة من علماء المسلمين الذين صرّحوا بعدم صحّة هذه الأحاديث واختلاقها وانعدام وجود أصولٍ لها. وفيما يلي عيّنة سريعة من تلك الأحاديث نضعها بين يدي القارئ الكريم تاركين له أن يضيف إليها ما تسعفه به مطالعته لمدوّنات السنّة النبوية من نظائر:

١. ما في كتاب (**الردّ على المبتدعة**) المتقدّم، حيث قال: (حدّثنا محمّد بن الحافظ، قال: أحمد بن يوسف بن خلاء، قال: أنبأ محمّد بن يوسف القرشي، قال: أنبأ محمّد بن يزيد الواسطي، قال: حدّثنا إسماعيل بن عيّاش، عن يحيى بن عبيد الله، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم: (**ائتمن الله على وحيه ثلاثاً: جبرائيل، وأنا، ومعاوية**)[١].

٢. في المصدر ذاته، قال: (أخبرنا علي بن عمر الزاهد، قال: حدّثنا محمّد بن نوح، قال: حدّثنا جعفر بن أحمد، قال: حدّثنا الوليد بن الفضل، قال: حدّثنا الحسن بن زياد الكوفي، عن القاسم بن بهرام، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى معاوية سهماً في غزوة بني خليد، فقال: **يا معاوية خذ هذا، والقني به في الجنّة**)[٢].

٣. وفي المصدر المشار إليه أيضاً، قال: (وأخبرنا علي، قال: أنبأ القرشي، قال: حدّثنا محمّد بن إسحاق المقرئ ، قال: حدّثني زريق بن محمّد الدلّال، قال: حدّثنا الحسن بن عرفة، قال: حدّثنا يزيد بن هارون، قال: أنبأ حميد عن

---

(١) الردّ على المبتدعة، مصدر سابق: ص٣٩١، ح١٧٩. وقد صنّف عدد كبير من الحفّاظ والعلماء هذا الحديث على اختلاف في طرقه ولفظه على أنه من (الموضوعات)، منهم: ابن الجوزي في (الموضوعات) (تحقيق: عبد الرحمن محمّد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنوّرة، ط١، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م، ص١٧، وما بعدها)، السيوطي في (اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، (تحقيق: صلاح بن محمّد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ج٢، ص٣٨٣)، وقال الجرجاني عن بعض ألفاظ هذا الحديث المروية عن واثلة بن الأسقع: (وهذا الحديث باطل بهذا الإسناد، وبغير هذا الإسناد)، (الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد عوض، شارك في تحقيقه عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، ج١، ص٣١٥). وغيرهم الكثير.

(٢) المصدر السابق: ص٣٩٢- ٣٩٣، ح١٨٠. أخرجه ابن الجوزي والسيوطي في الموضوعات، وقال ابن حبّان عن الوليد بن الفضل الوارد في سند الحديث: (يروي الموضوعات لا يجوز الاحتجاج به بحال) انظر تعليقة المحقّق على هذا الحديث ففيها غنى عن نقل جميع الأقوال والمصادر.

أنس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **إني لا أفقد في الجنّة إلا معاوية بن أبي سفيان)**[١].

وممن ذكر تلك الأحاديث الموضوعة في فضل معاوية -غير ما تقدّم- الشوكاني في كتابه (**الفوائد المجموعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة**)، فقد عقد فصلاً في (ذكر معاوية) نقل فيه الأحاديث المتقدّمة وغيرها. منها - وبحسب التسلسل المتقدّم- ما يلي:

٤. قال: (**إنّه صلى الله عليه وسلّم أخذ القلم من يد عليّ فرفعه إلى معاوية)**[٢].

٥. وقال: (**هبط عليَّ جبريل، ومعه قلم من ذهب إبريز، فقال جبريل: إنّ العليّ الأعلى يقرئك السلام، ويقول لك: حبيبي، قد أهديت هذا القلم من فوق عرشي، إلى معاوية بن أبي سفيان، فأوصله إليه، ومره أن يكتب آية الكرسي بخطّه بهذا القلم، ويُشَكِّلَه، ويُعْجِمَه، ويعرضه عليك، فإني قد كتبت له من الثواب بعدد كلّ من قرأ آية الكرسي من ساعة يكتبها إلى يوم القيامة)**[٣].

وعلّق الشوكاني قائلاً: (**هو موضوع، وأكثر رجاله مجاهيل، وقد رواه ابن عساكر من وجه آخر، قال في «الميزان»: الخبر باطل، ورواه النقّاش من وجه آخر، وفي إسناده وضّاع)**[٤].

---

(١) المصدر السابق: ص٣٩٤، ح١٨١، وقد صرّح بوضعه ابن عديّ الجرجاني في (الكامل) والخطيب في تاريخه، وابن الجوزي في (الموضوعات) والسيوطي في (اللآلي) وغيرهم ... انظر تعليقة محقّق الكتاب على هذا الحديث.

(٢) الشوكاني، محمّد بن علي، الفوائد المجموعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة، تحقيق: رضوان جامع، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرّمة، ج١، ص٤٩٦، ح١١٨٩.

(٣) المصدر السابق: ج١، ص٤٩٧، ح١١٩١.

(٤) المصدر السابق: ج١، ص٤٩٧، ح١١٩١.

٦. وقال أيضاً: (**يُبعث معاوية يوم القيامة وعليه رداء من نور الإيمان**)[١].

علّق الشوكاني: (**رواه ابن حبّان عن حذيفة مرفوعاً، وقال: موضوع، وفي إسناده: جعفر بن محمّد الأنطاكي، يروي الموضوعات**)[٢].

نكتفي بهذا القدر من هذه الأحاديث فإنّ فيها كفاية لإثبات الإجراء الأمويّ الرابع، ومن أراد المزيد فإنّ بوسعه العودة - مضافاً لكتاب الشوكاني المتقدّم - إلى: كتاب (**الموضوعات**) للحافظ ابن الجوزي[٣]، وكتاب (**اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**) للحافظ السيوطي[٤] فقد سردا جملةً واسعةً منها.

---

(١) المصدر السابق: ج١، ص٥٠٠، ح١١٩٧.

(٢) المصدر السابق: ج١، ص٥٠٠، ح١١٩٧.

(٣) ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمّد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، ١٣٨٦هـ ١٩٩٦م، ص١٥، وما بعدها (باب في ذكر معاوية بن أبي سفيان).

(٤) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: صلاح بن محمّد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ج١، ص٣٨٠، وما بعدها.



الفصل الرابع

معاوية والفئة الباغية



ورد في وصية أمير المؤمنين‏عليه السلام لابن عباس لما بعثه للاحتجاج على الخوارج أنه قال له: «**لَا تُخَاصِمْهُمْ بِالْقُرْآنِ؛ فَإِنَّ الْقُرْآنَ حَمَّالٌ ذُو وُجُوهٍ، تَقُولُ وَيَقُولُونَ .. وَلَكِنْ حَاجِجْهُمْ بِالسُّنَّةِ فَإِنَّهُمْ لَنْ يَجِدُوا عَنْهَا مَحِيصاً**»[1].

إن تاريخ المناقشات والمناظرات بين المسلمين، على اختلاف مذاهبهم، في قضايا العقيدة والتاريخ وغيرها من حقول المعرفة الإسلامية يثبت صحّة هذه الملاحظة المنهجية؛ إذ إنّ من النادر أن يُحسم نقاش في قضية خلافية ما بمجرّد الاحتكام إلى النصوص القرآنية. وبالرغم من معرفتنا بأنّ السمة الأولى للنصّ القرآني كونه «**نصّاً لغوياً**»، مما يفترض ـ كما هو الغالب في شأن أي نصّ لغويّ ـ أن يكون متعدّد القراءات منفتحاً على الكثير من المعاني والاحتمالات، إلا أننا لا نستطيع أن نضع مسؤولية وجود الظاهرة المشار إليها، أو حتى الجزء الأهمّ منها، على عاتق القرآن الكريم نفسه، وإنّما يتحمّل وجودها المتخاصمين أنفسهم، المتحاكمين إلى النصّ القرآني؛ حين يستغلّون هذه النقطة بالذات، أي احتمال النصّ معاني كثيرة، فيركّز كلّ طرف على رأيه وما يدعمه من نصوص بمعزلٍ عن الآراء المخالفة التي قد تؤيّدها نصوص أخرى، فتتصارع الآراء دون أن تهتدي إلى مخرج واضح. وهكذا يغيَّب النصّ ويلغى، وتذهب أهمّ خصائص ثرائه ضحية لرغبة البعض بالغلبة على حساب الحقيقة.

---

(١) نهج البلاغة، مصدر سابق: ص٤٦٥.

من هنا يشكِّل الارتكان للسنّة النبوية التي تمثّل مواقف محدّدة ذات واقع تاريخي معيّن يتّفق بشأنه المسلمون، خيرَ مخرجٍ من النقاشات الجدالية العقيمة التي يقع فريستها بعض أصحاب الأهواء أو من ليس له دراية ودربة في فهم القرآن الكريم وتفسيره ودراسته.

وعلى هذا فإننا، وانطلاقاً من هذه الملاحظة المنهجية، وضعنا نصب أعيننا، ونحن نخوض في بعض تفاصيل التاريخ الإسلامي، أن نفسح المجال للسنّة النبويّة بنحو أوسع، لاسيّما وقد اشترطنا على أنفسنا ـ استثماراً لهذه الملاحظة في حدودها القصوى ـ أن لا نعتمد ما ينسب للنبيّ الأكرمﷺ إلا ما كان محلّ قبول لدى الطرف الآخر.

وقد وجدنا من خلال الكثير من التجارب والاختبارات أن هذه الملاحظة تمتلك من الحكمة والمنطقية ما يجعلها بحقّ واحدةً من غرر ودرر الكلام العلوي، وأن كثيرين ممن اختلفنا معهم بشأن بعض قضايا المعتقد والتاريخ الإسلاميين يحارون في معالجة الأخبار النبوية المعارضة لآرائهم بنحو أكبر مما لو كان هذا المعارض نصّاً قرآنياً قد يسهل الالتفاف على معناه لسببٍ أو لآخر.

في هذا الفصل سنقف عند واحدة من تلك القضايا التي حسمت السنّة النبوية الأمر بشأنها، وأبانت بنحوٍ جليّ طبيعة التصوّر الإسلامي حولها، وهي قضية كون معاوية الذي تسلّم بالقوّة والمكر والدهاء أسمى منصب سياسي لدى المسلمين، وهو منصب خلافة رسول اللهﷺ، ما هو في الواقع، وتبعاً للسنّة النبوية نفسها، إلا واحد من أئمّة البغي والعدوان الداعين إلى الضلال والانحراف عن الإسلام وقيمه ومعتقداته، وسنرى كيف أن هذه السنّة النبوية وما تملكه من ثباتٍ في الإسناد ووضوح في الدلالة قد مثّلت مأزقاً حقيقياً للمدافعين عن معاوية، حتى دعتهم في بعض الأحيان إلى التزام

الصمت المطبق! أو الحديث، ولكن بنحوٍ لا يشكّ المرء في إرباكه وتفاهته!

موضوعنا هو الحديث النبويّ الشهير الوارد بحقّ عمّار بن ياسر والذي قال فيه نبيّ الإسلامﷺ: (**ويح عمّار! تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنّة، ويدعونه إلى النار**) وحيث إنّ عماراً قتل وهو يقاتل مع صفوف جيش الخلافة الشرعية المتمثّلة بأمير المؤمنين الإمام عليعليه السلام .. قتلته الفئة الأخرى التي يقودها معاوية؛ فإن حكم هذه الفئة (**الباغية**)، الداعية إلى النار، سوف يقود، بلا مراء ولا جدال، إلى عدّ قائد هذه الفئة، وإمامها الذي تأتمر بأمره وتلتزم مخطّطاته، إمام بغيٍ يدعو أتباعه إلى النار ويسوقهم نحو الجحيم. وهذه نتيجة لا يقبل بها المدافعون عن معاوية بالرغم من لزومها للقضية الأولى (حكم الفئة الباغية) وتفرُّعها عنها!

سنوزّع أبحاث هذا الفصل على عدّة مباحث، وهي:

المبحث الأول: نتناول فيه بعض المصادر التي خرّجت الحديث النبوي محلّ البحث، مشيرين في الآن ذاته إلى الآراء التي صرّحت بتواتره وقطعيّته.

المبحث الثاني: وفيه نتحدّث عن معنى الحديث المشار إليه واختلاف الآراء في شرحه وتفسيره وموقف الاتّجاه الأمويّ منه ومحاولة تأويله أو إسقاط دلالته التي يفهمها الجميع.

المبحث الثالث: وفيه نعقد مقاربة قرآنية لمفهومي أئمّة الضلال وأئمّة الهداية، مستعرضين بعض آراء المفسّرين في تحديد طبيعة كلّ منهما وفقاً للتصوّر القرآني.

هذه هي الخطوط العامّة لهذا الفصل، وقد يضاف إليها في ثنايا البحث تفاصيل أخرى تقتضيها الضرورة .. والله الموفّق إلى سبيل الصواب.

المبحث الأول

تخريج الحديث النبوي (ويح عمار، تقتله الفئة الباغية...).

أ) عينة من المصادر التي صححت الحديث

المصادر التي خرّجت هذا الحديث من مدوّنات السنّة النبوية كثيرة. نحاول الاكتفاء بالإشارة إلى بعضها:

المصدر الأول: ما ورد في **صحيح البخاري** حيث قال: (حدّثنا مسدد، قال: حدّثنا عبد العزيز بن مختار، قال: حدّثنا خالد الحذاء، عن عكرمة، قال لي ابن عباس ولابنه علي: انطلقا إلى أبي سعيد فاسمعا من حديثه، فانطلقنا فإذا هو في حائط يصلحه، فأخذ رداءه فاحتبى، ثم أنشأ يحدّثنا حتى أتى ذكر بناء المسجد، فقال: كنَّا نحمل لبنة لبنة وعمار لبنتين لبنتين، فرآه النبي صلَّى الله عليه وسلَّم فجعل ينفض التراب عنه، ويقول: «**ويح عمّار، تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنّة، ويدعونه إلى النار**» قال: يقول عمّار: أعوذ بالله من الفتن)[1].

وفيه أيضاً: (حدّثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا عبد الوهاب، حدّثنا خالد، عن عكرمة، أنّ ابن عباس، قال له ولعلي بن عبد الله: ائتيا أبا سعيد فاسمعا من حديثه، فأتيناه وهو وأخوه في حائط لهما يسقيانه، فلما رآنا جاء، فاحتبى وجلس، فقال: كنّا ننقل لبن المسجد لبنة لبنة، وكان عمّار ينقل لبنتين لبنتين، فمرّ به النبي صلى الله عليه وسلم، ومسح عن رأسه الغبار، وقال: **ويح**

---

(١) البخاري، صحيح البخاري، ط دار طوق النجاة، ج١، ص٩٧، ح٤٤٧.

عمّار، تقتله الفئة الباغية، عمّارٌ يدعوهم إلى الله، ويدعونه إلى النار)[١].

المصدر الثاني: ما ورد في **صحيح مسلم** حيث قال: (حدّثني محمد بن عمرو بن جبلة، حدّثنا محمّد بن جعفر، وحدّثنا عقبة بن مكرم العمِّي وأبو بكر بن نافع «قال عقبة: حدّثنا، وقال أبو بكر: أخبرنا غُندر»، حدّثنا شعبة: قال: سمعت خالداً يحدّث عن سعيد بن أبي الحسن عن أمّه، عن أمّ سلمة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعمّار: **تقتلك الفئة الباغية)**[٢].

وفيه أيضاً: (حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن ابن عون، عن الحسن، عن أمّه، عن أمّ سلمة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: **تقتل عمّاراً الفئة الباغية)**[٣].

المصدر الثالث: ما ورد، في أكثر من موضع، في **مسند أحمد**، حيث قال: (حدّثنا محبوب بن الحسن، عن خالد، عن عكرمة، أن ابن عباس قال له ولابنه علي: انطلقا إلى أبي علي الخدري فاسمعا من حديثه، قال: فانطلقنا فإذا هو في حائطٍ له، فلما رآنا أخذ رداءه فجاءنا فقعد، فأنشأ يحدّثنا، حتى أتى على ذكر بناء المسجد، قال: كنّا نحمل لبنة لبنة وعمّار بن ياسر كان يحمل لبنتين لبنتين، قال: فرآه رسول الله صلى الله عليه و سلم فجعل ينفض التراب عنه، ويقول: «**يا عمار، ألا تحمل لبنة كما يحمل أصحابك؟**» قال: إني أريد الأجر من الله، قال: فجعل ينفض التراب عنه. ويقول: «**ويح عمّار تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنّة، ويدعونه إلى النار**» قال: فجعل عمّار يقول:أعوذ بالله من الفتن)[٤].

---

(١) المصدر السابق: ج١، ص٢١، ح٢٨١٢.

(٢) صحيح مسلم، ط بيت الأفكار الدولية: ص١١٦٩، ح٢٩١٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) مسند الإمام أحمد، ط. مؤسسة الرسالة: ج١٨، ص٣٦٨-٣٦٩، ح١١٨٦١.

قال شعيب الأرنؤوط معلّقاً: (حديث صحيح).

وقد روى أحمد هذا الحديث مختصراً في مواضع عديدة حكم الأرنؤوط بصحّة جميعها[1].

المصدر الرابع: ما أخرجه ابن حبّان في **صحيحه** حيث قال: (أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، حدّثنا محمّد بن النهال الضرير، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا خالد الحذاء، عن عكرمة، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: «**ويح ابن سمية، تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنّة، ويدعونه إلى النار**»)[2].

المصدر الخامس: ما أخرجه السيوطي في «**الجامع الصغير**» عن البخاري في صحيحه، قال: (**ويح عمّار تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنّة، ويدعونه إلى النار**)[3].

المصدر السادس: وممن أخرجه- مختصراً ومطوّلاً- من المعاصرين وحكم بصحّته العلامة الألباني، فقد نقله في «**صحيح الجامع الصغير**» بلفظ (**ويح عمّار تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنّة، ويدعونه إلى النار**)، ثمّ حكم

---

(١) المصدر السابق: ج١٧، ص٥٣، ح١١٠١١، وص٢٥٧، ح١١١٦٦، وص٣١٩، ح١١٢٢١. ج٣٧، ص٢٩٧، ح٢٢٦٠٩، وص٢٩٨، ح٢٢٦١٠، ج٤٤، ص ١٨٩، ح٢٦٥٦٣، وص ٢٥٥، ح٢٦٦٥٠، وص٢٧٩-٢٨٠، ح٢٦٦٨٠.

(٢) ابن بلبان الفارسي، علاء الدين علي، صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ج١٥، ذكر الخبر الدالّ على أنّ عماراً ومن كان معه كانوا على الحقّ في تلك الأيّام، ص٥٥٣ - ٥٥٤، ح٧٠٧٨، ٧٠٧٩.

(٣) السيوطي جلال الدين بن أبي بكر، الجامع الصغير في أحاديث النذير، دار الكتب العلمية- بيروت، ٢٥، ٢٠٠٤م- ١٤٢٥هـ، ص ٥٧٢. ح٩٦٤٠.

بصحّته[١].

أمّا في **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، فأورده بلفظ (**أبشر عمار، تقتلك الفئة الباغية**)[٢].

هذه عيّنة من المصادر التي ذكرت هذا الحديث وحكمت بصحّته، وهناك الكثير غيرها أعرضنا عنها رعايةً للاختصار، ولأن فيما ذكرناه كفاية لإثبات صحّة الحديث والوثوق به. وعلى هذا فإنّ الحديث المشار إليه مما لا يعتريه الشكّ من الناحية السندية.

ب) آراء بعض من صرّح بتواتر الحديث

هناك جملة واسعة من كبار حفّاظ الحديث والمبرَّزين من علماء التراجم والسير ممن لم يكتفوا بالحكم بصحّة الحديث المشار إليه وإنّما ذهبوا للقول بتواتره أيضاً، بل إن البعض عدّه واحداً من أعلام النبوّة (نظراً لإخباره بالحادثة قبل وقوعها.. فيكون أمراً معجزاً) وهو ما يندر قوله في حديثٍ من الأحاديث.

وهنا ننقل أيضاً للقارئ بعضاً من تلك الأقوال:

١. قال ابن عبد البرّ في كتابه «**الاستيعاب في معرفة الأصحاب**» عند ترجمته لعمّار بن ياسر وبعد ذكر الحديث «**تقتلك الفئة الباغية**» ما هذا لفظه: (وتواترت الآثار عن النبي صلّى الله عليه وسلم أنه قال: «**تقتل عمّاراً الفئة الباغية**». وهذا من إخباره بالغيب وأعلام نبوّته صلى الله عليه وسلم، وهو من

---

(١) الألباني، محمّد بن ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي- بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ.

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج٢، ص ٣٢٧، ح٧١٠.

أصحّ الأحاديث)[١].

٢. وقال الحافظ المزي في (**تهذيب الكمال**): (وتواترت الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لعمّار: «**تقتلك الفئة الباغية**»، روي ذلك عن عمّار بن ياسر، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وعبد الله بن عباس وآخرين)[٢].

٣. وقال الحافظ الذهبي في (**سير أعلاء النبلاء**) بعد روايته للحديث من عدّة طرق: (وفي الباب عن عدّةٍ من الصحابة؛ فهو متواتر)[٣].

وبعد ذكره لبعض طرق الحديث قال في «**تاريخ الإسلام**» (ويروى هذا الحديث عن ابن عباس، وابن مسعود، وحذيفة، وأبي رافع، وجابر بن سمرة، وأبي اليُسر السلمي، وكعب بن مالك، وأنس، وجابر، وغيرهم، وهو متواتر عن النبي صلّى الله عليه وسلّم)[٤].

٤. قال الصفدي في (**الوافي بالوفيات**): (وتواترت الأخبار بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **تقتل عمّاراً الفئة الباغية**. وهذا الحديث من أعلام النبوّة؛ وهو من إخباره بالغيب، ومن أصحّ الأحاديث)[٥].

٥. وعند ترجمته لعمّار بن ياسر في كتابه «**الإصابة في تمييز الصحابة**» قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: (وتواترت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه

---

(١) الاستيعاب، ط. دار الجيل: ج٣، ص١١٤٠، الترجمة رقم ١٨٦٣.

(٢) تهذيب الكمال:ج٢١، ص ٢٢٤، الترجمة رقم ٤١٧٤.

(٣) الذهبي، سير أعلاء النبلاء: ج١، ص٤٢١.

(٤) الذهبي، تاريخ الإسلام، ط. دار الغرب الإسلامي: ج٢، ص٣٢٨.

(٥) الوافي بالوفيات، مصدر سابق: ج٢٢، ص٢٣٣.

وسلم أن عمّاراً تقتله الفئة الباغية، وأجمعوا على أنه قُتل مع عليٍّ في صفّين)[١].

وقد عقد في كتابه **فتح الباري** في ختام شرحه لحديث البخاري المتقدّم فائدة جاء فيها ما يلي: (روى حديث «**تقتل عمّاراً الفئة الباغية**» جماعة من الصحابة. منهم: قتادة بن النعمان كما تقدّم، وأمّ سلمة عند مسلم، وأبو هريرة عند الترمذي، وعبد الله بن عمرو بن العاص عند النسائي، وعثمان بن عفّان وحذيفة، وأبو أيوب وأبو رافع وخزيمة بن ثابت ومعاوية وعمرو بن العاص وأبو اليسر وعمّار نفسه. وكلّها عند الطبراني وغيره، وغالب طرقها صحيحة أو حسنة، وفيه جماعة آخرون يطول عدّهم. وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوّة وفضيلة ظاهرة لعليّ وعمار)[٢].

٦. وقد أوصل أبو عبد الله الإدريسي الشهير بالكتاني في كتابه (**نظم المتناثر**) رواة هذا الحديث من الصحابة إلى (٣١) صحابياً.

قال: (أورده في الأزهار من حديث: ١. أبي سعيد. ٢. وأبي قتادة.٣. وأمّ سلمة. ٤. وحذيفة. ٥. وابن مسعود. ٦. وعمّار بن ياسر. ٧. وعمرو بن العاص. ٨. وابن عبد الله. ٩. وعمر بن حزم. ١٠. وخزيمة بن ثابت. ١١. وعثمان بن عفّان. ١٢. وأنس. ١٣. وأبي هريرة. ١٤. وأبي رافع. ١٥. وجابر بن عبد الله. ١٦. ومعاوية بن أبي سفيان. ١٧. وعبد الله بن عباس. ١٨. وزيد بن أبي أوفى الأسلمي. ١٩. وجابر بن سمرة. ٢٠. وأبي اليسر السلمي كعب بن عمرو. ٢١. وزياد بن الفرد. ٢٢. وكعب بن مالك. ٢٣. وأبي أمامة الباهلي.

---

(١) الإصابة: ط. دار الجيل: ج٤، ص٥٧٥، الترجمة رقم ٥٧٠٨.

(٢) ابن حجر، فتح الباري، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمّد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصحّحه وأشرف على طبعه: محبّ الدين الخطيب، تعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ- ج١، ص٥٤٣.

٢٤. وعائشة. (أربع وعشرين نفساً).

قلت [= الكتاني] ورد أيضاً من حديث:

٢٥. ابن عمر. ٢٦. وأبي أيوب. ٢٧. وقتادة بن النعمان. ٢٨. وزيد بن ثابت. ٢٩. وعمر بن ميمون. قال ابن عساكر: وقد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره. ٣٠. وعمر. ٣١. ومولاة لعمّار بن ياسر.

وممن صرّح بتواتره السيوطي في خصائصه الكبرى...)[1].

هذه أسماء وأقوال البعض من صرّح بتواتر حديث أنّ (**عمّاراً تقتله الفئة الباغية**) وهناك غيرهم من المعاصرين ممن يتّفق معهم[2]. ومهما يكن من أمر هذا الحديث، فإنّ الأهم هو فهم دلالته ومرماه وما يلزمنا به من نتائج في مجالات تحليل ملابسات التاريخ الإسلامي، وهذا ما سنعالجه في المبحث القادم عند حديثنا عن تفسيره وشرحه والاتّجاهات الموجودة في هذا المجال.

---

(١) نظم المتناثر، مصدر سابق: ص١٩٧.

(٢) انظر مثلاً: ابن حجر العسقلاني، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تحقيق: عبد القادر بن عبد الكريم بن عبد العزيز جوندل، دار العاصمة/ ودار الحديث- الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، ج١٨، ص١٦٤، قال محقّق الكتاب: (وقد بلغ حد التواتر عند المحدّثين).

المبحث الثاني

دلالة الحديث ومعناه والاتجاهات في تفسيره

ليس المأزق الذي ينتجه هذا الحديث هو في تحديد وتعيين الفئة الباغية، فإنه لا خلاف بين المسلمين في اعتبار معاوية وأصحابه وجيشه «**فئة باغية**» على الشرعية الدينية والسياسية القائمة آنذاك متمثّلة في إمامة أمير المومنين الإمام علي بن أبي طالبعليه السلام، وإنّما الخلاف في حكم هذه الفئة في ضوء معايير الإسلام، التي منها هذا الحديث محلّ البحث.

قال القرطبي (ت ٦٧١هـ) في كتابه «**الجامع لأحكام القرآن**» عند تفسيره للآية الكريمة ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ...**﴾[١] : (تقرّر عند المسلمين وثبت بدليل الدين أنّ علياً رضي الله عنه كان إماماً، وأنّ كلّ من خرج عليه باغٍ، وأن قتاله واجب حتى يفيءَ إلى الحقّ وينقاد إلى الصلح)[٢].

وفي «**الفيض القدير**» نقل المناوي عن عبد القاهر الجرجاني قوله في كتاب «**الإمامة**»: (أجمع فقهاء الحجاز والعراق، من فريقي الحديث والرأي، منهم مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، والأوزاعي، والجمهور الأعظم من المتكلّمين والمسلمين: أنّ عليّاً مصيب في قتاله لأهل صفّين، كما هو مصيب في أهل

---

(١) الحجرات: ٩.

(٢) القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أحفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، ج١٦، ص٣١٨.

الجمل، وأن الذين قاتلوه بغاةٌ ظالمون له، ولكن لا يكفَّرون ببغيهم)[١].

وهكذا نعرف أنه لا خلاف في عدّ معاوية وأتباعه بغاة، ولكنّ الحديث كلّ الحديث في حكمه، ولاسيَّما بعد أن عرفنا من الأحاديث المتقدّمة قولهﷺ لعمّار: (**تدعوهم إلى الجنّة ويدعونك إلى النار**) الذي يكون معاوية وفقاً له داعياً إلى النار وليس خليفة للمسلمين وإماماً لهم.

هذا تحديداً ما لا يودّ الاعتراف به المدافعون عن معاوية؛ ولذا نجدهم يتأوّلون الحديث ويفسّرونه تفاسير غريبة لا يوافقهم عليها أحد.

وقد يتصاعد هذا الموقف الدفاعي فيعود القهقرى ليطعن في أصل صحّة الحديث المتقدّم، أو يتردّد في الكلام عن دلالته، أو يرى أنّ عدم النظر في معناه (**أسلم**) كما نُقل ذلك عن الإمام أحمد بن حنبل!

أخرج الخلال في كتابه (**السنّة**) قال: (سمعت محمّد بن إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم قال: سمعت أبي يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: روي في «تقتل عمّاراً الفئة الباغية» ثمانية وعشرون حديثاً ليس فيها حديث صحيح)[٢].

وفيه أيضاً: (أخبرنا أحمد بن حازم وعبيد الله بن العباس الطيالسي أنّ إسحاق بن منصور حدّثهم أنه قال لأبي عبد الله: قول النبيﷺ لعمّار «**تقتلك الفئة الباغية**» قال: لا أتكلّم فيه. زاد الطيالسي [أي في روايته: أن أحمد قال]: تركه أسلم)[٣].

---

(١) المناوي، عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى- مصر، ط١، ١٣٥٦هـ، ج٦، ص٣٦٥.

(٢) السنّة، مصدر سابق: مج١، ذكر صفّين والجمل وذكر من شهد ذلك ومن لم يشهد، ص٤٦٣، المسألة ٧٢٢. وانظر أيضاً: المسألة ٤٦٢.

(٣) المصدر السابق: ص٤٦٣، المسألة ٧٢٠.

وجاء في (**مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه**) برواية إسحاق بن منصور الذي يروي عنه الخلال أنه قال: (قلت: قول النبي صلى الله عليه وسلم لعمّار رضي الله عنه: «**تقتلك الفئة الباغية**»؟ قال: لا أتكلّم فيه، تركه أسلم)[١].

وفي بعض نسخ المسائل أن إسحاق بن منصور طرح السؤال ذاته على إسحاق بن راهويه فكان جوابه: (بل هو وأصحابه)[٢].

وقد أوضح محقّق الكتاب الدكتور سليمان بن عبد الله العمير– وكان قد تنبّه إلى الإرباك في مواقف أحمد[٣]– ما قصده ابن راهويه فقال معلّقاً: (**أي النبي صلى الله عليه وسلّم قرّر ذلك وأكّده، وتلاه على أصحابه من بعده**)، ثمّ احتمل أنّ مقصوده بالضمير (هو) نفس أحمد بن حنبل فقال: (ويمكن أن يكون مراد إسحاق: أنّ الإمام أحمد وأصحابه يقرّون هذا الحديث)[٤].

بل قد يتمادى البعض في دفاعه عن معاوية في تجاهل تامٍّ لحديث عمّار ويتقدّم خطوة على موقف الإمام أحمد، فلا يكتفي بالسكوت (الأسلم)، بل يمتنع حتى عن عدّ معاوية (مخطئاً) فضلاً عن أن يكون (باغياً)!

قال صالح الفوزان وهو يشرح عقيدة محمّد بن عبد الوهّاب فيما حدث

---

(١) المروزي، إسحاق بن منصور، مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية، تحقيق: سليمان بن عبد الله العميد، الجامعة الإسلامية، المدينة المنوّرة، ط١، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م، ج٩، صص ٤٨٩٠– ٤٨٩١. وقد علّق محقّق الكتاب يقول: (ولكنه رحمه الله تكلّم فيه) ثم نقل ما قاله أحمد كما في رواية يعقوب بن شيبة في مسنده، فراجع.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٨٩٣.

(٣) وانظر أيضاً: ابن تيمية، منهاج السنّة النبوية، ج٤، ص ٤١٤.

(٤) المصدر السابق: ص٤٨٩٣.

بين المسلمين بعد مقتل عثمان:

(وأمّا ما شجر بينهم [= الصحابة] وقت الفتنة، فهذا ليس باختيارهم [؟!] ابتلوا بهم بسبب دعاة الضلال الذين اندسّوا بينهم كعبد الله بن سبأ والذين اتّبعوه، فصاوروا ينشرون الفتنة حتى صارت الحرب. أوّل الفتنة: تنقُّص وليّ الأمر، حيث تنقّصوا عثمان وطعنوا فيه، ثم آل الأمر إلى عثمان رضي الله عنه، وابتلوا به، فلا ندخل فيما شجر بينهم، ونخطّئ علياً أو **نخطّئ معاوية**، لا ندخل بينهم في هذا أبداً، هذا كلّه صادر عن اجتهاد، كلّهم يريد نصرة الحقّ)[1].

لن ندخل الآن في مناقشة اعتذار الفوزان لمعاوية وأتباعه- وهو ما سنعود له لاحقاً- وإنّما نصرف عنايتنا إلى نقاط أخرى أهمّ، فإنّ هذا التريّث في عدم وصف معاوية باغياً وعدم تخطئته في حروبه مع الإمام علي عليه السلام لم يكن جديداً من هؤلاء، بل سبقهم إليه معاوية نفسه حين تأوّل معنى البغي الوارد في حديث عمّار (تقتلك الفئة الباغية) في محاولة هي الأغرب من نوعها في تأويل النصوص اللغوية.

سنعرض **أوّلاً**: تأويل معاوية للحديث وتلبيسه على الناس معناه.

وثانياً: نشير إلى بعض أقوال شرّاح الحديث الذين فسّروا الطائفة الباغية بمعاوية وأصحابه، وهذا الأمر وإن كان يمثّل حقيقةً لا يعتريها الريب لدى المسلمين في جميع عصور التاريخ الإسلامي كما سمعنا سابقاً من الجرجاني والمناوي، إلا أننا ننقل تلك الأقوال من باب التذكير للقارئ ليكون على دراية بما وصل إليه المدافعون عن معاوية من حماس في الذود عنه وإن مثّل ذلك خرقاً لإجماع المسلمين.

---

(١) الفوزان، صالح، شرح رسالة الإمام المجدد محمّد بن عبد الوهّاب، ص ١٠٧-١٠٨.

وثالثاً: نتطرّق لبعض المحاولات الدفاعية عن معاوية الداعية إلى إخراجه من الفئة الباغية الداعية إلى النار.

أولاً: تأويل معاوية لحديث (ويح عمار تقتله الفئة الباغية)

من الواضح للمتابع لسيرة معاوية أن الرجل ليس ممن يحفل كثيراً بالسنّة النبوية، وأنه ليس بالشخص الذي يتقيّد بتعاليمها، إلا اللهم بما يحقّق له مصلحته في توسيع سلطانه وبسط نفوذه، إلا أنه وجد نفسه هذه المرّة أمام نصّ في منتهى الوضوح والصراحة يفهمه جميع المسلمين ويعترفون به، ولم يعد بوسعه إلا معالجة هذه الثغرة التي فتحت للطعن عليه وإدانته.

ما فعله معاوية في هذه النقطة تحديداً هو اقترافه أغرب مفارقة في فهم النصوص، هذا إذا كان فعلاً مهتماً بـ(الفهم)! فتأوّلَ الخبر النبوي بطريقتين:

تلاعب في الأولى بمدلول كلمة «**الباغية**» فاعترف بكونه باغياً، ولكنّه فسَّر البغي لا بمعنى العدوان والعصيان والظلم والتمرّد، وإنّما بـ«**الإرادة والطلب**» فقال: نحن الفئة الباغية لدم عثمان، أي الطالبة له! وحينها لا يشكّل الحديث في لفظه المختصر (**تقتله الفئة الباغية**) أي إدانة له: إنّما يبقى مجرّد إخبار محض لا يتضمّن وصفاً سلبياً على الإطلاق.

أمّا الطريقة الثانية التي سلكها معاوية في تأويل الخبر، فهي عبارة عن التلاعب بفظه (**تقتله**) بتفسيره للقتل بالإخراج إلى الحرب والانتظام في صفوص الجيش وليس القتل المباشر، فيكون معنى (تقتله الفئة الباغية) أي الفئة التي أخرجته للحرب! وعليه يكون الخبر إدانة للإمام علي عليه السلام وليس لمعاوية!!

وللقارئ أن يتأمّل المرويّات التالية الناقلة لرأي معاوية:

١. قال الصنعاني في «**مصنّفه**»: (عن معمر، عن ابن طاووس، عن أبي

حزم علي عمرو بن حزم، عن أبيه، قال: لما قُتل عمّار بن ياسر دخل عمرو بن حزم على عمرو بن العاص فقال: قُتل عمّار، وقد سمعت رسول الله يقول: «**تقتله الفئة الباغية**»، فقام عمرو يرجع فزعاً حتى دخل معاوية، فقال له معاوية: ما شأنك؟ فقال: قُتل عمار، فقال له معاوية: قُتل عمّار فماذا؟ قال عمرو: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**تقتله الفئة الباغية**»، فقال له معاوية: وخضت في قولك! أنحن قتلناه؟! إنّما قتله عليّ وأصحابه؛ جاءوا به حتى ألقوه تحت رماحنا- أو قال: بين سيوفنا)[1].

وقد ذكر أحمد هذا الحديث في مسنده بالإسناد نفسه وقد حكم بصحّته كلٌّ من شعيب الأرنؤوط[2] وحمزة أحمد الزين[3] ومقبل الوادعي[4].

٢. قال أحمد بن حنبل في «**مسنده**»: (حدّثنا أبو معاوية، حدّثنا الأعمش، عن عبد الرحمن بن زياد، عن عبد الله بن الحارث، قال: إنّي لأسير مع معاوية في منصرفه من صفّين، بينه وبين عمرو بن العاص، قال: فقال عبد الله بن عمرو بن العاص: يا أبت، ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعمار: « » قال: فقال عمرو لمعاوية: ألا تسمع ما يقول هذا؟ فقال معاوية: لا تزال تأتينا بهنة! أنحن قتلناه؟! إنّما قتله الذين جاءوا به)[5].

---

(١) الصنعاني، عبد الرزاق، المصنّف، عنى بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي: ط٢، ١٤٠٣هـ، ج١١ ص٢٤٠ ح٢٠٤٢٧.

(٢) مسند أحمد، ط مؤسسة الرسالة، ٢٩، صص ٣١٦-٣١٧، ح ١٧٧٧٨.

(٣) مسند أحمد، ط دار الحديث، ج١٣، صص٤٩٣-٤٩٤، ح ١٧٧٠٦.

(٤) الوادعي، الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين: ج٢، ص٨١، ح١٠٠٣. وص٨٧، ح١٠٠٩. وله أيضاً: الصحيح المسند من دلائل النبوة. ص٤٧٩. ح٥٢٤، ح٢٥٢.

(٥) مسند ابن حنبل: ج١١، ص ٤٢، ح ٦٤٩٩. وانظر مثله أيضاً: ج١١، ٥٢٢، ح٦٩٢٦.

وقد صحّح الحديث كلٌّ من شعيب الأرنؤوط وأحمد محمود شاكر[١].

٣. أخرج أبو يعلى الموصلي في **مسنده**، قال: (حدّثنا إسحاق بن أبي إسرائيل إبراهيم بن عرعرة ونسخته عن نسخة إبراهيم- قالا: حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن أبي طاووس، عن أبي بكر بن محمّد بن عمرو بن حزم، عن أبيه قال: دَخَل عمرو بن حزم على عمرو بن العاص فقال: قُتِل عمّار وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**تقتله الفئة الباغية**». فدخل عمرو على معاوية فقال قُتل عمار. قال معاوية: قُتل عمار، فماذا؟ قال: دحضت في بولك، أو نحن قتلناه؟! إنّما قتله عليّ وأصحابه)[٢].

قال حسين سليم أسد: إسناده صحيح.

وفيه أيضاً: (حدّثنا إسماعيل بن موسى ابن بنت السُّدِّي، حدّثنا أسباط بن محمد، عن الأعمش، عن عبد الرحمن بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل، قال: رجعت مع معاوية من صفّين، فكان معاوية وأبو الأعور السلمي يسيرون من جانب، ورأيته يسيرون من جانب. فكنت بينهم ليس أحد غيري، فكنت أحياناً أوضعُ إلى هؤلاء، وأحياناً أوضعُ إلى هؤلاء. فسمعت عبد الله بن عمرو يقول لأبيه: أبه، أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعمّار حين يبني المسجد: «**إنك لحريص على الأجر**». قال: أجل. قال: «**وإنك من أهل الجنّة، ولتقتلك الفئة الباغية**» قال: بلى قد سمعته.

---

(١) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمود شاكر دار الحديث- القاهرة ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ج ٦، ص ٤١، ح٦٤٩٩. وانظر مثله أيضاً: ج٦، صص٣٩٨-٣٩٩، ح ٦٩٢٦.

(٢) أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنّى، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث- دمشق. ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م، ج١٣، صص١٢٣-١٢٤، ح٧١٧٥.

قال: فلم قتلتموه؟ قال: فالتفت إلى معاوية، فقال: يا أبا عبد الرحمن، ألا تسمع ما يقول هذا؟ قال: أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعمّار وهو يبني المسجد: «**ويحك، إنّك لحريص على الأجر. ولتقتلك الفئة الباغية**». قال: بلى قد سمعته. قال: فلم قتلتموه؟ قال: ويحك، ما تزال تدحض في بولك؛ أوَ نحن قتلناه؟ إنّما قتله من جاء به)[1].

قال حسين سليم أسد: إسناده جيّد.

٤. أخرج الحاكم في (المستدرك): (أخبرني أبو عبد الله محمّد بن عبد الله الصنعاني، حدّثنا إسحاق بن إبراهيم، أنبأنا عبد الرزاق، عن معمر، عن أبي طاووس، عن أبي بكر بن محمّد بن محمّد بن عمرو بن حزم بن أبيه أخبره قال: قُتل عمّار، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**تقتله الفئة الباغية**» فقام عمرو فزعاً حتى دخل على معاوية، فقال له معاوية: ما شأنك؟ فقال: قُتل عمّار بن ياسر. فقال: قُتل عمّار فماذا؟ قال عمرو: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**تقتله الفئة الباغية**» فقال له معاوية: أنحن قتلناه؟! إنّما قتله عليٌّ وأصحابه؛ جاءوا به حتى ألقوه بين رماحنا، أو قال: سيوفنا)[2].

قال الحاكم: صحيحٌ على شرطهما [البخاري ومسلم]. ولم يخرجاه بهذه السياقة. ووافقه الذهبي.

٥. وأخرج البيهقي في (**السنن الكبرى**)، قال: (أخبرنا أبو الحسين علي بن

---

(١) المصدر المتقدّم: ج١٣، صص٣٣٣-٣٣٤. ح٧٣٥١.

(٢) ابن البيع، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن محمّد النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م، ج٣، ص٤٣٦، ح٥٦٥٩.

محمّد بن عبد الله بن بشران وأبو محمّد عبد الله بن يحيى بن عبد الجبّار السكري ببغداد. قالا: أخبرنا إسماعيل بن محمّد الصفار: حدّثنا أحمد بن منصور، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن ابن طاووس، عن أبي بكر بن محمّد بن عمرو بن حزم عن أبيه قال: لا أدري أكان مع أبيه أو أخبره أبوه؟ قال: لما قُتل عمّار رضي الله عنه، قام عمرو بن حزم فدخل على عمرو بن العاص، فقال: قُتل عمّار وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: «**تقتله الفئة الباغية**» فقام عمرو منتقعاً لونه فدخل على معاوية، فقال: قتل عمار، قال معاوية: قُتل عمّار فماذا؟ قال عمرو: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلّم يقول: «**تقتله الفئة الباغية**»، فقال معاوية: دحضت في بولك، أوَ نحن قتلناه؟! إنّما قتله عليّ وأصحابه؛ جاءوا به فألقوه بين رماحنا، أو قال: سيوفنا)[1]. قال إسلام منصور عبد الحميد: صحيح.

٦. وفي «**تاريخ الإسلام**» للذهبي بطريقة ابن طاووس، قال معاوية لعمرو بن العاص حين سأله عن حديث عمّار: (دحضت في بولك أوَ نحن قتلناه. إنّما قتله عليّ وأصحابه).

وقد صحّحَ الحديثَ كلٌّ من الدكتور بشّار عوّاد معروف[2] والدكتور عمر عبد السلام تدمري[3]، وأخرجه أيضاً في كتابه الآخر «**سير أعلام النبلاء**» وصحّحه محقّق الكتاب شعيب الأرنؤوط[4].

---

(١) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخسروجردي الخراساني، السنن الكبرى، نسخة إسلام منصور: ج٨ ص٤٤٩ – ٤٥٠، ح١٦٧٩٠. نسخة محمد عبد القادر عطا: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ج٨، ص٣٢٨، ح١٦٧٩٠.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج٢، ص٣٢٨.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج٣ ص٥٧٩.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١، ص٤٢٠.

٧. وأورد الحديث ابن كثير في (**البداية والنهاية**) نقلاً عن مسند أحمد، وقال معلّقاً: (وهذا التأويل الذي سلكه معاوية بعيد، ثم لم ينفرد عبد الله بن عمرو بهذا الحديث، بل قد روي من وجوه أخر، فقد روى البخاري في صحيحه...)[1].

ثم يشرع بالنقل عن البخاري ومسلم وأحمد وابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهم... هذا وقد صحّح محقّق الكتاب (عبد الله بن عبد المحسن التركي) الحديث الذي نقله ابن كثير عن الطبري.

٨. وأخرج البوصيري في «**إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**» قال: (... قال [أي معاوية]: دحضت في بولك أوَ نحن قتلناه؟! فإنّما قتله عليّ واصحابه). ثم قال البوصيري: (رواه أبو يعلى وأحمد بن حنبل بسند رواته ثقات)[2].

٩. وممن أثبت الحديث محلّ البحث وحكم بصحّته محمّد بن طاهر البرزنجي ومحمد صبحي حسن حلاق في كتابهما «**صحيح تاريخ الطبري**».. فيه:

(وقد أخرج عبد الرزاق في **مصنّفه** عن معمر بن طاووس، عن أبي بكر بن محمّد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، أخبره قال: لما قُتل عمّار بن ياسر، دخل عمرو بن حزم على عمرو بن العاص فقال: قُتل عمّار وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**تقتله الفئة الباغية**» فقام عمرو يرجع فزعاً حتى دخل على معاوية فقال له معاوية: ما شأنك؟ فقال له: قُتل عمار، فقال له

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج١٠، ص٥٣٧.

(٢) إتحاف الخيرة المهرة: ج٧، ص٢٩٧، ح٦٩٠٠.

معاوية: فماذا؟ قال عمرو: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلّم يقول: «**تقتله الفئة الباغية**». فقال له معاوية: دحضت في قولك! أنحن قتلناه؟! إنّما قتله عليّ وأصحابه، جاءوا به حتى ألقوه بين رماحنا، أو قال: بين سيوفنا.

قلنا [المحققان]: هذا إسناد صحيح)[1].

موقف الإمام علي عليه السلام وعلماء المسلمين من تأويل معاوية

كانت تلك بعض المصادر التي أشارت إلى رأي معاوية وتأويله الأوّل للحديث النبويّ في عمّار بن ياسر «**تقتله الفئة الباغية**» - كما سنشير في طيّ البحث إلى تأويله الآخر الذي تقدّم ذكره- وهو من التأويلات الغريبة الفاسدة التي سمحت لمجموعة من المدافعين عن معاوية عدَّه واحداً من اجتهادات معاوية في فهم النصّ ومؤشّراً على الرقيّ الروحي الذي كان يتمتّع به هو وعمرو بن العاص بعد تألّمهما على مقتل عمار!!

لقد تحدّث كثير من علماء المسلمين عن التأويل المذكور وأدانوه ووصفوه بالتأويل الظاهر البطلان، الواضح الفساد؛ إذ لا يخفى على كلّ من له مسحة من عقل أن هذا التأويل ما هو إلا ألعوبة تافهة غرضها تضليل بسطاء جمهور المسلمين، أملتها الدعاية السياسية الماكرة التي يتمتّع بها معاوية. ومع غضّ النظر عن شخصية معاوية وصدق إيمانه وما أحدثه من فساد في حياة المسلمين ودينهم، فإن أحداً من المسلمين لم يحمل تأويله هذا على محمل الجدّ، وبقي تأويلاً فاقداً للمصداقية حتى من قبل نفس الذين أحدثوه وأشاعوه.

---

(١) البرزنجي، محمّد بن طاهر، صحيح تاريخ الطبري، بإشراف ومراجعه: محمّد صبحي حسن حلاّق. وبإشراف عامّ: يحيى إبراهيم يحيى، دار ابن كثير، دمشق بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، مج٣، ص٤١٢.

فقد أخرج الذهبي في «**سير أعلام النبلاء**» عن (ابن عون، عن الحسن، [قال:] قال عمرو بن العاص: إني لأرجو أن لا يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم مات يوم مات وهو يحبّ رجلاً فيدخله الله النار، قالوا: قد كنّا نراه يحبّك ويستعملك. فقال: الله أعلم أحبّني أو تألّفني، ولكنّا كنّا نراه يحبّ رجلاً: عمّار بن ياسر. قالوا: فذلك قتيلكم يوم صفّين، قال: **قد- والله- قتلناه**)[١].

وقد علّق الأرنؤوط على هذا الحديث بقوله: (أخرجه ابن سعد، والحاكم وصحّحه، وتعقّبه الذهبي فقال: مرسل. وأخرجه أحمد من طريق عفّان، عن الأسود بن شيبان، عن أبي نوفل بن أبي عقرب، عن عمرو بن العاص بنحوه. ذكره الهيثمي في «**المجمع**» وقال: رجال أحمد رجال الصحيح).

وكان في طليعة من ردّ على هذا التأويل أمير المؤمنين عليه السلام حين بلغه ذلك، فقال: (**إذاً قَتَلَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلّم حمزة لأنه أخرجه**)[٢]. قال ابن العماد الحنبلي: (وهو [أي قول الإمام علي عليه السلام] إلزامٌ لا جواب عنه، وحجّة لا اعتراض عليها)[٣].

وقال القرطبي صاحب التفسير في كتابه «**التذكرة**» نقلاً عن أبي المعالي الجويني في كتابه «**الإرشاد**» أنه قال: (**ولمّا لم يقدر معاوية على إنكاره** [حديث عمّار] **لثبوته عنده؛ قال: إنّما قتله من أخرجه. ولو كان حديثاً فيه شكّ لردّه معاويه وأنكره، وأكذب ناقله وزوّره، وقد أجاب علي رضي الله عنه عن قول**

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١، ص٤١٤.

(٢) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج١، ص١٢١.

(٣) المصدر نفسه.

معاوية بأن قال: فرسول الله إذاً قتل حمزة حين أخرجه. وهـذا مـن عـليّ رضي الله عنه إلزامٌ لا جواب عنـه، وحجّـة لا اعـتراض عليهـا. قالـه الإمـام الحـافظ أبـو الخطاب ابن دحية رضي الله عنه)[١].

وقد نقل المناوي في (فيض القدير شرح الجامع الصغير) ما قاله القرطبي وابن دحية وارتضاه[٢].

وفي الفصل الذي عقده ابـن القـيّم للحـديث عـن (انقـسام التأويـل إلى صحيح وباطل) من كتابه «**الصواعق المرسـلة**» قـال: (نعـم، التأويـل الباطـل تأويل أهل الشام قوله صلى الله عليـه وسـلّم لعـمّار: «**تقتلـك الفئـة الباغيـة**»، فقالوا: نحن لم نقتله، إنّما قتله من جاء به حتى أوقعه بـين رماحنـا. فهـذا هـو التأويل الباطل المخالف لحقيقة اللفظ وظاهره؛ فإن الذي قتله هو الذي بـاشر قتله، لا من استنصر به، ولهذا ردّ عليهم من هو أولى بـالحقّ والحقيقـة مـنهم، فقالوا: فيكون رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه هم الذين قتلوا حمزة والشهداء معه؛ لأنهم أتوا بهم حتى أوقعوهم تحت سيوف المشركين)[٣].

وابن القيم وإن عدّ تأويل حديث مقتل عمّار بـ (من جاء به) تأويلاً باطلاً يخالف حقيقة اللفظ وظاهره إلا أنه نـسب هـذا التأويـل إلى «**أهـل الـشام**»؟!

---

(١) القرطبي، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي الأندلسي، التـذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، تحقيق ودراسة: الصادق بن محمّد بـن إبـراهيم، مكتبـة دار المناهج، الرياض، ط١ ١٤٢٥هـ، ج٣، ص١٠٨٩-١٠٩٠.

(٢) فيض القدير، مصدر سابق: ج٦، ص٣٦٥.

(٣) ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر الزُّرعي، الصواعق المرسـلة عـلى الجهميـة والمعطّلة، تحقيق: علي بن محمّد الدخيل، دار العاصـمة، الريـاض، ط٣، ١٤١٨-١٩٩٨، الله، ج١، صص٨٤-١٨٥.

وكان حريّاً به – توخّياً للدقّة– أن ينسبه إلى صاحبه الحقيقي وهو معاوية. واللطيف أنه نسب الردّ على هذا القول إلى المفرد فقال: «ولهذا ردّ عليهم **من** هو أولى بالحقّ والحقيقة منهم» ومع هذا لم يصرّح باسم الإمام عليه السلام بل وضع الردّ على لسان الجمع فقال: (فقالوا: ...)**!**

يضاف إلى ذلك أنه وإن كان محقّاً فيما قاله عن تأويل معاوية من كونه تأويلاً مخالفاً لحقيقة اللفظ وظاهره، فإنه نفسه وقع هو الآخر في (تأويلٍ باطلٍ مخالفٍ لحقيقة اللفظ وظاهره) حين ألقى بمسؤولية مقتل عمّار على من «**باشر قتله**» مع أن الحديث نسبها إلى «**الفئة**» وليس المباشر فقط.

هذا ولنا في قوله: (من هو أولى بالحقّ والحقيقة منهم) تعليق آخر ليس هنا محلّ بحثه.

وممن ردّ تأويل معاوية المتقدّم – بالرغم مما عرف عنه من ميول أموية–: ابن كثير الدمشقي، فلم يستطيع أن يتقبّل فجاعة تأويل معاوية فقال معلّقاً على قول معاوية: (إنّما قتله من قدّمه إلى سيوفنا): (تأويل بعيد جدّاً؛ إذ لو كان كذلك لكان أمير الجيش هو القاتل للذين يُقتلون في سبيل الله. حيث قدّمهم إلى سيوف الأعداء)[1] وهو نفسه الردّ الذي قاله الإمام علي عليه السلام ولكن بصياغة أخرى ودون إشارة إليه عليه السلام.

ويضاف إلى ردود المتقدّمين ورفضهم تأويل معاوية، ما ذهب إليه بعض المعاصرين ـ وهو الشيخ شعيب الأرنؤوط ـ في تعليقته على الحديث المتقدّم الذي نقله الذهبي عن طريق معمر، قال الأرنؤوط: (وهذه مغالطة من معاوية غفر الله له. وقد رُدّ عليه رضي الله عنه: بأن محمّداً صلى الله عليه وسلّم

---

(١) البداية والنهاية، مصدر سابق: ص١٩٦. وأيضاً: ج١٠، ص٥٣٧.

إذاً قتل حمزة حين أخرجه. قال ابن دحية: هذا من عليّ إلزامٌ مفحم لا جواب عنه، وحجّة لا اعتراض عليها)[1].

ولعلّ أبلغ ردّ على تأويل معاوية وأوضحه ما كتبه الإمام الحافظ أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت٦٥٦هـ) في كتابه (**المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**)، ونظراً إلى أهمّية ما قاله فإننا نثبته ملخّصاً بالرغم من طوله. قال معلّقاً على الحديث الذي رواه مسلم (**تقتلك الفئة الباغية**): (هذه شهادة من النبي صلّى الله عليه وسلّم على فئة معاوية بالبغي، فإنهم هم الذين قتلوه، فإنَّه كان بعسكر علي بصفّين، وأبلى في القتال بلاء عظيماً، وحرَّض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتال معارية وأصحابه.

[...]

ولما ثبت أن أصحاب معاوية قتلوا عمّاراً صدق عليهم خبرُ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم أنهم البغاة، وأن علياً رضي الله عنه هو الحقّ؛ ووجه ذلك واضح: وهو أن علياً رضي الله عنه أحقّ بالإمامة من كلّ من كان على وجه الأرض في ذلك الوقت من غير نزاع من معاوية، ولا من غيره. وقد انعقدت بيعته بأهل الحلّ والعقد من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وأهل دار الهجرة، فوجب على أهل الشام والحجاز والعراق وغيرهم مبايعته، وحرمت عليهم مخالفته، فامتنعوا عن بيعته وعملوا على مخالفته، وكانوا له ظالمين، وعن سبيل الحقّ ناكبين، فاستحقّوا اسم البغي الذي شهد به عليهم النبي صلّى الله عليه وسلّم **ولا ينجيهم من هذا تأويلاتهم الفاسدة، فإنّها تحريفات عن سنن الحقّ حائدة.**

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج١، ص٤٢٠. التعليق رقم واحد.

نقل الأخباريون: أن معاوية تأوَّل الخبر تأويلين:

أحدهما: أنه قال بموجب الخبر فقال: نحن الباغية لـدم عـثمان رضي الله عنه، أي: الطالبة له.

وثانيهما: أنه قال: إنّما قتله من أخرجه للقتل، وعرّضه له.

وهذان التأويلان فاسدان:

أما بيان فساد الأوّل: فالبغي وإن كان أصـل الطلـب فقـد غلـب عـرف استعماله في اللغة والشرع على التعدّي والفساد، ولذلك قال اللغويـون – أبـو عبيدة وغيره–: البغي: التعدّي. [...]

وإلى حمل اللفظ على ما قلناه صار عبد الله عمرو بن العاص وغـيره يـوم قتل عمار، وأكثر أهل العصر، ورأوا: أن ذلك التأويـل تحريـف. سـلّمنا نفـي العرف، وأن لفظ «الباغية» صالح للطلب وللتعدّي، لكن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الفئة الباغية في هذا الحديث في معـرض إظهـار فـضيلة عـمّار وذمّ قاتليه. ولو كان المقصود البغي الذي هو مجرّدٌ، لما أفاد شـيئاً مـن ذلـك، وقـد أفادها بدليل مساق الحديث، فتأمَّلْه بجميع طرقه تجده كذلك.

وأيضاً فلو كان ذلك هو المقصود لكان تخصيص قتلة عمّار بالبغي الـذي هو طلب، لا فائدة له؛ إذ عليٌّ وأصحابه طالبون للحقّ ولقتلة عثمان لو تفرّغوا لذلك، وتمكّنوا منه، وإنّما منعهم من ذلـك معاويـة وأصـحابه بـما أبـدوا مـن الخلاف، ومن الاستعجال، مع قول عليّ لهم: ادخلوا فـيما دخـل فيـه النـاس، ونطلب قتلة عثمان، ونقيم عليهم كتـاب الله. فلـم يلتفتـوا لهـذا، ولا عرَّجـوا عليه.

[...]

وأمّا فساد التأويل الثاني فواضح؛ لأنه عدل عمّن وُجد القتل منه إلى من

لا تصحّ نسبته إليه؛ إذ لم يُجبر عمّار على الخروج، بل هو خرج بنفسه وماله مجاهداً في سبيل الله، قاصداً لقتال من بغى على الإمام الحقّ)[(١)].

وهذا الكلام في غاية المتانة والدقّة، لم يترك للتأويل الأمويّ ثغرة يتلاعب من خلالها بعقول المسلمين.

ثانياً: أقوال بعض شرَّاح الحديث في تحديد «الفئة الباغية» ومعناه

إن الاعتراف بصحّة الحديث النبويّ المتعلّق بمقتل عـمّار أو الـردّ عـلى التأويل الذي طرحه معاوية لا يتضمنّ تصريحاً بمسؤولية معاوية عـن ذلـك، وهو ليس نصّاً في إدانته، بل قد تقدّم- وسيأتي أيضاً- من يعترف بكـلّ ذلـك ثم يحاول الدفاع عن معاوية بشتّى السُبل؛ من أجل إبقاء صفحته بيـضاء مـن كلّ مطعن.

سنفرد في هذه الفقرة بعـض الأقـوال التـي تناولـت الحـديث المـذكور وحدّدت في الوقـت ذاتـه أن المعنـيّ بالفئـة الباغيـة هـم معاويـة وأصـحابه، وسنكتفي بمجرّد سرد تلك الأقوال دون التعرّض إلى التبريرات التي تضمّنها في الدفاع عن معاوية وصحبه. حتى إذا تبيّن للقـارئ حقيقـة مـا نقلنـاه عـن الجرجاني والقرطبي من أن إجماع المسلمين منعقد على اعتبار كلّ من خرج على الإمام علي عليه السلام باغياً، عدنا بعد ذلك إلى الفقرة الثالثة من هذا المبحث لننصت إلى المعالجات المتنوّعة والتأويلات المتعدّدة في محاولة الدفاع عن معاوية.

---

(١) القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر إبراهيم، المفهم لما أشكل من تلخيص كتـاب مـسلم، حقّقه وعلّق عليه وقدّم له: محي الدين ديب مستو ويوسف علي بديوي وأحمد محمّد السيد ومحمـود إبـراهيم بـزّال، دار ابـن كثـير ودار الكـلام الطيـب ـ دمـشق/ بـيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ج٧، صص٢٥٥-٢٥٨.

فممّن حدّد «الفئة الباغية» بجيش معاوية وأصحابه .. الأسماء التالية:

١. لابن كثير أكثر من تعليق في موضوع مقتل عمّار والحديث النبويّ محلّ البحث تقدّمت الإشارة إلى بعضها. ومما قاله في مقتل عمّار أيضاً: (وهذا مقتل عمّار بن ياسر رضي الله عنه مع أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب رضي الله عنه، قتله أهل الشام، وبان ذلك وظهر سرّ ما أمر به رسول صلى الله عليه وسلم من أنَّه تقتله الفئة الباغية، **وبَان بذلك أنّ عليّاً محقّ وأنّ معاوية باغٍ** وما في ذلك من دلائل النبوّة)[1].

وقال أيضاً: (وهذا الحديث من دلائل النبوّة، حيث أخبر صلّى الله عليه وسلّم عن عمّار أنّه تقتله الفئة الباغية، وقد قتله أهل الشام في وقعة صفّين وعمّار مع عليّ وأهل العراق [...] ولا يلزم من تسمية **أصحاب معاوية بغاة** تكفيرهم [...] لأنهم وإن كانوا بغاة في نفس الأمر، فإنّهم كانوا مجتهدين فيما تعاطوه من قتال. وليس كلّ مجتهد مصيباً، بل المصيب له أجران والمخطئ له أجر [...]. وأما قوله: «يدعوهم إلى الجنّة، ويدعونه إلى النار». فإنّ عمّاراً وأصحابه يدعون أهل الشام إلى الألفة واجتماع الكلمة، وأهل الشام يريدون أن **يستأثروا** بالأمر دون من هو أحقّ به، **وأن يكون الناس أوزاعاً** على كلّ قطر إمام برأسه. وهذا يؤدّي إلى افتراق الكلمة، واختلاف الأمّة، فهو لازم مذهبهم وناشئ عن مسلكهم، وإن كانوا لا يقصدونه)[2].

٢. قال ابن رجب الحنبلي في معرض شرحه لحديث الفئة الباغية من كتابه (**فتح الباري**): (وقد فسَّر الحسن البصري الفئة الباغية بأهل الشام:

---

(١) البداية والنهاية، مصدر سابق: ج١٠، ص٥٢٦.

(٢) المصدر السابق: ج٤، ص٥٣٨. [طبعة هذه الجزء ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م]

معاوية وأصحابه)[١].

٣. قال ابن حجر في (**فتح الباري**): (وفي قوله صلّى الله عليه وسلّم: «**تقتل عماراً الفئة الباغية**» دلالة واضحة على أن عليّاً ومن معه كانوا على حقّ، وأن من قاتلهم كانوا مخطئين في تأويلهم)[٢].

وقال أيضاً: (**وقد ثبت أن من قاتل علياً كانوا بُغاة**)[٣].

وقال كذلك: (ودلّ حديث «**تقتل عماراً الفئة الباغية**» على أنّ علياً كان المصيب في تلك الحرب لأن أصحاب معاوية قتلوه)[٤].

وقال في شرحه للحديث: (قوله: «**يدعوهم**» أعاد الضمير على غير مذكور، والمراد: قَتَلَتُه كما ثبت من وجهٍ آخر «**تقتله الفئة الباغية يدعوهم...**» [...]. فإن قيل كان قتله بصفّين وهو مع علي والذين قتلوه مع معاوية وكان معه جماعة من الصحابة فكيف يجوز عليهم الدعاء إلى النار؟

فالجواب: إنّهم كانوا ظانّين أنّهم يدعون إلى الجنّة، وهم مجتهدون لا لوم عليهم في اتّباع ظنونهم. فالمراد بالدعاء إلى الجنّة الدعاء إلى سبيلها وهو طاعة الإمام، وكذلك كان عمّار يدعوهم إلى طاعة عليّ، وهو الإمام الواجب الطاعة إذ ذلك، وكانوا هم يدعون إلى خلاف ذلك؛ لكنهم معذورون للتأويل الذي ظهر لهم)[٥].

---

(١) ابن رجب الحنبلي، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد السلامي البغدادي فتح الباري شرح ابن صحيح البخاري، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة المنورة، ط١: ١٤١٢هـ- ١٩٩٦م: ج٣، ص٣١١.

(٢) فتح الباري، طبعة دار المعرفة: ج٦، ص٦١٩.

(٣) المصدر السابق: ج١٣، ص١٦.

(٤) المصدر السابق: ج٣، ص٨٥.

(٥) المصدر السابق: ج١، ص٥٤٢.

٤. وفي «**عمدة القارئ**» كرّر بدر الدين العيني ما قاله ابن حجر، ورفض تفسير ابن بطّال ومن تبعه كالمهلّب وغيره القائل بأنّ المقصود بالفئة الباغية: الخوارج.

قال عن الفئة الباغية: (هم الذين خالفوا الإمام وخرجوا عن طاعته بتأويل باطل **ظنّاً بمتبوعٍ مطاع**. قوله: «**يدعوهم**» أي: يدعو عمّار الفئة الباغية وهم الذين قتلوه في وقعة صفّين [...]. قوله: «**إلى الجنّة**» أي: إلى سبيلها وهي الطاعة. كما أن سبب النار هو المعصية. قوله «**ويدعونه إلى النار**» أي: يدعو هؤلاء الفئة الباغية عماراً إلى النار. فإن قيل: كان مقتل عمّار بصفّين وكان مع عليّ رضي الله عنه وكان الذين قتلوه مع معاوية؛ وكان معه جماعة من الصحابة، فكيف يجوز أن يدعوه إلى النار؟ [...]

والجواب الصحيح في هذا: أنهم كانوا مجتهدين ظانّين أنّهم يدعونه إلى الجنّة وإن كان في نفس الأمر خلاف ذلك، فلا لوم عليهم في اتّباع ظنونهم.

فإن قلت: المجتهد إذا أصاب فله أجران، وإذا أخطأ فله أجر، فكيف الأمر ههنا؟

قلت: الذي قلنا **جوابٌ إقناعيّ** [...])[1].

٥. قال القسطلاني في (**إرشاد الساري**): («**ويح عمّار**» [...] «**يدعوهم**»

---

(١) العيني، عمدة القارئ، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ج٤، ص٢٠٩. وأغرب ما في كلام العيني هو نعته لجوابه ـ بعد تسليمه بصحّة ووجاهة الاعتراض عليه بما ذكره ـ بكونه (إقناعياً)، وهذا اعتراف صريح بتهافت كلامه وعجزه عن الجواب على الاعتراض المذكور: فوفقاً لحديث (المجتهد إذا أصاب فله أجران، وإذا أخطأ فله أجر) يكون معاوية ومن معه لهم «**أجر واحد**»، في حين إنّ الحديث النبويّ في عمّار ينصّ على أنّهم دعاة إلى النار؟! فكيف يكون الداعي إلى النار له «**أجر**» من الله تعالى؟!

أي يدعو عمّارٌ الفئة الباغية وهم أصحاب معاوية رضي الله عنه الـذين قتلـوه في وقعة صفّين «إلى» سبب «**الجنّة**» وهو طاعة عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، الإمـام الواجـب الطاعـة إذ ذلـك، «**ويدعونـه إلى**» سـبب «**النـار**» لكـنهم[1] معذورون للتأويل الذي ظهر لهم؛ لأنهم كانوا مجتهدين ظانّين أنهم يدعون إلى الجنّة)[2].

٦. في (**نيل الأوطار**) للشوكاني، قال شارحاً لحـديث أبي سـعيد الخـدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (تكون أمّتي فـرقتين، فيخـرج مـن بيـنهما مارقة يلي قتلهم أولاهما بالحقّ): (قوله: «أولاها بالحقّ» فيه دليلٌ على أن عليّـاً ومن معه هم المحقّون، ومعاوية ومن معهم هم المبطلون. **وهذا أمـر لا يمـتري فيه منصف ولا يأبـاه إلا مكـابر متعـسّف**، وكفـى دلـيلاً عـلى ذلـك الحـديث وحديثُ «**يقتل عمّاراً الفئة الباغية**» وهو في الصحيح)[3].

٧. وقال الآلوسي في تفسيره «**روح المعاني**» عند الآية ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَـانِ مِـنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ...**﴾[4] : (أخرج الحاكم - وصحّحه- والبيهقي عن ابن عمـر رضي الله تعالى عنهما أنه قال: ما وجدت في نفسي من شيء ما وجدت في نفسي

---

(١) ليلاحظ كيف أن القسطلاني عدل عن بيان «**سبب**» النار ولم يوضّحه كـما فعـل في سـبب الجنّة، حين قال عنه إنه (**طاعة علي**)! كما لم يذكر مـن هـو «**الـداعي**» لهـذا الـسبب، كأنـه «**عمّار**» في المقطع الأوّل من الحديث! فهل السبب «**طاعـة معاويـة**» والـداعي «**معاويـة**» نفسه؟ من المؤكّد أن القسطلاني لا يرغب بمواجهة هذه الحقيقة!

(٢) إرشاد الساري: ج١ ص ص ٤٤١-٤٤٢ وأيضاً: ج٥، ص٥٠.

(٣) الشوكاني، محمّد بن علي، نيل الأطار: تحقيـق: عـصام الـدين الـصبابطي، دار الحـديث- مصر، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، ج٧، ص١٩٥.

(٤) الحجرات: ٩.

من هذه الآية، يعني: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ ...﴾ أنّي لم أقاتل هذه الفئة الباغية كما أمرني الله تعالى، يعني بها معاوية ومن معه الباغين علىّ على كرم الله تعالى وجهه)[1].

٨. وفي (**سبل السلام**) تحدّث الصنعاني مفصّلاً عن إسناد الحديث محل البحث وأجاب عمّا نقل ابن الجوزي عن أحمد بن حنبل من الطعن فيه بما قاله السيد محمّد بن إبراهيم الوزير، ثم قال: (والحديث دليل على أنّ الفئة الباغية معاوية ومن في حزبه، والفئة المحقّة علي رضي الله عنه ومن في صحبته، وقد نقل الإجماع من أهل السنّة بهذا القول جماعة من أئمّتهم كالعامري وغيره وأوضحناه في «**الروضة النديّة**»...)[2].

٩. وقال الشيخ عبد العزيز بن باز: (والباغون في عهد الصحابة: معاوية وأصحابه، المعتدلة: عليّ وأصحابه، فبهذا نصرهم أعيان الصحابة، نصروا عليّاً وصاروا معه كما هو معلوم)[3].

وقال أيضاً: (وقال صلّى الله عليه وسلّم في أمر عمّار: «**تقتل عمّاراً الفئة الباغية**» فقتله **معاوية وأصحابه** في وقعة صفّين. **فمعاوية وأصحابه بغاة**، لكن

---

(١) الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ، ج١٣، صص٣٠٢-٣٠٣.

(٢) الصنعاني، عزّ الدين أبو إبراهيم محمّد بن إسماعيل الحسني، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلّة الأحكام، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥، ج٤، ص٤٠٢. وأيضاً بتحقيق: محمّد صبحي حسن حلاق، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية ط٢، ١٤٢١هـ ج٧، ص٧٦.

(٣) ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله، مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، جمع وإشراف: محمّد بن سعد الشويعر، دار القاسم، الرياض (بإذن من رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء) ط١، ١٤٢٠هـ، ص ص٨٨-٨٩.

مجتهدون، ظنّوا أنّهم مصيبون في المطالبة بدم عثمان [...] لكن لم يصيبوا فلهم أجر الاجتهاد وفاتهم أجر الصواب)[١].

١٠. وفي تعليقه على قول حريز بن عثمان: (**لنا إمامنا ولكم إمامكم**) قال الدكتور بشّار عوّاد معروف: (يريد: لنا معاوية، ولكم علي. قال بشّار: ولكن «إمامه» كان **باغياً**، وقد أصاب عليٌّ في قتاله، وهذا أمر أجمع عليه فقهاء الحجاز والعراق من أهل الحديث والرأي، منهم: مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، والأوزاعي، والجمهور الأعظم من المتكلّمين والمسلمين)[٢].

ثالثاً: وقفة مع محاولات الدفاع عن معاوية والاعتذار له

إن جميع الأمم الحيّة التي يهمّها أن ترتقي بواقع أبنائها ومستقبلهم، تحرص أشدّ الحرص على إعادة كتابة تاريخها الفكري والعقدي والسياسي... إذ لا سبيل للنهوض من واقع متعثّر ومتخلّف دون فهم لجذور ذلك الواقع والإشكاليات التي ولد منها. ولن يسوء من تهمّه الحقيقة أن يجد جوانب مظلمةً في تاريخ أسلافه فيعترف بها ويستوعب أسبابها ودوافعها ويسعى إلى الحيلولة دون وقوعها من جديد.

من الصحيح القول إن أمّة تمتهن تاريخها وتتنكّر لأمجاده هي أمّة تشعر بالدونية، وليس بوسعها المساهمة بدورٍ إيجابيّ في صنع راهنها الجديد، لكن من الصحيح أيضاً أن المبالغة في تمجيد الذات والتغاضي عن إخفاقاتها، أو على الأقلّ عدم محاولة دراسة وتحليل تحوّلاتها بموضوعية لهو أكبر عامل من عوامل ركود تلك الأمّة ونرجسيتها وإحباطها.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، ج٥، ص٥٧٥.

لقد أشاع كثير من الباحثين أن مجرّد الكتابة في تاريخ الإسلام والمسلمين وتحليل ودراسة ما حفل به من ثورات وانقلابات وتحزّب وتيّارات فكرية، من شأنه أن يمزّق الأمة وينتقص من سلفها ورموزها، وهذا ما يسهم في ضياع أبنائها الشبّان الذين تتجاذبهم الكثير من التيّارات الفكرية الثقافية المعاصرة.

لا يبدو لنا أن هذا الرأي يمتلك من الصواب ما يكفيه، والسبب في ذلك لا يعود إلى تشكيكنا في الاستقطابات الثقافية والفكرية المعاصرة، فهذا واقع لا سبيل إلى إنكاره، إنّما يعود إلى أن هذه المهمّة، مهمّة إعادة كتابة التاريخ، مهما حاولنا تأخيرها فإنها آتية لا محالة، وكلّ ما علينا القيام به هو المبادرة إلى ذلك قبل أن يشغل هذا الفراغ غيرنا.

لقد عرفنا حتّى الآن بعض الجوانب الهامّة المتعلّقة بالحديث النبويّ الوارد بحقّ عمّار بن ياسر: «**تقتله الفئة الباغية**». وحان الوقت لمعرفة بعض الاعتذارات والتأويلات التي قُدّمت لهذا الحديث، أو التأويل الذي روَّج له معاوية لدفع الطعن عليه.

إن وضوح الحديث في إدانته معاوية وجماعته وجيشه أفضى إلى إرباك في تحليل هذا الحديث، ليس فقط عند أولئك الذين يهمّهم «**ستر الصحابة**» كما بات يصطلحون على معاوية، بل وعند أولئك العلماء الذين يودّون المصالحة بين جميع الأطراف المتحاربة وإغلاق جميع منافذ السؤال والمراجعة بهدف الحدّ من الطعن على السلف الصالح من الصحابة والتابعين الذين يمثّلون بنظرهم المرجعية العليا في التعاطي مع الإسلام وفهمه.

سنشير إلى بعض تلك المواقف المربكة ليقف القارئ بنفسه على حقيقة الأمر:

الموقف الأوّل: إن أوّل تلك المواقف يطالعنا به إمام أهـل الحـديث أحمـد بن حنبل، فقد تقدّم النقل عنه في أحد موقفيه أنه يفضّل الصمت والـسكوت على الخوض في دلالة هذا الحديث، ويرى ذلك «**أسلم**» للمرء عـلى دينـه مـن التعرّض لنقد من جاء الحديث فيهم وتقييمهم في ضوء فحواه. وهـو موقـف ليس جديداً من ابن حنبل الذي عرفنا سابقاً حساسيّته الفائقة مـن الكـلام في أيّ حديث يتعرّض بسوءٍ لمعاوية، كما في الحديث النبـوي «**لا أشـبع الله بطنـه**» الذي كانت تنتاب ابن حنبل جرّاء سؤاله عنه موجات من الغضب لا نجـدها لديه في تعاطيه مع الأحاديث الأخرى التي تتناول صحابة آخرين.

ولقد تولّد عن موقف ابن حنبل هـذا الـداعي الى الـسكوت وتفـضيله، نمطٌ جديدٌ من معالجة هذا الحديث، بل جميع حروب معاوية وعصيانه، بـات يعرف بكونه «**أدباً**».

فـ«**التأدّب**» بما سنّه ابن حنبل أفضى بعدد من الشرّاح لهذا الحديث الى الامتناع عن وصف «أهل صفّين» بـ«**البغي**» والاكتفاء بوصفهم بأوصاف أخرى محايـدة أو نعوت لا تتضمّن «**حكماً**» شرعياً أو أخلاقياً في طبيعة موقفهم.

ففي رأي أبي الحسن علي بن خلف ابن بطّال (٤٤٩هـ) – تبعاً للمهلّـب أبي القاسـم ابـن أبي صـفرة الأندلـسي (ت٤٣٥هــ)– في شرحـه لـصحيح البخاري: أنّ الـداعين والمـدعوِّين في المقطـع الأوّل والثـاني مـن قولـهﷺ: (يدعوهم إلى الله ويدعونه إلى النار) هم أهل مكّة الكفار! ولا يـصحّ البتّـة أن يقصد بهم المسلمين أو الصحابة؛ إذ هؤلاء مؤمنون بالله فكيف يُدعَون إليـه؟ وإنّما يُدعى إلى الله من كان خارجاً من الإسلام[1].

---

(١) ابن بطّال، شرح صحيح البخاري، مصدر سابق: ج٥، ص٢٧.

قال ابن حجر: (وقال ابن بطّال تبعاً للمهلّب: إنّما يصحّ هذا في الخوارج الذين بعث إليهم عليٌّ عماراً يدعوهم الى الجماعة، ولا يصحّ في أحد من الصحابة. وتابعه على هذا الكلام جماعة من الشرّاح)[1].

ثم يشرع ابن حجر بعد ذلك في نقد هذا الرأي.

ما يهمّنا فعلاً ليس نقد ابن حجر - بالرغم من مكانته العلمية بين شرّاح البخاري- وإنّما خصوص هذا الجزء من كلامه الذي ينصّ فيه على (متابعة الشرّاح لابن بطّال والمهلّب فيما ذهبا إليه من منع كون الحديث وارداً في أهل صفّين)، وكيف فسّر الشرّاح الآخرون هذا المنع ودوافعه وما اعتذروا به لهما، وهو ما نودّ الوقوف عليه، عند شارحين آخرين للبخاري هما: العيني والقسطلاني.

قال العيني بعد أن أوضح رأي ابن بطّال: (وقال الكرماني: «**ويدعوهم**»، أي: في الزمان المستقبل[2]. وقد وقع ذلك يوم صفّين معجزةً لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم، حيث دعا الفئة الباغية الى الحقّ وكانوا يدعونه إلى الباطل والبغي. انتهى [أي كلام الكرماني]. قلت [العيني]: ظاهر الكلام يساعد الكرماني، **ولكن ابن بطّال تأدّب حيث لم يتعرّض إلى ذكر صفّين إبعاداً لأهلها عن نسبة البغي إليهم، والله أعلم**)[3].

---

(١) ابن حجر، فتح الباري، (طبعة دار المعرفة، بيروت). ج١، ص٥٤٢.

(٢) في مقابل رأي ابن بطّال الذي ذهب إلى تفسير زمان الفعل (يدعوهم) بالماضي وأن العرب تفعل ذلك، أي تخبر بالفعل المستقبل عن الماضي، ليستقيم له المعنى الذي اختاره من كون عماراً يدعو أهل مكّة الكفار، لا أنّه سيدعو المسلمين في المستقبل. وقد خالفه الكرماني في ذلك.

(٣) عمدة القاري، مصدر سابق: ج١٤، ص١١٠.

وقال القسطلاني بعد ذهابه إلى أن الذين دعاهم عمّار هم (الفئة الباغية، وهم أصحاب معاوية الذين قتلوه في وقعة صفّين) ونقله رأي ابن بطّال المتقدّم: (والأوّل هو ظاهر السياق، لاسيّما مع قوله: «**تقتله الفئة الباغية**». ولا يصحّ أن يقال: إنّ مراده الخوارج الذين بعث عليٌّ عمّاراً يدعوهم إلى الجماعة؛ لأن الخوارج إنّما خرجوا على عليٍّ بعد قتل عمّار بلا خلاف، فإن ابتداء أمر الخوارج كان عقب التحكيم، وكان عقب انتهاء القتال بصفّين، وكان قتل عمّار قبل ذلك قطعاً، **لكن ابن بطّال تأدّب حيث لم يتعرّض لذكر صفّين إبعاداً لأهلها عن نسبة البغي إليهم**. وفيما تقدّم من الاعتذار عنهم بكونهم مجتهدين، والمجتهد إذا أخطأ له أجر، ما يكفي عن هذا التأويل البعيد)[1].

وهكذا يتّضح أن موقف ابن حنبل الداعي الى السكوت «**الأسلم**» انتهى عند ابن بطّال والمهلّب إلى امتناع وابتعاد عن نسبة البغي إلى أهل صفّين، وهو ما فسَّره الشرّاح بكونه «**أدباً**» مع اعترافهم أن المقصود بالحديث النبويّ هم فئة معاوية وأصحابه، وهذه مفارقة غريبة وعجيبة أن ينسب الأدب الى ابن بطّال في امتناعه ويتناسى موقف صاحب الحديث صلى الله عليه وآله الذي **صرَّح** بنسبة البغي إليهم. فرسول الله صلى الله عليه وآله يقول: هؤلاء فئة باغية، والشرّاح للحديث يقولون: الأسلم هو السكوت عن هذا الوصف، والتأدّب بالابتعاد عن نسبة البغي إليهم!!

الموقف الثاني: لقد نقلنا فيما سبق عن مصادر عديدة محاولة معاوية للدفاع عن نفسه في نفي «البغي» بإلقائه مسؤولية مقتل عمّار على من أخرجه معه (أي الإمام علي عليه السلام) وليس من باشر قتله. وتبيّن أنّ نسبة هذه المحاولة لمعاوية مما لا مجال للشكّ فيها. ومع أنّها كذلك، إلا أن القرطبي الذي رأيناه

(١) القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق: ج٥، ص٥٠.

رافضاً لتلك المحاولة، ناقداً لها، لا يوافق على نتائج التزامه ببطلان ذلك التأويل. فبدلاً من العودة الى معاوية ونقده، حاول تنقية جانبه بالقول: (وحاش معاوية عن مثل هذا التأويل، والعهدة على الناقل، بل قد حكي عن معاوية أنّه قال عندما جاءه قاتل عمّار برأسه: سمعتُ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: **بشّروا قاتل ابن سميّة بالنار**)[1].

وهذا مجرّد استبعاد محض لا يمكنه أن يرقى لمعارضة النقل التاريخي الثابت عن نسبة التأويل المشار إليه لمعاوية. أما الحديث الذي أشار إليه، فمما لا أصل له - بحسب تتبّعنا- في المدوّنات المعروفة للحديث والآثار والسنن[2]، وحتى على فرض وجوده وصحّته، فإنه لا ينفع في نفي نسبة التأويل لمعاوية، بل ولا ضير في رواية معاوية له ما دام هو ملتزماً بأنّ المقصود بالقاتل في الحديث إنّما هو (من أخرجه للحرب) أو حتى (من باشر قتله).

وليس بعيداً عن هذا النوع من المواقف الافتراضية المحضة ما فعله الشيخ العثيمين، ففي شرحه للحديث عند البخاري، اعترف بنسبة البغي إلى «أصحاب معاوية» حصراً دون معاوية! ثم قال موضّحاً: (قلتُ: أصحاب معاوية؛ لأن معاوية رضي الله عنه **قد لا يكون** راضياً بذلك، لكن قومه تعجّلوا وبادروا للقتال؛ ولهذا قال [صلّى الله عليه وآله]: «تقتله الفئة الباغية»

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، مصدر سابق: ج٧، ص٢٥٨.

(٢) نعم، ذكره ابن عساكر في (تاريخ دمشق): ج٤٣، ص٤٧٣، ولكن ليس عن معاوية، بل عن "مخراق" مولى عمرو بن العاص، عن عمرو، به. علماً أن الصيغة المشهورة لهذا الحديث هي (**بشّر قاتل ابن صفيّة بالنار**) أي الزبير بن العوّام وليس في عمار، راجع مثلاً: مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج٢، ص ٩٩، ح ٦٨١.

فهي فئة)[١].

ولا أعرف كيف توصّل الشيخ العثيمين إلى مثل هذه النتيجة (أن معاوية قد لا يكون راضياً بذلك)! فإن جميع الأخبار المتقدّمة تنصّ على عدم اكتراث معاوية لمقتل عمّار وأنّه حين قيل له: إن عمّاراً قُتل، قال: (فماذا؟)!! ولا يقول أمثال ذلك من لا يكون راضياً وإنّما من لا يبالي ولا يهتمّ.

ثم ماذا يقصد الشيخ العثيمين بقوله: (**فهي فئة**)، إن قصد نفي القتل المباشر عن شخص معاوية فهذا مما لا يشكّ فيه، ولا نعرف أحداً في تاريخ المسلمين نسبه له، وإن قصد أن القاتل الباغي إنّما هو «الفئة» وليست فرداً ليكون معاوية، فإن كلامه يكون صحيحاً في الجزء الأوّل منه (أن القاتل الباغي فئة) ولكن ذلك لا يلزم عنه خروج معاوية عن أفراد تلك الفئة فهو إن لم يكن أوضح مصاديق تلك الفئة باعتباره قائداً ورئيساً لها، فهو على الأقلّ أحد المنتمين لها المنضوين تحت صفوفها.

أما قوله: (إن قومه تعجّلوا وبادروا للقتال) ليوحي بأن المعركة لم تكن بإرادته أو أنه أُرغم على الحرب من قبل أفراد جيشه، فما هو إلا استخفاف بحقائق التاريخ التي لا يماري فيها أحد. وكيف ذلك و«**ليالي الهرير**» من وقعة صفّين تكذّبه!

الموقف الثالث: وهذا من أغرب المواقف الساعية لتنزيه معاوية عن صفة البغي والعدوان والدعاء إلى النار؛ حيث ذهب صاحبه إلى أن عمّاراً قُتل في الظلام وأنّ من المحتمل أن يكون قاتله بعض قتلة عثمان، فعلوا تلك الجريمة ثمّ اتّهموا جيش معاوية بها!!

---

(١) العثيمين، شرح صحيح البخاري، مصدر سابق: ج٢، ص٣٦.

قال المباركفوري: (اختلفت الروايات في تعيين قاتله [قاتل عمّار]. وكان قتله في الليل حين اشتبك الظلام، فلا غرو أن كان قتله بعض قتلة عثمان بن عفّان رضي الله عنه، ثم اتّهموا جيش معاوية ليستشهدوا بذلك أنّهم على حقّ؛ إذ كان حديث قتل عمّار على أيدي البغاة مشهوراً بين الناس، وقتلة عثمان كانوا بغاة دون شكّ. وهذا الذي يفيده قول معاوية حين قيل له في ذلك فقال: أنحن قتلناه؟ إنّما قتله الذين جاءوا به)[١].

وهذا الموقف قد خبط خبط عشواء بين آراء يكذّبها التاريخ وبين فرضيات لا دليل عليها غير التخمين:

فأوّلاً: إنّ أغلب روايات أهل الحديث والسنن وجلّ آراء المؤرّخين وأصحاب السير توافقت على تعيين أبي الغادية يسار بن سبع الجُهَني (على خلاف في اسمه واسم أبيه) قاتلاً لعمّار، وأنه كان في جيش معاوية، وأنه كان محبّاً لعثمان ومن شيعته. والمصادر التي ذكرت ذلك تفوق الإحصاء، إلّا إننا نشير إلى بعضها قطعاً لدابر هذه المشاغبة من المباركفوري:

١. قال ابن عبد البرّ في (**الاستيعاب**): (أبو الغادية الجُهني: [...] اختلف في اسمه: فقيل: يسار بن سبع، وقيل: يسار بن أزهر، وقيل اسمه: مسلم. [...] كان محبّاً لعثمان، وهو قاتل عمّار بن ياسر. وكان إذا استأذن على معاوية وغيره يقول: قاتل عمّار بالباب، وكان يصف قتله إذا سئل عنه ولا يباليه)[٢].

٢. قال ابن الأثير في (**أسد الغابة**) عند ترجمته له: (وكان من شيعة عثمان،

---

(١) المباركفوري، صفي الرحمن، منّة المنعم في شرح صحيح مسلم، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ج٤، ص٣٦٣.

(٢) الاستيعاب، طبعة دار الجيل: ج٤، ص١٧٢٥. الترجمة: ٣١١٣.

وهو قاتل عمّار بن ياسر، وكان إذا إستأذن على معاوية وغيره يقول: قاتل عمّار بالباب. وكان يصف قتله لعمار إذا سئل عنه كأنه لا يبالي به [...] وقيل: إن الذي قتل عماراً غيره. وهذا أشهر. أخرجه الثلاثة)[١].

وهو يقصد بالثلاثة - كما أشار في كتابه[٢]- : الحافظ ابن منده والحافظ ابي نعيم الأصفهاني، وابن عبد البرّ.

٣. وفي «**تاريخ الإسلام**» للذهبي، قال: (قال الدارقطني وغيره: هو قاتل عمّار بن ياسر في صفّين)[٣]. وقال أيضاً: (وشهد صفّين مع معاوية من الصحابة [...] أبو الغادية الجهني قاتل عمار)[٤].

٤. قال ابن حجر العسقلاني في «**تعجيل المنفعة**»: (أبو الغادية الجُهَني! يسار بن سبع، وقيل غير ذلك [...]، كان محبّاً لعثمان، وهو الذي قتل عمّار بن ياسر، وكان إذا استأذن على معاوية وغيره يقول: «قاتل عمّار بالباب» يتبجّح بذلك)[٥].

وممن ذكر أبا الغادية الجهني من المعاصرين وجزم بكونه قاتل عمّار العلّامةُ الألباني[٦] والشيخ مقبل بن هادي الوادعي[٧].

---

(١) أسد الغابة، مصدر سابق: ج٥، ص ص٢٣٧-٢٣٨.

(٢) المصدر السابق: ج١، ص١١.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، ج٢، ص٢٤٩.

(٤) المصدر السابق: ج٢، ص٣٠٨، وانظر ترجمته أيضاً في (سير أعلام النبلاء)، ج٢، ص٥٤٤.

(٥) ابن حجر، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمّة الأربعة، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر- بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ج٢، ص٥١٩.

(٦) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: مج٥، ص١٨-٢٠، ج٢٠٠٨. وقد نقل عن ابن حجر في «الإصابة» جَزْم ابن معين بذلك.

(٧) الوادعي، الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين، ج٤، ص٨٨. وأيضاً: الصحيح المسند من دلائل النبوّة: ج٢، ص٢٩٧. ج١٢٤٤.

وبناءً على ما تقدّم فإنّ إطلاق المباركفوري القول باختلاف الروايات في تحديد قاتل عمّار ليس صحيحاً، فإن المشهور أنه أبو الغادية الجهني، وحتى لو سلّمنا باختلاف الروايات في تحديد القاتل فإنها لا تختلف في كونه من أصحاب معاوية وجيشه، فلا معنى للافتراض أن القاتل من «قتلة عثمان» تلبيساً على القارئ ليتصوّر كونه من جيش الإمام علي عليه السلام .

وثانياً: إنّ ما ذهب إليه المباركفوري من أنّ عمّاراً قُتل (**في الليل بعد اشتباك الظلام**) ليثبت بذلك أن قاتله غير معروف، غير صحيح. بل الصحيح أنه قتل بعد أن «**جنحت الشمس للغروب**» ونحن نميّز جيداً بين أوّل الغروب وبين «**الليل واشتباك الظلام**».

قال ابن سعد في **طبقاته**: (أخبرنا محمّد بن عمر، حدّثني عبد الله بن أبي عبادة، عن أبيه، عن لؤلؤة مولاة أمّ الحكم بنت عمّار بن ياسر، قالت: لما كان اليوم الذي قُتل فيه عمّار، والراية يحملها هاشم بن عتبة، وقد قتل أصحاب عليّ ذلك اليوم حتى كانت **العصر**، ثم تقرّب عمّار من وراء هاشم يُقدِّمه **وقد جنحت الشمس للغروب**، ومع عمّار ضيح من لبنٍ، فكان وجوب الشمس أن يفطر فقال حين وجبته الشمس وشرب الضيح: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: **آخر زادك من الدنيا ضيح لبن**. قال: ثم اقترب فقاتل حتى قُتل)[1].

وثالثاً: أن قتل أصحاب معاوية لعمار لم يكن مجرّد تهمة أُلصقت بهم، بل

(١) ابن سعد، أبو عبد الله بن منيع البصري، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠: ج٣، ص ص١٩٥-١٩٦. وعنه: المزي، تهذيب الكمال: ج٢١، صص٢٢٥-٢٢٦. وانظر أيضاً: أبن كثير، البداية والنهاية: ج١٠، ص٥٣٥. فإنّ كلامه يفيد أنّ مقتل عمّار كان قبل حلول الظلام.

إنّ جميع الوثائق المتقدّمة التي نقلناها- وغيرها الكثير- تشير بنحوٍ واضحٍ إلى مسؤوليتهم عن قتله، ولاسيما ما سمعناه عن عمرو بن العاص وابنه. ولو كان معاوية يقصد بقوله: «إنّما قتله الذين جاءوا به» البغاة من قتلة عثمان، لما كان لردّ الإمام علي عليه السلام عليه من موضوع؛ إذ هو ليس منهم، ولما وضع نفسه موضع رسول الله صلى الله عليه وآله وإخراجه حمزة للحرب، فإنّ هذا مؤشرٌ على أنّه عليه السلام فهم أن معاوية يعنيه تحديداً وليس «قتلة عثمان البغاة»، وهو ما فهمه أيضاً جميع من تحدّث عن مغالطة معاوية، وقد تقدّمت الإشارة إلى بعضهم.

الموقف الرابع: ومن المعالجات الغريبة التي قُدّمت في تأويل حديث عمار - إن لم يكن أغربها على الإطلاق- ما شرح به ابن رجب هذا الحديث. فبعد محاولته الطعن في سند الحديث وتشكيكه في جملة «**تقتله الفئة الباغية**» بأنها زيادة في حديث البخاري، وهو ما عرفنا عدم صحّته، وبعد إحجامه عن شرح المقصود بـ«الفئة الباغية» مكتفياً بنقل رأي الحسن البصري القاضي بتفسيرها بـ(أهل الشام: معاوية وأصحابه) الذي أردفه بإشارة إلى ما نُقل عن أحمد من عدم كلامه في الأمر وقوله (السكوت عنه أسلم).

بعد كلّ ذلك، حاول معالجة الفقرة الأخيرة الواردة في الحديث والتي يقول فيها رسول الله صلى الله عليه وآله عن عمّار: (**يدعوهم إلى الجنّة ويدعونه إلى النار**)[1] فقال: (وقول النبي صلّى الله عليه وسلّم في بناء المسجد: «**ويح عمار، يدعوهم**

(١) لم يتناول ابن رجب في شرحه للحديث لفظه الآخر الوارد في البخاري (باب مسح الغبار عن الناس في السبيل) أو (باب مسح الغبار عن الرأس في سبيل الله) الذي فيه: [...] **يدعوهم إلى الله** [...])وإنّما اكتفى بالإشارة إليه فقط. ولا ندري هل ينطبق كلامه الذي سننقله بعد قليل أعلاه على اللفظ الآخر أيضاً أم هو يقصد بشرحه اللفظ الأوّل فقط. ويزيد الأمر غموضاً أن ابن رجب لم يتمّ شرحه لصحيح البخاري حيث الباب المذكور.

إلى الجنّة، ويدعونه إلى النار» هو من جنس الارتجاز كما كان يقول في بناء المسجد في أوّل أمره: «**اللهم إن العيش عيش الآخرة... فاغفر للأنصار والمهاجرة**»، ومثل ارتجازه عند حفر الخندق بقول ابن رواحة: «**اللهم لو لا أنت ما اهتدينا... ولا تصدّقنا ولا صلّينا**»)[١].

بهذا المقدار تكتمل أركان شرح ابن رجب للحديث**!**

ففقرة: «**تقتله الفئة الباغية**» مطعون في سندها. ولو صحّت، فإن السكوت عن معناها «**أسلم**».

أما فقرة: «**يدعوهم إلى الجنّة، ويدعونه إلى النار**» فإنها لا تعدو أن تكون ارتجازاً**!!**

لقد تعرّضنا فيما سبق من هذه الدراسة إلى طبيعة شخصية النبيﷺ ومكانة ما يصدر عنه بحسب منطق القرآن وبحسب بيانات النبيﷺ نفسه، وقد أشرنا حينها إلى أن البعض، وبدافع من الغيرة على بعض رموز البيت الأموي، ينزل برسول اللهﷺ عن مكانته التي وضعه الله تعالى فيها حرصاً منهم على حفظ جانب الأمويين وعدم الطعن عليهم، وقد ذكرنا تطبيقاً على ذلك محاولاتهم في تأويل الحديث النبوي «**لا أشبع الله بطنه**» .. وها نحن نجد في حديثنا محلّ البحث نموذجاً جديداً لذلك النمط من التعامل مع شخصية رسول اللهﷺ.

إنّ هذه المحاولات جميعها تتغذّى من منبعٍ واحدٍ وهو إفقاد الخطاب النبويّ جدّيته، والانحراف بدلالته من القصدية التي يمليها واقع حال

---

(١) ابن رجب، فتح الباري، تحقيق: محمود بن شعبان وآخرين، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة- دار الحرمين، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م: ج٣، ص٣١١.

المتكلّم وظهور كلامه في إرادته الجدّية لما يصدر عنه، إلى دلالات أخرى لا يستسيغها المنطق اللغوي للّغة العربية، بل ولا جميع اللغات، فيضحى رسول اللهﷺ يقول كلاماً لا يعنيه، أو لا يقصده بتمامه، أو ينساق فيه وراء عرفٍ لغويّ جاهلي! أليس في هذا تمييع للخطاب النبوي وحطّ من معانيه ومراميه! وما قيمة ما ذكره ابن رجب من فوائد هذا الارتجاز (كالحثّ على العمل وبعث النشاط في العاملين وترغيبهم في الثواب والتعاون على معالجة الأعمال الشاقّة)؟! وأين من هذا دعاء عمّار إلى الجنّة (أو «الله» كما في اللفظ الآخر للحديث) ودعاء خصومه إلى النار؟!

لقد كان على ابن رجب أن يأخذ بنصيحه أحمد حين فضّل السكوت على الكلام واعتبره «أسلم»، فقد يكون أسلم له ولمعاوية وصحبه من التنقيص من مقام رسول اللهﷺ والحطّ من كلامه وتحريفه والتلاعب به.

الموقف الخامس: إنّ مسألة التعاطي مع المتخاصمين في صدر الإسلام من الصحابة ومناقشة الخلافات التي وقعت بينهم والحكم على أطرافها شغلت حيّزاً واسعاً من التاريخ العقائدي والسياسي الإسلامي، وقد أفرزت تلك المناقشات مجموعة من النظريات بشأن عدالة الصحابة ومعايير الحكم عليهم، كان من أبرزها اتّجاهان:

اتجاه يذهب إلى القول بتصويب أفعالهم واعتبارهم مجتهدين مخطئين.

واتجاه آخر يذهب إلى عدم التصويب وأن الواقع والحقيقة لا تعدو أن تكون أمراً واحداً من يتجاوزه فهو آثم وإن كان مخطئاً.

إن الاتّجاه الأخير يمثّل موقف مدرسة أهل البيتعليهم السلام والكثير من علماء المسلمين، في حين إنّ الاتجاه الأوّل يتمسّك به أغلب علماء أهل السنّة ولاسيما مدرسة أهل الحديث منهم.

وقد اتّضح ممـا تقـدّم أن الاعتـذار الرئيـسي الـذي يقدّمـه الـبعض لـردّ الطعون الموجّهة إلى بعض الصحابة ينطلق مـن هـذا الاتّجـاه، حيـث يـصرّح هولاء المعتذرون بأن جميع الصحابة مجتهـدون متـأوّلون، وكـلّ مجتهـد مـنهم مأجور، فإن أصاب الواقع والحقيقة فإن له أجرين، وإن أخطأهمـا فلـه أجـر. ونفس الكلام قيل عن معاوية ومواقفه مع الإسلام والإمام عليعليه السلام وحروبه معه وتمزيقه لوحدة المسلمين وتصرّفه بأموالهم وحقوقهم.

إنّ مناقشة هذا الاتّجاه في قضيته الرئيسية وهي مقولة **(أن المجتهد والمتأوّل المخطئ – وفي جميع القضايا، الأعمّ من الفكرية والشرعية- مأجور)** تُخـرج هـذا البحث عن أهدافـه؛ إذ إنّ تفاصـيل هـذه المقولـة واسـعة ومتـشعّبة وبعـض جوانبها صحيحة ولا اعتراض عليها، وعليـه فالـدخول في هـذه العجالـة في مناقشة جميع أبعاد النظرية عمل غير صائب، والأفضل أن نكتفي بالإشارة إلى نقطة الخلاف الجوهرية التي نعتقد أنّ هولاء السادة وقعوا فيها، إذ إننا نرى أنّ المسألة الأهمّ في تسويغ الاجتهاد والاعتذار للمجتهد المخطئ إنّما تكـون بعـد التحقّق من كون هذا الاجتهاد والتأويـل الخـاطئ موافقـاً للمعـايير الـشرعية ومتطابقاً مع اشتراطاتها في تحرّي الحقّ والحقيقة والفحص الـدقيق والمخلـص عن أبعاد الموضوع المؤوَّل أو المجتهَد فيه.

وعليه، فحتّى لو سلّمنا بصحّة المنطق المـشار إليـه مـن الناحيـة النظريـة العامّة، فإنّ التسليم بصحّة التطبيقات يقتضي منّا بحثاً موسّعاً حول واقع تلك التطبيقات ومدى صحّة كونها مصداقاً حقيقياً لـ **(الاجتهـاد)**، هـذا إذا فهمنـا من هذه الكلمة أكثر من مجرّد الرأي، وإلّا بـات كـلّ رأيٍ – حتّـى ولـو كـان معبّراً عن استحسان أو رغبةٍ أو هوى أو نزوة- اجتهاداً مشروعاً يثـاب عليـه صاحبه! وهو ما لا يسع أحداً الالتزام به مهما كان متعاطفاً مع هـذا الـصحابي

موضع الدرس أو ذلك.

إننا سنستعرض الموقف الدفاعي الخامس من كلمات الشيخ ابن تيمية وسنترك للقارئ أن يحكم بنفسه على مدى صحّة هذه المحاولة، وهل يمكن أن تكون تطبيقاً صحيحاً للمعيار المشار إليه؟ علماً بأن الاشتراط الذي وضعناه أعلاه لا يمثّل موقفاً شخصياً لنا فقط، بل إنّ عدداً كبيراً من علماء الإسلام شعروا بمأزق التطبيق المطلق لمقولة (المجتهد المخطئ مأجور) دون تقييد أو فحص أو تحرٍّ لواقع حال المتخاصمين والمجتهدين المتأوّلين.

لنستمع مثلاً – وقبل نقل محاولة ابن تيمية– إلى ما قاله الشوكاني في نصّ مهمّ جدّاً علّق به على قول الحافظ ابن حجر الذي اعتبر جميع من قاتل في الجمل وصفّين ومن توقّف عن القتال فيهما «متأوّلاً مأجوراً»، فقد قال: (**وهذا يتوقّف على صحّة نيّات جميع المقتتلين في الجمل وصفّين، وإرادة كلّ واحد منهم الدين لا الدنيا، وصلاح أحوال الناس لا مجرّد الملك ومناقشة بعضهم لبعض، مع علم بعضهم بأنه المبطل وخصمه المحقّ، ويبعد ذلك كلَّ البعد، ولا سيَّما في حقّ من عَرَف منهم الحديث الصحيح أنه: «تقتل عمّاراً الفئة الباغية»؛ فإنّ إصراره بعد ذلك على مقاتلة من كان معه عمّار معاندة للحق وتمادٍ في الباطل كما لا يخفى على منصف، وليس هذا منَّا محبّة لفتح باب المثالب على بعض الصحابة، فإنَّا كما علم الله من أشدّ الساعين في سدّ هذا الباب والمنفِّرين للخاصّ والعامّ عن الدخول فيه، حتى كتبنا في ذلك رسائل ...**)[1].

وهذا نصٌّ واضحٌ من الشوكاني على أنّ مقولة (المتأوّل المخطئ مأجور) لا يمكن قبولها على إطلاقها إلا بعد الفحص الدقيق عن صحّة نيّة المتأوّل،

---

(١) الشوكاني، نيل الأوطار، مصدر سابق:ج٧، ص٥٩.

وجمع الشواهد على أنه كان يتحرّى الحقّ والحقيقة، وقد استبعد(**كلَّ البعد**) أن يكون ذلك متوفِّراً لجميع المتقاتلين، لا سيَّما مع أولئك الذين هم على علم بحديث (الفئة الباغية) ومع ذلك واصلوا القتل وسفك دماء المسلمين، فإن «إصرارهم» على القتال لا يمكن تفسيره إلا بالعناد والتمادي في الباطل.

ولم ينفرد الشوكاني بهذا الموقف، بل هناك غيره ممن عبّر عنه. قال محمّد صديق خان القنوجي البخاري في كتابه «الروضة الندية»: (وأمّا الكلام فيمن حارب عليّاً كرّم الله وجهه فلا شكّ ولا شبهة أنّ الحقّ بيده في جميع مواطنه. أمّا طلحة والزبير ومن معهم، فلأنهم قد كانوا بايعوه، فنكثوا بيعته بغياً عليه، وخرجوا في جيوش المسلمين، فوجب عليه قتالهم. أمّا قتاله الخوارج فلا ريب في ذلك؛ والأحاديث المتواترة قد دلّت على أنّهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية. وأمّا أهل صفّين، فبغيهم ظاهر، ولو لم يكن في ذلك إلّا قوله صلّى الله عليه وسلّم لعمّار: «**تقتلك الفئة الباغية**» لكان ذلك مفيداً للمطلوب. ثمّ ليس معاوية ممن يصلح لمعارضة عليّ، ولكنه أراد طلب الرياسة والدنيا بين قوم أغتام[1]، لا يعرفون معروفاً ولا ينكرون منكراً، فخادعهم بأنه طلب بدم عثمان، فنفق ذلك عليهم، وبذلوا بين يديه دماءهم وأموالهم، ونصحوا له، حتى كان يقول عليّ لأهل العراق أنه يودّ أنّ يصرف العشرة منهم بالواحد من أهل الشام صرف الدراهم بالدينار.

وليس العجب من مثل عوامّ الشام، إنّما العجب ممن له بصيرة ودين كبعض الصحابة المائلين إليه، وبعض فضلاء التابعين، **فليت شعري، أيّ أمرٍ اشتبه عليهم في ذلك الأمر حتى نصروا المبطلين وخذلوا المحقّين**، وقد سمعوا قول الله تعالى: ﴿**فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ**

(١) الْغُتْمَةُ: عُجمة فِي المنطق، ورجل (أَغْتَمُ) لا يُفصِح شيئاً، وقوم (غُتْمٌ) أو (أَغْتَامٌ).

اللَّهِ﴾ وسمعوا الأحاديث المتواترة في تحريم عصيان الأئمّة ما لم يروا كفراً بواحاً. وسمعوا قول النبي صلّى الله عليه وسلّم لعمّار إنه: «**تقتله الفئة الباغية**». ولولا عظيم قدر الصحابة، ورفيع فضل خير القرون، لقلت: **حبّ الشرف والمال قد فتن سلف هذه الأمّة كما فتن خلفها**، اللهم غفراً)[1].

وقد سكت الألباني على هذا الكلام في تعليقته على «الروضة النديّة» فلم يعلّق سلباً أو أيجاباً. نعم، محقّق الكتاب وناشره (علي بن حسن الحلبي) أثبت تعليقة (أحمد محمّد شاكر) نقلاً عن (محمد صبحي حسن حلاق) الذي حقّق نشر تعليقات الألباني أوّلاً. ولا ندري هل نشر التعليق المذكور كان برضى وموافقة الألباني أم أنه اجتهاد مِن محقّقي الكتاب يمثّل وجهة نظرهم وتبقى وجهة نظره ممثَّلة حصراً بتعليقاته هو؟!

وعلي أيّة حال، فإنّ التعليق المذكور يمثّل الوجهة المتطرّفة لنظرية (المتأوّل المخطئ مأجور) كما هو الحال مع ابن تيمية، وهذا الاتّجاه يرفض التحقّق من (واقع المتأوّل) وفحص مبرّرات تأويله وسلامتها وكفايتها، ويتعاطى مع «التأويل» وكأنه مسألة تعبّدية تطبَّق بلا نظر لواقعها ومسوّغاته، فيعدّ كلَّ سلوكٍ ورأي اجتهاداً حتى لو لم يكن إلَّا مجرّد رأي صنعته النزوات، دون تحرٍّ وجهدٍ وتفانٍ من أجل الفهم الصحيح...

لقد تحدّثنا عن التعليق كثيراً دون أن نقرأه! وها هو بين يديك:

قال أحمد بن محمّد شاكر معلّقاً على كلام القنوجي: (دخل الشارح[2] في

---

(١) القنوجي، أبو الطيب صديق بن حسين بن علي الحسيني البخاري، الروضة الندية شرح الدرر البهية، دار الجيل، بيروت، [مهمل من تاريخ]: ج٢، صص٣٦٠-٣٦١.

(٢) كتاب القنوجي «الروضة الندية» ما هو إلا شرح لكتاب الشوكاني «الدرر البهية في المسائل الفقهية».

مأزق لا قِبل له به، ولا قوّة لديه فيه[١]! فما له وما للصحابة؟! ورحم الله أمراً عرف قدر نفسه! والحاضر يرى ما لا يراه الغائب! وهذه الفتن قد تنسي الحليمَ نفسه، والذكيَّ عقله! فلا ندري عذر من كان مع معاوية من الصحابة - رضي الله عنهم-؟! وقد غلب على الشارح ما يغلب على الأعجام من التشيّع المزري بأهل الإنصاف! وظهور الحجّة، وقيام الأدلّة على أنّ الحقّ بجانب عليّ، لا يُسيغُ لنا أن نحكم بالبغي على الصحابة الذين خالفوه، فقد تكون لهم أعذار لا نعلمها! ومآل الجميع إلى مولاهم؛ يحاسبهم ويقضي بينهم يوم الفصل والله أعلم!)[٢].

من الواضح أنّ هذا النصّ لا يمثّل جواباً علمياً على كلمة القنوجي، ولا يفعل أكثر من الدعوة للصمت والسكوت عن الخوض في موضوع «المتأوّل المخطئ»، ومع أنّ صاحبه «**لا يدري**» و«**لا يعلم**» و«**لا يرى**» الأعذار التي التمسها المحاربون للإمام علي عليه السلام إلا أنه مع ذلك يرفض كلّ محاولة للعلم والدراية! ويعدّها تطاولاً على الصحابة! (الصحابة بالمفهوم الأمويّ هم: معاوية والمجموعة الصغيرة التي التحقت به ممن أسلمت حين الفتح وإلّا فإنّ جمهور الصحابة وجلّهم كان في جيش الإمام علي عليه السلام).

قال التليدي في «الأنوار الباهرة»: (قال النووي رحمه الله في شرح مسلم: «قال العلماء: هذا الحديث [حديث: بؤس ابن سمية، تقتلك الفئة الباغية] حجّة

---

(١) علامات الترقيم من تعجّب أو استفهام استنكاريّ من وضع أحمد شاكر نفسه، أثبتُّها كما وردت في المصدر.

(٢) الألباني، التعليقات الرضية على الروضة الندية، ضبط نصّه وحقّقه وقام على نشره: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، دار ابن عفّان- القاهرة، دار ابن القيم، الرياض، ط١ ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م، ج٣، ص٥٠٣.

ظاهرة في أنّ علياً رضي الله عنه كان محقّاً مصيباً. والطائفة الأخرى بغاة. لكنهم مجتهدون لا لوم[1] عليهم...».

قلت: الأمر كما قال، لكنه ها هنا إشكال طالما اختلج في صدور أهل الإيمان وطالبي الحقّ، لم نجد له حلاً عند أهل السنّة، وهو أنّه: كيف يبقى للفئة الباغية اجتهاد وأجر ورفع الإثم، وقد اتّضح لهم حقّية الإمام علي وخطؤهم وبغيهم بقتل عمّار؟)[2].

ثم يقول بعد نقله لبعض الأحاديث المتقدّمة على لسان عبد الله بن عمرو بن العاص وأبيه ومعاوية بشأن قاتل عمّار وعلاقته بالفئة الباغية: (الحديث من طريقيه أمره واضح، ومع ذلك قد أصرّوا جميعهم على عداوة الإمام علي وأهل بيته ولعنه على منابرهم حتى بعد موته، **فكيف يتّفق هذا مع الاجتهاد؟**

إنّنا نأمل الإجابة عن هذا الإشكال من أهل العلم والحقّ بكل صراحة، وبلا تعسّف، ولا تحيّز، ولا مداهنة... علماً بأننا جميعاً من أهل السنّة والجماعة وطالبي الحقّ، ومن أعداء الروافض وغلاة الشيعة)[3].

ونحن بدورنا ننقل إشكال التليدي إلى ابن تيمية لنرى هل جوابه خلا من «التعسّف والتحيّز والمداهنة» كما يأمل التليدي أم فشل في تحقيق هذا المأمول؟

إن لابن تيمية اكثر من مقاربة للموضوع:

---

(١) في المطبوع من المنهاج: (فلا أثم عليهم). راجع: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المطبعة المصرية بالأزهر- القاهرة، ط١، ١٣٤٩هـ-١٩٣٠م: ج١٨، ص٤٠.

(٢) التليدي، عبد الله بن عبد القادر، الأنوار الباهرة بفضائل أهل البيت النبوي والذرّية الطاهرة، مكتبة الإمام الشافعي، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٧هـ: ص٧١.

(٣) المصدر السابق: ص٧٢.

١. فهو تارة يحمِّل الإمام علياًعليه السلام مسؤولية الأحداث؛ لأنه ترك الأفضل وهو عدم القتال، فيقول: (لا يختلف أصحابنا أن ترك عليّ القتال كان أفضل، لأن النصوص صرّحت بأن القاعد فيها [في الفتنة] خير من القائم، والبعد عنها خير من الوقوع فيها، قالوا: ورجحان العمل يظهر برجحان عاقبته، ومن المعلوم أنهم لم يبدؤوه بقتال. **فلو لم يقاتلهم لم يقع أكثر مما وقع من خروجهم من طاعته**؛ لكن بالقتال زاد البلاء، وسفكت الدماء، وتنافرت القلوب، وخرجت عليه الخوارج، وحكِّم الحكمان، حتى سُمِّي منازعُه بأمير المؤمنين، **فظهر من المفاسد ما لم يكن قبل القتال، ولم يحصل به مصلحة راجحة.** وهذا دليل على أن تركه كان أفضل من فعله، فإن فضائل الأعمال إنّما بنتائجها وعواقبها، والقرآن إنّما فيه قتال الفئة الباغية بعد الاقتتال[1].

ومع إهمالنا لطعن ابن تيمية ومن نعتهم بـ **(أصحابنا)** في فقاهة الإمام عليعليه السلام وجميع الصحابة الذين كانوا معه حتى باتوا يجهلون النصوص وقواعد الترجيح**!!** فإنّ ابن تيمية يتغافل في موقفه هذا أنّ نصوصه تلك عامّة وأنّ نصوص حديث «تقتل عمّار الفئة الباغية» خاصّة، وأنّ القواعد الفقهية تقضي بتقديم الخاصّ على العامّ**!** ومن اللطيف أن ابن تيمية في نصّه أعلاه قلب المعادلة برمّتها، فبعد أن كان مَن يطعن في معاوية يتمسّك بقتله لعمّار، وبالتالي يكون مصداقاً للفئة الباغية، فإنّ ابن تيمية جعل علياًعليه السلام بادئاً بالقتال وسبباً في زيادة البلاء وسفك الدماء وتنافر القلوب...؟**!** وهو ما وضعه ابن تيمية على لسان الناصبي في مصنّفه الآخر «**منهاج السنّة**» إذ قال:

(وأما الرافضي: فإذا قدح في معاوية رضي الله عنه، بأنه كان باغياً ظالماً،

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمّد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م، ج٢، صص ٤٤١-٤٤٢.

قال له الناصبيّ: وعليّ أيضاً كان باغياً ظالماً لّما قتل المسلمين على إمارته، وبدأهم بالقتال، وصال عليهم، وسفك دماء الأمة بغير فائدة لهم، لا في دينهم ولا في دنياهم، وكان السيف في خلافته مسلولاً على أهل الملّة، مكفوفاً عن الكفّار)[١].

٢. وتارة أخرى يلوّح بأن مسؤولية الإمام علي في إهانة أمّ المؤمنين عائشة لا تقلّ خطراً عن مسؤولية معاوية في قتل عمّار. أما من ينفي ذلك عن الإمام علي عليه السلام بذريعة أن من أتى بعائشة إنّما هو طلحة والزبير وأنهما أحوجاه لذلك، فإنّ ابن تيمية يجيب:

(قيل: وهكذا معاوية لما قيل له: قد قتل عمّار، وقد قال النبي صلّى الله عليه وسلّم: «**تقتلك الفئة الباغية**» قال: أو نحن قتلناه؟ إنّما قتله الذين جاءوا به حتى جعلوه تحت سيوفنا. فإن كانت هذه الحجّة مردودة، فحجّة من احتج بأنّ طلحة والزبير هما فعلا بعائشة ما جرى عليها من إهانة عسكر عليّ لها، واستيلائهم عليها مردودة أيضاً. وإن قبلت هذه الحجّة، قبلت حجّة معاوية)[٢].

وهذا النصّ يحتوي على الكثير من المغالطات التاريخية، كاتّهام الإمام علي عليه السلام وعسكره بإهانة عائشة ومقارنته بمقتل عمّار! فإين (الإهانة) - حتى لو سلَّمنا بوقوعها- من القتل؟! وعن أيّ (إهانة) يتحدّث وكلّ ما جرى هو خُطَب وكلمات ألقاها بعض أصحاب الإمام تدعو أمَّ المؤمنين للعودة إلى بيتها وحفظ مكانتها؟! والجميع يعلم كيف أكرم عليه السلام بعد انتهاء الحرب مقامها، وكيف أرجعها إلى منزلها.

ثُمّ إنّ الصحيح في خروج عائشة أن يقال: إنها خرجت بمحض إرادتها

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنّة النبوية، ج٤،ص٣٨٩.

(٢) المصدر السابق: ج٤، ص ص٢، ٣٥٧-٣٥٨.

وبموافقتها لِمَا دُعيت إليه، بل ودَعت هي بنفسها إليه؛ لا أنها حُملت على ذلك، وعليه فاللوم فيما حصل لها إنّما يُلقى عليها حصراً. والكلام نفسه يقال عن عمّار بن ياسر في خروجه أيضاً – وقد تقدّم نقل ذلك عن لسان القرطبي، بل وابن تيمية[1] أيضاً، وهو ما تشهد به جميع كتب التاريخ والآثار التي نقلت تفاصيل موقف عمّار من الحرب– وإنّما أُلقي اللوم على خصومه فيما جرى عليه لموافقته للحقّ في خروجه المذكور.

٣. وتارةً ثالثة يعترف بفساد تأويل معاوية وبطلانه[2] ولكنه يمنع من الطعن في معاوية، إمّا لتشكيك البعض بصحّة الحديث (وإن كان هو يستدرك بقوله: إنّ مسلماً رواه والبخاري في بعض نسخه)، وإما لتأويله بالجماعة التي باشرت قتله حصراً، وإما لمعارضته بآية ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ** ...﴾ التي جعلت البغاة مؤمنين ودعت للإصلاح بين الطائفتين دون ابتداء الطائفة الباغية بالقتال.

قال: (وأمّا الحديث الذي فيه «**إن عماراً تقتله الفئة الباغية**» فهذا الحديث قد طعَن فيه طائفة من أهل العلم. لكن رواه مسلم في صحيحه، وهو في بعض نسخ البخاري [...]. وليس في كون عمّار تقتله الفئة الباغية ما ينافي ما ذكرناه[3]؛ فإنه قد قال تعالى: ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**﴾ ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ**

---

(١) منهاج السنة: ج٤، ص٤١٩.

(٢) منهاج السنة: ج٤، ص٤١٩.

(٣) أي من الامتناع عن نعت الطائفة الباغية بالكفر والنفاق، وإجازة الترحّم عليهم واعتبارهم مؤمنين. انظر: مجموع الفتاوى، ج٣٥، ص٧١.

إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ فقد جعلهم مع وجود الاقتتال والبغي مؤمنين إخوة، بل مع أمره بقتال الفئة الباغية جعلهم مؤمنين. [...] ثمّ «إن عمّاراً تقتله الفئة الباغية» ليس نصّاً في أن هذا اللفظ لمعاوية وأصحابه، بل يمكن أنه أريد به تلك العصابة التي حملت عليه حتى قتلته، وهي طائفة من العسكر. ومن رضي بقتل عمارٍ كان حكمه حكمها. ومن المعلوم أنه كان في العسكر من لم يرض بقتل عمّار: كعبد الله بن عمرو بن العاص وغيره، بل كلّ الناس كانوا منكرين لقتل عمّار حتى معاوية)[1].

لا حاجة لنا باستقصاء جميع محاولات ابن تيمية في معالجة الفئة الباغية ومقتل عمّار... فإنّ فيما ذكرناه كفاية في تمثيل رأيه، ومن يرد تفاصيل أكثر فبإمكانه العودة إلى «**مجموع الفتاوى**» الذي جمع في جوابِ أحدِ الأسئلة الموجّهة إليه أغلب ما قاله متفرّقاً في كتبه الأخرى.

يهمّنا الآن أن نختم هذا المبحث بذكر عدّة تعليقات على هذا الشقّ الثالث من الموقف الخامس:

التعليقة الأولى: لقد عرفنا مما تقدّم مدى ما يتمتّع به حديث الفئة الباغية من صحّة سندية، وعليه فإنّ نقل ابن تيمية عن البعض تشكيكه في صحّة الحديث أمرٌ مرفوض. ولاسيّما أنّ ابن تيمية نفسه يعترف بورود الحديث في صحيحي البخاري ومسلم.

التعليقة الثانية: من الصحيح القول: إن حديث الفئة الباغية ليس نصّاً في معاوية وأصحابه، ولكن تفسير «الفئة الباغية» بالعصابة التي باشرت قتله حصراً، أو بإضافة من رضي بمقتله، ليس صحيحاً. ليس فقط لأن طرفي النزاع قد فهم مسؤولية معاوية وطائفته عن مقتله، ولأن الطرف الأخير

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج٣٥، ص ص ٧٤-٧٧.

اعترف بذلك كما ورد على لسان عمرو بن العاص وابنه، وهو ما يشكّل حجّةً في فهم هذا الحديث، لأن هؤلاء هم الأقرب إلى عصر النصّ واستيعاب دلالاته، بل ولأنّ صدق وصف «الفئة الباغية» على تلك العصابة التي باشرت قتله لا يمنع من صدقه على البقية الذين دفعوا هذه الفئة للقيام بذلك. على أننا حتى لو سلّمنا بالحصر المذكور مع إلحاق من رضي بذلك بهم، فإن ذلك لا يستثني معاوية من شمول الحديث له؛ إذ لم يظهر منه عدم الرضا ولا الانزعاج من ذلك، وإنّما كان موقفه عدم الاكتراث واللا مبالاة والاستخفاف بمقتله من جهة، وتنصّله عن المسؤولية بتأويله الحديث بالنحو الذي رفضه الجميع وإلقائها على خصمه .. من جهة أخرى.

التعليقة الثالثة: إنّ التمسّك بمقولة «إن المجتهد والمتأوّل المخطئ مأجور أو مغفور له» لا يمكن تطبيقها في مثل هذه الموارد، لأنها ليست أصلاً تعبّدياً نطبِّقه كيفما كان، وإنّما هي قاعدة إجرائية، أي أنّ من تمّ التحقّق من اجتهاده وتأوّله فإنّه يكون مأجوراً فيما لو أخطأ في اجتهاده المذكور. وهذا يفضي إلى وجوب الفحص عن واقع الآراء والمواقف ليتّضح صحّة كونها «اجتهاداً» قبل تطبيق النتيجة وهي المغفرة والأجر عليها.

وبعبارة أخرى: إنّ النقاش بشأن هذه القاعدة هو في تطبيقها والتحقّق من كون مصداقها حائزاً على الوصف المذكور، وهو ما لا سبيل له في حالة معاوية الذي برهنت وقائع التاريخ وحقائقه وشهادة أمثال الإمام علي عليه السلام – وهي شهادة تحتفظ بقيمتها حتى لو لم نفترض كون صاحبها معصوماً– ومن معه من عشرات بل مئات الصحابة من الأنصار والمهاجرين وأضعافهم من التابعين على أنّه [= معاوية] كان باغياً معتدياً لا يرغب إلا بالسلطان والاستحواذ على أموال المسلمين والهيمنة عليهم.

التعليقة الرابعة: والكلام المتقدّم أعلاه ينطبق أيضاً على الآية الكريمة ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ...**﴾ إذ ما لم تصدق صفة الإيمان على الطرفين في النزاع لا يمكن الاستشهاد بهذه الآية. على أن الآية في مقطعها الأوّل تحدثت عن «**الاقتتال**» بين طائفتين موصوفتين بالإيمان وطالبت بالإصلاح بينهما، ونحن نعرف أن أسباب الاقتتال كثيرة منها: الجهل، أو الوشاية الكاذبة، أو الخديعة المغرضة، أو غير ذلك من الأسباب التي تشعل شرارة الخلاف والصراع والاحتراب. ولكن الآية ذاتها غيّرت من وصف الإيمان الذي لحق الطائفتين في الحالة المذكورة إلى وصف «**البغي**» الذي لحق طائفة واحدة فقط في الحالة الثانية، وإذا كان الموقف الأوّل الذي دعت إليه في الحالة الأولى هو «**الإصلاح**» فإنّها دعت هنا إلى «**مقاتلة**» الفئة الباغية: مما يعني استباحة دم أفرادها وجواز قتلهم. وحتى بعد رجوع هذه الطائفة واعترافها بالحقّ فإنّ القرآن الكريم بقي حريصاً على «**الإصلاح**» ولكن بـ«**العدل**» هذه المرّة. أي مع استيفاء جميع حقوق الفئة المبتغى عليها من الفئة الباغية كحقّ الطاعة وحقّ القصاص وحقّ التعويض المالي وغير ذلك مما تسبّبت به من أضرار.

وهذا التفريق الذي تقيمه الآية بين «**الاقتتال**» الذي قد يحدث لسبب من الأسباب، وبين «**البغي**» الذي ينشأ عن الظلم والعدوان، يمنع من انطباق وصف الإيمان على الفئة الثانية، ويدعونا إلى **التحقُّق** من طبيعة موقف كلتا الطائفتين **قبل الحكم** على كلّ واحدة منها بالإيمان أو البغي، ولا شكّ في أن إجماع المسلمين قديماً وحديثاً منعقد على وصف طائفة معاوية بالبغي وعلى ذلك تتظافر كلّ شواهد التاريخ الإسلامي.

ومن اللطيف أنّ هذه الآية تأتي متوافقةً في ألفاظها مع البيان النبويّ؛ إذ هي استخدمت في البدء لفظة «**طائفة**» لوصف الطرفين ولكنها أبدلتها حين

تحدّثت عن البغي بلفظة «**تَفِيء**»، وقد حدّدت الفيء إلى «**أمر الله**» وهو ما يتوافق مع الحديث النبويّ الذي يقول: (تقتل عماراً «**الفئة الباغية**»، يدعوهم إلى «**الله**»...).

المبحث الثالث

مفهوما أئمة الضلال وأئمة الهداية: مقاربة قرآنية

إذا ما تحدّث القرآن الكريم عن المقابلة بين الإيمان من جهة والبغي من جهة أخرى، فطالب بالإصلاح ابتداءً في الحالة الأولى، وبالقتال ابتداء في الحالة الثانية، وإذا كان البيان النبوي تحدّث عن المقابلة في مواجهة الفئة الباغية بين طرفٍ يدعو إلى الله أو الجنّة وطرف معتدٍ يدعو إلى النار، فإن القرآن الكريم عاد وطرح موضوع العلاقة بين هذه الأطراف مرّة أخرى حين تحدّث عن الهداية والضلال.

إننا نرغب أن تكون الصفحات القليلة المتبقّية من هذه الدراسة مكرّسة لرصد هذه الصيغة الجديدة لنمط العلاقة بين هذين الطرفين: طرف الدعوة إلى الله، وطرف الدعوة إلى النار؛ لنكشف عن أبعاد مطويّة في البيان النبوي وهو يتحدّث عن «الفئة الباغية» ودعوتها، موضحين تهافت إطلاق مقولة (المجتهد المخطئ مأجور) من خلال أنموذج العلاقة التي يقيمها القرآن الكريم بين أئمّة كلّ دعوة ضالّة أو حقّة وحكم هؤلاء الأئمّة في الميزان الإلهي، ومن ثمَّ تبعات إمامتهم تلك على الآخرين الموالين لهم.

ليس الهدف من ذلك هو الدخول في تفاصيل تفسيرية للآيات القرآنية، فهذا الكتاب ليس كتاباً في تفسير القرآن، وإنّما هدفنا هو مقاربة هذه العلاقة بصيغتها القرآنية بنحوٍ سريعٍ يتناسب وأغراض هذه الدراسة.

يوم ندعو كل أناسٍ بإمامهم

ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُوْلَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلا يُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾[1].

في هذه الآية الكريمة توضيحٌ لأبعاد علاقة الإنسان بالإنسان بما يتجاوز حياته اليومية، فإن للإنسان علاقات كثيرة ومتواصلة مع أبناء جنسه في قضايا الحياة من عيش وعمل ودراسة أو تجارة ... وهذه علاقات نشاهدها ونعيشها على مدار مسيرتنا في هذه النشأة من حياتنا.

ولكن الآية تتحدّث عن نمط آخر من العلاقات لا يقتصر على قضايا المعاش والعمل، وإنّما يشمل حياة الفكر والقيم والعقيدة.

فإن علاقة الإنسان بالإنسان قد تؤسَّس على قواسم مشتركة كثير منها ما يمثّل المصلحة فيها صلب تلك العلاقة، ومنها ما تكون مؤسّسة على التقارب الفكري والاشتراك العقائدي بين الطرفين. وكلّما اتّسع نفوذ وتأثير أحدهما على الآخر في خياراته ومتبنّياته ازداد لصوق هذا الآخر وانتماؤه إليه حتى تتحوّل العلاقة إلى ائتمام بينهما واقتداء؛ يشكّل الطرف النافذ فيها نمط السلطة والسيادة، والطرف المستجيب نمط التبعية والامتثال.

هنا يوحّد القرآن الكريم بين الطرفين في الحكم ويلحق بالطرف الثاني تبعات علاقته تلك بالطرف الأوّل حتى أنه يحجم عن دعوة الإنسان باسمه وهويّته، ويدعوه بمحور انتمائه ومركز ولائه واقتدائه.

قال الطبري في تفسيره وهو يوضّح معنى لفظ «الإمام» الوارد في الآية التي وضعها في العنوان: (وأَولى هذه الأقوال عندنا بالصواب قول من قال:

---

(١) الإسراء: ٧١.

معنى ذلك: يوم ندعو كلَّ أناس بإمامهم الذي كان يقتدون به، ويأتمرون به في الدنيا، لأنّ الأغلب من استعمال العرب «الإمام» فيما ائتمّ واقتدي به، وتوجيه معاني كلام الله إلى الأشهر أَولى ما لم تثبت حجّة بخلافه يجب التسليم بها)[١].

وقد نسب البعض تفسير لفظة «الإمام» في الآية بإمام الجماعة إلى الإمام عليعليه السلام، قال القرطبي: (وقال علي رضي الله عنه: بإمام عصرهم)[٢].

وقال الشوكاني في «فتح القدير»: (وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: المراد بالإمام: إمام عصرهم، فيدعى أهل كلّ عصر بإمامهم الذي كانوا يأتمرون بأمره وينتهون بنهيه)[٣].

أئمة يدعون إلى النار

إذا كان القرآن الكريم يعتبر العلاقة بين التابع والمتبوع علاقة انتماء مصيريّ، بل تبادلٍ في الهويّة والتعريف، فإنّ آيات أخرى منه توضّح أبعاد هذه العلاقة ونتيجتها الطبيعية في عالم الآخرة بنحو أكثر وضوحاً وأشدّ صراحة من مجرّد التعميم الوارد في الفئة الأولى من الآيات التي أشرنا إليها،

---

(١) الطبري، أبو جعفر محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث الدراسات العربية الإسلامية. هجر- القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، ج١٥، ص٨.

(٢) القرطبي، أبو عبد الله محمّد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ج١٣ (شارك في تحقيق هذا الجزء: محمّد الخن ومحمد كريم الدين)، ص١٣٠.

(٣) الشوكاني، محمّد بن علي، فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير، حقّقه وخرّج أحاديثه: عبد الرحمن عميرة (شاركه في التخريج لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء)، ج٣، ص٣٤١.

فإن كان الناس يُدعون بأئمّتهم فإن هناك أئمّة يقودون أتباعهم إلى النار، كما قال تعالى عن فرعون: ﴿**فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ * وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنْصَرُونَ * وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ**﴾[1].

قال الطبري في تفسير هذه الآية: (يقول تعالى ذكره: **وجعلنا فرعون وقومه أئمّة يأتمّ بهم أهل العتوّ على الله والكفر به، يَدْعون الناس إلى أعمال النار.** ﴿**وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنْصَرُونَ**﴾ يقول جلَّ ثناؤه: ويوم القيامة لا ينصرهم من الله إذا عذَّبهم ناصرٌ، وقد كانوا في الدنيا يتناصرون فاضمحلّت تلك النصرة يومئذٍ.

وقوله: ﴿**وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾ يقول تعالى ذكره: وألزمنا فرعون وقومه في هذه الدنيا خزياً وغضباً منّا عليهم، فحتّمنا لهم فيها بالهلاك والبوار والثناء السيّئ، ونحن متبعوهم لعنةً أخرى يوم القيامة فمُخزوهم بها الخزي الدائم، ومهينوهم بها الهوان اللازم)[2].

وقال البغوي: ﴿**وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً**﴾ قادة ورؤساء ﴿**يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنْصَرُونَ**﴾ لا يُمنعون من العذاب. ﴿**وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً**﴾ خزياً وعذاباً ﴿**وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ**﴾ من المبعدين الملعونين)[3].

إن الزعامة قضية يرغب فيها الكثيرون من البشر، وتستهويهم مظاهر

---

(١) القصص: ٤٠-٤٢.

(٢) الطبري، جامع البيان، ج١٨، ص ص٢٥٧- ٢٥٨.

(٣) البغوي، أبو محمّد الحسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن، حقّقه وخرّج أحاديثه: محمّد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة، ط٤، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، ج٦،ص٢٠٩.

الطاعة والامتثال التي يظهرها الأتباع، والقرآن الكريم بالقدر الذي يدعو إلى رصّ الصفوف ووحدة الكلمة وينهى عن الاختلاف وانقسام الـرأي، يُظهـر جانباً آخر لأوجه تلك العلاقة وهو وجـه دنيـويّ ودينـيّ في آن واحـد، فـإن الامتثال الأعمى يفقد الفرد والأمّة معاً شخصيّتهما المستقلّة في تقييم الموقـف، وبالتالي فإنّه يلوّث كرامة الإنـسان ككـائن واعٍ في الحيـاة. ومـن جانـب آخـر (وهو جانب دينيّ) فإنّ الزعامة تـضع الطـرفين (الـزعيم والتـابع) في خطـر المخالفة الشرعية وإذا ما كان الزعيم نافذاً والتـابع مطيعـاً فـإن متابعـة الثـاني للأول تحمِّل الأخير مسؤولية نتائج زعامته وتجعله شريكاً في كلّ ما يصدر عن الثاني من معاصٍ ومخالفات للتعاليم التي يحرّمها الدين عليهما.

قال الآلوسي في إيضاح معنى الـدعاء إلى الـذي يمارسـه هـؤلاء الأئمّـة: ﴿**يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ**﴾ أي: إلى موجباتها من الكفر والمعاصي، على أنّ النـار مجـازٌ عن ذلك، أو على تقدير مضافٍ، والمراد:جعلهم ضالّين مضلّين)[1].

نقل أبو نعيم الأصفهاني (**حلية الأولياء**) عن سعيد بـن العبـاس الـرازي قوله: (فانظر **إذا كنت إماماً أيّ إمامٍ تكون، فربّما نجـت الأمّـة بالإمـام الواحـد، وربما هلكت بالإمام الواحد**، وإنّما هما إمامان: إمام هدىً، قال الله عـزّ وجـل: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا**﴾ يعني: على الدنيا. وإنّـما صـاروا أئمّة حين صبروا على الدنيا، ولا يكون إمام هدىً حجّة لأهـل الباطـل، فإنّـه قال: ﴿**يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا**﴾ لا بأمر أنفسهم ولا بأمور الناس، فقال: ﴿**وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَةِ الصَّلاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ**﴾ فهذا إمام هدىً، **فهو ومن أجابه شريكان**. وإمام آخر قال تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّـارِ**﴾

---

(١) الآلوسي، روح المعاني، مصدر سابق: ج١٠، ص٢٩١.

ولا تجد أحداً يدعو إلى النار، ولكنّ الدعاة إلى معصية الله، فهذان إمامان هما مثلٌ من الذين خلوا من قبلكم وموعظة)[١].

ولعلّ هذه العلاقة بين نجاة الأمّة وهلاكها، وبين طبيعة الحاكم على الأمّة وما يكون عليه، هي سبب حصر رسول الإسلام خوفه على أمّته بـ«**الأئمّة المضلّين**» فقد قال: (**إنّما أخاف على أمّتي الأئمّة المضلّين**)[٢]. وقد ورد في بعض ألفاظ هذا الحديث هذه الزيادة: (**وإذا وضع في أمّتي السيف لم يرفع عنهم إلى يوم القيامة**)[٣].

وقد حدّد بعض الشرّاح زمن وضع السيف في الأمّة بزمن معاوية، ذهب لذلك النووي[٤] والعظيم آبادي[٥] والملا علي القارئ، قال الأخير معلّقاً على مقطع (لم يرفع عنها إلى يوم القيامة): (وقد ابتُدئ في زمن معاوية وهلمّ جرا، لا يخلو عنه طائفة من الأمّة)[٦].

---

(١) الأصفهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي- بيروت، ط٤: ص٤٠٥.

(٢) أحمد، المسند، ج٣٧، ص٧٧. ح٢٢٣٩٣. وعلّق الأرنؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم).

(٣) المصدر السابق: ج٣٧، ص٧٩، ح٢٢٣٩٥.

(٤) راجع: العظيم آبادي، محمّد أشرف بن أمير بن علي، عون المعبود شرح سنن أبي داوود ومعه حاشية ابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢/ ١٤١٥هـ، ج١١، ص٢١٨، ح٤٢٥٢.

(٥) راجع: المصدر نفسه: ج١١، ص٢١٨، ح٤٢٥٢.

(٦) القارئ، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م، ج٨، ص٣٨٠١. ح٥٤٠٦.

أئمة يهدون بأمرنا

قال الله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلاًّ جَعَلْنَا صَالِحِينَ * وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَةِ الصَّلاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾[1].

وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ * وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾[2].

تقابل هذه الطائفة من الآيات الطائفة المتقدّمة التي أشرنا إليها، وهي تتناول صنفاً آخر من الأئمّة في العلاقات البشرية تختلف اختلافاً جذرياً عن الصنف الأوّل. وكلا الصنفين يشتركان في بعض النقاط ويفترقان في بعضها.

يشتركان أوّلاً في «**الجعل الإلهي**» أي تسهيل الله تعالى لكلّ صنف أن يتسلّم موقع الزعامة في الجماعة التي يقودها، وتوفيره الأسباب والظروف التي تضعه في هذا المنصب الخطير: منصب تولّي زمام الأمور وإدارتها وتوجيهها. إن ما يراد بـ(الجعل) هنا ليس سلب هؤلاء القادة الاجتماعيين أيَّ خيار لهم في أن يكونوا أئمّة أو لا يكونوا، بنحو يلغي المسؤولية عن الظالم منهم فيما اقترفه، والفضيلة عن الصالح منهم فيما قام به من أعمال خيّرة، إنّما يقصد بالجعل هنا **التيسير الإلهي** لكلّ صنف أن يختار ما يودّ أن يكون عليه، ففي النهاية الخيارُ هو خيار الإنسان ولكنَّ هذا الخيار لا يتحقّق لولا مشيئة الله تعالى .. وهو ما يعبّر عنه بـ: **الجعل الإلهي**.

والأمر الآخر الذي يشتركان فيه هو الدور الذي يمارسانه وتأثيراته

---

(١) الأنبياء: ٧٢-٧٣.

(٢) السجدة: ٢٤.

الهائلة على الآخرين.

لقد عرفنا أن بوسع الصنف الأوّل من الأئمّة أن يقـود أمّـة بكاملهـا إلى الهلاك، ليس فقط في تخلّفها وتمزّقها الدنيوي، وإنّما الأخـروي أيـضاً. والأمـر نفسه يتكرّر هنا مع هذا الصنف من الأئمّة: **أئمّة الهدى**.

إنَّ ما يختلفان فيه هـو تحديـداً طبيعـة الـدور والتـأثير الـذي يخلّفانـه في الآخرين، وهنا نجد دور هـؤلاء الأئمّـة إنّـما يتركّـز عـلى «**فعـل الخـيرات**» و «**توحيد الله تعالى**» و «**الدعوة إلى الالتـزام بتعاليمـه وشرائعـه مـن أداء صـلاة أو إخراج زكاة أو غير ذلك**».

يقول الطبري: (وقوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّـةً يَهْـدُونَ بِأَمْرِنَـا**﴾، يقـول تعالى ذكره: وجعلنا إبراهيم واسحاق ويعقـوب أئمّـة يـؤتمّ بهـم في الخـير في طاعة الله في اتّبـاع أمـره ونهيـه، ويُقتـدَى بهـم ويُتَّبعـون عليـه [...] وقولـه: ﴿**يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا**﴾ يقول: يهدون الناس بأمر الله إيّاهم بذلك، ويدعونهم إلى الله وإلى عبادته)[1].

وقال ابن كثير: ﴿**وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً**﴾ أي يُقتدَى بهم، ﴿**يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا**﴾ أي: يدعون إلى الله بإذنه، ولهذا قال: ﴿**وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْـلَ الْخَـيْرَاتِ وَإِقَامَـةِ الـصَّلاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ**﴾ من باب عطف الخـاصّ عـلى العـامّ ﴿**وَكَانُـوا لَنَـا عَابِـدِينَ**﴾ أي: فاعلين لما يأمرون الناس به [...])[2].

وقال: (وقوله: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَـبَرُوا وَكَانُـوا بِآيَاتِنَـا يُوقِنُونَ**﴾ أي: لمّا كانوا صابرين على أوامر الله، وترك زواجره، وتصديق رسـله

---

(١) الطبري، جامع البيان، مصدر سابق: ج١٦، ص٣١٧.

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن الكريم، تحقيق: سامي محمّد سلامة، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ج٥، ص٣٥٤.

واتّباعهم فيما جاءوهم به، كان منهم أئمّة يهدون إلى الحقّ بـأمر الله، ويـدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، **ثم لما بـدّلوا وحرَّفـوا وأوَّلـوا سُلِبوا ذلك المقام وصارت قلوبهم قاسية يحرّفون الكلم عن مواضعه، فـلا عمـلاً صالحاً، ولا اعتقاداً صحيحاً**. ولهذا قوله تعـالى: ﴿**وَجَعَلْنَـا مِـنْهُمْ أَئِمَّـةً يَهْـدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا**﴾. قال قتادة وسفيان: لمّـا صـبروا عـن الـدنيا. وكـذلك قـال الحسن بن صالح، قال سفيان: هكذا كان هؤلاء، ولا ينبغي للرجل أن يكـون إماماً يقتدى به حتى يتحامى عن الدنيا)[1].

يدعونهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار

إنّما نختم هذا المبحث بعنوان من الحديث النبـويّ المتعلّـق بعـمّار والفئـة الباغية من أجل أن يـضع القـارئ هـذا الخطـاب النبـويّ في سـياقه القـرآني، وليكون القرآن الكريم موضّحاً ومبيّناً لأبعاد هذا الخطاب الذي لا ينطق عـن الهوى، فإنَّ العلاقة بين الخطاب النبويّ والخطاب القرآني ليـست علاقـة مـن جانب واحد، وإنّما هـي علاقـة تكامليـة، فكـما أن الخطـاب النبـوي **يوضّـح** الخطاب القرآني فإن هذا الأخير **يؤسِّس** للخطاب الثاني (النبويّ).

ولو عدنا إلى موضوعنا وهو الخطاب النبويّ بـشأن عـمّار: (**يـدعوهم إلى الجنّة** [وفي لفظ آخر: **إلى الله**]، **ويدعونه إلى النار**) فإنّ بوسعنا - وبناءً على تلك المقاربة السريعة التي تحدّثنا فيها عن فريقي الأئمّة- أن نقف على بعـد جديـد لمعاني هذا الحـديث، لاسـيَّما وأن الكلـمات الـسابقة التـي نقلناهـا عـن شرَّاح الحديث تُجمع على أنّ دعاء عمّار إنّما كان لسبب الجنّة وسبب طاعـة الله وهـو: طاعة الإمام الحقّ، صاحب الشرعية.

---

(١) المصدر السابق: ج٦، ص٣٧١.

والعكس صحيح أيضاً مع الفريق الآخر الذين كانوا يدعون لإمامٍ توجب طاعته الدخول إلى النار، هذا معنى قرآنيّ أوضحته بنحو جليّ الآيات المتقدّمة.

سبق أن أوضحنا بعض الملاحظات النقدية على مقولة «**المجتهد – أو المتأوّل– المخطئ مأجور**» وقلنا إنها تحوّلت إلى قاعدة تعسّفية تحمي أصحاب الأهواء وجميع من يبحث عن غطاءٍ شرعيّ يمرّر من خلاله نزواته وأفعاله الشنيعة، وفقدت على أثر ذلك ميزتها الإجرائية وقابليتها لفحص الحالات الاجتهادية المدَّعاة ومدى انطباق مفهوم «**الاجتهاد**» عليها حقّاً.

تلك كانت ملاحظة منهجية، ولنا أن نبدي الآن ملاحظة أخرى أفرزها هذا المبحث، وهي أن القرآن الكريم أدان الأئمّة الذين يدعون إلى النار وحمّلهم المسؤولية، مسؤولية أفعالهم وجميع مَن تسبَّبوا بضلاله وإغراقه وسقوطه في مهاوي الباطل، ولم يقبل لهم عذراً بدعوى الاجتهاد والتأويل، وهذا يقضي أن تلك المقولة لا يمكن الموافقة عليها على إطلاقها، وإلا لكان لفرعون وجنوده أن يعتذروا بكونهم مجتهدين متأوِّلين، ولَما وصفهم القرآن الكريم بكونهم ﴿**أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ**﴾.

يطيب لنا أن نختم هذه الفقرة من المبحث الثالث، وبها نختم هذا الفصل، بما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله في مصير (**أئمّة الغدر**) وطبيعة ما يلاقونه في الآخرة – وهو وصف جديد لأئمّة الضلال يتحفنا به هذه المرّة الخطاب النبويّ، يضاف إلى ما تقدّم من صفاتهم التي تحدّث عنها القرآن الكريم– وتطبيق الإمام علي عليه السلام هذا الحديث على نموذج معاوية.

ورد في صحيح البخاري بسنده عن ابن عمر أنه قال: سمعتُ النبي صلّى

الله عليه وسلّم يقول: «**لكل غادرٍ لواءٌ ينصب لغدرته**»[(١)].

وفيه عن ابن عمر أيضاً: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**إن الغادر يرفع له لواء يوم القيامة، يقال: هذه غدرة فلان بن فلان**»[(٢)].

وأخرج مسلم في صحيحة عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «**إذا جمع الله الأولين والآخرين يوم القيامة يرفع لكلّ غادرلواءٌ، فقيل: هذه غدرة فلان بن فلان**»[(٣)].

وفي مسند أحمد أحاديث عديدة بهذا المضمون نختار منها ما نقله بسنده عن بشر بن حرب أنه سمع ابن عمر يقول: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم عند حجرة عائشة يقول: «**ينصب لكلّ غادر لواء يوم القيامة، ولا غدرة أعظم من غدرة إمام عامّة**»[(٤)].

وقد جاء في نهج البلاغة عن أمير المؤمنين عليه السلام، وهو يوضّح أحد أهمّ مصاديق هذه الصفة، قوله: (**وَاللَّهِ مَا مُعَاوِيَةُ بِأَدْهَى مِنِّي وَلَكِنَّهُ يَغْدِرُ وَيَفْجُرُ- وَلَوْلَا كَرَاهِيَةُ الْغَدْرِ لَكُنْتُ مِنْ أَدْهَى النَّاسِ- وَلَكِنْ كُلُّ غُدَرَةٍ فُجَرَةٌ وَكُلُّ فُجَرَةٍ كُفَرَةٌ- وَلِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ يُعْرَفُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ- وَاللَّهِ مَا أُسْتَغْفَلُ بِالْمَكِيدَةِ وَلَا أُسْتَغْمَزُ بِالشَّدِيدَةِ**)[(٥)].

---

(١) صحيح البخاري، ط دار طوق النجاة، ج٤، ص١٠٤، ح٣١٨٨.

(٢) صحيح البخاري، ط دار طوق النجاة، ج٨، ص٤١، ح٦١٧٧.

(٣) صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ج٣، ص١٣٥٩، ح١٧٣٥.

(٤) مسند أحمد: ج٩، ص٢٧٧، ح٥٣٧٨.

(٥) نهج البلاغة، ط. دار الهجرة: ص٥٠٦.

مصادر الكتاب

١. ابن أبي الحديد، أبو حامد عزّ الدين عبد الحميد بن هبة الله بن محمّد المدائني، **شرح نهج البلاغة**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه. أيضاً: دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢. ابن أبي خيثمة، أحمد بن زهير بن حرب، **التاريخ الكبير**، تحقيق: عادل بن سعد، أيمن بن شعبان، شركة غراس، الكويت، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمّد العبسي الكوفي، **المصنَّف**، حقّقه وقوّم نصوصه وخرّج أحاديثه: محمّد عوامة، شركة دار القبلة، السعودية، مؤسّسة علوم القرآن؛ سوريا، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٤. ابن إسماعيل، أبو الحسن مصطفى، **شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل**، قدّم له: مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٥. ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمّد بن محمّد الشيباني، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، دار الفكر، بيروت ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٦. ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٧. ابن البناء، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله الحنبلي البغدادي، **الردّ على المبتدعة**، تحقيق ودراسة: محمّد بن ربيع المدخلي، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية- السعودية: ١٤١٦هـ.

٨. ابن البيع، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن محمّد النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٩. ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، **الموضوعات**، تحقيق: عبد الرحمن محمّد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، ١٣٨٦هـ-١٩٩٦م.

١٠. ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، تحقيق: محمّد عبد القادر عطاء ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١١. ابن العربي، أبو بكر محمّد بن عبد الله المالكي، **تحفة الأحوذي شرح صحيح الترمذي**، وضع حواشيه: جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٢. ابن العربي، القاضي أبو بكر محمّد بن عبد الله المعافري الأشبيلي المالكي، **العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي**، قدَّم له وعلَّق عليه: محبّ الدين الخطيب، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.

١٣. ابن العماد، شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد العكري الحنبلي الدمشقي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، حقّقه وعلّق عليه: محمود الأرنؤوط، أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديثه: عبد القادر

الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٤. ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله، **مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة**، جمع وإشراف: محمّد بن سعد الشويعر، دار القاسم، الرياض (بإذن من رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء) ط١، ١٤٢٠هـ.

١٥. ابن بطّال أبو الحسن علي بن خلف القرطبي، **شرح صحيح البخاري**، ضبط نصّه وعلّق عليه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

١٦. ابن بلبان الفارسي، علاء الدين علي، **صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان**، حقَّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.

١٧. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، **مجموعة الفتاوى**، اعتنى بها وخرّج أحاديثها: عادل الجزار وأنور الباز، دار الوفاء، مصر، ط٣، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٨. ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: محمّد رشاد سالم، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

١٩. ابن تيمية، **سؤال في معاوية بن أبي سفيان**، تحقيق: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.

٢٠. ابن تيمية، **رفع الملام عن الأئمّة الأعلام**، الرئاسة العامّة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، ١٤١٣هـ.

٢١. ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمّد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٢٢. ابن تيمية، **الخلافة والملك**، تحقيق: حمّاد سلامة، مكتبة المنار، الأردن، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢٣. ابن تيمية، **منهاج السنّة النبوية**، تحقيق: محمّد رشاد سالم، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٤. ابن حبّان، أبو حاتم محمّد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي، **الثقات**، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الركن، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٢٥. ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٦. ابن حجر العسقلاني، **لسان الميزان**، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٢٧. ابن حجر العسقلاني، **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، تحقيق: عبد القادر بن عبد الكريم بن عبد العزيز جوندل، دار العاصمة ودار الحديث، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م. أيضاً: تحقيق: عبد الرحمن بن عمر جُردي المدخلي، تنسيق: سعد بن ناصر الشتري، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٨. ابن حجر، الحافظ أحمد بن علي العسقلاني، **هدي الساري مقدّمة فتح الباري**، وعليه تعليقات عبد الرحمن بن ناصر البراك، تحقيق: أبو قتيبه نظر محمّد الغاريابي، دار طيبة.

٢٩. ابن حجر، **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، مجمع الملك فهد، ومركز خدمة السنّة والسيرة النبوية، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٣٠. ابن حجر العسقلاني، **القول المسدّد في الذبّ عن المسند للإمـام أحمـد،** مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤٠١هـ.

٣١. ابن حجر العسقلاني، **تعجيل المنفعة بزوائـد رجـال الأئمّـة الأربعـة،** تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر- بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٣٢. ابن حجـر العـسقلاني، **تهـذيب التهـذيب،** باعتنـاء، إبـراهيم الزيبـق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت. أيضاً: دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٣٣. ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري،** رقّـم كتبـه وأبوابه وأحاديثه محمّد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصـحّحه وأشرف على طبعه: محبّ الدين الخطيب، تعليق: عبد العزيز بن عبـد الله بـن بـاز، دار المعرفـة، بـيروت، ١٣٧٩هــ. أيـضاً : دار الـسلام، الريـاض، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٤. ابن حجر الهيتمي، **تطهير الجنان واللـسان عـن ثلـب معاويـة بـن أبي سفيان،** قرأه وعلق عليه: أبو عبد الرحمن المصري الأثـري، دار الـصحابة للتراث، طنطا، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٣٥. ابن حجر الهيتمي، **الصواعق المحرقـة عـلى أهـل الـرفض والـضلال والزندقة،** تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، وكامل محمّـد الخـراط، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٣٦. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمّـد الـشيباني، **مـسند الإمـام أحمـد،** تحقيق: أحمد محمود شاكر، دار الحديث، القـاهرة، ط١، ١٤١٦هــ- ١٩٩٥م. أيضاً: تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م. أيضاً: أشرف عـلى تحقيـق جميـع الكتـاب: شـعيب

الأرنؤوط، مؤسّسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م،
٣٧. ابن حنبل، **مسائل الإمام أحمد بن محمّد بن حنبل وإسحاق بن راهويه،** برواية حرب بن إسماعيل الكرماني، اعتنى بإخراجها: ناصر بن مسعود بن عبد الله السلامة، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٣٨. ابن خلّكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمّد، **وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،** تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
٣٩. ابن رجب الحنبلي، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد السلامي البغدادي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري،** تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٦ م.
٤٠. ابن سعد، أبو عبد الله محمّد بن سعد بن منيع، **الطبقات الكبرى،** تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. أيضاً: تحقيق: على محمّد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
٤١. ابن عبد البرّ، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، **الاستذكار،** تحقيق: سالم محمّد عطا ومحمّد علي معوض، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٤٢. ابن عبد البرّ القرطبي، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب،** تحقيق علي محمّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٤٣. ابن عبد البرّ القرطبي، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،** تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمّد بن الكبير البكري، وزارة الأوقاف

والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧ هـ.

٤٤. ابن عبد البرّ النمري، **جامع بيان العلم وفضله،** تحقيق: أبـو الأشـبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط٨.

٤٥. ابن عساكر، **تاريخ دمشق،** تحقيق محي الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكـر، بـيروت، ١٤١٦هــ-١٩٩٦م. أيـضاً: دار الفكـر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٤٦. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمّد بـن أبي بكـر الزُّرعـي، **الـصواعق المرسـلة عـلى الجهميـة والمعطلـة،** تحقيـق: عـلي بـن محمّـد الـدخيل، دار العاصمة، الرياض، ط٣، ١٤١٨-١٩٩٨.

٤٧. ابـن قـيم الجوزيـة، شـمس الـدين أبـو عبـد الله محمّـد بـن أبي بكـر الدمشقي، **المنار المنيف في الصحيح والضعيف،** حقّقـه وخـرّج نـصوصه وعلّق عليه: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسـلامية، حلـب، ط١، ١٣٩٠هـ- ٢٠٠١م.

٤٨. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القـرشي البُـصروي الدمـشقي، **البداية والنهاية،** تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسـات العربيـة والإسـلامية، دار هجـر للطباعـة والنـشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٨هــ - ١٩٩٨م. أيـضاً: تحقيـق: سـامي محمّد سلامة، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م. أيضاً: تحقيق: مصطفى السيّد محمّـد وآخـرين، دار عـالم الكتـب، الـسعودية، ط١، ١٤٢٥هــ-٢٠٠٤م.

٤٩. ابن كثير، **جامع المسانيد والسنن الهادي لأقـوم الـسنن،** تحقيـق: عبـد المعطي أمين قلعجي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٥٠. أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي، **المختصر في أخبار البشر**، تحقيق: محمّد زينهم محمّد عزب ويحيى سيد حسين ومحمّد فخري الوصيف، دار المعارف، القاهرة، ط١.

٥١. أبو داود الأزدي، سليمان بن الأشعث السجستاني، **سنن أبي داود**، شعيب الأرنؤوط، ومحمّد كامل قره بللي، دار الرسالة، دمشق، الحجاز، طبعة خاصة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، وصحّحه محقّق الكتاب.

٥٢. أبو غدة، **أربع رسائل في علوم الحديث**، اعتنى بها: عبد الفتاح، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٥، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٥٣. أبو يعلى الفراء، **طبقات الحنابلة**، حقّقه وقدم له: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.

٥٤. أبو يعلى الموصلي، **مسند أبي يعلى الموصلي**، حقّقه وخرّج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

٥٥. الأثري، أبو عبد الرحمن فوزي بن عبد الله بن محمّد، **الأضواء الأثريّة في بيان إنكار السلف بعضهم على بعض في المسائل الخلافيّة الفقهيّة**، مكتبة الفرقان - الأمارات، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٥٦. الأصفهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤.

٥٧. الأصفهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، **معرفة الصحابة**: تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٥٨. الألباني، **التعليقات الرضية على الروضة الندية**، ضبط نصّه وحقّقه وقام على نشره: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، دار

ابن عفّان، القاهرة، دار ابن القيم، الرياض، ط١ ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.

٥٩. الألباني، محمّد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، مكتبة المعارف، الرياض، طبعة جديدة منقّحة ومزيدة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥هـ.

٦٠. الألباني، **صحيح سنن أبي داود**، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٦١. الألباني، محمّد ناصر الدين، **صحيح الجامع الصغير وزياداته**، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٦٢. الألباني، محمّد ناصر الدين، **صحيح وضعيف سنن النسائي**، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى الجديدة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٦٣. الألباني، محمّد ناصر الدين، **مختصر صحيح الإمام البخاري**، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٦٤. الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، **روح المعاني** في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٦٥. الأمير الصنعاني، محمّد بن إسماعيل، **سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام**، حقّقه وخرج أحاديثه وضبط نصّه: محمّد صبحي حسن حلاق، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢١هـ.

٦٦. الباجي، **المنتقى شرح موطأ مالك**، تحقيق: محمّد عبد القادر أحمد عطا، منشورات محمّد علي بيضون ودار الكتب الصحيحة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٦٧. البخاري، **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله (صلى الله**

عليه وسلّم) وسننه وأيامه، تحقيق محبّ الدين الخطيب وترقيم محمّد فؤاد عبد الباقي ومراجعة قصي محي الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ. أيضاً: تحقيق: محمّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦٨. البربهاري، أبو محمّد الحسن بن علي بن خلف، **شرح السنّة**، تحقيق: محمّد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٤٠٨هـ، وتحقيق: عبد الرحمن بن أحمد الجميزي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

٦٩. البرزنجي، محمّد بن طاهر، **صحيح تاريخ الطبري**، بإشراف ومراجعه: محمّد صبحي حسن حلاّق. وبإشراف عامّ: يحيى إبراهيم يحيى، دار ابن كثير، دمشق بيروت، ط١ ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٧٠. البزّار، أبو بكر أحمد بن عمر بن عبد الخالق العتكي، **البحر الزخّار المعروف بمسند البزّار**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، ط١، ١٤١٥هـ.

٧١. البغوي، أبو محمّد الحسين بن مسعود، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، حقّقه وخرّج أحاديثه: محمّد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة، ط٤، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٧٢. البكجري، أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج المصري، **إكمال تهذيب الكمال**، تحقيق: عادل بن محمّد وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٧٣. البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، **أنساب الأشراف**، تحقيق: محمّد باقر المحمودي، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، ط١، ١٣٩٤هـ-

١٩٧٤م، وج٥، تحقيق: إحسان عباس، جمعية المستشرقين الألمانية، ١٤٠٠هـ-١٩٧٩م.

٧٤. البوصيري، أحمد بن أبي بكر ابن إسماعيل، **إتحاف الخيرة المهرة بزوائيد المسانيد العشرة**، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعيد وأبي إسحاق السيّد بن محمود بن إسماعيل، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٧٥. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، وثّق أصوله وخرّج حديثه وعلّق عليه: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ، بيروت، ودار الريان للنشر، ط٣، ١٤٢٩هـ.

٧٦. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخسروجردي الخراساني، **السنن الكبرى**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣ ، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م. أيضاً: تخريج: إسلام منصور عبد الحميد، دار الحديث، القاهرة.

٧٧. الترمذي، أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة الضحاك، **الجامع الكبير (سنن الترمذي)**، حقّقه وخرج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط وسعيد اللحام، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٧٨. التليدي، عبد الله بن عبد القادر، **الأنوار الباهرة بفضائل أهل البيت النبوي والذرّية الطاهرة**، مكتبة الإمام الشافعي، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٧هـ.

٧٩. التميمي، محمّد عبد الوهاب النجدي، **مختصر سيرة الرسول**، راجعه مجموعة من الأستاذة، جامعة ابن سعود الإسلامية، الرياض.

٨٠. الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن عديّ، **الكامل في معرفة المحدّثين**

وعلل الحديث، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معـوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٨١. الجيهان، إبراهيم، **تبديد الظلام وتنبيه النيام عـلى خطـر التـشيّع عـلى المسلمين والإسلام**، رئاسة إدارات البحـوث العلميـة والإفتـاء والـدعوة والإرشاد، [السعودية]، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م

٨٢. الحاكم النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٨٣. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، **تاريخ مدينة السلام**، حقّقـه وضبط نصه وعلّق عليه: بشّار عـوّاد معـروف، دار الغـرب الإسـلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٨٤. الخلال، أبو بكر أحمد بن محمّد بن هـارون، **الـسنّة**، دراسـة وتحقيـق: عطية بن عتيـق الزهـراني، دار الرايـة للنـشر والتوزيـع، الريـاض، ط٢، ١٩٩٤م- ١٤١٥هـ.

٨٥. الدارمي، أبو عبد الله بن عبد الرحمن، **مسند الدارمي**، المعروف بـسنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، الـسعودية، ط١، ١٤١٢هـ ٢٠٠٠م.

٨٦. الذهبي، **تاريخ الإسـلام**، تحقيـق بـشّار عـوّاد معـروف، دار الغـرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣.

٨٧. الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمّد بن أحمد التركماني الدمـشقي، **سير أعلام النبلاء**، أيضاً: أشرف على التحقيق: شعيب الأرنؤوط، وحقّقه أكرم البوشي، مؤسّـسة الرسـالة، الطبعـة الثالثـة، ١٤٠٥هــ - ١٩٨٥م. أيضاً: أشرف على تحقيق الكتـاب وخـرّج أحاديثـه: شـعيب الأرنـؤوط،

حقق الجزء (٤): مأمون الصاغرجي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٨٨. الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة** (وحاشيته لسبط ابن العجمي الحلبي)، تحقيق: محمّد عوامة، وأحمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، جدّة، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٨٩. الذهبي، **المغني في الضعفاء**، تحقيق: نور الدين عتر، إحياء التراث الإسلامي، قطر.

٩٠. الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمّد بن أحمد التركماني الدمشقي، **الموقظة في مصطلح الحديث**، شرحه وعلّق عليه: عمرو عبد المنعم سليم، دار أحد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٩١. الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمّد بن أحمد التركماني الدمشقي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣.

٩٢. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمّد بن إدريس، **الجرح والتعديل**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م. أيضاً: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٢٧٢هـ - ١٩٥٣م.

٩٣. الرضي، الشريف أبو الحسن محمّد بن الحسين الموسوي البغدادي، **نهج البلاغة**، تحقيق: صبحي الصالح، دار الهجرة، قم، ط٥، ١٤١٢هـ.

٩٤. الزبيدي، أبو عبد الله مصعب بن عبد الله بن مصعب، **نسب قريش**، تحقيق: ليفي بروفنيسال، دار المعارف، القاهرة، ط٣.

٩٥. الزرقاني، محمّد بن عبد الباقي، **شرح الزرقاني على موطّأ الإمام مالك**،

تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٣٢٤هـ -٢٠٠٣م.

٩٦. الزرقاني، محمّد بن عبد الباقي بن يوسف المصري المالكي، **شرح المواهب اللدنية بالمنح المحمّدية** للقسطلاني، ضبطه وصحّحه: محمّد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٩٧. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، عنى بتحقيقه: إبراهيم صالح، دار صادر، بيروت.

٩٨. السيوطي جلال الدين بن أبي بكر، **الجامع الصغير في أحاديث النذير**، دار الكتب العلمية- بيروت، ٢٥، ٢٠٠٤م- ١٤٢٥هـ.

٩٩. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، تحقيق: صلاح بن محمّد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٠٠. الشافعي، محمّد بن إدريس، **كتاب الأمّ**، تحقيق وتخريج: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء المنصورة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

١٠١. شاكر محمود، **التاريخ الإسلامي**، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة السادسة ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

١٠٢. الشوكاني، محمّد بن علي، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، حقّقه وخرّج أحاديثه: عبد الرحمن عميرة (شاركه في التخريج: لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء).

١٠٣. الشوكاني، محمّد بن علي، **الفوائد المجموعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرمة.

١٠٤. الشوكاني، محمّد بن علي، **نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار،** تحقيق: محمّد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٧هـ. أيضاً: تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمّد، دار ابن القيم، الرياض ودار ابن عفان، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٠٥. الصالحي، محمّد بن يوسف الشامي، **سبل الهدى والرشاد في سيرة خيرة العباد،** تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٠٦. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، **الوافي بالوفيات،** تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٠٧. الصلابي، علي محمّد محمّد، **معاوية بن أبي سفيان، شخصيّته وعصره،** دار الأندلس الجديدة، مصر، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٠٨. الصنعاني، عزّ الدين أبو إبراهيم محمّد بن إسماعيل الحسني، **سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلّة الأحكام،** تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥. وأيضاً بتحقيق: محمّد صبحي حسن حلاق، دار ابن الجوزي المملكة العربية السعودية ط٢، ١٤٢١هـ.

١٠٩. الصنعاني، عبد الرزاق، **المصنّف،** عنى بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي: ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١١٠. صهيب عبد الجبار، **جامع الصحيح للسنن والمسانيد** (نسخة الكترونية).

١١١. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد، **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من الأخبار**، ج٤ (مسند علي بن أبي طالب)، قرأه وخرّج أحاديثه: أبو فهر محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

١١٢. الطبري، أبو جعفر محمّد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث الدراسات العربية الإسلامية. هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١١٣. الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود الفارسي، **مسند أبي داود الطيالسي**، تحقيق: محمّد بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

١١٤. العثيمين، محمّد بن صالح، **شرح صحيح البخاري**، اعتنى به القسم العلمي بالدار، وبحاشيته تعليقات للعلامة ابن باز وفوائد حديثية للعلامة الألباني، مكتبة الطبري، القاهرة، ط٢، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

١١٥. العظيم آبادي، محمّد أشرف بن أمير بن علي، **عون المعبود شرح سنن أبي داوود**، ومعه حاشية ابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢/ ١٤١٥هـ. أيضاً: خرَّج أحاديثه واعتنى به: يوسف الحاج أحمد، دار الفيحاء، دمشق، ودار السلام.

١١٦. العيني، بدر الدين أبو محمّد بن أحمد، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، ضبطه وصحّحه: عبد الله محمود محمّد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

١١٧. العيني، أبو محمّد بدر الدين محمود بن أحمد، **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار**، تحقيق: محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل، دار

الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١١٨. الفرّاء، أبو الحسين محمّد بن أبي يعلى البغدادي الحنبلي، **الصفات**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة السعودية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

١١٩. الغضبان، منير محمّد، **معاوية بن أبي سفيان صحابيّ كبير وملك مجاهد**، دار العلم، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٢٠. الفوزان، صالح، **شرح رسالة الإمام المجدد محمّد بن عبد الوهّاب**.

١٢١. القرطبي، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي الأندلسي، **التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة**، تحقيق ودراسة: الصادق بن محمّد بن إبراهيم، مكتبة دار المناهج، الرياض، ط١ ١٤٢٥هـ.

١٢٢. القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر إبراهيم، **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، حقّقه وعلق عليه وقدم له: محي الدين ديب مستو ويوسف علي بديوي وأحمد محمّد السيد ومحمود إبراهيم بزّال، دار ابن كثير ودار الكلام الطيب، دمشق - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٢٣. القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أحفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. أيضاً: تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة- بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٢٤. القسطلاني، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، ضبطه وصحّحه: محمّد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٩م، والمطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط٧، ١٣٢٣

١٢٥. القسطلاني، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمّد بن أبى بكر القتيبي المصري، **المواهب اللدنية بالمنح المحمّدية**، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

١٢٦. القشيري، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، ط بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩هـ- ١٩٩١م.

١٢٧. القشيري، أبو الحسن مسلم بن الحجّاج النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله** ، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٢٨. القنوجي، أبو الطيب صديق بن حسين بن علي الحسيني البخاري، **الروضة الندية شرح الدرر البهية**، دار الجيل، بيروت، [مهمل من تاريخ].

١٢٩. الكاندهلوي، محمّد زكريا، **أوجز المسالك إلى موطأ مالك**، اعتنى به وعلّق عليه: تقي الدين المندوي ، دار العلم، دمشق، ط١ .

١٣٠. الكتاني، أبو عبد الله محمّد بن جعفر الحسين الفاسي، **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**، دار الكتب السلفية بمصر، الطبعة الثانية.

١٣١. لاشين، موسى شاهين، **فتح المنعم شرح صحيح مسلم**، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٣٢. المباركفوري، أبو العلاء محمّد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، **تحفة الأحوذي، بشرح جامع الترمذي**، ضبطه وراجع أصوله وصححه: عبد الرحمن محمّد عثمان، دار الفكر.

١٣٣. المباركفوري، صفي الرحمن، **منّة المنعم في شرح صحيح مسلم**، دار السلام- الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٣٤. المدن، علي، **معالم الإسلام الأمويّ** (محاضرات السيد الحيدري)، ممثّلية

الولي الفقيه لشؤون الحجّ والزيارة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.
١٣٥. المروزي، إسحاق بن منصور، **مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه**، تحقيق: سليمان بن عبد الله العميد، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
١٣٦. المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشّار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
١٣٧. المشعل، محمّد علي، **فضل الخلفاء الراشدين والصحابة رضي الله عنهم وبحث في تمحيص أحداث الفتنة وتبرئة الصحابة عامّة**، اعتنى به: عبد الباري بن محمّد علي مشعل، [نشر غراس - الكويت، ط١، ١٤٢٨هـ] .
١٣٨. المفيد، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي، **الجمل**، نشرة المؤتمر العالمي للشيخ المفيد ـ قم، ط١، ١٤١٣هـ.
١٣٩. المناوي، عبد الرؤوف، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المكتبة التجارية الكبرى- مصر، ط١، ١٣٥٦هـ. أيضاً: ضبطه وصححه: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
١٤٠. منصور، محمود إمام، **إسكات الكلاب العاوية بفضائل خال المؤمنين معاوية**، مكتبة العلوم والحكم، السعودية.
١٤١. النسائي، **السنن الكبرى**، قدم له واعتنى به وخرج أحاديثه: أبو أنس جاد الله بن حسن الخداش، مكتبة الرشد، الدار العمّانية، عمان.
١٤٢. النسائي، **سنن النسائي**، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه: محمّد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف-الرياض، ط١.

١٤٣. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مُرّي، **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج**، المطبعة المصرية بالأزهر، ط١، ١٣٤٧هـ - ١٩٢٩م.

١٤٤. النيسابوري، مسلم بن الحجّاج القشيري، **صحيح مسلم**، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: مسلم بن محمود عثمان السلفي الأثري، قدّم له وقرضه: محمّد مصطفى الزحيلي، دار الخير، دمشق، ط١.

١٤٥. الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان ، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق: عبد الله محمّد الدويش، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ و ١٤٢٠هـ.

١٤٦. اليحصبي، الحافظ أبو الفضل عياض بن موسى، **إكمال المُعلِم بفوائد مسلم**، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء - مصر، المنصورة، ط أولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

فهرس المحتويات

الفصل الثاني

حقيقة معاوية في الحديث النبوي

الفصل الثالث

معاوية والنهج الأموي بين ظاهرة

وضع الحديث وقلب معايير علم الجرح والتعديل

الفصل الرابع

معاوية والفئة الباغية

صدر لسماحة آية الله العلامة

السيد كمال الحيدري

١. اللباب في تفسير الكتاب (الجزء الأول: تفسير سورة الحمد).
٢. أصول التفسير؛ مقارنة منهجية بين آراء الطباطبائي وأبرز المفسّرين.
٣. تأويل القرآن: النظرية والمعطيات.
٤-٥. معرفة الله. بقلم: طلال الحسن. (١-٢).
٦. الراسخون في العلم؛ مدخل لدراسة ماهية علم المعصوم وحدوده ومنابع إلهامه. بقلم: الشيخ خليل رزق.
٧-٨. المعاد؛ رؤية قرآنية. بقلم: الشيخ خليل رزق. (١-٢).
٩-١٠. التوحيد.. بحوث تحليلية في مراتبه ومعطياته. بقلم: جواد علي كسار. (١-٢).
١١. بحث حول الإمامة؛ حوار بقلم: جواد علي كسار.
١٢. الشفاعة؛ بحوث في حقيقتها وأقسامها ومعطياتها.
١٣. العرفان الشيعي.. رؤى في مرتكزاته النظريّة ومسالكه العمليّة. بقلم: الشيخ خليل رزق.
١٤. العصمة؛ بحث تحليلي في ضوء المنهج القرآني. بقلم: محمد القاضي.
١٥. يوسف الصدّيق.. رؤية قرآنية. بقلم: محمود الجياشي.

١٦. فلسفة الدين؛ مدخل لدراسة منشأ الحاجة إلى الدين وتكامل الشرائع. بقلم: الشيخ علي العبادي.
١٧-٢٠. الدروس (شرح الحلقة الثانية للسيد محمد باقر الصدر)، بقلم: علاء السالم. (١-٤).
٢١. القطع؛ دراسة في حجّيته وأقسامه. بقلم: الشيخ محمود نعمة الجيّاشي.
٢٢. الظنّ؛ دراسة في حجّيته وأقسامه. بقلم: محمود الجيّاشي.
٢٣. فلسفة صدر المتألهين قراءة في مرتكزات الحكمة المتعالية. بقلم: الشيخ خليل رزق.
٢٤. المُثُل الإلهيّة.. بحوث تحليلية في نظرية أفلاطون. بقلم: الشيخ عبد الله الأسعد.
٢٥. التربية الروحية؛ بحوث في جهاد النفس.
٢٦. (في ظلال العقيدة والأخلاق) ويشتمل على الرسائل التالية:
* مفهوم الشفاعة في القرآن. بقلم: الشيخ محمد جواد الزبيدي.
* التوبة .. دراسة في شروطها وآثارها.
* مناهج بحث الإمامة بين النظرية والتطبيق. بقلم: محمد جواد الزبيدي.
* مقدّمة في علم الأخلاق.
٢٧. مدخل إلى مناهج المعرفة عند الإسلاميين، ويشمل الرسائل التالية:
* التفسير الماهوي للمعرفة (بحث في الوجود الذهني).
* نفس الأمر وملاك الصدق في القضايا.
* المدارس الخمس في العصر الإسلامي.
* منهج الطباطبائي في تفسير القرآن.
* خصائص عامّة في فكر الشهيد الصدر.

٢٨. بحوث في علم النفس الفلسفي. بقلم: عبد الله الأسعد.
٢٩. التفقّه في الدين. بقلم: الشيخ طلال الحسن.
٣٠. من الخلق إلى الحقّ .. رحلات السالك في أسفاره الأربعة. بقلم: الشيخ طلال الحسن.
٣١-٣٢. شرح نهاية الحكمة.. الإلهيّات بالمعنى الأخصّ. بقلم: الشيخ علي حمود العبادي. (١-٢).
٣٣. المذهب الذاتي في نظرية المعرفة.
٣٤-٣٥. شرح بداية الحكمة. بقلم: الشيخ خليل رزق (١-٢).
٣٦. التقوى في القرآن؛ دراسة في الآثار الاجتماعية.
٣٧. عصمة الأنبياء في القرآن. بقلم: محمود نعمة الجياشي.
٣٨. معالم التجديد الفقهي؛ معالجة إشكالية الثابت والمتغيّر في الفقه الإسلامي. بقلم: الشيخ خليل رزق.
٣٩. المنهج التفسيري عند العلامة الحيدري، بقلم الدكتور طلال الحسن.
٤٠. المنهج الفقهي عند العلامة الحيدري، بقلم الدكتور طلال الحسن.
٤١. بحوث عقائدية (١-٣).
٤٢. بحوث عقائدية (٤-٦).
٤٣. الثابت والمتغيّر في المعرفة الدينيّة. بقلم: الدكتور علي العليّ.
٤٤. الإعجاز بين النظرية والتطبيق. بقلم: محمود الجياشي.
٤٥. لا ضرر ولا ضرار (بحث فقهي).
٤٦-٤٧. دروس في الحكمة المتعالية (١-٢).
٤٨. علم الإمام؛ بحوث في حقيقة ومراتب علم الأئمّة المعصومين. بقلم: الشيخ علي حمود العبادي.

٤٩-٥٠. كمال الحيدري؛ قراءة في السيرة والمنهج. إعداد الدكتور حميد مجيد هدّو.

٥١. الولاية التكوينية، حقيقتها ومظاهرها. بقلم علي حمود العبادي.

٥٢. مدخل إلى الإمامة.

٥٣-٥٤. الفلسفة؛ شرح كتاب الأسفار الأربعة (الإلهيّات بالمعنى الأعمّ). بقلم: الشيخ قيصر التميمي. (١-٢).

٥٥. العقل والعاقل والمعقول «شرح نهاية الحكمة». بقلم الشيخ ميثاق طالب.

٥٦. شرح كتاب الأسفار العقلية الأربعة- المعاد. بقلم عبد الله الأسعد.

٥٧ - ٦١. شرح كتاب المنطق للعلامة الشيخ محمد رضا المظفّر قدس سره، بقلم الشيخ نجاح النويني. (١-٥).

٦٢. شرح الحلقة الأولى، للشهيد السعيد آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر قدس سره، بقلم الشيخ سعد الغنامي.

٦٣. دروس في التوحيد،بقلم الشيخ علي حمود العبادي.

٦٤. معالم الإسلام الأموي، محاضرات سماحة آية الله السيد كمال الحيدري، بقلم إبراهيم البصري.

٦٥-٦٧. شرح الحلقة الثالثة، للشهيد السعيد آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر، تقريراً لدروس آية الله العلاّمة السيد كمال الحيدري، بقلم الشيخ حيدر اليعقوبي. (١-٣).

٦٨- ٧٣. شرح الحلقة الثالثة - الأصول العملية (١-٦)؛ للشهيد السعيد آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر قدس سره.

٧٤. دروس في علم الإمام، آية الله المحقق السيد كمال الحيدري، بقلم الشيخ علي حمود العبادي.

٧٥- ٧٧ . منطق فهم القرآن، الأسس المنهجية للتفسير والتأويل في ضوء آية الكرسي(١ -٣)، بقلم: الدكتور طلال الحسن.

٧٨. الفتاوى الفقهية - رسالة عملية - العبادات.

٧٩. منتخب مناسك الحجّ والعمرة.

٨٠. موارد وجوب الزكاة والخلاف في تحديدها، بقلم: الشيخ ميثاق العسر

٨١. منكر الضروري؛ حقيقته، شروطه، حكمه، بقلم: الشيخ ميثاق العسر

٨٢. هل لخمس أرباح المكاسب أصل قرآني؟ بقلم: الشيخ ميثاق العسر

وتم ـ بتوفيق الله تعالى ـ طبع العناوين (١ـ ٥١) من هذه الكتب في دورة من (٥١) مجلدا، في «دار القارئ» ببيروت، سنة ٢٠١٠م / ١٤٣١ هـ.
تحت عنوان: (مجموعة آية الله العلامة الحيدري).